

فلسفة النهضة

المبادئ ... والأهداف

الدكتور هادي حسن حمودي

فلسفة النّهضة

المبادئ ... والأهداف

الدكتور

هادي حسن حمّودي



إصدار

وزارة الإعلام

مسقط سلطنة عمان

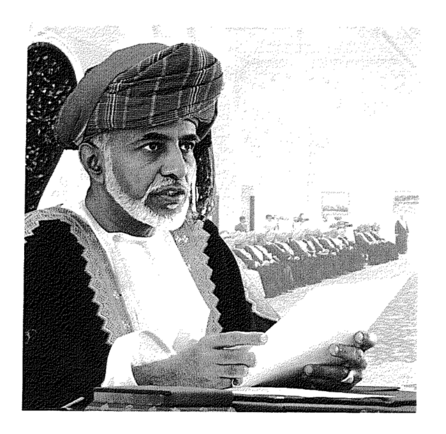


«ثمّ جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون»

«سورة يونس ١٤»

«هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها»

«سورة هود ٦١»



«إنّ الله ميّز الإنسان عن كثير من مخلوقاته بخصائص فطرية وهيأ له ما يمكّنه ليكون خليفته في الأرض يستعمره فيها. وجعل بين الخصائص الفطرية وبين آياته المسخرات في هذا الكون تناسقا وانسجاما يساعده ليقوم بمهمته خير قيام باستغلال منافع الأرض واكتساب الرزق».

جلالة السلطان قابوس بن سعيد
(في ١٧/٢/١٩٨٩ خطب وكلمات ص ١٨٩)

«ولقد جعل الله بين أفراد بني البشر من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة ما يقوّي صلاتهم ويدعم علاقاتهم لتتسم حياتهم بخصائص المدنية المحكومة بنُظم الاجتماع. ما ذلك إلاّ مظهر من مظاهر الاستخلاف».

جلالة السلطان قابوس بن سعيد
(في ١٧/٢/١٩٨٩، خطب وكلمات، ص ١٩٠)

المحتويات

مقدمة

شغلتني عُمان بتراثها وحاضرها، حتّى شُغفتُ بأخبارها، وتولّعتُ بتألّقها في حقب من التاريخ، وبمحاولاتها الجادّة في الأزمنة الحديثة لتعود إلى ذلك الألَق، بتحكيم الأصالة والحداثة معا في مسيرتها نحو المستقبل. وكم أسِيتُ للمشكلات القاسية التي مرّت على هذا البلد في بعض حِقَب من التاريخ. وعلى الرغم من أنّ شعوب العالم قاطبة قد عانت، في مراحل من تاريخها، من مشكلات ومآسٍ عنيفة شديدة، فإنّ الأسى يتضاعف إن كانت المشكلات والمآسي تنتاب بلدا قدّم للإنسانيّة مجموعة من أكابر العلماء والمصلحين عبر التاريخ، وأرضا شهدت ميلاد أقدم النبوّات.

ولقد بدأت عُمان تحتلّ مكانها في نفسي منذ أن طالعتُ صراعها المرير مع التخلف والتطرف والإرهاب وبخاصة ما بين سنة 1970 و 1975.

وبهذه المشاعر الحانية انطلقتُ أجوب رحاب تاريخها، فيطالعني شيخها مالك بن نصر ونيرانه الموقدة في أعالي الجبال والوهاد تستضيف الزائرين والقادمين العابرين صحراء العطش والرمال السافية، ثم مالك بن فهم الأزدي، وهو يحرّر عُمان من محتلّ استولى عليها في غفلة من الزمن. ورأيت من بعد مالك عشرات من القادة الأقوياء، وإلى حين ظهور الاسلام ودخول أهلها فيه طواعية من غير حرب ولا قتال. وإنّما باقتناع واستشارة وتداول رأي قام به القوم آنذاك. وهكذا تابعتُ التاريخ، وكلّما أمعنتُ فيه، وفكّرت في حوادثه وواقعاته، ازداد إكباري لهذه الأرض واعتزازي بها، وبخاصة أنّها أرض تشهد اليوم نهضة متوازنة قائمة على فلسفة علميّة بها أخرجت عُمان نفسها، من الظلمات إلى النور.

وقبل حوالي عشرين عاما سرّني الزمان ـ وقلّما يفعل ـ بزيارة تلك الأرض، فتجوّلت في صُحار ونَزْوَى والرّستاق وصُوْر، ثمّ استجممتُ في أفياء صَلالة وجبل القَمَر، وقبل كلّ ذلك دمعت عيناي سرورا وأنا أحتضن مسقط الغادة الجميلة بأحيائها القديمة والحديثة، من قصر العلَم وشاطئ مطرح وسوقها الذي يعبق برائحة الحنّاء والقهوة والهيل والحلوى، ثمّ (رُوي) بمتاجرها العامرة وأسواقها المنظّمة المنسّقة الجميلة.. وصولا إلى شاطئ القُرُم حيث البيوت الأنيقة التي تجمع بين الفنّ المعماري العصري، وروح العمران التراثي، وإلى ما وراء القُرُم من بيوت منثورة كاللؤلؤ المنظوم.

وبعد تلك الزيارة، انصرفت لبحث الشؤون العُمانيّة، فكان أن أصدرت مجموعة من التآليف التي شُهرتْ والحمد لله، مِمّا أهّلني للبحث عن جذور هذه النّهضة في زمن اغبرّت به الأجواء، وتعقّدت به صنوف المشكلات.

فكان أنْ دلّتني النّهضة إلى جذورها، فإذا بها تتمثّل في فلسفة منبنية على فهم علميّ واقعيّ لرسالة الاستخلاف في إعمار الأرض. ورسالة الاستخلاف أمّ رسالات الأديان عموما. ومعلومٌ أنّ هذه الأديان لم تأت للناس إلاّ بالإيمان والعلم النافع والعمل الصالح ولم تطالبهم إلاّ أن يعمّروا الأرض بالتعاون والتآلف والمحبّة.

فصار لزاما عليّ أن أبذل جهدي للكشف عن تلك الجذور.. فإذا بالكشف يستوي كتابا هو هذا الذي أضعه بين أيدي القراء بعنوان: (فلسفة النهضة.. المبادئ والأهداف) وقد التزمتُ أنْ أتحدّث عن النّهضة العُمانيّة المعاصرة التي ابتدأت من دون الصفر في سنة 1970 لتشيّد بلدا متقدّما قطع أشواطا واسعة من التقدّم والتطوّر، فسبق كثيرين مِمّن استهلّوا بناءهم قبله، وها هو اليوم يدخل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بثقة واتّزان بعيدَين عن الصخب والضجيج، بحكم كونه ذا فلسفة خاصّة استنبطها من تاريخه وتراثه وغذّاها بمعطيات الأزمنة الحديثة ولوازمها وفروضها، لتعلو البناءات أكثر فأكثر نحو مستقبل رغيد، وغد مشرق[1]، بحسب تعبير النطق السّامي.

لقد دخلتُ، إذن، عالم النّهضة المعاصرة التي بدأت في 23/7/1970، وعايشتُ مجابهتَها لتحديات جسيمة ومخاطر جمّة، من اعتداءات عسكريّة في الجنوب

بخاصّة، وتخلف في جميع ميادين الحياة تقريبا، ثمّ خرجتْ منها منتصرة، لا بالعمل العسكريّ وحده، وإنّما بالبناء والإعمار والتنمية، ممّا أحدث تطوّرا نوعيّا وكمّيّا في وعي النّاس الذين صاروا يلمسون بأيديهم منجزات النّهضة التي هدفها صالحهم وحماية أمنهم واطمئنانهم.

ولّما كانت شواهد النّهضة تكشف عن نفسها، وثمّة كتاب سنويّ تصدره وزارة الإعلام في مسقط عن أبرز الإنجازات التي تتحقّق عاما بعد آخر، إضافة إلى إصدارات الوزارات والمؤسسات الأخرى، فإنّي لم أستعرض تلك المنجزات ولا الإنجازات، وإنّما اكتفيت بالكشف عن الأبعاد النظريّة والتطبيقات العمليّة للفلسفة التي تسيّر النّهضة، وعلى هدي مبادئها تتقدّم البلاد إلى الأمام، وهي تحمل إيجابيّات تراثها، ولا تتخوّف من اقتحام هذا العصر والإفادة من أدواته، وخاصّة تلك التي ترصّن المسيرة الاجتماعيّة، كالأداة الديمقراطيّة التي كانت عُمان سبّاقة، في سياقها الإقليميّ، إلى الإعراب عن رغبتها في الأخذ بها، وذلك منذ 1971/7/23 على وجه التحديد، في خطاب شامل ألقاه جلالة السلطان قابوس في الذكرى الأولى للنّهضة[2].

ولقد لاحظتُ[1] أنّ عُمان تؤمن بحقيقة علميّة تؤسّس عليها مقولات فلسفة نهضتها، وهي أنّ تقويم أيّ نظام لا يعتمد على صخب شعاراته وتوصيفاته لذاته، بل مدى تحقيقه لأهدافه التي هي تطوير البلاد وتقدّمها ومراعاة حقوق الإنسان في الحياة والعمل والتعبير، على أن يكون الهدف هو البناء ومواصلة طريق النّهضة والنمو. لذلك فإنّ عُمان لديها الشجاعة أن تأخذ بأيّة أداة تساعدها في الوصول إلى أهدافها المبتغاة. وفي الوقت نفسه، فإنّها لا تنهزم أمام الشعارات المغرية التي تراها غير متلائمة مع واقعها ومستلزماته. وقد أثبتت الأحداث والحوادث والواقعات صدق هذه الرؤية وسلامتها على مختلف الأصعدة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1 ـ وذلك قول جلالة السلطان قابوس في 1975/11/18: (ليس أعظم عند الإنسان من أن يحقّق غدا مشرقا) خطب وكلمات، ص 60.

2 ـ راجع: خطب وكلمات، ص 19.

وطالما تساءلت كما تساءل غيري، عن السّرّ الكامن وراء نجاح التجربة العُمانيّة في نهضتها المعاصرة على الرغم من الصعوبات التي واجهتها؟ وربّما كان هذا السؤال هو المحفّز الأول لكتابة هذا الكتاب.

ولإجابته أعدتُ عقارب الزمن إلى الوراء، إلى ما قبل أربعين عاما، ثم سايرتُ الزمن بتأنٍّ وتروٍّ عساني أفهم ذلك السّرّ. ولكنّي من بعد أن أنجزت ذلك كلّه شعرتُ أنّ الشوطَ ما زال بحاجة إلى مزيدٍ من السعي!

ومن المعلوم أنّه حين بدأ العمانيون نهضتهم في سنة 1970 بذلت بعض الجهات جهودا محمومة لعرقلة النّهضة وإفشالها، كما تصاعدتْ أصوات عديدة تشكّك بنجاح تلك النهضة التي وضع أسسها وأشرف على تنفيذها جلالة السلطان قابوس بن سعيد، وتولّى تنفيذها أبناء المجتمع العماني، كلّ بحسب مؤهلاته وقدراته.

ومنذ سنة 1980 حيث انتهت عُمان من إرساء البُنَى الأساسية للنهضة.. ثمة إجماع عالمي على نجاح سلطنة عُمان في تنفيذ خططها للتطور والنمو والخروج من مشارف الماضي إلى مشارق المستقبل. أمّا ما جاء بعد سنة 1980 فهو ترسيخ تلك البُنَى الأساسية وتوسيع نطاق نجاحها، سواء في تبنّي نظام المؤسسات، أم في السير بالبلاد بموجب الآلية الديمقراطية العُمانية بإعلاء مجد الشورى الموروثة وتفعيلها بحسب مقتضيات الواقع ومواضعات الأزمنة الحديثة.

ولكنْ ظلّ السؤال قائما: ترى.. ما السرّ وراء هذا التألّق العماني والنجاح الذي يلمسه كلّ متابع منصف، وكلّ مَن عاش في سنوات الجمر الأولى ما بين سنة بدء النهضة وسنة 1980 أم ما كان قبل سنة 1970؟

وعلى الرغم من أنّ إجابة هذا السؤال تفتح أمامنا مغاليق أبواب التاريخ قديمه ووسيطه وحديثه ومعاصره، بأوجهه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يحتاج إلى بحث عن التاريخ الحضاري لهذه البلاد مِمّا يصعب تناوله في هذا الكتاب، فإني أتجرّأ – هنا – في تحديد العامل الأساس الذي أخذ بأيدي العمانيين إلى أن يصوغوا حاضرهم بمنظور مستقبلي مستفيد من صور التألق التاريخي الموروث منذ أن شهدت الأحقاف حضارة قوم هود ومن بعدهم قوم صالح، في تاريخ لا يُستطاع تحديده بدقّة.

وربّما بدأ القارئ يتطلّع إلى ذلك العامل الذي أريد تحديده في هذه السطور، فلنبدأ من البداية: لقد نصّ النظام الأساسي للدولة على أن عُمان دولة إسلامية. والنظام الأساسي - كما سبق أن برهنّا في كتابنا (عُمان من النطق السامي إلى النظام الأساسي) - هو تجلّ واقعيّ لرؤى النطق السامي. والنطق السامي ذاته وثيقة تاريخية تجسّد انتقالات البلاد من مرحلة إلى أخرى. وعلى هذا فإن سرّ التألق العماني، وسر نجاح العمانيين في بناء نهضتهم، وسرّ تغلبهم على العقبات العديدة التي صادفت مسيرتهم، يعود إلى ما وصفناه بالعامل الأساس لذلك النجاح، والمتمثل في تبنّي عُمان لمفهوم خاص للتخلف والتقدم يغاير كثيرا من الرؤى الإقليمية والدولية. فالمفهوم العُماني للتخلف والتقدم مبنِيّ على أساس رسالة الاستخلاف التي جاءت بها الأديان جميعا ونصّ عليها القرآن الكريم (إني جاعل في الأرض خليفة) ثم الواجبات التي كتبها الخالق على الإنسان أن يسعى في مناكب الأرض إعمارا لها، طلبا للعلم المفيد، وأداء للعمل النافع الصالح للفرد والجماعة.

****

وكثيرا ما يقرأ الناس مصطلحي (التقدم) و(التخلف) ويسمعونهما. فيرون أنفسهم في متاهات لا منفذ لها. فنظرا لكثرة تكرارهما التبس معناهما عند الناس.. التقدّم إلى ماذا؟ والتخلّف عن ماذا؟

التقدّم والتخلّف (ونعنِي بالتقدّم التقدّم نحو تحقيق رسالة استخلاف الإنسان في إعمار الأرض، من جهة، وبالتخلّف التخلّف عن توفير ما يطلبه تحقيق تلك الرسالة، من جهة أخرى) مسألتان نسبيّتان تختلفان من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، وذلك بناء على معايير متغيّرة من حين لآخر، ومن أمّة لأمّة. وبدون أن يتبنّى الإنسان وظيفته في الإعمار والبناء ويؤدي واجباته تجاه تلك الوظيفة التي تأهّل لها يفقد سبب خَلْقِه وجوهر إنسانيته. فيصير عنصرا ضارّا لنفسه ولمجتمعه،

وعلى الرغم من عدم الاستقرار على تحديد مفاهيم التقدم والتخلف بين المعنيين بهذا الموضوع، فهناك مشتَركات بين الأمم والشعوب الحيّة، على رفض

التخلّف، والأخذ بالمناهج التي تؤدي إلى التقدّم. وتختلف تلك المناهج في طبيعتها، ومبادئها وأهدافها، بحسب المنطلقات والقناعات التي تكوّن مقولاتها وأهدافها. ومن هنا يتفاوت بلد عن بلد، ومجتمع عن مجتمع في تقدّمه وتخلّفه، وفي مفهومه لكلّ منهما.

أمّا عُمان فقد أخذت بتشخيص الاسلام للمشكلات التي تعاني منها البشريّة باعتبارها نتيجة الأطماع الشخصيّة والصراعات التي يسبّبها تصادم المصالح غير المرصّنة بالقيم الانسانيّة، واعتبرت ذلك من أبرز ظواهر التخلّف، ثمّ ما يواكبه وينتج عنه من تعصّب وتطرّف وغلوّ وتكفير أو تخوين وممارسة للقتل والإرهاب، سواء باسم الأديان أم باسم المبادئ الأرضية، مما يؤدي إلى أضرار بالغة بالبشريّة، على عكس ما هو ضروريّ لها من سيادة الأمن والاستقرار و(إعمار الأرض).

وعلى الرغم من أنّ إعمار الأرض يُفترض أن يكون الهدف الرئيس للانسانية فإننا نلاحظ اختلافات كبيرة في الوسائل التي ينتهجها الناس تحت ذلك الشعار وبدعوى بناء الحضارة، حتى لَيَصل اختلاف الوسائل أحيانا الى تناقض حاد مع ذلك الهدف كاللجوء إلى الظلم والعدوان والاستغلال. ومن أجل التخلّص من هذه الظواهر أو الحد من تأثيراتها المدمرة يجب أن نتفهم بعمق أن تحقيق إعمار الأرض مرتبط بحلّ جملة من المشكلات المعقّدة في جوانب الحياة المتعدّدة والمتنوّعة، ويجب أن تُبذل جهود مضنية من أجل تقديم اجتهادات يمكن أن تمهّد لذلك الحلّ، فقضيّة التقدّم والتخلّف أكثر تعقيدا مما تمّ تقديمه، لحدّ الآن، من رؤى وحلول.

إنّ أغلب النظريات والفلسفات التي تعالج مسائل التخلف والتقدم تجزّئ مشكلاتها إلى أجزاء متباعدة متناثرة، فيركّز كل فريق من الباحثين على جانب من الوضع العامّ، متحدّثا عمّا يراه أساسا للمشكلات الأخرى، ويجعل حلّ ذلك الأساس حلاً للمشكلات الأخرى، فهناك من جعل إصلاح الوضع الاقتصادي الخطوة الأولى على طريق الحلّ. (ويتزايد – هذه الأيام - تعميم هذا الرأي بسبب الأحداث الاقتصادية التي يشهدها العالم). وسبق أن ظهر في الدول

النامية من قرّر ضرورة التخلّص من الماضي والانغماس الكامل في تقليد الشعوب والأمم الأخرى، ورأى آخرون أن تلك المشكلات ليست داخليّة بل خارجيّة، وانّ الأساس الأوّل للنمو والتطوّر هو القضاء على العقبات الخارجيّة، كمشكلات الحدود، أو قضايا دوليّة وإقليميّة أخرى.

ولكن، يجب أن تكون لدينا قناعةً متزايدة بأنّ التقدم يستلزم حلّ كلّ مشكلات النمو والتطوّر بصورة متزامنة، لأنّ تلك المشكلات مترابطة فيما بينها ترابطا لا يمكن فصل بعضه عن بعض، فلا تطوّر اقتصادي ما لم يقترن بتطوّر اجتماعي، والتطوّر الاجتماعي يقترن بنموّ القيم والعادات والتقاليد، من جهة ويرتبط بالاقتصاد من جهة أخرى.. وهكذا.. وحتى هذه المشكلات الاقتصادية الأخيرة في دول العالم ما كان لها أن تؤثر هذا التأثير الخطير على اقتصادات دول عديدة لو توفرت الشفافية اللازمة لإدارة رأس المال ولو اقترن النشاط الاقتصادي بالقيم الاجتماعية الانسانية.

ومن هنا تبرز ضرورة اعتماد كلّ أمّة من الأمم وكلّ شعب من الشعوب على (رسالة) عامّة (أو حتّى إيديولوجيا) إنسانيّة ذكية حاذقة تجمع تحت جناحيها جميع أوجه الحياة، فتوحّد بينها، وتنسّق ما تنافر منها بحيث يزول التنافر لمصلحة التوافق والتكامل بين الأجزاء المتعددة للحياة، اجتماعا واقتصادا وثقافة وانفتاحا على مختلف الأفكار والرؤى والفلسفات، وهو ما نصطلح عليه بالمنهج الشامل أو المنهج التكاملي.

ونلاحظ أن الدول التي تعارف العالم على تسميتها بالدول النامية، ليست واحدة في نظرتها الى مسألة النمو والتطور، فبعضها، ما زال يعتقد أنّ مشكلات التنمية الداخليّة (وهي أبرز دوالّ التقدم) لا تُحلّ إلا بالانتهاء من مشكلات تخطيط الحدود مع الدول المجاورة، مثلا، على أساس أنّ التنمية، قبل الانتهاء من تخطيط الحدود، لا نفع لها، إذ انّها ستكون عرضة للتدمير إذا انفجرت مشكلة الحدود، بين دولة ودولة أخرى، من غير أن تفكّر تلك الدول بتقديم حلول للمشكلات الحدوديّة يتزامن مع التنمية الداخليّة، وضبط المسيرة بما لا يؤدي إلى تحول المشكلة الحدودية إلى حرب تدميريّة، فالاختلاف على بضعة

كيلومترات لا يصحّ أن يكون عائقا أمام تحسين الوضع العامّ للسكّان، والذي هو واحد من أبرز أهداف استعادة الدول النامية – وبخاصة الدول العربية والمسلمة بالذات – لتألّق تاريخها القديم ومن هنا تأتي النظرة العمانية الصائبة بأنّ الحدود يجب أن تكون جسور تواصل لا أسوار قطيعة، مع اتّساع هذا المفهوم إقليميا ودوليا.

كما انّ هناك دولا ذهبت الى أنّ التنمية ليس لها إلا وجه واحد هو الوجه الاقتصادي، فتحسين الوضع الاقتصادي يكفي لنقل أيّة دولة من دول العالم النامي الى مصاف الدول المتطوّرة، فتنجز نهضتُها مهمّاتها. وقد أثبتت الأحداث (وبخاصة ما شهده العالم أخيرا) أنّ الوضع الاقتصادي، في أيّة دولة من دول العالم، مهما كان تطور مستواها التقنِي، لا يؤدّي الى نتيجة إيجابيّة إذا لم يتزامن مع تطوّر في جوانب الحياة الأخرى ونعنِي بها الشفافية وسائر القيم الروحية والانسانية. وحتّى إنْ أمكن ذلك، فإنّ التحسين الاقتصادي سيكون تحسينا فوقيا سرعان ما يخبو بريقه، إذا لم يتآزر مع الوعي بمتطلّبات التقدّم الحقيقي، وبناء أسس التحسين العلمي للوضع العامّ في العالم وشروط تواصله واستمراريّته، وهذا الوعي لا يمكن أن ينفصل عن القضيّة الثقافيّة، أو عن الرسالة العامّة التي يجب أن ينتظم مسار التاريخ في إطارها الشامل.

وبالرغم من حدوث تطوّر كبير في الفكر الانساني الداعي إلى التخلّص من النظرة التجزيئية لمسائل التطوّر والنموّ، وبعد خفوت الأصوات القديمة فقد تصاعدت دعوات وأصوات تقرر أن معيار التطوّر يكمن في قضيّة واحدة ومحدّدة، ذلك أنّه يظهر من حين لآخر، من يزعم أن التطوّر له معيار واحد أيضا، على اختلاف متناقض في شعارات صاخبة لا تنطوي على أي بُعد علمي حقيقي، كحقوق الإنسان، أو حقوق المرأة، أو حقوق الطفل.. وما إليها. إذ يجب النظر إلى هذه المسائل باعتبارها جزءا لا يتجزأ من ملامح التقدم، لا أن توظّف توظيفا سياسيا ضارا يستغلّ معلومات لا أساس لها من الصحة كي يُلحق الأذى بمن يراد له الأذى.

وبناء على اختلاف الرؤى بشأن التقدم والتخلف، وتشعّبها، منذ أواسط القرن

الماضي تحديدا، اختلفت دول العالم (النامي) ذاتها في الطرق التي ارتضتها لتطوّرها، ولذلك اختلفت مستويات تطوّر بعضها عن بعض، بل انّ قسما منها ما زال يراوح في مكانه، من غير أي تطوّر حقيقي، معتمدا على نظرة أحاديّة البُعد، تعني، تارة، التعبد في عشق البنايات الاسمنتية المفرغة من الروح والتي لا مستقبل لها، وتعني، تارة أخرى، التجمّد على ما كان في أزمنة ماضية، مع علمنا اليقيني أنّ الذين ينهجون هذا النهج لم يفهموا أحداث تلك الأزمنة فهما علميا موضوعيا. ولقد أثبتت واقعات العالم، وما تزال تثبت كلّ يوم، فشل هذه الاتجاهات جميعا في تحقيق شعاراتها المعلنة. بل إنها على العكس من ذلك، أثّرت تأثيرا خطيرا في تراجع الأوضاع الاجتماعيّة وانهيار الاقتصاد، والتخبّط في مشكلات ومآسٍ متعددة الأوجه إنْ لم تظهر اليوم فستظهر بالتأكيد بعد فترة كافية من الزمن، لأنها مجرد رؤى منَشّأة على جُرُف هار سرعان ما سينهار.

إنّنا لا نستطيع أن نتجاهل حقيقة أنّ التفهم العلمي الواقعي للموروث الثقافي بما فيه الأديان ومنها الاسلام حين ننظر إليها جميعها نظرة علمية بعيدة عن المصالح الأنانية الضيقة، يساعد على ابتكار مناهج حيويّة مستفيدة من الأوضاع المعاصرة أيضا لإدارة الدولة وتطوّرها، بتوحيد جميع أجزاء الحياة، بما يضمن حصول التنمية والتطوّر إلى درجة يمكن وصف ما ينتج عن ذلك بأنّه خطوات جادّة في مسيرة إعمار الأرض. تلك المسيرة التي لا تقتصر على تنمية جانب من جوانب الحياة، ولا على تطوير المرافق تطويرا أحاديا، بل تجعل كل مرفق مترابطا مع المرافق الأخرى، وبشكل متزامن، بحيث يؤثّر كل واحد منها في تطوير الآخر ويتأثر به. وهذا لا يتنافى مع وجود عددٍ من القضايا تظلّ قيد الحوار العلمي، والتطوير المتنامي، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وفي الحقيقة، فانّ تطوّر العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، بمعنًى ازدياد تبلورها وتميّزها، يتجلى في النتائج المتحقّقة، أي أن العقل العلمي هو الذي يمهّد للمجتمع طريقا يساعده على تحريك فاعليّة قوانين التطوّر الاجتماعي في مختلف جوانبه، مع عدم إغفال النوازع البشرية نافعها وضارّها.

ويقودنا هذا إلى ضرورة وضع حاجز فاصل بين اتّجاهين اجتماعيين ملحوظين

في كل زمان ومكان، وكأنّهما من طبيعة البشر:

اتّجاه يدعو الى مزيد من البلورة والتميّز المبنيين على المزج الخلاّق بين التألّق الحضاري الموروث ومنافع الحضارة الحديثة المتوائمة والمتلائمة مع مستوى المجتمع وقدراته وقابلياته واحتياجاته. فانطلاقا منهما معا، وتأسيسا عليهما، تُصاغ، من جديد، قوانين التطوّر والنموّ، ليتّخذ المجتمع صفته العصريّة المتحرّكة إلى الأمام. على أن لا يكون هذا التميّز مجرّد شعار فضفاض، ولا أن يكون مُؤدّيا إلى عصبية من أيّ نوع كانت.

واتّجاه يريد أنْ يوكل الأمور إلى مصائرها، من غير أن يجشّم نفسه وسائر الناس (عناء) العمل وممارسته، فيحرم نفسه ويحرمهم من (التمتّع) بثمار ذلك العمل. ويغلب على هذا الاتّجاه الثاني، وجهة من وجهتين:

- إمّا الاكتفاء بالتحديث من غير رؤية للبناء المستقبلي، والاستنامة إلى ما يصنعه الآخرون ويزرعونه ويتاجرون به.
- وإمّا التقوقع على الذات، والانعزال عن العالم.

وكلا الاتّجاهين يناقض هدف الحياة البشرية نفسها، وهو المتمثل في رسالة الاستخلاف التي ترتكز على قوانين تطوّر الحياة التي لا يمكن أن تقتصر على التحديث ثم تعجز عن أخذه إلى آفاق الإعمار الحقيقي، كما لا يمكنها أن ترتضي التقوقع على الذّات. أمّا الاتّجاه الجدير بالاعتبار والاحترام، للدول المسلمة خاصة نتيجة أوضاعها الحالية، فهو المتمثّل في العمل على تحقيق مزيد من البَلْوَرَة والتميّز لأنّه اتّجاه متماسك، يجسّد خلاصةً حيّة للتجارب التاريخيّة للمجتمعات المسلمة، إضافة إلى الاستفادة من تجارب الشعوب والأمم الأخرى تاريخا ومعاصرة، في حالات تألّقها وانطفائها. أمّا المتقوقعون على الماضي (ونحن متأكدون من عدم فهمهم له ولظروفه) فإنّهم يناقضون الاسلام نفسه على الرغم من ادّعائهم أنّهم يمثلونه وأنهم وكلاء الله على النّاس، فتراهم يحلّلون ويحرّمون بحسب مشتهياتهم وكأنّ الدين مجرد عجينة يصنعون منها (الكعكة) التي يستلذونها. على الضّدّ، تماما، من النّصوص المتوفّرة بين أيدينا، من التنزيل العزيز والحديث النبويّ الشريف، التي نجد فيها الدعوة المستنيرة للاستفادة

ثلاثة روافد متكاملة من شأنها تحقيق التميّز في بناء الحضارة، وهي:

أ- محصّلة تاريخ المجتمعات، في تألّقه وانطفائه، تقدّمه وتراجعه، إيجابياته وسلبيّاته، فتتمّ الاستفادة من التألّق والتقدّم والايجابيّات، ويتمّ التخلّص من الانطفاء والتراجع والسلبيّات.

ب- الملامح المشتركة بين المجتمعات، مسلمة وغير مسلمة، والاستفادة من النزعة الإنسانيّة التي يتمتّع بها كل مجتمع.

ج- التفرّد والتميّز اللذان يشكّلان صورا مختلفة بين مجتمع وآخر ودولة وأخرى، والاستفادة من ذلك التميّز، بحيث تأخذ مجتمعاتنا من كل مجتمع (أو دولة) أهمّ ملامح ذلك التميّز مما ينفعها.

أي إنّ على المجتمعات المسلمة أن تتفاعل مع النزعة الانسانيّة المشتركة لدى المجتمعات والدول الأخرى، من ناحية، ثم إنها، من ناحية ثانية، تستفيد من تميّز كل مجتمع أو دولة. وهذه الثلاثة الجوانب، تشكّل نتيجة جوهريّة لتطبيقات النهضة العُمانية المعاصرة التي لا تستغني عن الاستفادة من دروس التاريخ، في ميادينه المتشعّبة، وكذا من الملامح المشتركة للمجتمعات الانسانيّة، ونحن على يقين من أنّ العُمانيين (وهم ورثة حضارات عريقة) سيجعلون تطبيقاتهم اللاحقة بمثابة التغذية المتواصلة لمنجزاتهم اليوم في مسيرة علمية تؤدي إلى إغناء التفرّد والتميّز اللذين يدعو الاسلام إليهما على العكس تماما من مناهج الغلاة والمتعصبين والمتطرفين الذي تأخذهم تلك الثلاث الصفات إلى الفتنة والتكفير والإرهاب. وبذلك الإغناء سيظلّ المجتمع الآخذ بمستلزمات رسالة الاستخلاف غنيّا بتفرّده وتميّزه، مما يمنحه قدرة فائقة على إثبات وجوده الحضاري ودوره في تطوير الحضارة الانسانيّة، ماديّا وروحيا. وربما رأى بعض الناس أنّ البلاد حينما تستخدم الأجهزة الالكترونية وتتعامل مع «الانترنيت» وتستخدم منجزات الحضارة التي يصنعها الآخرون، قد وصلت إلى أقصى درجات التطور والنمو وليس بعد ذلك إلا الكسل والتراخي.

إن على هؤلاء أن يدركوا أنّ التعبّد في محراب فردانية التطور التقني والتولّه

بالعمارات الاسمنتية المزخرفة واعتبارهما المؤشر الوحيد على مدى تطوّر أي بلد من البلدان وَهَمّ لا بدّ من التخلص منه. فالتعبد في ذلك المحراب والتوله في جدران الإسمنت والأبواب الالكترونية المتحركة، لوحدهما لا يحقّقان للانسان سعادته، ولا للمجتمع أمنه واطمئنانه، ولا لدول العالم السلام والرخاء. فالذين يسيرون في هذا الدرب هم تماما كأولئك الذين يهملون طلب العلم النافع وأداء العمل الصالح المفيد مكتفين بالأدعية والابتهالات والتعاويذ يريدون منها أن تجلب لهم الرزق ولبلدهم التطور والنمو. إن هذا السلوك لا يعنِي شيئا في مسيرة إعمار الأرض وتحقيق رسالة الاستخلاف. وقد حدثنا التنزيل العزيز في قصة قوم عاد أن من أسباب سقوط حضارتهم أنهم كانوا يشيّدون في كل ريع آية من العمران يعبثون ببنائها وتشييدها، لأنّ بناءاتهم لم تكن موظفة لصالح الناس وصالح الأجيال القادمة ولم تكن مغتنية بالقيم السامية.

وفي الوقت نفسه يجب الوعي بأن التطور التقنِي – لوحده وبحدّ ذاته كفاية ومن غير توظيفه لِما فيه تحقيق أهداف رسالة الاستخلاف – لا ينفع في رسم المستقبل الأفضل. فما قيمة التطور التقنى مع انتشار الأمراض النفسية والاجتماعية وتعطّل القيم الانسانية مما يؤدّي إلى مآسٍ متفاقمة وحروب تفضي إلى إلحاق أفدح الخسائر بالأرواح البشريّة والبيئة الطّبيعية وبتراث الإنسانية برمته؟! فالتطوّر التقنِي غير الموظف لخدمة الانسان والانسانيّة سيؤدي، حتما، الى تدمير الانسان وإبادة الانسانيّة، أو على الأقلّ، تحويل الانسان إلى مجرّد آلة صمّاء، بلا تلك الأحاسيس التي هي وحدها تجعل منه إنسانا جديرا بصفته.

****

والحقّ أنّ التراث الإنساني حافل بالجهود الهادفة إلى (أنْسَنَة) الحياة بجميع نواحيها. وإذا عدنا إلى كتب الأديان نجد أنفسنا أمام كمّ زاخر من النصوص التي تدعو الناس إلى التعاون لصياغة حياة أكثر أمنا واطمئنانا وسعادة. وتلك السعادة – بطبيعتها – نسبية خاضعة لمعايير الزمان والمكان. وقد أرسى الاسلام قاعدة جوهريّة، في هذا المجال، وذلك قوله، تعالى: (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنسَ نصيبك من الدنيا) على العكس تماما مِمّا تروّج له دعاوى رفض الدنيا والأخذ بالتواكل والكسل بل حتى هجرة المجتمع بعد تكفيره

باعتباره (مجتمعا دنيويا) وبحجج وذرائع كالتحجج بحاكمية اللّه أمام حاكميّة البشر من غير أن يلتفت الذاهبون هذا المذهب أنّ "الشريعة" نفسها هي اجتهاد بشري ولذلك اختلف الفقهاء في قضاياها. حتى شمل ذلك الاجتهادُ الاجتهادَ في النص نفسه كما في مسألة المؤلّفة قلوبهم وأمثالها.

المهمّ من كلّ هذا أنّ النهضة العُمانية - ككل فكر إنساني جدير بحمل صفته، وانسجاما مع كلّ أديان السماء، وفي طليعتها الإسلام - تنظر إلى كل نشاط مادّيّ نافع في الحياة باعتباره رسالةً على الانسان تأديتها، ولكنْ يجب أن يكون ذلك الأداء مقرونا بالقيم الانسانيّة السامية التي تجعل لأوجه النشاط البشري معنىً ووظيفة اجتماعيّة، توصل إلى الحصول على السعادة والأمن والاطمئنان. وكدليل على هذا ما نلحظه من أن النهضة العُمانية لا تعتبر تحصيل العلم، مثلا، ترفا. كما إنها ترفض توظيفه للإضرار بالذات أو بالآخرين. وإنما العلم - من وجهة نظرها وبناء على نصوصها السياسية والاجتماعية - التزام وإسهام، التزام بكلّ القيم الخيّرة النيّرة وإسهام جادّ لا يعرف الكلل في بناء الوطن، ودعم إنجازاته وتحقيق طموحه القريب والبعيد. فيغدو من واجب جميع مؤسسات المجتمع أنْ تقوم بدور فاعل ومؤثّر ومستمر من أجل غرس حبّ العمل وخاصّة اليدوي والمهني والتقني في نفوس النّشْء. وتُلزم المواطنين بحقيقة أنّ الاخلاص في العمل والمشاركة في تطوير المجتمع قيمة دينية وحضاريّة لا يجوز البعد عنها، وينبغي أنْ يترسّخ تقدير تلك القيمة والاعتزاز بها في أعماق الفرد والجماعة، وبذلك يمكن اللحاق بركب التقدّم والرقيّ المندفع نحو آفاق إعمار الأرض، والمشاركة من جديد في بناء الحضارة الانسانيّة، ومواكبة تطوّراتها في جميع الميادين، مهارة وخبرة، وعلما وفكرا لا يعرف الجمود والركود، تماما كما فعل الأقدمون أيام التألق الحضاري. عملا بما جاء في القرآن: (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون). أوَ ليس المرادُ العلمَ، كلّ العلم، الذي هو نقيض الجهل كلّ الجهل؟ إنّ من أشدّ صور الاستهانة بالدين أن يُعتبر العلم فقط هو البحث في الناسخ والمنسوخ أو نواقض الوضوء التي كتبت فيها، خلال عقد واحد من الزمن، أربع أطروحات في جامعات عربية وغير عربية! وما إلى ذلك من مسائل لا مساس لها بأهداف رسالة الاستخلاف، بل هي مجرد رماد تذروه

الريح في يوم عاصف؟! إنّ ظاهرة التفاعل الانساني، في مراحل متعدّدة من تاريخ الدول والمجتمعات المسلمة في أحقاب التألّق الحضاري، وخاصّة في التجارة وطلب العلم ونقله، والترجمة، وتبادل الوفود مع المجتمعات الأخرى، مزجت الخبرات البشريّة، وأنتجت الحضارة التي كان من الواجب أن توضع نتائجها في خدمة الإنسان والإنسانيّة، في كل الأرجاء التي أمكنها الوصول إليها والتعامل معها. كما كان من الواجب أن تظلّ تلك عادة متوارثة مغروسة في النفوس برغم دعوات الانعزال والتقوقع والانكماش والخوف من الانفتاح على الآخر، وهو خوف غير مبرّر بأيّة حجّة. فالقويّ في ذاته، والواثق من نفسه وصلابة قيَمِه لا يخشى من ذلك الانفتاح. وإذا كنا لا نجد للمتقوقعين من القدماء عذرا في نهجهم الذي أضرّ بمسيرة المجتمعات المسلمة كثيرا، فأية حجة للمتقوقعين في هذا العصر الحديث المتدفق بالتقدم العلمي؟! وإذا كانوا يرون أنّ في مسيرة الحضارة المعاصرة سلبيات جمة فلم لا يحاولون تطويرها بالعلم والعمل؟ وهل ثمة من يمنعهم من ذلك إنْ أرادوه؟ ذلك أنّ التقدّم التقنِي الذي يتميّز به الآخرون لا يستطيع إلغاء دور الإنسان ولا التأثير في قيَمِه ومبادئه إلاّ إذا شاء هو ذلك، وهذه الفكرة أساس من أسس الاسلام. ولو تقوقع القدماء لما استطاعوا إقامة حضارة ما زلنا نفخر بها.

****

من هنا نلاحظ أنّ الاسلام الذي آمنت به عُمان قد وضع دلالات محدّدة لمفهومَي التقدّم والتخلّف، تقدّم نحو الإعمار وتخلّف عنه. لذلك فإنها لا تنظر اليهما في سياقهما العامّ الجامد، ولا في تحديدهما تقنيا وآليّا، مما هو شائع في كثير من بحوث السياسة والاجتماع والاقتصاد، وكذلك في تطبيقات دول عديدة بعضها لم يحسّ بخطئه بعد، وبعضها أدرك خطأه ولكن بعد فوات الأوان بحلول الأزمة المالية العالمية الحالية. ولذا نظرت عُمان إلى التقدم والتخلف انطلاقا من منهج شموليّ يحتضن، بين جناحيه، الواقع بما فيه من قيم وعادات وأخلاق، والتحسين المستمر لأدوات الانتاج، إضافة إلى (أنْسَنَة) جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصاديّة، والمواقف السياسيّة أيضا. ومن البديهي أنّ هذه الشموليّة تتطلّب من الذين يريدون الاستفادة من ذلك المنهج وعيا حاذقا بثلاثة

أمور مترابطة فيما بينها ترابطا وثيقا، هي:

أوّلا: دراسة الواقع المتغيّر عبر الزمان والمكان، واستنتاج ما فيه من قِيَم وعادات وأخلاق. وهذه الدراسة بحاجة إلى:

أ- فهم علميّ موضوعيّ للتراث الانساني سواء بصيغته العربيّة، أم بأيّة صيغة أخرى.

ب- الوصول بذلك الفهم الى إمكانيّة النجاح في تحديد النافع والضارّ من الموروث.

ج- ومن ثمّ الاجابة على جملة أسئلة ملحّة لا يمكن التنصّل منها، فالى أي مدى يمكن الاستفادة من الموروث في معالجة مسائل الزمن الذي يجد المجتمع نفسَه في خضمّ أحداثه؟ والى أي مدى يمكن لذلك الموروث أن يتقبّل ما يضفيه الزمن من قيم جديدة، سواء كانت قِيَما ذات علاقة بالعمل، أم كانت قِيَما ذات علاقة بطلب العلم، أم قِيَما اجتماعيّة كالترابط والتضامن والتكافل، وهي القِيَم الانسانيّة التي يخطئ بعض أهل الاقتصاد في اعتبارها من قيود النموّ والتطوّر؟

ثانيا: التحسين المستمرّ لأدوات الانتاج، ولا نعنِي هنا الآلات المستخدمة في العمل فحسب، بل نعنِي «وعي العمل» أيضا الذي من غيره لا يمكن أنْ يتحقق أيّ إعمار للأرض. فالاسلام الذي يرفع العمل إلى مرتبة العبادة، يقرّر أنّ الأمم التي تتعالى عن العمل مهما كان ذلك العمل لن تنجح في تقوية ذاتها، وتشير أحداث التاريخ القديم والمعاصر أنّ هناك شعوبا وأمما توقف نموها وسقطت في مهاوي التاريخ حين تقاعست عن العمل[1] بالرغم من انها كانت قد وصلت الى مستويات متقدّمة في الصناعة والزراعة والتجارة، كالذي وصلت إليه عاد وثمود والفراعنة وغيرهم. ونحن حين نقول (متقدّمة) فإنّما نعنِي بمعيار العصر الذي كانت فيه. وقد انتبهت دول عديدة في العالم المعاصر الى مضارّ ذلك التقاعس وبدأت تراجع مسيرتها وتعيد قراءة أوضاعها وترتيبها. فهذه الدول قد فقدت، في مرحلة ما، «وعي العمل» وحينذاك لم تُغنها أدوات الانتاج المادّيّة، ولم تنفعها

1 - أكّد الخطاب السياسي العُماني على هذه المسألة كثيرا. أنظر، مثلا: خطب وكلمات، ص 80، 275، 350 وغيرها.

شيئا. فخسرت وقتا كانت بأمسّ الحاجة اليه، وتباعدت عن التأثير في أحداث الزمن الحديث، وتطوراته.

إنّ «وعي العمل» يتضمّن أمورا كثيرة متشابكة فيما بينها، تبتدئ من الايمان بضرورة العمل، وكونه عبادة، وأساسا لازما للبناء والاعمار، ومقياسا للتقدّم والرقيّ، إضافة الى التدريب المتواصل على اتقان الاستفادة من المكتشفات والمخترعات، واكتساب الخبرة المتزايدة نتيجة العمل نفسه، وتوظيف أقصى ما يمكن من طاقات تلك الآلات وإمكانياتها التقنيّة، لما فيه خير الفرد والمجتمع. بدلا من الالتصاق بالقبور وقضاء العمر في الندب ولطم الخدود على ما كان والبكاء على الأطلال الخاوية على عروشها، وبدلا من الإغفاءات اللذيذة على شواطئ أحلام اليقظة البائسة!

إن المعايير التي ندعو إليها تنطلق، كلها، من مبادئ رسالة الاستخلاف في (إعمار الأرض) مما يضع على عاتق الناس مهمة اكتشاف أفضل الوسائل للوصول إلى ذلك الهدف، بحسب مواضعات الزمان والمكان.

وبتحليلنا لتلك المبادئ نصل إلى أنّ وعي العمل يرتكز على عدّة إجراءات ضرورية، أبرزها: التنمية البشريّة الفردية والاجتماعية. ثم وصول ثمار العمل والانتاج إلى عموم الناس، سواء بشكل مباشر، كالسلع والبضائع، أم بشكل غير مباشر، كالعناية الصحيّة، وتوفير وسائل التعليم، ونشر الثقافة وتنفيذ خطط محو الأميّة، والمحافظة على الأمن الفردي والسلام الاجتماعي، وحفظ حدود البلاد واستقلالها وسلامة شعبها. من حيث انّ كل هذه الأمور هي من صور (الخدمات) التي تقدّمها الدولة لمواطنيها، والتي لا يُستطاع توفيرها إلا بوجود روافد ماليّة تعتمد على العمل والانتاج، زراعيا وصناعيا وتجاريًا، إضافة الى الثروات المعدنيّة وصيد البرّ والبحر.

ثالثا: أنْسَنَة جميع الأنشطة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، ذلك أنّ الحضارة الجديرة بصفتها فِعْلٌ إنسانيّ النزعة واقعيّ النظرة، تُعنَى بمراعاة حقوق الانسان، ونشر العدالة، والحثّ على القيم الأخلاقيّة السامية في التكافل الاجتماعي، والتكامل بين الحضارات الانسانيّة، عن طريق الإفادة والاستفادة

والتآلف.

****

إنّ هذه المسائل تمثّل الوجه المنهجي المبدئي لتحديد موقع المجتمع على خريطة العالم، قديما وحديثا، من جهة، وتحدّد السمات الرئيسة التي توضّح وجهة نظر عُمان في جوهرها الحقيقي إلى مصطلحَي (التقدّم) و(التخلّف) وهي وجهة نظر متلائمة مع تطورات التاريخ الموروث، ومستلزمات العصر الحديث.

وعلى ذلك، فإن البناء على تألقات التراث بما فيه مقولات الاسلام لا يمكن أن يتمّ بمعزل عن المنجزات التي ينفّذها النّاس أنفسهم، لما أثبتناه، من أن غاية النهضة لا تتحقّق خارج إطار العمل، انطلاقا من الواقع ومنجزاته التي يقف في الربيئة منها التنمية البشريّة، وتطوير الإنسان بمقدار تطوير البلد نفسه، إعمارا وزراعة وصناعة وتجارة وتعليما، وعناية صحيّة، ومشاركة عامّة في تسيير أمور المجتمع كله، على أن تكون مشاركة واعية تحفظ الأمن الفردي والسلام الاجتماعي وتأخذ البلاد من مشارف الماضي إلى شواطئ المستقبل.

ولهذا كله، ومن أجل إنجاز البحث بمنهج علميّ، عُدت إلى نصوص النطق السامي، وإلى المقابلات الصحفيّة التي أجريت مع جلالة السلطان قابوس، وإلى النظام الأساسي للدولة، وإلى مؤلّفاتي السابقة عن عُمان، وإلى مصادرها، ومصادر أخرى أيضا. وبدأت بصياغة هذا الكتاب المخصّص لفلسفة النّهضة العُمانيّة والتقائها مع مبادئ رسالة الاستخلاف وغاياتها، بمعالجة موضوعاته بمنهج منبثق من طبيعة موضوعه، يجمع أشتات ما تفرّق من رؤى سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وقانونيّة، مما يتعلّق بالبناء الداخلي للبلاد، ذلك البناء الذي يفسّر لنا الخطوات السياسيّة التي خطتها سلطنة عُمان في علاقاتها الدوليّة الخارجيّة.

وقد اقتضى هذا المنحى تقسيم البحث إلى فصول تستوعب مادته، وتتلازم فيما بينها تلازما مكينا، بحيث يؤدي سابق إلى لاحق، ويطوّر اللاحقُ السابقَ، كي يصل الكتاب إلى غايته المأمولة، وهي الكشف عن تلك الفلسفة والتقائها بمتطلبات رسالة الاستخلاف، لا في منجزاتها الداخليّة فحسب، وإنما في

الفلسفة التي قامت عليها، أيضا.

ولغرض ضبط مسيرة البحث قسّمناه إلى فصول، تتناول مفاهيم رسالة الاستخلاف ومقولات فلسفة النهضة العُمانية وتطبيقاتها ذات العلاقة بالسياستين الداخلية والخارجية، مرورا بقضايا عديدة تتعلّق بالحياة الانسانيّة في جوانبها المتعدّدة، من تربية الضمير وتنمية الذات، وصولا إلى الحوار مع (الآخر) المختلف عقيدة ورأيا وسلوكا. ومن ثمّ الكشف عن التلاقي بين تلك الرسالة وهذه الفلسفة.

وقد آثرتُ، استجابة للمنهج العلميّ في البحث، أن أَدَعَ النّصوص الواردة في الكتاب، سواء كانت نصوص رسالة الاستخلاف أم نصوص فلسفة النّهضة العُمانيّة، تكشف بنفسها عن مراميها وغاياتها، من غير تدخّل شخصيّ منّي ومن غير جمود على أيّ رأي أو قول أو رؤية.

وينبغي التنبيه هنا على أن هذا البحث حين يقول: الاسلام، فإنّما يعني به كلام الله، لا كلام الناس. وحين يجمع بين الاسلام والنهضة العُمانيّة فإنّما يعني التفاعل الخلاّق بين مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة المتمثلة في رسالة الاستخلاف، من جهة، والواقع الذي تعيش فيه عُمان، من جهة أخرى.

وحين يقول: الشريعة الاسلاميّة، فانه يعني الطريق السهل الذي يمهّده الاسلام لسيرة الانسان المؤمن بتلك المبادئ العامة والقواعد الكلية. مع الأخذ بنظر الاعتبار أن ما يستنبطه الناس من مسائل اصطُلح عليها بـ(الشريعة) هو اجتهاد قد يصيب به المرء وقد يُخطئ.

ولهذه الصفة البشرية الملازمة للاجتهاد عبر الزمن، يمكننا أنْ نستفيد من نتائجه وننتفع بها، ما كان هناك وجه للاستفادة والنفع، ولا يصحّ أن نتجمّد عليها، ولا أنْ نقع في إسارها، ولا أنْ نوقعها في إسارنا، عملا بقوله، تعالى: (فبشّر عبادِي الذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه)[1]. كما إن هذه الصفة تعطينا المعنَى الحقيقي لحاكمية الله التي لا تتحقّق إلا بالاجتهاد البشري الذي يقبل التعدّد لا التجمّد، وسنتحدث عن هذا الموضوع لاحقا[2].

وبهذا النهج سارت السفينة العُمانيّة منذ 1970 وها هي السنوات تمضي، فتتهاوى الشعارات الطنانة جميعا، وتبقى عُمان تشيّد مجد الحاضر والمستقبل، ذلك لأنّ الزَّبَدَ يذهبُ جُفاءً وأمّا ما ينفع النّاس فيمكث في الأرض.

وبذلك التحديد فإنّ هذا الكتاب يركّز على مجريات الشؤون الداخليّة والخارجية منطلقا من تحليل النّطق السامي والمقابلات الصحفيّة أساسا، وكذلك من موادّ النّظام الأساسي للدولة[3]. أمّا المراسيم السلطانيّة، بما فيها مراسيم تأسيس المجلس الاستشاري ومجلس الشورى ومجلس الدولة ومجلس عُمان، والمعاهدات والاتفاقيّات مع الدول الأخرى فانها ذات علاقة بالتاريخ السياسي العُماني منذ سنة 1970 عسى أن نوفق يوما لكتابته.

وإذا كنا نُحجم هنا عن الدخول في كتابة التاريخ السياسي العُماني منذ سنة 1970 فلأنّ كتابنا هذا ذو إطار محدد بالكشف عن التلاقي بين رسالة الاستخلاف ومقولات فلسفة النّهضة العُمانيّة المعاصرة.

ولا يفوتني، هنا، أن أقدّم شكري لكلّ من أمدّني بالمصادر والمعلومات، ومن شجّعني على المضيّ في البحث، مما ساعدني على إنجازه بصورة آمل أن تكون قريبة من الصحّة والصواب، فان نجحت بذلك، فهو حسبي.

ومنه، تعالى، التوفيق..

د. هادي حسن حمّودي
لندن في 1430 هـ / 2009 م

1 ـ سورة الزمر 18-17.
2 ـ انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.
3 ـ أجد من الضروري الإشارة، هنا، إلى أنّي وضعت في بعض الحواشي (م. ن) بدلا من عنوان الكتاب، ويعني: (المصدر نفسه) وذلك منعا للإطالة في ترتيب الحواشي.

الفصل الأول

المصطلح والمنهج

«1» ثمة شكوى عامّة من أوضاع المسلمين في الأزمنة الحديثة. ولا تقتصر هذه الشكوى على فئة أو مجتمع أو مؤسسة، بل هي عامة شاملة حتى من قِبَل علماء الدين وفقهائه، كما يلوح بوضوح في المؤتمرات التي تُعقد في هذا البلد أو ذاك أو ذلك، وكذلك الندوات العديدة التي تبثّ عبر الفضاء أو تُنقل مجرياتها في الصحف ووسائل الإعلام والاتّصال الأخرى.

وهذه الشكوى تتكرر منذ سنين طويلة، ولا يتقدّم الشاكون، غالبا، إلاّ بتنظيرات وشعارات لا تقدّم منهجا ذا نفع كبير للخروج من القضايا التي يشتكون منها. وإلى جانبهم هناك مَن يقوم بممارسات متخلفة، أيضا، وإن تلبّست بأزياء التقدم والتطور متعكّزة على رأي من هنا وشعار من هناك، ولكنّ مآلها إلى مزيد من تعميق التصدّع الاجتماعي والقيمي. ولقد رأينا أنّ المشكلة الأساس تتركّز في أنّ المسلمين اليوم بحاجة إلى خطاب جديد يصدّقه الواقع الناتج عن ذلك الخطاب بحيث يوضّح لهم كثيرا مِمّا غمض عليهم وغاب عن أبصار كثيرين منهم وبصائرهم من حقيقة أنّ الأديان جميعا، وبضمنها دينهم الذي هو الاسلام، تعتبر كلّ إنسان هو خليفة

اللّه في الأرض عليه أن يَعمرها ويُعمّرها على وفق مبادئ عامّة وقواعد كليّة تُجمع عليها رسالات السماء كافّة، وفي مقدمتها الاسلام حين يُفهم فهما واقعيا كما شاءه اللّه تعالى، بعيدا عن توظيفه للمصالح الشخصية الضيقة أو الحزبية والفئويّة باستغلاله لتبرير القتل وفرقة الكلمة، برؤى متعصبة متشنّجة لا سند لها من نصوص موثقة، بل لها ما يعارضها من آيات التنزيل العزيز نفسه، بكل وضوح وجلاء.

وانطلاقا من مدارستنا للشؤون العُمانية وتحليل مجرياتها، وبخاصة منذ بدء نهضتها المعاصرة في 1970/7/23 م.. وادراكا منا لواقعية هذه النهضة التي تغترف من تراث البلاد ما يُثري واقعها المعاصر ويأخذ بها إلى مستقبل تأمل أن يكون أفضل وأزهى..

ووقفة تفكير أمام ما أنجزه العُمانيون في أربعين عاما..

وصلنا إلى أنّ طريق تحسين أوضاع الناس عموما - سواء في عُمان أم في غيرها من بلدان العالم وبخاصة في المجتمعات المسلمة – يتمثل في الأخذ بحقائق رسالة الاستخلاف التي جاءت بها الأديان جميعا، ونصّ عليها القرآن الكريم في عديد من آياته. على أن يُفهَم كلّ ذلك فهما موضوعيا علميا.

ومن ميزات رسالة الاستخلاف القرآنيّة أنّها تعبّد طريقا للسالكين لا يتوقف عند حدود معيّنة من التطور، بل هو دائم السعي نحو الأفضل. وتتجلّى هذه النظرة الواقعية لرسالة الاستخلاف في مقولات فلسفة النهضة العُمانية المعاصرة التي تفتح أبواب التجريب والإبداع والتواصل. ومن هذا المنطلق فإنّ العُمانيين لا يقولون أنّهم وصلوا إلى القمّة التي ينشدونها، ولا يزعمون أنّهم أكملوا بنيانهم الحضاري، بل إنّ مِمّا يُحمَد لهم اعترافهم بأنّ الشوط أمامهم ما زال طويلا، وأنّ الصعوبات والعراقيل لا بدّ أنْ تبرز في طريق النهوض الحقيقي. فالفارق كبير بين أن تزخرف مظهريات تناطح قمم جبال هملايا بشكل عبثي غير موظّف لصالح الحاضر والمستقبل، مِمّا سيؤول إلى الخراب بانتهاء عمره الافتراضي وربما من غير أن يكون قد استعاد المال المبذول على تشييده، وبين أن تبنِي نهضة حقيقية بتنمية الإنسان نفسه وبالبناء والإعمار الموظّف لصالح اليوم والغد وذلك

عملا بقانون من قوانين رسالة الاستخلاف وهو ما نستنبطه من قوله، تعالى، حين نعى على قوم عاد عبثهم فيما يملكون: (أتبنون بكلّ ريع آيةً تعبثون)[1].

فالبناء مهما كان مزخرفا وفخما عامل من عوامل السقوط والانهيار إذا لم يكن موظّفا توظيفا صحيحا لخدمة أهداف الخلق في التنمية الحقيقية والنهضة الجديرة بصفة الإنسانية، وغير ذلك من أهداف سنتبينها في تحليلنا لأسس رسالة الاستخلاف وإنجازات العُمانيين على هذا الطريق، عبر النصوص التي تمهّد الأرضية للبناء والإعمار وتحقيق غايات تلك الرسالة.

ولقد كان هذا كله سبب إقدامنا على عنونة هذا الكتاب بـ(فلسفة النّهضة.. المبادئ والأهداف) باعتبار أنّ تلك الفلسفة هي التجلي العلمي لرسالة الاستخلاف مِمّا يمهّد لنا الطريقَ المفضي إلى المستقبل، إنْ أردنا – حقا وحقيقة – أن تتواصل نجاحات الجهود المبذولة طيلة السنوات السابقة التي تقترب من اكتمال أربعينها المباركة من أجل التقدم المحقّق بجهد الإنسان وعمله بتأثير ما ترسمه هذه الرسالة للإنسان من سبيل سهل ميسور يسير عبره إلى حضارة المستقبل.

ولتحقيق ذلك رأينا أنّ من المهمّ أنْ نبحث في تلاقي «فلسفة النّهضة العُمانية» مع «رسالة الاستخلاف»، وتحديدهما لمهّمات كلّ فرد من أفراد المجتمع في المشاركة الفعالة في تطوير مجتمعه، وأنْ نتطلّع إلى تفهّم مآلات مستقبل هذا البلد العريق. وفرضت علينا هذه الغاية أن نذكر مصطلحات عديدة، منها ما هو تراثيّ ومنها ما هو معاصر. ولئلا يقع وَهْم في فهم تلك المصطلحات ومدى علاقتها بموضوع الكتاب وجدنا أنّ من الضروري توضيح المعاني المُرادة منها أينما وردت في الفصول اللاحقة. مع الاعتراف بأنّ بعض تلك المصطلحات لها مفاهيم معاصرة متباينة قد لا يتبيّن بعض القرّاء علاقتها برسالة الاستخلاف على اعتبار أنّها مصطلحات معاصرة لم تكن في الأزمنة الماضية، وكأنّ على الناس أن يتقوقعوا على أنفسهم في شرنقة الجمود الذي رفضه حتّى العلماء القدماء الجديرون بصفتهم ولم يدّعوا لأنفسهم العصمة وبلوغ الغاية في الابتكار والإبداع وبخاصّة ما يتعلّق بتلك المصطلحات المتغيّرة كالوطن والمواطن

والنهضة والتقدّم والتخلّف وما إليها، إضافة إلى مصطلحات تثير الجدل بين الناس كمصطلحات المجتمع والحكومة والدولة، وغيرها،

وإنما نتعرض لتلك المصطلحات لأنها أصبحت جزءا لا يتجزأ من الميراث الحضاري للاسلام والمسلمين، وتكررت في النصوص السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة ومنها نصوص فلسفة النّهضة العُمانيّة التي أوضحت الرؤية العُمانية لبناء الدولة الحديثة. ممّا نجد ضرورة تبيانه هنا بإيجاز غير مخلّ:

الوطن والمُواطنة. الوطن هو المكان الذي يستوطنه المرء أي ينزل فيه ويعيش به. والـمُواطَنة تعني الانتماء إلى الوطن والقيام بخدمته والعمل على إعماره كجزء من إعمار الأرض. ولفظة (الوطن) معروفة في اللّغة العربية من قبل الاسلام ومن بعده ولكنّ مفهومها متغيّر بحسب مواضعات الأزمنة المتغيّرة. والأرض، كلّها، وطن للانسان الـمُستَخلَف فيها. ولكنّ العصور الحديثة ألزمت الناس بمفهوم محدّد للوطن بضمن حدود جغرافية معيّنة وتركيبة سكانية توافقت على تعايشها بضمن تلك الحدود وتنظيم اجتماعي اقتصادي مؤطّر بالقوانين التي ينبغي أنْ تنظّم مسيرة المجتمع الحضارية.

رسالة الاستخلاف. نعني بها، أينما وردت في هذا الكتاب رسالة من رسالات الاسلام بل هي رسالة ملحوظة في الأديان عموما. وقد ورد ذكر لفظة الرسالة والرسالات في مواضع عديدة من التنزيل العزيز كما في الآيتين: (قل إنّي لن يُجيرَني مِنَ الله أحدٌ ولنْ أجدَ من دونه مُلْتَحَدا. إلاّ بلاغاً من الله ورسالاته)[2] فلفظة (رسالات) تشتمل على جميع مكوّنات الدين الواحد. وممّا يؤكّد هذا ما جاء على لسان النبيّ نوح: (وأبلّغكم رسالات ربّي)[3].

كما يُطلق لفظ (الرسالة) على الدين برمّته. ويمكن الاستشهاد على ذلك

1 - سورة الشعراء 128.

2 - سورة الجن 23-22.

3 - سورة الأعراف 62. ولقد تكرر هذا الوصف على لسان النبي هود في الآية 68 من السورة نفسها وعلى لسان النبي شعيب في الآية 93 من السورة ذاتها.

بالآية: (يا أيّها الرّسولُ بلّغ ما أُنزِلَ إليكِ من ربّك وإنْ لَمْ تَفْعَلْ فما بلّغتَ رسالتَهُ)[1]. وتعني رسالة الاستخلاف أنّ الله، جعل الإنسان خليفته في الأرض يَعْمُرُها ويُعَمِّرُها مستفيدا من خيراتها. وقد ورد ذكر الاستخلاف في آيات عديدة منها ما جاء في: (وإذ قال ربّك للملائكة إنّي جاعلٌ في الأرض خليفةً)[2] فالمراد بـ(الخليفة) آدم، عليه السلام، وذريته. ولا وجه لجعل الخلافة هنا خاصّة بالنبيّ آدم لأنّ حوار الملائكة الوارد في الآية ذاتها دالّ على ذرّيته: (قالوا أتجعلُ فيها مَنْ يُفسد فيها ويسفك الدماء) والنبيّ آدم لم يُفْسد في الأرض ولم يسفك الدّماء. وذُكرت أيضا في الآية: (وهو الذي جعلكم خلائفَ الأرض)[3]. ومثلها الآية: (ثم جعلكم خلائفَ الأرض من بعدهم)[4]. وكذا ما جاء في الآية: (أمّنْ يُجيبُ المضطرّ إذا دعاه ويكشف السّوء ويجعلُكم خلفاءَ الأرض)[5]. وغيرها.. ويمكن استخلاص غاية هذه الرسالة مِمّا جاء في قوله، تعالى: (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)[6] أي لتَعْمروها وتُعَمّروها.

الجهل، عدم المعرفة، وهو ضدّ العلم. ونستعمله في الكتاب بمعنَى الابتعاد عن أداء فروض رسالة الاستخلاف.

التقدّم، كلّ ما يقدّم المرءَ نحو تحقيق رسالة الاستخلاف. فما كلّ تغيّر هو تقدّم فقد يكون التغيّر نحو الأسوأ والأردأ فهذا تخلّف لا تقدّم.

التخلّف، كل تراجع عن تنفيذ شروط رسالة الاستخلاف ومستلزماتها.

التنمية، من النموّ، وهي زيادة في الموارد الماليّة وزيادة في الوعي الفردي والاجتماعي من أجل التطور والتقدم بالإعمار المادي والنفسي.

النهضة، التغيّر الذي يطرأ على حالة ما بهدف الانتقال إلى حالة أفضل منها بموجب مفهوم الإعمار في شتّى الجوانب، من اقتصادية واجتماعية، شخصية وعامّة، وبتحديد السبل والوسائل التي تؤثّر في الإنسان نفسه فتدفعه، برغبة وطواعية، نحو العلم النافع والعمل الصالح اللذين يحددان معالم حركة الحضارة.

الدولة، المراد بها هذا المصطلح الحديث الدّالّ على تشكيل اجتماعي –

سياسي – اقتصادي. وهذا التشكيل متغيّر بحسب الزمان والمكان لإدارة المجتمع بضمن حدود وطن محدّد معيّن.

المنهج الاسلامي، وهو الطريق الذي يوصل الإنسان إلى تحقيق جدارته بالاستخلاف بسلوكه الحسَن وطلبه للعلم النافع وأدائه للعمل الصالح المتمثّل فيما يقدّمه لنفسه وللناس من نفع.

المبادئ العامة للاسلام، وهي الأسس التي يشيّد عليها الاسلام قواعده. وتنقسم إلى قسمين: مبادئ العقيدة ومبادئ السلوك. فمبادئ العقيدة تتمثل في التوحيد والنبوّة والإيمان باليوم الآخر وما إليها، ومبادئ السلوك تتجلى في الصدق والأمانة والنزاهة والإخلاص وغيرها، أي بكل ما يتضمّنه العلم النافع والعمل الصالح والكلم الطيب الذي يرفعه ذلك العمل الصّالح من معان وغايات وأهداف. ولا بدّ من تقرير أنّ من الخطأ العلمي الفادح أن يجزّئ المرء مبادئ الاسلام العامة، إلى أجزاء صغيرة ضئيلة، بعيدا عن رسالة الاستخلاف التي تمثل هدف الخلق وهو الإعمار الروحي والمادي للبشرية جمعاء، ومن الخطيئة أن يأخذ بعض تلك الأجزاء ليوظّفها في الضّرر والضرار والإضرار بعموم الناس، على الضّدّ، تماما، من أسباب ظهور الأديان.

القواعد الكلّية للاسلام، وهي الأحكام التي تُستنبط من المبادئ العامّة المُستجلاة مِمّا نصّ عليه القرآن الكريم وما صحّ من الحديث النبوي الشريف وغير ذلك من وسائل استنباط الأحكام الشرعية بحسب رؤى فرق المسلمين. وبالتأكيد فإن أيّ اجتهاد يسعى لأن يضع قاعدة عامّة ينبغي أن ينبنِي على ذَينك الأصلَين اللّذَين لا بدّ منهما. وأينما ذكرنا هذين المصطلحين فإنما نريد بهما

1 ـ سورة المائدة 67.
2 ـ سورة البقرة 30.
3 ـ سورة الأنعام 165.
4 ـ سورة يونس 14.
5 ـ سورة النمل 62.
6 ـ سورة هود 61.

المبادئ والقواعد الحقيقيّة لا المُتَصَوّرة أو المُحَمّلَة ما لا تحتمل.

السّنن الإلهيّة في الكون والحياة: وهي القوانين التي أودعها الله في الكون والحياة وبموجبها تستمرّ الحياة.

السّنن الإلهية في الكون والحياة، وهي القوانين التي أودعها الله في الكون والحياة وبموجبها تستمرّ الحياة.

«2» ولم يَغبْ عن بالنا ما تؤكده ملاحظة مجريات الأزمنة المعاصرة من أنّ ثمّة أناسا يرون أنّهم لا يستحقون العيش في حاضرهم فلا مصيرَ لهم إلاّ أنْ يعيشوا على شواخص ما مضى وانقضى، واقفين على أطلاله يذرفون الدموع وينشدون قصائد الحنين اعترافا بعظمة صانعي أحداث الماضي، من غير فُسحة للتفكير بأنّ للماضي عظماءه ووضعاءه وأن العظمة لم تأتِ لعظمائه إلاّ من تشخيصهم لحاضرهم واحتياجات تطوره وتقدّمه لتحقيق رسالة الاستخلاف، ومن تطلّعهم إلى آفاق مستقبلهم ومستقبل الأجيال الآتية من بعدهم.. ولو كانوا من الغفاة الحالمين بما مضى وانقضى لَما كان لهم من العظمة شيء. وثمّة أفكار تدعو إلى رفض الماضي بإيجابياته وسلبياته، وتعتبره قيدا على صياغة الحاضر والمستقبل تحت دعاوى تتغير من حين لآخر وكأنّ الأفكار هي مجرد أزياء تتبدل بحسب الرغبة والهوى. وثمّة مجتمعات ترى حاضرها نتاج ماضيها ومستقبلها معا، فتوظّف الماضي لصالح الحاضر والمستقبل. وتثبت قوانين التاريخ، ومنطق الحضارات في تألّقها وانهيارها، أنّ الاختيار الأخير هو الاختيار الصائب الصحيح.

ومن هذه الرؤية تنطلق عُمان المعاصرة التي نلاحظ في مسيرتها أربعة عناصر تتكامل فيما بينها، وتنقسم إلى عنصرين من الماضي وعنصرين من الحاضر والمستقبل. أمّا عنصرا الماضي فهما: العقيدة والروابط الاجتماعيّة. وأمّا عنصرا الحاضر والمستقبل فهما: الانفتاح على العالم والتوظيف الأمثل للاقتصاد.

وبفلسفة علميّة رصينة يمكن أن نسمّيها بفلسفة النهضة العمانية، وبهذه الروح

التوّاقة للتطور والتقدم، وبلا أيّة مبالغة، مقارنةً بتعقيدات الأوضاع العالمية الآن، دخلت عُمان الأزمنة الحديثة، منذ أربعين عاما، من أجل أن تصنع حاضرا مزدهرا، ومستقبلا خيّرا لها ولغيرها من شعوب الأرض وأممه، بحسب أقصى إمكانياتها وقدرتها وجهدها الذي تبذله بعيدا عن الصخب والدعايات، مرتكزة في ذلك على ما يحمله تاريخها من صور الخير والنفع العامّ، ومحفّزة للقوانين الفعّالة في مسيرتها، بحسب معطيات العصر الحديث وفروضه[1]. وها نحن نرى عُمان، تتألّق حين يريد أهلها ذلك، وحين يظهر من بينهم قائد يأخذهم معه في طريق السموّ والرفعة والتقدّم.

وسنبيّن في الفصول اللاحقة من هذا الكتاب ملامح مسيرتها الحاليّة فيما تعيشه الآن من تطوّر وتقدّم نحو الآفاق الواسعة، زمانا ومكانا، بمواطنيها الذين تفهّموا بعُمق مبادئ فلسفة قائدهم التي نسمّيها بفلسفة النّهضة العُمانيّة مّما سيكشف عنه تحليلنا لنصوصها. كما أيقنوا أنّه لا وسيلة أمامهم للعيش الرغيد الآمن المطمئنّ، إلا بوحدتهم الاجتماعيّة، وإلاّ بأنْ يؤدّي كلّ واحد منهم واجباته نحو نفسه وأهله وسائر المتساكنين معه، أي السير في دروب التميّز ومضامير التقدّم.

لقد استطاعت عُمان أن تتقدّم في هذه الأزمنة الحديثة وصراعاتها، حتّى صارت مثالا يُقتَدَى به، لأنّ تطوّرها قد انبنَى على إيجابيّات تاريخها السياسي، بمعناه الشامل للمجتمع والاقتصاد والثقافة والعلاقات الدوليّة الخارجيّة.

ومن أجل الوصول إلى حقائق ما يحدث في عُمان يجب أن ننظر في المنجزات الملموسة، سائرين معها وئيدا وئيدا، مستجلين تطبيق تلك القوانين، وكاشفين عن نتائج ذلك التطبيق، وسنتبيّن، بالتأكيد، أنّ تطوّرها المعاصر قد أفاد من التاريخ ومن العصر الحاضر، أيضا.

فالمجتمع الذي يريد أن ينمو ويتطوّر عليه أن يتعرّف على نقاط القوّة في تاريخه، وأن يتفهّم نقاط الضعف، فيعمّق الأولى، ويتخلّص من الثانية. أمّا المسيرة

1 ـ عمان... خطوات نحو المستقبل، د. هادي حسن حمودي 18.

العشوائية فلا تؤدي إلا إلى التخبّط والفشل، وهذا ما نلاحظه بوضوح في أرجاء عديدة من العالم، حين تتحوّل البلاد إلى موئل للتجارب المستوردة، زمانا ومكانا، بلا تمحيص كاف، ولا وعي مؤهّل لأن يميز الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر الوليد.

وإذا كان التاريخ قد تأسّس على ما كتبه المؤرخون وما قد يداخل ذلك من اضطراب في الواقعات، وخلل في التشخيص، وتأثير المشاعر الشخصيّة للمؤرخ أو كاتب الوثيقة التاريخيّة بما يُفسد البحث ويُفقده الرصانة العلميّة والموضوعيّة، فانّ البحث الذي بين أيدينا ينبني على واقعات لا تقبل النقض ولا الجدال، لأنّ نصوصه مأخوذة من مظانّها الأَصليّة والأصيلة، بعيدا عن المشاعر الشخصيّة المعجبة أولا وأخيرا بالتطوّر الحاصل في عُمان الحديثة. فالاعجاب مسألة شخصيّة، لا أريد منها أن تؤثر على القارئ، لذا التزمتُ بمؤدّى النصوص، عرضا وتحليلا. ونظرا لموضوع الكتاب وغاياته، فانّ النّصوص المعتمدة فيه هي نصوص النطق السامي والمقابلات الصحفية لجلالة السلطان قابوس، إضافة إلى نصوص النظام الأساسي للدولة... وعن طريق استخدام منهج التحليل المقارِن لها سنكتشف أحداث التطّور المعاصر، داخليا وخارجيا، من جهة، وسنتعرّف على مدى استفادة عُمان الحديثة من قوانين التاريخ في ماضيه وحاضره.

إنّ المعلومات والاحصائيات والمنجزات الملموسة على أرض الواقع في عُمان، بارزة للعيان وفي متناول الباحثين والدارسين، فلا بد من دراستها بضمن إطار التقدّم الحاصل فيها، بموجب مفهومه العلمي الواسع الذي تكشف عنه فلسفة بناء الدولة.

ويجب الانتباه، هنا، إلى أنّ العناصر الأربعة المذكورة آنفا تتلوّن بألوان أزمانها، أي انّها تتطوّر في أساليب تنفيذها، وتتنوّع أشكالها بحسب الحاجات المتجددة في كل زمان ومكان بملاحظة ظروف التغيرات في المناطق الأخرى من العالم. واليوم فإنّ العالم قد تغيّر عمّا كان عليه في الأزمنة الغابرة، وتوافقت الأمم على أنماط من التقاليد السياسية واللوائح والقوانين التي تنظّم العلاقات بين الدول.

وقد أفادت عُمان من هذه الأنماط لإنجاح انتقالاتها من سنوات الانكفاء إلى الازدهار والتقدم.

«3» ومنذ أن شغلتنِي عُمان بتراثها العريق ونهضتها المعاصرة، أوصلتنِي دراساتي السابقة عنها إلى اكتشاف أنّ واحدا من أسرار النجاح العُماني في تحقيق تلك الانتقالات يكمن في أنّ نهضتها لا تعنِي إقامة مشروع سياحي هنا، ومنشأة اقتصاديّة هناك، وشقّ طرق حديثة، وتُرَع للزراعة والرّيّ، وافتتاح مستشفى أو مدرسة أو جامعة، بل تعنِي أنّ ثمّة سلسلة موصولة تترابط فيها كل تلك المنجزات والمشاريع. هي سلسلة تأخذ كلّ حلقة منها بناصية التي قبلها وتسلّم ناصيتها للّتي تأتي بعدها. وتلك هي الفلسفة بأجلى معانيها. الترابط بين الأجزاء لتكوين المجموع. فنجاح النّهضة العُمانية، إذن، يرتكز على انطلاقها من فلسفة محدّدة المعالم، واضحة المقولات والأهداف، منذ أن بدأت في 1970/7/23 وإلى اليوم. وتلك الفلسفة مرتكزة على مبادئ رسالة الاستخلاف وغاياتها على ما سنتبيّنه لاحقا. ولم يكن من الصعب على القيادة العُمانيّة أن تضع ملامح تلك الفلسفة وخطوطها العريضة وتفصيلاتها الجزئيّة، وذلك لسببين:

* الأول: ما تتمتّع به تلك القيادة من شرعيّة وقدرة ذاتيّة سبق استجلاؤهما باستيفاء في كتابنا (عُمان.. الشّورى والديمقراطية)[1].

* الثاني: أنّ البلاد تنام على إرث حضاريّ عريق، يشكّل الاسلام نُسغه الصاعد، فيغتذي ذلك الإرث بالمقولات الاسلاميّة بمنظور رسالة الاستخلاف التي تنير له طريق النّهوض في هذا العصر الحديث المتضارب الاتّجاهات والأهواء والمصالح. وإذا لم يكن استكشاف طريق النهضة صعبا على القيادة العُمانيّة، فانّه لم يكن أمرا سهلا في الوقت نفسه. إذ انّه طريق محفوف بالمخاطر، تكثر فيه المنعطفات والاختلافات. لأنّ الاسلام نفسه (ورسالة

1 - راجع: عُمان.. الشورى والديمقراطية، ص 263-218. إصدار وزارة الإعلام، مسقط 2005.

الاستخلاف واحدة من رسالاته) كثرت في فهمه الاختلافات والخلافات، سواء في العصور القديمة أم في الأزمنة الحديثة. فاستجلاء مبادئه، في هذا العصر، وتوظيفها لتحقيق الأهداف التي كانت تلك المبادئ - ومنذ أن ظهرت قبل خمسة عشر قرنا - تسعى لتحقيقها، علما أن تلك الأهداف لم تكن إلاّ من أجل سعادة الانسان وكرامته وحريته.. نقول انّ استجلاء تلك المبادئ، وبضمن هذه المعايير، مسألة شاقّة عسيرة، إلا إذا كان المتصدّي لذلك ذا قدرة شخصيّة فذّة، وثقافة علميّة عميقة، بحيث يستطيع أن يستخلص تلك المبادئ فيُثري بها نتائج العلوم الحديثة، ويجعلها جميعا وسائل للبناء والاعمار والتقدّم والتنمية البشريّة.

وهكذا يمكن تقرير أنّ النّهضة العُمانيّة المعاصرة، ليست (فكرا سياسيّا) فقط، ولا (فكرا اجتماعيّا) فحسب، ولا (فكرا اقتصاديّا) مجرّدا من غيره، بل هي كلّ ذلك مجتَمِعا، وبصورة متلازمة، ما بين تأثير وتأثّر، وتطوير وتطوّر، فكلّ جانب من تلك الجوانب، يؤثر في غيره من جوانب، ويتأثر به، فيطوّره ويتطوّر به. أي هي تهدف إلى أن تكون تجسيدا لرسالة الاستخلاف القرآنية. ولقد قادني هذا التبيّن إلى حقيقة أنّ النهضة العُمانية قائمة، أساسا، على فلسفة خاصّة بها هي ذاتها رسالة الاستخلاف القرآنية.

ثمّ ان مفهومنا للتاريخ السياسي، على ما أوضحناه في دراسات سابقة[1] من اتّساع مفهومَي السياسة والتاريخ والتقائهما على أرضيّة اجتماعيّة ومهاد فكري، أعطانا إيذاناً بأنّ استجلاء ملامح فلسفة النّهضة العُمانيّة واستخلاص مقولاتها، والكشف عن أهدافها ووسائلها لتحقيق تلك الأهداف، هو السبيل الأقوم الذي يفسّر لنا النجاح العُماني في تثبيت أركان الحاضر المتنامي والمستقبل المأمول ولكن، حين تؤخذ مقولات فلسفة النهضة إلى حيّز التطبيق بعلمية وموضوعية وشفافية، من قِبَل جميع أبناء عُمان، كلّ بحسب إمكانياته ووظائفه.

1 - مثل كتاب (الفكر السياسي العماني) وكتاب (تأملات في التاريخ السياسي العُماني).

الفصل الثاني

أُسس رسالة الاستخلاف

سيجد القارئ في هذا الكتاب بدءا من التقديم وإلى آخر فصل منه رؤية قائمة على أسس منهجية وغايات محددة، هي:

* إنه لا يهدف إلى دراسة الاسلام ككل وتأثيراته في حياة الناس، بل إلى دراسة رسالة من رسالاته وهي رسالة الاستخلاف والتقائها مع فلسفة النهضة العُمانيّة، لذلك فهو لا يدرس تلك الرسالة لذاتها، بل يدرسها بإطار المجتمع الذي نزلت فيه وإليه لنتبيّن ما يجب على مجتمعاتنا أداؤه، ثم تجلي ذلك في النصوص السياسية العُمانية التي صاغت حاضر عُمان وأرست أسس بناءاتها المستقبلية.

* ينطلق البحث من حقيقة أنّ الاسلام ليس كيانا جامدا، ولا صندوقا مُقفَلا، وهو لا يرتضي للناس التقوقع في أصداف مغلقة مختبئة في أسافل المستنقعات والمياه الراكدة. إن آيات التنزيل العزيز وواقعات التاريخ تؤكد أنّ النبيّ ﷺ أراد بناء الشخصية السويّة وصولا إلى مجتمع (إنسانيّ) سعيد مبنيّ على مكوّنات تلك الشخصية السويّة. وهذه هي غاية الأديان كافّة. أمّا ما عدا ذلك، بما فيه التشكيلات الاجتماعية والنشاطات الثقافية والفكرية، فمسائل مرهونة بالأزمنة المختلفة والأمكنة المتنوعة، وليس ثمة نصّ موثّق يجمّد تلك التشكيلات والنشاطات في صندوق مغلق لا تمرّ به نسمات التغيير والتطوير.

الاسلام هو إسلام الوجه لله. وكونه دينا محدّد المعالم في قرآنه وسُنّة نبيّه لا يزيل عنه تلك الصفة مطلقا بل يؤكّدها.

* فَهْمُ (الإيمان) بموجب لفظه ودلالته أنّه من (الأمان) يبدأ، وهو الأمان الذي لا يتحقّق إلاّ بإسلام الوجه لله، أيّا كان رأي المرء ودينه وعُصبته. وليس من العبث أنّ بين الأمن والإيمان صلة لفظية ومعنويّة، وأنّ بينهما وبين (الأمّة) الجديرة بتوصيفها صلة لفظيّة ومعنويّة، مِمّا يختلف عن سائر ما نقرأ ونرى ونسمع من تشدّد وغلو وقتل على الهويّة والانتماء، وتمزيق المجتمع، وزرع الفتن بين أبنائه، باسم الايمان واسم الاسلام وتحت عنوان إعلاء كلمة الله في الأرض. ومن عجب أنّ الذين يرتكبون ذلك لا يتورّعون عن توصيف أنفسهم بالمؤمنين. ومن الأعجب والأنكى أنْ يصدّقهم بعض الناس فيستنّون تلك السّنّة المناوئة لأبسط القيم التي جاءت الأديان لتأكيدها. ولا نتحرّج في تقرير أنّ تلك الممارسات جميعها مضادّة للإيمان ومعارضة لمعناه ومعنَى الاسلام في حدّ ذاته. كما إنّ جميع تنظيرات الآخذين بهذا النهج وشعاراتهم مجرّد مزاعم وأضاليل لا علاقة لها بالإيمان ولا بأيّة قيمة حقيقية جاءت بها الأديان السماوية. إنّنا لا نشكّ، في أن التشدّد والغلوّ والقتل على الهوية جرائم لا تنطلق إلاّ من مصالح ذاتيّة مادية ضيّقة.

ومن المعلوم أنّ ثمة دراسات عديدة في هذا الميدان سقطت فيما حاولت الهروب منه. ففي الوقت الذي تزعم أن التشدّد والغلوّ والقتل على الهويّة جرائم لا علاقة لها بالاسلام، تناقض في الواقع السلوكي تلك المقولات مناقضة تامّة، وبخاصّة حين تعتبر الاسلام هيكلا يقف فيه أصنام جدد وكهنة وسدنة بين المرء وربه، فإذا بآرائهم هي القداسة والعصمة فلا يحقّ لأيّ أحد أن يحاورها أو يناقشها. غير اننا نؤكد على ما نحن مؤمنون به أشد الإيمان، ومقتنعون بصوابه أشدّ الاقتناع أنّ العلاقة بين المرء وربّه لا تمرّ عبر امرئ آخر، ولا عبر وثن ولا صنم[1]. فقد أوصل النبيّ ﷺ رسالة ربه للنّاس، فهم يتّبعونها، كلّ بحسب وعيه واجتهاده ورؤيته، مع احترامه لاختلاف الآخرين عنه ومعه. فالاسلام لا يعترف بفئة تقف بين المرء وربّه بل هناك رجال يتخصّصون بجوانبه المتعددة من تفسير قرآن وشرح حديث وفقه وما إليها. فهم يمارسون وظيفة توعية الناس بشؤون دينهم

دينهم كأيّة وظيفة اجتماعية وثقافية أخرى. ذلك أنّه لمّا كان بعض الناس يحتاج للتعرف على موقف الاسلام مِمّا يعرض له في حياته اليومية كتلك التي تتعلق بشؤونه وسلوكه، فلا بدّ أن يتخصّص فريق من النّاس بتلك المسائل ويقومون بدورهم الاجتماعي، وليس لهم أنْ يخوضوا مع الخائضين في ميادين لم يُخلقوا لها ولم تُخلق لهم، تماما كما يقوم الطبيب والمهندس والمدرس وغيرهم بأدوارهم الاجتماعية التي تأهّلوا لها. فإنّه من غير المعقول أنْ يقوم الطبيب، مثلا، بهندسة المباني والعمارات أو تصنيع أجزاء آلات السيارات وأجهزة التلفاز والهاتف وغيرها. فعليه، إنْ أراد القيام بذلك، أن يخلع زيّ الطبيب ويتخصص في الهندسة التي يريد. وهكذا قل في سائر جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فلكلّ جانب أهلُه الميسّرون له والمتخصّصون به. فكيف نرتضي الكتابات التي تصف نفسها بالعلمية والموضوعية وهي تبيح وجود وكلاء للّه على عباده، فإذا بأولئك الوكلاء يمارسون اختصاصات الأطباء والمهندسين والقضاة والمحامين والاقتصاديين والسياسيين وعلماء النفس والاجتماع في الوقت نفسه؟! بل هم لا يكتفون بذلك فإذا بهم يُضفُون على ما يمارسون صفةَ القداسة التي لا يجوز الخروج "عليها" بل لا يجيزون مجرد التفكير في الخروج "عنها" أو حتّى الحوار معها. فإذا بهم الراجمون بالغيب والممسكون برحمة الله يمنعونها عن هذا ويمنحونها لذاك؟! ثم تأتي الكتابات المشار إليها والتي تصف نفسها بأنّها كتابات إسلامية فتقف إلى جانب هذه الظاهرة الخطيرة التي تبيح دماء الناس بمن فيهم المسلمون لمجرد اختلاف في رؤية أو اجتهاد أو فَهْم ما لحوادث التاريخ. مع العلم أنّ نصوص الأديان جميعا ترفض توظيف رسالات السماء للمصالح الشخصية التي تؤدّي، بلا شكّ ولا ريب، إلى التشدّد والغلوّ والقتل على الهوية ولمجرّد الهوى الشخصي، وذلك لأنّ تلك الفئة قد منحت نفسَها مكانة (مقدسة) ليست لها مِمّا لا بدّ أن يؤدي إلى نتائج كارثية سبق أن شهدناها عبر التاريخ ونشهدها في أيامنا هذه. فشأن أيّ دين هو شأن أيّ فكر آخر يمكن أن يُحمل على غير الوجه الذي أراده اللّه، تعالى، حين يصبح سلاحا

1 ـ تؤكد فلسفة النّهضة العُمانيّة على هذه الحقيقة. أنظر: خطب وكلمات، ص 332.

موقوفا على فئة توظفه لصالحها فتجرّ الناس إلى الحروب والفتن. أمّا إذا فُهم الدين حق الفهم كما أراده الخالق، جل وعلا، فيمكن أن يكون محفّزا للعطاء الحضاري بطلب العلم وأداء العمل الصالح.

وعبر تفهّم العلاقة بين نصوص رسالة الاستخلاف والنصوص السياسية العمانية المعاصرة بمعنَى السياسة الدالّ على فنّ وكيفية إدارة الدولة الحديثة[1]، نصل إلى أنّهما – معاً – يدعوان الى الاجتهاد وإعمال الفكر وبذل الجهد، للإفادة من مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة فيما ينفع الناس. فالأساس الصالح للبناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي يتيح للناس فرصة التشييد فوق ذلك الأساس، بناء على مواضعات زمانهم ومكانهم[2].

ومن أجل ذلك علينا أن ننظر الى الاسلام، بصورته التي جاء بها الرسول ﷺ متمثّلة بالتنزيل العزيز، وبما وافقه ووضّحه من الحديث النبويّ الشّريف. وعلينا أن نطيل النّظر فيهما، أعنِي في القرآن الكريم وتوضيحات الحديث النبويّ الشريف، تحليلا واستيعابا، ارتكازا على التركيب اللغوي للنّص، وما يحيط به أحيانا، ناظرين الى الجذور، ومتابعين لها في تأثيراتها الملحوظة، أو المتوقّعة، وسنرّى، بشكل علمي موضوعيّ، وبحكم ظروف عصرنا هذا، أنّنا بحاجة الى نوع آخر من التأليف، نوع مختلف من حيث أنّه لا يهمّه أن تكون آيات القرآن ذات دلالات فلكيّة أو طبيّة أو فيزيائية، فتلك علوم تتغيّر نظريّاتها من آنٍ لأن، وآيات القرآن ثابتة لا تتغيّر. كما لا يهمّه أن يتّفق مع هذا الرأي أو ذاك من آراء القدماء والمعاصرين، أم يختلف عنها جميعا، اختلافا منبثقا من فهم آيات القرآن العزيز فَهْماً ذا طبيعة قرآنية صرفة، بمعنَى الاعتماد على المنهج القائل أنّ القرآن يفسّر بعضُه بعضاً. كما لا يهمّه الحديث عن أمجاد الأقدمين أو إنجازاتهم، إلا بمقدار ما فيه استثارة الهمم، على أساس من الواقع الموضوعي للناس اليوم. كما لا تهمّه اختلافات الأقدمين، فالأقدمون قد مضوا ومضت خلافاتهم معهم، والاسلام يريد منا أن نستفيد من التاريخ، لا أن نقف على شواهده وآثاره وبقاياه وأطلاله نذرف الدموع، ونختلف كما اختلف الأقدمون! بل يريدنا أن نبنِي كما بنَوا وأفضل ممّا بنَوا[3]، فالأزمان تتغيّر، ومتطلبات التطوّر تزداد وتتعقّد!

وقد صار كل هذا مهادا طبيعيا لنا للدخول في صلب البحث عن التوافق والتطابق بين تلك الرسالة وفلسفة النهضة العُمانية المعاصرة.

فإذا أنجزنا ذلك النظر المتمعّن، سهل علينا أن نتبيّن دور رسالة من رسالات الاسلام – وهي رسالة الاستخلاف – في الإعمار والبناء، وصار من الهيّن علينا أن نتعرّف على كيفية استفادة نصوص فلسفة النهضة العُمانية من تلك الرسالة لتوجيه المسيرة العامة للبلاد اعتمادا على عقائد الناس أنفسهم بعيدا عن الشعارات الرنانة والعناوين البرّاقة، كي تستكمل مسيرة التخلّص من التخلّف وظواهره المنبئة بوجوده بموجب أهدافها المرحلية وغاياتها الاستراتيجية المستقبلية.

وللوصول إلى هذا الهدف لا بدّ لنا من التطرق إلى المسائل التي تفرضها ظروف هذا العصر، كالعلاقات الخارجية التي صارت تقليدا عالميا ذائعا ولها قوانينها وتقاليدها التي يُفترض على الجميع مراعاتها.

وكذلك قضايا الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة في العصر الحديث. ذلك أن الاسلام لم (يقولب) كلّ الأشياء، بجزئياتها وكلّياتها وحدودها، بحيث لم يعد لدى الانسان المسلم إلا الدخول في ذلك القالب، جامدا عليه، متكلّسا عنده. فالاسلام وضع المبادئ العامّة والقواعد الكلّيّة وترك للناس فُسحة واسعة للاجتهاد والابداع، تأسيسا على تلك المبادئ والقواعد، وبالاستفادة من ظروف العصر الذي يجدون أنفسهم في خضمّ أحداثه. وهذا ما أكّده الخطاب السياسي العُماني مرارا وتكرارا[4]. وعلينا أن نلتفت، في الوقت نفسه، إلى أنّه إذا كانت البحوث الفكرية بحاجة إلى الحَيْدَة والعلميّة، فإنّ على الباحث في هذا الميدان،

1 – راجع: Duverger Maurice. Droit Constitutional et Institution Politiques (باريس 1956، ص 121)

2 – انظر: خطاب السلطان قابوس في 1994/11/18. خطب وكلمات، ص 262 - 263 . وزارة الاعلام 2005.

3 – تكرر هذه المعنى كثيرا. أنظر مثلا: خطب وكلمات، ص 36، 44، 69 وغيرها.

4 – أنظر، مثلا: خطب وكلمات، ص 263.

بالذات، أن يكون أكثر موضوعية وعلمية وتحرّجا، أي عليه أن ينطلق من الواقع وأن يعود اليه. ينطلق منه بفهم تفاعلاته ووعي ظروفه وفروضه، ويعود اليه عملا وتطبيقا.

ولّما كنّا نهدف إلى الهدف ذاته، صار لزاما علينا أن نحدّد مسار البحث ومنهجه، ولكنّ، من قبل ذلك نحن بحاجة الى أن نضع النقاط الملائمة فوق حروفها المناسبة لها، فنتساءل: ما هو الدين الموصوف بالاسلام؟ ما مبادئه وقواعده؟ ما طريقه أو طرقه؟! ما هدفه أو أهدافه؟! هل هو دين الخوف والرعب والتعصّب والإرهاب، كما يفهمه بعض أهله، وكثيرون من غير أهله؟! أو قل انهم يتقصّدون الى أن يفهموه ذلك الفهم! فيريدون له أن يكون مخيفا مرعبا، يُرهب الناس ويبعدهم عنه! فثمّة فرق بين فهم سقيم لم يُتقصّد اليه قصدا، وبين تحميل الاسلام ما لا يحتمل! فالأول خطأ غير مقصود، والثاني خطيئة مقصودة!

أم هو دين للتسامح والمحبّة والوئام بين بني البشر والحوار الهادئ المثمر فيما يختلف فيه الناس، كما يصفه الواعون من أهله، وبعضٌ من غير أهله؟!

وهل يبلغ تسامحه الى طمس هويّة أتباعه وإلغاء قيَمهم وما ارتضوه من سلوك نافع مفيد؟! وهل يبيح لهم أن يقلّدوا الآخرين تقليدا أعمى، صارفين النظر عمّا ينفعهم وعما يضرّهم؟!

ثمّ هل هو تربية للضمير، وإصلاح للفرد وصولا لتكوين مجتمع فاضل تسوده الروح الانسانية قبل أيّ شيء آخر؟! وهل في هذه الرؤية خيال أو طموح غير واقعي بتوهّم استحالة خلق مجتمع فاضل في دنيا الصراع على المصالح الذاتية الضيّقة التي يراها كثير من الناس سبب حياتهم وعلّة وجودهم؟! ثم هل تقتصر عباداته على حركات وسكنات وتمتمات؟! أم هي روح وجوهر، دلالات على الطاعة والاذعان والتسليم والرحمة والمودة[1] حتى إن اختلفت الهيئات وأشكال الحركات؟! هل يكتفي الاسلام من المسلم أن يقف ويقرأ ويركع ويسجد، وقلبه مليء بالأحقاد والغل والحسد والتربّص بالآخرين؟ ثمّ يسمّي ذلك صلاة؟! هل يكتفي الاسلام من المسلم أن يجوّع نفسه شهرا في السنة، باعتباره صياما، ثمّ

هو لا يمتنع عن ظلم هذا والاعتداء على ذاك، وينهش لحوم الآخرين بالغيبة والنّميمة، والسعي بين الناس بما يفرّق صفوفهم؟!

هل يكتفي الاسلام من المسلم، أن يطوف حول الكعبة وأن يسعى بين الصفا والمروة، ويسمّي ذلك حجّا أو اعتمارا، ثمّ هو يكفّر غيره من مسلمين وغير مسلمين، ويبيح أرواحهم وأموالهم وأعراضهم؟! وهل يتقبّل اللّه تلك (العبادات) ممّن يؤدّيها، حتّى لو كان من الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعا وأحزابا.. وكان ممّن تنطبق عليه الآية: (كلّ حزب بما لديهم فرحون)[2]؟!

بل هل تُعتبر تلك الحركات والسكنات والإيماءات من العبادات أصلا إذا أدّاها كسول متوان (كَلّ على مولاه أينما يوجّهه لا يأتِ بخير)[3] وتراه منقطعا عن طلب علم نافع، ومتبطّل عن أداء عمل صالح؟[4]! فأيّةَ عبادة هذه؟!! وحتى إذا ظهر في تاريخنا من دعا الناس إلى رفض العمل والانتاج بدعوى أنّها نشاطات دنيوية تُبعد المرء عن مواصلة العبادة، أفيصحّ أنْ يُسلّم بهذا الرأي تسليما إذعانيا أعمى، على الرغم من الآيات العديدة التي تحثّ على العمل وتأمر به، كما في قوله، تعالى: (وقل اعملوا فسيرى اللّهُ عملَكم ورسولُه والمؤمنون)[4]؟

هذه أنماط من أسئلة يزداد ترديدها في العالم، شرقا وغربا، شمالا وجنوبا.. وتلك ظاهرة صحيّة وصحيحة، أنْ تسأل عن عقائد الآخرين، وأن يسأل الآخرون عن عقيدتك؟! ويبقى لك أن تتفهّم عقيدتك على وجهها الصحيح، وأن تتعلّم كيفية التواصل مع الآخرين، والحوار معهم بالتي هي أحسن، لا في محاولةٍ للفرض ولا الاستعلاء عليهم، ولا الانتقاص مما لديهم، وبتوفّر هذه الروح الهادفة الى النفع العام، يمكن أن تجعل الآخرين يفهمونك ويفهمون عقيدتك، لأنك أساسا قد فهمت عقيدتك وفهمت عقائدهم وأحسنت طرق الحوار معهم،

1 ـ في 1980/12/15. خطب وكلمات، ص 116.

2 ـ سورة المؤمنون 53. سورة الروم 32.

3 ـ سورة النحل 76.

4 ـ في 17/2/1989. خطب وكلمات، ص 190.

5 ـ سورة التوبة 105.

وحينذاك، فلا ضرر ولا ضرار!

كما يبقى عليك (لا لك) أن تجهل عقيدتك واحتياجات العصر الذي تَمُور أحداثه وتطوراته من حولك، وأن تتعصّب لما تصوّرته حقّها وحقيقتها، ثم ترمي الناس برواشق الطعنات، مستعليا عليهم، معتقدا أنّ الحق معك، ومعك وحدك، وأنّ الله لم يخلق لخشيته وعبادته والخوف منه أحدا غيرك، وأنّ كلّ مَن خالفك في رأي أو معتقد هو ضالّ ومضلّ مضلّل، جاز لك أن تكفّره وتهدر دمه، وتصادر أمواله، وتنتهك حرماته، وتخرّب دياره.. وكُن على ثقة أنّك إنْ فعلتَ ذلك ستثبت لنفسك وللتاريخ أنّك خرجت على تعاليم دينك لأنك لم تفهمها ولم تحاول أن تتفهّمها، بل تعمّدْتَ أن تزيّفها وأن تحرّف الكَلِمَ عن مواضعه، وبالتالي فلم تكن لديك القدرة على نقلها للناس وعرضها أمام عقولهم وأعينهم بالصورة التي أرادها الله، أي بالصدق والنزاهة والاخلاص، والحوار بالتي هي أحسن.

ولقد أجابت عُمان تلك التساؤلات إجابات متنوعة، وهي على تنوعها منطلقة من ذات الشريعة نفسها وبفهم حاذق لغايات الخلق ومبادئ رسالة الاستخلاف وأهدافها، فرأت أنّ الاسلام يمتاز بميزات عديدة، نستذكر هنا خمسا منها فقط إذ سنعود لها في طوايا فصول الكتاب:

* إنّه دين الحركة والنهضة والتقدم، لادين الجمود والتبلّد والتخلّف[1].

* إنّه دين يدعو إلى التعايش السلمي بين الأمم والشعوب، ولذلك فإنّ عُمان لا تريد العدوان، لا تعتدي على أحد، ولا ترضى أن يعتدي أحد عليها.

وقد ورد التأكيد على هذا المعنَى منذ البواكير الأولى للنّهضة على ما يؤكده هذا النّصّ:

(وليعلم الجميع أنّ ليس لدينا مخططات أو نوايا عدوانية ضدّ أحد، كما اننا لا نرفض صداقة أحد. بل نؤمن إيمانا راسخا بأنّ مستقبل هذا العالم يكمن في التعايش السلمي والتعاون البنّاء بين البشرية جمعاء، وإننا لن نتوقّف عن العمل لتحقيق هذه الغايات النبيلة)[2].

وثمة نصوص عديدة تتّسق مع هذا الموقف، كما في:

* إنه دين يرفض التعصّب والغلو والتطرف. وهو يتماشى مع الآليات المتنوعة في جميع الأزمنة إذا كانت متجهة لإعمار الأرض[3].

* إنّه دين القوة والعزّة وليس الاستسلام[4].

* وأخيرا فإنّ الاسلام دين توحيديّ خالص، وكلمة التوحيد تجمع كل القائلين بها والمؤمنين بمضمونها:

(فجمعت كلمةُ التوحيد تحت لوائها الكثير من معتنقي الأديان السماوية الذين رأوا في تسامح الاسلام وعزّه كلّ خير وبركة)[5].

1 ـ مقابلة جلالة السلطان مع جريدة الحياة الصادرة في لندن في 28/5/1996.

2 ـ خطب وكلمات، ص 126.

3 ـ جريدة تروف الهولندية. نقلا عن جريدة عُمان في 7/2/1993.

4 ـ أنظر خطب وكلمات، ص 117.

5 ـ خطب وكلمات، ص 116.

الفصل الثالث

الاسلام والنّظام الكهنوتي

أليسَ مما يُلفت النظر أنّ النّبيّ ﷺ لم يُعلن في المدينة المنوّرة دولة (إسلاميّة)، ولم يشكّل حكومة (إسلاميّة)؟! بينما كان في بلاد فارس (دولة) و(حكومة) وفي بلاد الروم (دولة) و(حكومة)؟! بل انّه ﷺ اكتفى بتنظيمات إدارية من دعاة وولاة وقادة جند ومحصلي الزكاة وما إلى ذلك من مهمات اجتماعية. فهل تشكيل الدولة والحكومة في هذا العصر من المحرّمات؟!

من الواضح جدا أنّ النّبيّ لم يكن يريد للاسلام أن يتحوّل إلى نظام "كهنوتي" يستعيد فيه كهنة الأصنام وسدنة الأوثان (حتى لو أطلقوا على أنفسهم توصيفات أخرى) منزلتَهم التي كانوا عليها في الجاهلية كطبقة تقف بين الناس وربّهم فيتحكمون في الناس ظلما وعدوانا، بل أراده دينَ هداية ورحمة للنّاس كافّة، وكل إنسان هو خليفة للّه في الأرض ما دام يطلب علما نافعا أو يؤدي عملا مفيدا أو يجمع بينهما. هكذا شاء الله، وهكذا أراد الله، وتلك سنّة اللّه: (فلن تجد لسنّة الله تبديلا، ولن تجد لسنّة اللّه تحويلا)[1].. والدولة والحكومة

تخضعان لتطورات الزمان والمكان بناء على حاجات الناس أنفسهم، فهم أعلم بشؤون دنياهم كما يدلّنا الحديث النبوي الشريف. وما الدولة والحكومة إلاّ تنظيمات لإدارة شؤون الناس تتغيّر تبعا لتغيّر الأزمنة والأمكنة وحاجات الناس. وهي من الأمور المتروكة للناس.

وفي مواجهة التحريم والتحليل الاعتباطيين دعونا نتساءل: أليس مما يُلفت النظر أنّ الذين دخلوا في الاسلام سلما وطوعا عن طريق الحوار والاختلاط وانفتاح المسلمين عليهم، كانوا أعمق إيمانا من الذين أسلموا خوفا أو تحت صليل السيوف وتطاعن الرماح، حتّى قيل انّ أعظم فتوحات النبيّ هو صلح الحديبيّة؟!

أليس من الملفت للنظر أنّ الايمان لا يُقبل ما لم يكن صادرا عن اقتناع، لأنّ الإيمان هو ذاك معناه؟! آمنتُ بالشيء: اعتقدته، واقتنعت به. فالإيمان والأمان توأمان. أمّا فرض الإيمان على الآخرين بالعنف والتخويف والإرهاب، أمّا الغلوّ في الدين، أمّا التعصّب لهذه المقولة وتلك مما خلّفه التاريخ أو ممّا جاءت به الأزمنة الحديثة، فهو تعبير عن الرغبة في العلوّ في الأرض، وتقسيم أهلها أحزابا وشيعا يقتل بعضهم بعضا، وينكّل بعضهم ببعض، وهذه هي النتائج الطبيعيّة لتلك الأمراض التي تفتك في الحضارة، وتعيد الانسان الى شرائع الغاب.

فإذا كانت النّهضة العُمانية ترفض قبول هذه الأمراض الاجتماعية الوبئة، تماما كأيّة حركة إصلاحية جديرة بصفتها، فهل يمكن اعتبارها مناقضة لما قبلها من تاريخ؟ كما هو شأن الاسلام الذي كان نقيضا لما قبله من عصور على حسب زعم مَن ذهب إلى ذلك؟ غير انّ هذا تساؤل غير سليم لأنّه مبنِيّ على مقدمة غير سليمة. وعلى الرغم من كونه تساؤلا غير سليم، فإنّ هناك من قال به! وبخاصة تلك الدراسات العديدة التي اعتبرت الاسلام يناقض مناقضة تامّة جميع الفترات التي كانت قبله! وهي أكثر من أن نشير إليها، حتى وُصف بأنّه حركة ثورية أو انقلابيّة!!

فلنتساءل: هل يمكن اعتبار الاسلام نقيضا للعصور التي سبقته مما أطلق عليها

1 ـ سورة فاطر 43.

لفظ (الجاهلية)؟ أو أنه حركة ثورية أو انقلابية؟!

أعتقد أنّ من المستحيل أن يوصف الاسلام بذلك، لأنّه لم يصف نفسه بأكثر من أنّه إصلاح للسرائر والضمائر، وأنّه يضع على عواتق الناس الاستفادة من مبادئه العامة وقواعده الكلية في سعيهم لتنظيم أوضاعهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة، على أسس إنسانيّة تمنع الظلم والاستغلال الذي كان قائما يوم ظهوره، وقد جاء في الحديث النبوي: (إنما بُعثت لأتمّم مكارم الأخلاق) فمكارم الأخلاق، إذن، موجودة من قَبل ظهور الاسلام، ولولا وجودها لما كان وجه لإتمامها. فالهدف النّهائي، إذن، إتمام مكارم الأخلاق، لا أكثر ولا أقلّ، لأنّ إتمام مكارم الأخلاق هو الذي يأخذ بالناس الى مدارج الرُّقي والتقدم، ثمّ التطوّر اللاحق عبر الأيام بحسب مقتضيات الزمان والمكان وحاجات بني الانسان. وذلك التطور اللاحق، بدوره، سيُغني مكارم الأخلاق، فالعلاقة جدليّة لا ريب فيها، بين التطوّر ومكارم الأخلاق، على ما سيكشف هذا البحث عن بعض جوانبه. وليس الاسلام بدعا في هذا النهج، فقد سبقته أديان عديدة، لم يصفها القرآن بأكثر من كونها إصلاحا لا يهدف إلاّ إلى تطوير حياة الناس وبناء حضارة إنسانيّة تحقّق العدل والطمأنينة لهم.

فالاسلام لم يرفض كلّ العادات والتقاليد والأعراف التي كانت سائدة قبله، بل تبنّى الايجابيّ منها، وعمّمه، وأدخل على بعضه تطويرا محسوبا بدقّة، زمانا ومكانا، وتدرّجا.

ذلك أنّ كلّ نهضة جديرة بصفتها تأخذ نفسها بالسير على الطريق ذاته، تكمّل إيجابيات ما قبلها وترفض السلبيات. ولم تكن النهضة العُمانية المعاصرة بدعا في هذا الطريق. فهي لم تلجأ إلى إلغاء الماضي، ولا إلى إهمال مقولات الإسلام، بل عمدت – دائما – إلى التذكير بالقيم الأخلاقية والإيمانية وبمنزلة العلم والعمل في تلك المقولات، حتى إن السلطان قابوس أكّد مرارا وتكرارا على ما شرّعه الاسلام من أهمية العلم والعمل وكونهما عبادة واجبة على كل مسلم ومسلمة، فلنقرأ: (وكما حثّنا اللّهُ على العمل فإنّ لنا في رسول اللّه أسوة حسنة لِمَن كان يرجو اللّهَ واليوم الآخر. فقد كان، عليه الصلاة والسلام، يخصف نعلَه

ويرقع ثوبَه ويحلب شاتَه ويحمل حاجتَه ويُعين أهلَه "....." فالقادر على العمل الساعي فيه والقادر على الكسب الشريف أفضل من غيره "..." فلا ينبغي للمؤمن الصادق في إيمانه أنْ يُضعف نفسَه ليتكفّف النّاسَ ويتعفّف عن العمل، بل عليه المبادرة والاعتماد على النفس والسعي في طلب الرزق واتّخاذ العمل كالعبادة: "مَنْ أمسى كالاًّ من عمل يده أمسى مغفورا له" وإنّ من الذّنوب ذنوباً لا يكفّرها إلاّ السعي في طلب المعيشة، وليس عند اللّه أحبّ من عبدٍ يأكل من كسب يده)[1].

لذا فإنّ توصيف النهضة العُمانية بأنّها نقيضة لِما قبلها، أو أنّها ترفض تاريخ البلاد وتتجاوز مقولاته، هو افتئات على الحقّ والحقيقة واتّهام باطل لا يتحدث به مَن فهم هذه النهضة حقّ الفهم وتعرّف على تلاؤم مبادئها وغاياتها مع ظروف الناس وأمنهم واطمئنانهم وتقدمهم وبخاصة في هذه الأزمنة المضطربة الاتجاهات المتعددة السبل التي حدّد الخطاب السياسي العُماني موقفه منها بالدعوة إلى الاستفادة من النافع منها، والحذر من مضارّها[2]. ولم يكتفِ بذلك التحديد بل قدّم منهجا علميا للتعامل معها كما في: (.. ولكي لا يتخلّف المسلمون ويتقدّم غيرُهم، فإنّهم مطالَبون شرعا بتدارك هذا الوضع، ومواكبة العصر بفكر إسلاميّ متجدّد ومتطور، قائم على اجتهاد عصريّ ملتزم بمبادئ الدين، قادر على أنْ يقدّم الحلّ الصّحيح المناسب لمشاكل العصر التي تؤرّق المجتمعات الإسلامية)[3].

ومن هذا المنطلق الأساس رفضت النّهضة العُمانيّة التطرف والغلوّ والتدخل في تصرفات الناس الشخصية التي لا ضرر فيها ولا ضرار بالمجتمع وأمن الناس واطمئنانهم، مع محاسبة مَن لا يلتزم بذلك بحسب التطبيق القانوني. وهي تتابع – في هذا النهج – تعليمات الاسلام عموما، ومبادئ رسالة الاستخلاف على وجه الخصوص. ذلك أنّ الاسلام – وعلى الرغم من كلّ ما كان في

1 ـ خطب وكلمات، ص 190.

2 ـ أنظر: حديث جلالته لجريدة المدينة 28/9/1981.

3 ـ خطب وكلمات 263.

المجتمعات البشريّة عند ظهوره من مظاهر الشرك والاستغلال والكفر البوّاح، ومنها مجتمع الجزيرة العربيّة - لم يكفّر أيّ مجتمع من تلك المجتمعات، ولم يحكم عليه بالإبادة والدمار حتى حين مكّنه ربّه من فتح مكّة. وإنما فعل ما هو نقيض ذلك تماما، إذ دعا أتباعه الى مجادلة الأقوام الأخرى بالتي هي أحسن، حين تكون ثمّة ضرورة لتلك المجادلة. ودعاهم الى الإيفاء بعقودهم وعهودهم فيما بينهم، ومع الآخرين المختلفين عنهم عقيدة ورأيا وسلوكا. أمّا ردّ العدوان والدفاع عن المقدسات فلهما تعامل آخر.

ومن هنا نلاحظ أنّ النبيّ لم ينتقم من المجتمع الذي بدأ بتوجيه دعوته اليه. بل تعامل معه بالحنوّ والعطف، ولم يأخذ البريء بجريرة المذنب، شأنه شأن الأنبياء من قبله، من مثل ما جاء على لسان عيسى بن مريم: (إنْ تعذّبهم فانّهم عبادك، وإنْ تغفرْ لهم فإنّك أنت العزيز الحكيم)[1]. ومثلها: (فمَنْ تبعني فانّه منّي ومَنْ عصاني فانّك غفور رحيم)[2]. وفي صفة النبيّ: (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتّم حريصٌ عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم)[3]. ولقد قال النبيّ نفسُه: (ما أوذي نبيّ مثلما أوذيت)[4]، وعلى الرغم من ذلك، ماذا حدث يوم فتح مكّة، حين صار الانتقام في وسع النبيّ والمؤمنين الذين أوذوا في سبيل الله من قِبَل القرشيين، حتّى اضطروهم إلى الهجرتين، نحو الحبشة ونحو المدينة المنوّرة؟! فلنقرأ:

(ولمّا دخل رسول الله مكّة كانت عليه عمامة سوداء، فوقف على باب الكعبة وقال: لا إله إلا الله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده. ألا كلّ دم أو مأثرة أو مال يُدّعَى فهو تحت قدميّ هاتين إلاّ سدانة البيت وسقاية الحاجّ. ثم قال: يا معشر قريش، ما ترون أنّي فاعل بكم؟ قالوا: أخ كريم وابن أخ كريم. قال: اذهبوا فأنتم الطّلَقاء، فعفا عنهم، وكان الله قد أمكنه منهم، وكانوا له فيئا، لذلك سمّي أهل مكّة الطلقاء)[5].

ومن هذا كلّه نتبيّن أن الاسلام قد تقبّل كثيرا ممّا كان قبله من قِيَم وعادات وتقاليد صالحة للمجتمع البشري ونافعة لصياغة الحياة الكريمة العزيزة. وإذا أردنا أن نمثّل على ذلك فإنّ بين أيدينا نصوصا عديدة تثبت هذا الذي نقرّره،

من ذلك موقف الرسول من (حلف الفضول) فقد كانت بعض القبائل تجتمع في مكة تتداول أمور الناس وتنتصف للمظلوم مِمّن ظلمه، وهو ما عُرف بحلف الفضول، الذي لا نشكّ في أنّ له أمثلة كثيرة في سائر الأرجاء العربية، في المدن والبوادي، سواء كانَ ذلك قبل الاسلام أم بعده، وبخاصّة أن الاسلام قد شرّع الشورى وجعلها أسّاً من أسس الحياة. وقد قال فيه الشاعر:

(إنّ الفُضول تحالفوا وتعاقـــدوا أن لا يقرّ ببطن مكة ظالــــمُ
أمرٌ عليه تعاهدوا وتواثقــــــوا فالجار والمعترّ فيهم سالـــمُ)[6]

(وشهد رسول الله ذلك الحلف وهو صغير، فقال، حين أرسله اللّه: لقد شهدت مع عمومتي حلفا في دار عبد الله بن جدعان ما أحبّ أنّ لي به حُمر النِّعَم)[7].

فالاسلام لم يكن حركة ثورية ولا حركة انقلابية ولم يرفض كل ما كان قبله. وإنما أراد بناء الشخصية السوية وصولا لتكوين المجتمع السوي الآمن المطمئن. وبناء على التوصيف الذي قدّمه لنا القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف وسيرة النبي ﷺ فإنّ الاسلام عُنِي كثيرا بتمهيد الطريق الواضح لبناء الشخصيّة الفرديّة، وفي الوقت نفسه وضع قواعد علاقاتها ببقيّة أبناء المجتمع، على أساس أنّ (الدين المعاملة) وأنّ (خير دينكم أيسره) كما في الحديث الشّريف[8]. فالبعد الاجتماعي للعبادات مسألة مفروغ منها في الأديان عموما. وقد جاء في الحديث الشريف: (إصلاح ذات البين خيرٌ من عامّة الصّلاة والصيام). فصلاة المرء وصيامه وما إليهما علاقة بينه وبين ربّه، وربّه أعلم

1 _ سورة المائدة 117-118.
2 _ سورة إبراهيم 36.
3 _ سورة التوبة 128.
4 _ مستدرك الحاكم 2/615.
5 _ الكامل في التاريخ، ابن الأثير 2/170.
6 _ م. ن. 2/26.
7 _ م. ن. 2/26.
8 _ المسند 2/472.

بمدى صدقه في عبادته أو كذبه فيها، أمّا تعامله مع الناس فهو الدين الحقيقي، لأنه علاقة المرء بربّه وبالنّاس معا.

نخرج من هذا إلى أنّ النهضة العُمانية تلتقي مع مقولات رسالة الاستخلاف في عدم رفضها للتاريخ بل إنّها تتبنّى إيجابياته من أجل بناءات الحاضر والمستقبل، ثم في تشخيصها بأنّ الصراع الحقيقي ليس بين الحاضر والماضي، بل هو بين العلم والجهل، بين العدل والظلم، بين الإنصاف والعدوان، بين الإصلاح والفتنة، بين وحدة الكلمة وشق صفوف الناس بإثارة النعرات القبلية والطائفية والعنصرية في المجتمعات المسلمة، بين الاجتهاد والتجمّد على ما كان، بين الابتكار والتقليد الأعمى. وبالجملة المركزة: هو الصراع بين العمل الصالح والأفعال الشريرة:

(إنّ صراع الخير والشّرّ صراعٌ أزليّ، وانتصار الخير على الشّرّ نهاية حتمية لذلك الصراع)[1].

إنّ هذا النهج يضع بين أيدينا بوصلة أمينة تهدينا في محاولة فهم دورنا في الحياة والغاية التي خُلقنا لأدائها، والتعرّف على دور رسالة الاستخلاف ومدى ما يمكن أن نستفيده منها في صياغة الذات الفرديّة والجماعية وأنسنة التاريخ والحضارة. وهو ما أخذت به فلسفة النّهضة العُمانيّة لاقتناعها أن الاسلام يتميّز بما يلي:

هو إسلام الوجه لله، لا أكثر ولا أقلّ. وبناء على ما جاء في التنزيل العزيز نفسه يتجلى الاسلام في التسليم والاطمئنان والإذعان وتوصف به الأديان السابقة جميعا. ثم هو حوار بالتي هي أحسن، ودَفْعٌ للسيّئة بالحسنة. إفشاء السلام وصلة الأرحام والتكافل بين الناس. طلب علم نافع، وأداء عمل صالح. تنمية ونهضة. تنمية للذّات وتربية للضمير. تكافل اجتماعي وتضامُن إلى حدود التضحية والإيثار.. تكامل الذات والمجتمع، من (فلا تقُل لهما أفٍّ ولا تنهرهما وقُل لهما قولا كريما)[2]، في الروابط العائليّة، وإلى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)[3].. في العلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة. الرحمة والشورى: (فبما رحمة من الله لنتَ لهم، ولو كنتَ فظّاً غليظ القلب لانفضّوا من حولك،

حولك، فاعفُ عنهم، واستغفرْ لهم، وشاورهم في الأمر، فإذا عزمتَ فتوكّل على الله، إنّ الله يحبّ المتوكّلين)[4]. والاصلاح بين الناس: (فاتّقوا اللّهَ وأصلحوا ذاتَ بينِكم)[5]. ووحدة المجتمع: (إنّ هذه أمّتُكم أمّةً واحدةً وأنا ربّكم فاعبدونِ)[6] ومرّة أخرى (فاتّقونِ)[7].

حريّة المعتقد والرؤية والاجتهاد في شؤون الحياة كافّة، وإلغاء إكراه الناس وحملهم بالقوّة على ما لا يقتنعون به: (ولو شاء ربّكَ لآمَنَ مَنْ في الارض كلّهم جميعا، أفأنتَ تُكرهُ النّاسَ حتّى يكونوا مؤمنين)[8].. (وما عليك هُداهم ولكنّ الله يهدي مَن يشاء)[9]. وأمَرَ الله نبيّه ومَن معه مِنَ المؤمنين، في آيات عديدة، أن يَدَعوا أذى المشركين وغيرهم وأن يأخذوا بالعفو والتسامح طلبا لرحمة ربّهم وتألّفا لقلوب الآخرين، ما دام ثمة مجال لذلك.

الاسلام: الهدى والرحمة وتآلف القلوب: (وما أنزلنا عليك الكتابَ إلاّ لتبيّن لهم الذي اختلفوا فيه وهدىً ورحمةً لقوم يؤمنون)[10].. (وما أرسلناك إلاّ رحمةً للعالمين)[11].. دعوةً للناس أن يبنوا جنّتهم على الأرض ليتأهّلوا للجنّة التي عَرضها السموات والأرض.

وبخلاصة مركّزة، إنّه اتّساق في التطوّر الاجتماعي – التاريخي.. (إنّما بُعثتُ

1 ـ في 19/11/1973. خطب وكلمات، ص 37.
2 ـ سورة الإسراء 23.
3 ـ سورة النساء 59.
4 ـ سورة آل عمران 159.
5 ـ سورة الأنفال 1.
6 ـ سورة الأنبياء 92.
7 ـ سورة المؤمنون 52.
8 ـ سورة يونس 99.
9 ـ سورة البقرة 272.
10 ـ سورة النحل 64.
11 ـ سورة الأنبياء 107.

لأتَمّمَ مكارمَ الأخلاق)[1].

ونصل من مجمل هذه الرؤية ومحصّلتها العامّة إلى أنّ العمانيين يعتقدون أنّ الاسلام عمّق إيجابيّات ما كان قبله، من الشجاعة والكرم والصدق والصراحة والأمانة والتكافل الاجتماعي.. وغيرها من قيم إنسانيّة نبيلة ورفيعة وسامية.. لأنه أراد تطوير الناس بحيث يتخلّصون من السلبيّات التي ظهرت بينهم بما كسبت أيديهم..

أراد تزكيتهم وتعليمهم الكتاب والحكمة..

حثّهم على العمل والكسب والانتاج، ونهاهم عن التواكل والكسل.. حثّهم على التعاون وإفشاء السلام وإطعام الطعام، ونهاهم عن الخلاف والفرقة والفتنة، فكانت (والفتنة أشدّ من القتل)[2].

ومن هنا صار لزاما على النّهضة العُمانية أن تتبنّى هذه المقولات والرؤى لتبنِي عليها بناءات حاضرها ومستقبلها بعقل متفتح متفهّم للجانبين كلاهما: الماضي والمستقبل، وهما الجناحان اللذان يطير بهما اليوم نحو الغد.

وإذا كنّا نريد تفهّما علميّا موضوعيّا للعلاقة بين رسالة الاستخلاف وبناء الدولة العُمانية المعاصرة في سعي عُمان نحو التقدم والتطور على أسس تلك الرسالة بحسب ما يتجلى في خطابها السياسي الذي يراد منه أن يؤطّر نشاطاتها جميعا، وإذا كانت النهضة العُمانية شامخة وواضحة للعيان..

فنحن بحاجة إلى أن نتفهم رسالة الاستخلاف باعتبارها واحدة من رسالات الاسلام كما أنزله اللّه، على رسوله الأمين لنستجلي تلك العلاقة بين المسألتين في المنطلقات والغايات. فماذا كان الاسلام أيام النبي ﷺ؟

لقد كان قرآنا كريما، وحديثا نبويّا يساعد على فهم القرآن، وسيرة نبويّة تجسّد أهداف القرآن. ثمّ مرّت الأيام، واجتهد النّاس في فهم الشريعة وحددوا موقفا تجاه الجديد الذي طرأ على حياتهم ومعيشتهم. ونحن مقتنعون بأنّ ذلك الاجتهاد كان وليد زمانه ومكانه وإنسانه، لا هو وحي من عالم الغيب ولا استشراف للمستقبل، ولذا يمكننا أن نرجع إليه ونستفيد منه. ولكن، ليس لنا أن

نعتبره قرآنا جديدا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. لأننا إن اعتبرناه قرآنا جديدا، أو واجبا يأثم مَن يأخذ بغيره، فإننا نحوّل هذا الدين السمح إلى نظام كهنوتي أو ما يسمّى بالنظام (الثيوقراطي) حيث يقف فيه الكهنة والسدنة الجدد بين الناس وربّهم.

ولم يكن اقتناعنا بهذه الحقيقة موقفا مُسبَقا، ولكنّ البحث هو الذي أدّانا إليه ودلّنا عليه. وها نحن نضع بين أيدي القراء رؤيتنا هذه لكلّ من رسالة الاستخلاف وفلسفة النّهضة العُمانية، تحملها الفصول اللاحقة من الكتاب، لنشترك معا في حوار بنّاء هادئ هادف، نتبيّن بواسطته المنهج الأسلم الذي يجب علينا اتّباعه للاستفادة من رسالة الاستخلاف وبقية مآثر تاريخنا بغية تشييد أركان حياتنا المعاصرة، ومستقبل أجيالنا.

1 ـ الموطأ ـ حسن الخلق ـ 8.
2 ـ سورة البقرة 191.

الفصل الرابع

النهضة سُنّة الحياة

لا شكّ في أن الاسلام جاء لتطوير الأوضاع التي كانت في زمانه بما يحقق أمن الناس واطمئنانهم. ونظرا لكونه دينا سماويّا، شأنه شأن النصرانيّة واليهوديّة، وسائر الأديان التي سبقته، فإنّ توقيت ظهوره، من لدن العليم الخبير، جاء اتّساقا مع التطوّر الاجتماعي التاريخي للبشريّة جمعاء، والعرب على وجه الخصوص.

لقد كان العالم يعيش في أتون صراعات لا تكاد تنتهي حتّى تبدأ من جديد، ففي إبان ظهوره كانت معركة ذي قار كآخر معركة بين العرب والفُرس. أما المعارك والحروب بين الأكاسرة والقياصرة فقد تواصلت إلى حين انتصار الاسلام في العراق والشام، ومن ذلك ما جاء في الآية: (غُلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيَغلبون)[1] إضافة إلى المعارك الداخليّة في كلٍّ منهما، ومعاركهما وحروبهما مع الشعوب الضعيفة المجاورة لهما. فجاء الاسلام لينشر السلام بين جميع الأمم والشعوب، رافعا شعاره المعروف: (ادخلوا في السِّلم كافّة، ولا تتبعوا خطوات الشّيطان)[2] حيث اعتبر عدم

الدخول في السّلم اتّباعا لخطوات الشيطان. ولا يمكن أن يكون المراد بـ(السلم) هاهنا الاسلام، لأن الآية تستهلّ بنداء للمؤمنين: (يا أيّها الذين آمنوا) فلا ضرورة لأن يخاطب المؤمنين داعيا إياهم إلى الدخول في الاسلام، لأنّهم داخلون أصلا فيه، ولولا ذلك لَما كانوا من المؤمنين ولَما خاطبهم بقوله (يا أيها الذين آمنوا). وفي جميع مراحل تطوّر مجتمع المسلمين، أمر الاسلام أتباعه بمراعاة السلم والمحافظة عليه، حتّى انّه اعتبر نقض السلم من قِبَلهم عصيانا لأوامر اللّه. فلنقرأ، بإمعان الآيات التي وردت في سورة النّساء بشأن المنافقين: (فما لكم في المنافقين فئتين واللّه أركسهم بما كسبوا...)[3]. فهذه الآيات في المنافقين، وقسّمتهم إلى فئتين، فئة تتربّص بالمسلمين الدوائر، وتشنّ عليهم الحرب، وتمارس بضدّهم العدوان، فعلى المسلمين، في هذه الحالة، الدفاع عن أنفسهم وردّ العدوان. أما الفئة الثانية، وهم المنافقون الذين (ألقوا إليكم السلَم) فلا تجوز محاربتهم (فما جعل الله لكم عليهم سبيلا). وأمّا المنافقون الذين أركسوا في الفتنة، إذا اعتزلوا الحرب، فلا يجوز للمسلمين قتالهم.

فإذا قتل المؤمنُ مؤمناً مثله، وكان القتل عن طريق الخطأ فعلى القاتل الدية وتحرير رقبة مؤمنة، على تفصيل للحالات تذكره الآيات الكريمة. فأمّا إذا كان القتل عمدا، فجزاء القاتل القصاص في الدنيا، وله جهنّم في الآخرة، ويخلد في العذاب العظيم.

وفي الوقت نفسه، لا تجوز مقاتلة أهل الكتاب إلاّ إذا بادروا هم بالحرب والعدوان، شأنهم شأن المسلمين إذا بادر بعضهم بالعدوان على بعض. ويكون قتالهم ردّا لذلك العدوان، ولا يؤخذ البريء بجريرة المذنب. عملا بقوله، تعالى: (ولا تكسب كلّ نفس إلاّ عليها ولا تزرُ وازرةٌ وزرَ أخرى)[4] وقوله: (ومَن ضلّ فإنّما

1 ـ سورة الروم 3-2.
2 ـ سورة البقرة 208.
3 ـ سورة النساء 93-88.
4 ـ سورة الأنعام 164.

يضلّ عليها ولا تَزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أخرى)[1]، وقوله: (ألاّ تزر وازرة وزر أخرى، وأنْ ليس للانسان إلاّ ما سعى)[2]. إنّ لفظ (الانسان) في هذه الآية واضح الدلالة على أنّ هذا الحكم لا يقتصر على المسلمين، بل هو عامّ شامل، فـ(كلّ نفس بما كسبت رهينة)[3] و(كل امرئ بما كسب رهين)[4].

فالمقصود (كلّ نفس) مسلمة أو غير مسلمة و(كل امرئ) مسلم أو غير مسلم، فلا يحقّ لأحد أن يأخذ البريء بجريرة المذنب، ولا المحسن بجريرة المسيء.

وهذا، في حقيقته تقليد عربيّ كان شائعا قبل الاسلام، فقد جرت عاداتهم أنّهم إذا كانوا في قافلة، وهم من قبائل متعدّدة، فهم (إخوة سفر) أو (إخوة طريق) حتّى إذا هاج الشرّ بين قبائلهم ووقعت بينها معارك وقتال، فإنّ ذلك لا يؤثر على علاقاتهم داخل القافلة. ولذا قال الشاعر:

وكلّ أخوي رَحْلٍ، وإنْ هُما تعاطَى القنا قوماهما أخوانِ[5]

وبهذا نقرّر مطمئنين أنّ ظهور الاسلام جاء فعلا اتّساقا في التطوّر الاجتماعي – التاريخي للعرب ورحمة للعالمين[6] جميعا لا للعرب فحسب.

وبطبيعة الحال، فانّ الاتّساق الأكثر انطباقا كان مع حالة العرب، فالاسلام إكمالٌ لإيجابيّات حياتهم، وتعديلٌ لبعض سلوكهم، ورفضٌ لبعضها الآخر. أمّا مع مجتمعات العالم الأخرى آنذاك، فإنّ الاسلام سيصل إليها وسيؤمن به مَن يؤمن لأنّه كان إكمالا للمشتَركات الإنسانية، كنشر السلام والطمأنينة والرحمة والتسامح والعدالة، ورفض الظلم والطغيان والعدوان. أمّا التفصيلات الجزئية لعقائد أهل الكتاب ولما ارتضاه القوم لأنفسهم من عادات وتقاليد فإنّ الاسلام لم يتدخّل فيها، ولم يمنح الحقّ لأتباعه لتغيير ما ألِفَهُ القوم، وما ألزموا أنفسهم به. والقرآن الكريم يحدّثنا عن (الرهبانيّة) وما دخل فيها، ولكنّه لم يأمر أتباعه بالتدخّل في شؤون الكنائس وتغيير ما تعارف عليه النصارى[7]. ولا يهولنا ما وصفت به الآيةُ أولئك الذين لم يراعوا حق الرهبانية بأنّهم فاسقون، فإنّ ذلك الوصف قد ورد في غيرهم من الأقوام، حتّى من العرب أنفسهم: (وإنّ كثيرا من النّاس لفاسقون)[8].

وممّا يُثبت رؤيتنا هذه ما رواه المؤرخون ورواة السيرة النبويّة من مكاتبات الرسول ﷺ وعهوده ومواثيقه مع يهود الجزيرة العربيّة ونصرانيّيها من غير إجبار على التخلي عن أديانهم ولا على الدخول في الدين الجديد[9].

ولا ريب في انّ كون ظهور الاسلام اتّساقا في التطوّر الاجتماعي التاريخي للعرب كان له تأثيره في تطوير أوضاعهم. وهو تأثير استمرّ في الأجيال اللاحقة، ما بين تألّق وخمود. حتى إذا وصل التاريخ إلى هذه الأزمنة وجدت بعض مجتمعات المسلمين أنّها ملزمة بتأسيس حاضرها ومستقبلها على مبادئ رسالة الاستخلاف التي سبق أن أثبتت نجاحها في تغيير حالة العرب إذ نقلتهم من التقوقع في داخل جزيرتهم الصحراويّة، إلى الانفتاح على العالم الرحب. ولقد مثّل هذا الانفتاح تحوّلا كانت له نتائج مهمّة جدا في تطوير المجتمع العربي ذاته ثم المجتمعات الأخرى التي دخلت الدين الجديد. إذ نشأت عنه واجبات جديدة للفرد وللمجتمع، واقتضت تلك الواجبات، وبمرور الزمن وفروض متغيّراته، القيام بالعمليات الاجتماعية التطويريّة الناشئة عنه، أي عن ذلك التحوّل، وبشكل يعمّ الاقتصاد والثقافة والعلاقات الاجتماعيّة والمواقف من الآخرين المختلفين عقيدة ورأيا وسلوكا، أي تحديد مسارات واقعيّة تجاه القضايا العامّة، ومعالجة مسائل اخرى بارتباط وثيق مع الممارسة. وكان من المفتَرَض أن يقوم

1 ـ سورة الإسراء 15.

2 ـ سورة النجم 39-38.

3 ـ سورة المدثر 38.

4 ـ سورة الطور 21.

5 ـ البيت للفرزدق في ديوانه. وقد وهم به النحويون القدماء فاعتبروا (قوماهما) كلمتين (قوما) و(هما) على تأويل بعيد عن معنى البيت. الديوان 870. مغني اللبيب، ابن هشام 1/201. ط. بيروت 1998. المزهر للسيوطي 182، ط. مصر، بلا تاريخ.

6 ـ سورة الأنبياء 107.

7 ـ سورة الحديد 27.

8 ـ سورة المائدة 49.

9 ـ أنظر: الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، د. محمد حميد الله، ص 57-64. بيروت 1983.

المسلمون بكلّ تلك الواجبات.

ونتيجة تحليلنا للأُطر الفلسفية للنّهضة العُمانية التي بدأت تأثيراتها منذ سنة 1970، وصلنا إلى حقيقة أنّ عُمان المعاصرة قد أفادت كثيرا من رسالة الاستخلاف. فعلى أساسها أقامتْ أنماطَ التطور الاجتماعي عن طريق تعميم التعليم والعناية بالصحة، واكتساب الخبرة الادارية، والشعور العالي بمسؤولية المرء تجاه نفسه وتجاه الآخرين، قربوا أم بعدوا. وبناء على ذلك صاغت النهضة العُمانية أهمّ الأحكام الجديدة لبناء غد مشرق لعُمان وأهلها[1]. وطبقا لمبدأ التوارث والتطور، ذلك المبدأ الملازم لمتغيّرات التاريخ في كلّ مكان، توفّر المهاد اللازم للوعي بالدور الحضاري الجديد الذي على العمانيين الاضطلاع به، لإغناء واقعهم، وتعميق الأحاسيس الانسانيّة بالألفة والمودة والتعاون. ولذلك فإنّ أداء الوظائف والواجبات، والأساليب العملية على كلّ الأصعدة، هو في حدّ ذاته، تجسيد مستمر لأخلاقيّات الاسلام الحقيقية التي تتجاوز الكلام إلى الفعل المؤدّي، بالنتيجة، إلى تعميق الوحدة الاجتماعيّة، ونقل المجتمع إلى مراحل حضاريّة تتصاعد باستمرار.

وهكذا فإنّ رسالة الاستخلاف التي تتبنّى أخلاقيّات العمل والانتاج وطلب العلم من المهد إلى اللحد، ألزمت فلسفة النهضة العُمانية بأن تبلور طرق تحقيقها مع الأيّام بالدعوة إلى تربية الجيل المعاصر على قيم العلم والعمل والنزاهة والاخلاص في سبيل النموّ والتطوّر[2]. لأنّ نتائج تلك التربية ستضيف إلى محصلة الجهود الابداعية للبشر جميعا مشاركتهم في التطور والتقدم، كما هو ملحوظ في يوميات تاريخ المسلمين في عصور تألّقهم وريادتهم وابتكاراتهم الجمّة من قِبَلِ علمائهم وآثارهم المتجلّية في مؤلفاتهم والأيام التاريخية المشهودة التأثير في الذات الفردية والجماعية التي تؤطّر إبداعها بإطار التقدّم والنهوض. وكما نراه بوضوح في الإطار العامّ للرؤية العُمانية ذات العلاقة بتأسيس الدولة وتطوراتها المعاصرة منذ سنة 1970 على وجه الخصوص.

وعبر التاريخ نمت مقولات رسالة الاستخلاف، وداخَلَها ما داخَلَها من سلب وإيجاب، بحسب تطلّعات البشر وظروفهم، ولكنّ السلب الذي داخَلَها يمكن فرزه

بسهولة والتخلّص منه. كما يمكن، وبسهولة أيضا، إبقاء الايجابيات التاريخيّة وإغناؤها وإثراؤها بالجهد الانساني المتواصل. ولعلّ من أولى خطوات الوصول إلى ذلك، التوثّق من النصوص الموروثة والنظر في مدى ملاءمتها للقرآن الكريم وظروف العصر الذي يجد المرءُ نفسَه في خضمّ أحداثه. ومن هنا جاء الحديث الشريف الذي يدعونا الى عرض ما يصل الينا من أحاديث منسوبة للنبي ﷺ على القرآن، وأن نأخذ منها ما اتّفق معه، ونرفض ما سواها. حيث اننا بتعميم هذه القاعدة، نستطيع الأخذ من مرويات التاريخ وحوادثه ووقاعاته ما يلائم القرآن ولا يناقضه من ممارسات وأخلاقيات، حتّى لو تعارف بعض القدماء على غيرها. فإنّ تعارفهم ذاك وليد زمانهم ومكانهم واحتياجاتهم.

وبهذا المنهج، تصبح مقولات رسالة الاستخلاف، وتوجيهاتها الأخلاقيّة بوصلة أمينة في أيدي المجتمعات المتنوّعة. غير انّ ثمة فارقا بين مجتمع وآخر، حتّى مع توصيفها بأنّها منتمية للاسلام، وذلك في مدى استفادتها من تلك البوصلة، بناء على مكوّنات محليّة عديدة تتحكّم في مسارات هذا المجتمع أو ذاك، مما يعود، في جانب كبير منه، إلى مدى قدرة هذا المجتمع أو ذاك على إجادة استخدام هذه البوصلة بموجب حاجات الزمن الذي يجد الناسُ أنفسَهم فيه، ورفض جميع الآراء والأقوال والمذاهب التي تسعى إلى استيراد الزمان أو المكان استيرادا متطرفا في تعصبه وأحادية نظرته.

فالاسلام هو اتّساق في تطوّر المجتمع العربي تاريخيا، ولم يكن نقيضا له. وصحيح انّه بدّل فيه ما بدّل وعدّل منه ما عدّل، غير انّ ذلك لا يثبت تناقضه مع ما سبقه، بل يؤكد العكس تماما، يؤكد أنّه يستكمل الفضائل، ويثير همّة البشر في أن يبتعدوا عن الرذائل. ويعني هذا، فيما يعني، أنّ مقولات رسالة الاستخلاف يجب تناولها بارتباط وثيق مع الأهداف والمهمات الملموسة التي تواجهها في بناء الانسان، و(أنسنة) نشاطاته الحيويّة واليوميّة، في إطار الخُلُق

1 ـ أنظر: خطب وكلمات، ص 60.

2 ـ نقرأ: (وبالإضافة إلى التعليم الجامعي نريد لشبابنا أن يتسلّح بالثقافة العُمانية ويعتزّ بتراث بلاده ويحرص على دينه وتقاليده) في 18/11/1976. خطب وكلمات 78.

الرفيع من الايثار والمحبّة والتعارف والتآلف وغير ذلك، وفي سياق الظروف التاريخية، والتطوّر الذي يحدث في أماكن أخرى من العالم.

وتتميز مبادئ الاسلام العامة وقواعده الكلّيّة والتي تتمثل في رسالة الاستخلاف بالتنوع الفائق في المضمون والتطبيق، فتتيح للناس بناء ركائز التربية الضميريّة، واستخلاص التشريعات والتأطير القانوني المنظم للنشاط الاجتماعي، في مختلف جوانب الحياة. بمعنًى أنّ الدولة المنتمية إلى الاسلام، يجب أن تفهم حيوية الاسلام وتشريعه لرسالة الاستخلاف في إعمار الأرض وأن تستقي من مبادئ تلك الرسالة وقواعدها وأخلاقياتها ما يساعدها على تشريع قوانينها، وترصين مسيرتها، وإدراك مكانتها بين دول العالم وأممه بفهم حاذق لمقتضيات زمانها ومكانها.

ولقد التفتت فلسفة النّهضة العُمانية إلى هذه الناحية المهمّة جدا في بناء مجتمعات المسلمين في العصر الحديث، فأكدت على ضرورة الفهم العلمي للإسلام، بعيدا عن الغلو والتعصب والتطرف، وجاء ذلك التأكيد في كثير من نصوصها، نكتفي هنا بذكر نصّ واحد منها نراه النّصّ الرسميّ الإسلاميّ الوحيد الذي تناول هذه القضية الخطيرة تناولا علميا موضوعيّا:

(إنّ الأمن والاستقرار نعمة جلّى من نعم الله، تبارك وتعالى، على الدول والشعوب. ففي ظلهما يمكن للأمة أن تتفرغ للبناء والتطوير في مختلف مجالات الحياة، وان توجه كل طاقاتها المعنوية والمادية نحو توفير أسباب الرفاه والرخاء والتقدم للمجتمع، كما ان مواهب الفرد وقدراته الإبداعية الفكرية والعلمية والأدبية والفنية لا تنطلق ولا تنمو ولا تزدهر الا في ظل شعوره بالأمن وباستقرار حياته وحياة أسرته وذويه ومواطنيه. لذلك كان من أهم واجبات الدولة قديما وحديثا كفالة الأمن وضمان الاستقرار حتى يتفرغ المجتمع بكل فئاته، وفي طمأنينة وهدوء بال، للعمل والإنتاج والإنشاء والتعمير. أمّا إذا اضطرب حبل الأمن، واهتزت أركان الاستقرار، فان نتيجة ذلك سوف تكون الفوضى والخراب والدمار للأمة وللفرد على حد سواء، وهذا أمر مشاهد وواقع ملموس لا يتطلب كثيرا من الشرح والتوضيح. ومن ثم فان على كل مواطن أن يكون حارسا أمينا

على مكتسبات الوطن ومنجزاته التي لم تتحقق، كما نعلم جميعا، الا بدماء الشهداء وجهد العاملين الأوفياء، وألّا يسمح للأفكار الدخيلة التي تتستر تحت شعارات براقة عديدة، أن تهدد أمن بلده واستقراره، وأن يَحذر ويُحذّر من هذه الأفكار التي تهدف الى زعزعة كيان الأمة، وأن يتمسك بلبّ مبادىء دينه الحنيف وشريعته السمحة التي تحثه على الإلتزام بروح التسامح والألفة والمحبة.

إنّ التّطرُف مهما كانت مُسَمّياته، والتّعصّب مهما كانت أشكاله، والتّحزُب مهما كانت دوافعه ومنطلقاته، نباتات كريهة سامة ترفضها التربة العمانية الطيبة التي لا تنبت الا طيبا، ولا تقبل أبدا أن تلقى فيها بذور الفرقة والشقاق.

لقد أنزل الله، سبحانه وتعالى، القرآن بالحكمة والبيان، وضمّنه المبادىء العامة والقواعد الكلية للأحكام الشرعية، ولم يتطرق فيه الى جزئيات المسائل التي يمكن أن تختلف باختلاف الزمان والمكان. وذلك ليتيح للمسلمين الاجتهاد في مجال المعرفة والفهم الديني واستنباط الأحكام لما يستجد من وقائع وفقا لبيئاتهم وللعصر الذي يعيشون فيه، مع الالتزام الدقيق في هذا الإستنباط بتلك المبادىء العامة والقواعد الكلية.

وعندما انتشر الاسلام خلال العصور التالية للعهد النبوي ظهرت مسائل جديدة احتاج المسلمون الى معرفة حكم الشرع فيها.. فماذا صنعوا؟ لجأوا الى الاجتهاد واستنبطوا الأحكام المناسبة. وكان من نتيجة ذلك هذا التراث الفقهي الثري المتنوع الذي نفخر به اليوم. لقد أثبتوا أن الشريعة قادرة على مواجهة مختلف الظروف في مختلف البيئات، غير ان تخلف المسلمين في العصور المتأخرة جعلهم يتحجرون على موروثهم من الآراء الفقهية. ورغم اختلاف الزمان لم يحاولوا التجديد في هذه الآراء وفقا للمبادىء والقواعد التي قررها الشرع الحنيف وفي الحدود التي أباحها، كما لم يحاولوا، إلاّ فيما ندر، استنباط أحكام شرعية مناسبة للمسائل التي استجدت في حياتهم. وأقل ما يقال في هذا الجمود الذي ارتضاه المسلمون أنه لا يتمشى مع طبيعة الإسلام الذي يدعو الى التطور الفكري ومواجهة تحديات كل عصر وكل بيئة بما يناسبها من الحلول

المنطقية الصحيحة باستخدام قواعد استنباط الأحكام خدمة للمجتمع الإسلامي.

وانه لمن المؤسف حقا أن هذا الجمود الذي أدى الى ضعف الأمة الإسلامية، بخمود الحركة العقلية والنشاط الفكري فيها، قد أفرز في السنوات الأخيرة نوعا من التطرف مرجعه عدم معرفة الشباب المسلم بحقائق دينه معرفة صحيحة وافية. وكان من شأن ذلك أن استغله البعض في ارتكاب أعمال العنف، وفي ترويج قضايا الخلاف التي لا تؤدي إثارتها الا الى الفرقة والشقاق والضغينة. لذلك، ولكي لا يتخلف المسلمون ويتقدم غيرهم فانهم مطالَبون شرعا بتدارك هذا الوضع، ومواكبة العصر بفكر إسلامي متجدد متطور، قائم على اجتهاد عصري ملتزم بمبادىء الدين، قادر على أن يقدم الحل الصحيح المناسب لمشاكل العصر التي تؤرّق المجتمعات الإسلامية، وأن يُظهر للعالم أجمع حقيقة الإسلام، وجوهر شريعته الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان.

إنّ التزمّت في الفهم الدينِي لا يؤدي الا الى تخلف المسلمين وشيوع العنف وعدم التسامح في مجتمعاتهم، وهو في حقيقة الأمر بعيد عن فكر الاسلام الذي يرفض الغلو، وينهى عن التشدّد، لأنه دين يُسر، ويحب اليُسر في كل الأمور، وصدق الرسول، عليه الصلاة والسلام إذ يقول: "إنّ الدين يُسْرٌ ولن يُشادّ الدين أحد إلاّ غلبه" وليس بعد حديث الرسول من مقال)[1].

وإنّما ذكرنا هذا النصّ بطوله لأنّه – كما سبق أن ذكرنا – النصّ الإسلامي الرسمي الوحيد الذي تناول موضوع الغلو والتعصب والتطرف بهذا المنحى الفلسفي المنبنِي على مبادئ رسالة الاستخلاف وغاياتها[2].

التعصّب والغلوّ لا ينتج عنهما إلاّ التطرف ولا يمكن أن يؤدّي التطرّف إلى تحقيق أحلام الإنسانية في تكوين المجتمع الفاضل. وإنّما تتحقق تلك الأحلام بوسائل تناقض التعصب والغلوّ والإرهاب، ومن تلك الوسائل ما لجأ إليه الاسلام في هذا الصدد مِمّا نحاول أن نتبيّنه، هنا:

إنّ ثمة تاريخا طويلا لأحلام الانسان في تحقيق المجتمع الفاضل. إلاّ انّ هذا

الحلم في بناء ذلك المجتمع، لم يكن في الجزيرة العربيّة خصوصا، قبيل ظهور الاسلام، مرتبطا بإرادة تحقيقه. وقد يكون ذلك عائدا الى تلاقي وضع داخليّ ذي ملامح خاصّة من صراع قبلي هناك، وحروب متطاولة بين الأقوام الأخرى، وضعف الوازع الضميري ضعفا يتراوح في مستواه ودرجته من مجتمع إلى مجتمع ومن إنسان لآخر. مع اعترافنا بوجود مستوى عام من الادراك بضرورة التغيير، ولكن من غير أن يتبلور ذلك الادراك في منهج محدّد للتغيير. ولا شكّ في أنّ مصلحين عديدين كانوا قد ظهروا في مختلف بلدان الأرض من قبل ذلك، كفلاسفة اليونان وحكماء الهند وفارس، وحكماء في جزيرة العرب نجد أخبارهم في كتب التاريخ، ولكن لم تكن ثمّة وسائل عمليّة لاخراج أفكار أولئك العلماء والحكماء والمصلحين من إطارها النظري، ووضعها في إطارها العملي، حتّى ظهر الاسلام الذي ركّز على تربية الذات وتنميتها، ووضع لها حدود حريتها وحركتها ضمن إطار الحركة الانسانيّة وحريّة الآخرين، ثم ربط الاسلام بين هذه التربية الضميرية والتنمية الذاتية، من جهة، والجزاء الأخروي من جهة أخرى، معمّقا قِيَمَ الايمان في النفوس، ومبشّرا الصالحين بالجنّة، ومتوعّدا الطالحين بعذاب السعير. فكانت هذه الوسيلة واحدة من أبرز وسائله لتحقيق أحلام الإنسانية في المجتمع الفاضل.

وهذه نقطة أخرى تثبت أن النهضة العُمانية المعاصرة أفادت من تلك الرسالة حين آمنت بأنها يجب أن تكون – هي أيضا – اتّساقا في التطوّر الاجتماعي التاريخي للمجتمع العُماني[3]. وثمة منطق تاريخيّ في هذا الاتّساق على مرّ الأزمنة في كل نهضة تبدأ في أيّ بلد وأيّة أمة. وعلى سبيل المثال فإنّ العرب حين ظهر الاسلام كانوا قبائل شتّى، وكان لكلّ قبيلة شيخ تعود إليه القبيلة بالسمع والطاعة، فهو منهم وإليهم، ولا يهدف إلاّ إلى مصلحتهم. ومن المؤكّد أنّ ليس جميع شيوخ القبائل كانوا يأمرون أتباعهم بالخير، بل انّ بعضهم، وهذا من

1 ـ في 18/11/1994. خطب وكلمات، ص 263-261.

2 ـ سنذكر لاحقا ما يؤكّد رؤيتنا هذه.

3 ـ أنظر: عُمان.. خطوات نحو المستقبل، د. هادي حسن حمودي، ص 95.

طبيعة الحياة، قد يأمر أتباعه بغير ذلك كأنْ يشنّوا عدوانا على قبيلة أخرى، أو ينفي من قبيلته أناسا لا ذنب لهم، وما إلى ذلك من ممارسات لا تقتصر على زعماء القبائل العربيّة، بل تتجاوزهم إلى حكّام الروم وفارس، وغيرهم.

حين ظهر الاسلام أقرّ شيوخ القبائل على مشيخاتهم، ولكنّه أضفى على أدوارهم بُعدا أخلاقيا، وعلّمهم طريق الخير، وبشّرهم إنْ هم ساروا فيه، وبيّن لهم طريق الشرّ وأنذرهم بعذاب الله إن هم تخلّوا عن طريق الخير واتّخذوا طريق الشر. ووصف الخيّرين منهم، ومن الولاة الذين كان النبيّ يرسلهم على المدن والبلدان بأولي الأمر، وأوجب على أبناء المجتمع الرجوع اليهم، فيما فيه يختلفون. وهذه القاعدة الأخلاقية الاجتماعية تعني ضرورة أنْ يكون الناس على درجة كافية من الوعي وقوّة الذات والثقة بالنفس، بحيث يميزون بين الخير والشرّ، وأن يعرفوا الحدود التي لا يجوز لهم تجاوزها.

ومن ناحية أخرى، فانّ المجتمعات المسلمة الحاليّة التي تعلن أنّها تتبنّى التطور والتقدم، ينبغي لها أن تستفيد من مبادئ رسالة الاستخلاف في بناء حاضرها ومستقبلها، بتأنٍّ وحكمة ورويّة، بعيدا عن الطوباوية السياسية، والاغترار بالطفرة، أو نبذ الحوار مع الآخر المختلف عقيدة ورأيا وسلوكا، أو رفض الاستفادة منه ومن التطورات العلمية المعاصرة.

وقد أخذت عُمان بهذا النهج، بحُكم وعيها بمبادئ الاسلام العامة وقواعده الكلية، عبر تاريخها القديم والوسيط والمعاصر.

ومن هنا نفهم مدلولات القواعد التي آمنت بها عُمان مِمّا أعلنه السلطان قابوس، مرارا وتكرارا، كالقواعد التي تتجلى في هذه النصوص التي ننتقي كل نص منها من عقد من العقود الأربعة من سنوات هذه النهضة لتدلّ على نظيراتها من العقود نفسها، والتي أنشأت عُمان على مضامينها بناءاتها النّهضوية ماديا وروحيا:

* من عقد السبعينيات: (إنّ رقيّ الأُمم ليس في علوّ مبانيها، ولا في وفرة ثرواتها، إنّما رقيّها يُستمدّ من قوّة إيمان أبنائها بالله، ومكارم الأخلاق، وحبّ

والحرص والاستعداد للبذل والفداء في سبيل المقدّسات)[1].

* من عقد الثمانينيات:

(إننا نعيش عصرَ العلم ونشهد تقدمه المتلاحق في جميع المجالات. وإنّ ذلك ليزيدنا يقينا بأنّ العلم والعمل الجادّ هما، معا، وسيلتنا لمواجهة تحديات هذا العصر وبناء نهضة قوية ومزدهرة على أساس من قيمنا الاسلامية والحضارية)[2].

* من عقد التسعينيات:

(إنّ للعمل قيمة كبرى في تراث هذه الأمّة الدينِي والاجتماعي، وخاصّة المهارات اليدوية التي يرى البعض، خطأً، أنّها أدنَى مكانة من المهارات الذّهنيّة النظريّة، فالرسول ﷺ يقول: "ما أكل أحدٌ طعاماً خيراً من أنْ يأكل من عمل يده وأنّ نبيّ اللّه داوود كان يأكل من عمل يده". ويقول، عليه الصلاة والسلام: "لئنْ يأخذ أحدُكم حبلَه فيأتي الجبل فيجيء بحزمة من الحطب على ظهره فيبيعها فيكفّ اللّهُ بها وجهه، خيرٌ له من أنْ يسأل النّاسَ أعطَوه أو منعوه". وتلك دعوة صريحة إلى الجدّ والعمل والسعي من أجل طلب الرّزق وعدم الاتّكاليّة على الغَير مهما بلغتْ درجة قرابته. فالمسلم الحقّ يجب أنْ يكون قوّة منتجة يستفيد منها المجتمع. يقول اللّهُ تبارك وتعالى في محكَم كتابه العزيز: "فإذا قُضيت الصّلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل اللّه"[3] صدق اللّه العظيم. إلى غير ذلك من الآيات الكريمة والأحاديث النبويّة الشريفة التي ترفع من قيمة العمل والعاملين. وإذا كانت هذه هي القيم التي يدعو إليها ديننا الحنيف، وينوّه بها تراثُنا العظيم، فإنّ واجب مختلِف مؤسسات المجتمع أن تقوم بدور فاعل ومؤثّر ومستمرّ من أجل غرس حبّ العمل وخاصّة اليدوي والمهنِي والتقنِي في نفوس النّشء باعتبار ذلك قيمة دينية وحضاريّة لا يجوز الاستنكاف منها، وإنّما يجب

1 ـ في 18/11/1973. ص 36.
2 ـ في 9/11/1986. خطب وكلمات، ص 162-163.
3 ـ سورة الجمعة 10.

أن يترسّخ تقديرُها والاعتزازُ بها في أعماق الفرد والجماعة. وبذلك يمكن أن نلحق بركب التقدّم والرقيّ المندفع قُدُما نحو آفاق العزّة والمجد، وأن نسهم من جديد كما أسهم آباؤنا وأجدادنا من قبل في بناء الحضارة الإنسانية، وأن نواكب تطوراتها في جميع الميادين، مهارةً وخبرةً، وعلماً وفكراً لا يعرف الجمود والركود)[1].

حيث ربط النصّ ربطا محكَما بين مقولات رسالة الاستخلاف ومهمّات المواطنين في العصر الحديث من حيث طلب العلم النافع وأداء العمل المفيد للفرد والجماعة.

* من العقد الأول من هذا القرن:

(المساجد بيوت الله التي أذنَ أن تُرفعَ ويُذكر فيها اسمه[2]، فيها تُقامُ الصّلاة التي هي عمادُ الدّين، وفي جنباتها تُتلَى آيات الكتاب الكريم، وتُردّد أحاديث الرّسول العظيم، وتُلقَى دروس العلم النافع الذي يهدي إلى الحقّ وإلى صراطٍ مستقيم. وقد حثّ اللهُ عزّ وجلّ على عمارتها بالبناء والعبادة فقال في محكم كتابه: "إنّما يعمُرُ مساجدَ الله مَنْ آمنَ بالله واليوم الآخِر وأقامَ الصّلاة وآتَى الزكاة"[3]. وقد كان للمسجد دورٌ عظيم منذ هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة. ففيه تربّى الرّعيل الأوّل من الصحابة فحملوا مشاعل الدّين والهداية ليُخرجوا الناس بإذن ربّهم من الظّلمات إلى النّور. وقد استمرّ دور المسجد كمصدر إشعاع علميّ وفكريّ على امتداد السّاحة الاسلامية وفي مختلف عصور الاسلام الزاهية. وكان له أثره الكبير في حياة المجتمع بجوانبها المتعدّدة فلم يكن مكانا للعبادة فحسب، وإنّما كان مدرسة كبرى لها الصّدارة والمكانة المتميّزة في نشر العلم والثقافة. ومن هذا المفهوم قد عزمنا بفضل الله وتوفيقه على أن نجعل من هذا المسجد المبارك مركزا للثقافة والفكر يسهم بنصيبه في إحياء التراث الإسلامي بمشيئة الله وإبراز القيم الحضاريّة للأمة وتحديث أساليب معالجتها لشؤونها وقضاياها بما يحفظ عليها أصالتها ويصون ثوابتها وقيَمَها ويواكب في ذات الوقت مسيرة التقدّم الإنسانيّ في مختلف مجالات الحياة)[4].

إن من شأن تلك القواعد والممهّدات أن تساعد الدولة على بناء وعي شعبيّ عامّ

ينفّذ عملية نهضوية علمية وواقعية، على صعيد المجتمع الداخلي، والعلاقات الدولية خارجيا.

ولو لم تكن رسالة الاستخلاف هي المهاد الذي انبنتْ فوقه مقولات فلسفة النّهضة العُمانيّة، ولولا الواقعيّة والحكمة التي تتمتّع بها القيادة العُمانيّة لَما أمكن أن تكون تلك النّهضة اتّساقا في التطوّر الاجتماعي – التاريخي، ولكانت عُمان قد آمنت بمنهج الطفرات التي هي صورة من صور الانفصال عن الواقع وعن حركة التاريخ.

ومن المظاهر الأخرى، لهذا التواصل بين رسالة الاستخلاف ومقولات فلسفة النّهضة العُمانية، الأخذ بمنهج التدرج. وهو ذلك (التدرّج) الذي نلاحظه في القرآن الكريم في تمهيد الأرضية للتغيير الاجتماعي وتشريع الأحكام كتحريم الخمر وتحديد القبلة وتحديد عدد الزوجات بعد أن كانت بلا حدّ في العصر الجاهلي، وغيرها من أحكام وردت في التنزيل العزيز. ومثل صيام رمضان، وتحديد عدد ركعات الصلاة المأخوذ عن السّنّة النّبويّة، وغيرها من أمور..

فلولا ذلك التّدرّج لكان من العسير جدا أنْ يتقبّل الناس تلك التشريعات لو شُرّعت لهم فجأة عن طريق طفرة بين ما كان وما يُراد له أن يكون.

ولقد تبنّت عُمان منهج التدرج وعدم تقليد الآخرين تقليدا أعمى، سواء في بناءاتها الداخلية أم في علاقاتها الإقليمية والدولية، مع رفض حازم وحاسم لأسلوب الطفرات مهما كانت الطفرات مغرية المظهر والطلاء الخارجي[5]. ومنذ بدايات النّهضة أكّد السلطان قابوس هذه الحقيقة في عديد من المناسبات، كما في:

1 ـ في 18/11/1992. خطب وكلمات، ص 243-242.

2 ـ وذلك قوله، تعالى: (في بيوت أذِنَ الله أن تُرفعَ ويُذكرَ فيها اسمُه) سورة النور 36.

3 ـ سورة التوبة 18.

4 ـ في 4/5/2001. خطب وكلمات، ص 349-348.

5 ـ انظر، مثلا: حديث جلالته في 2/5/2000. خطب وكلمات، ص 334.

(المسألة، هنا، مسألة تريّث. فالله، سبحانه وتعالى، القادر على كلّ شيء، خلق الكون في ستّة أيّام، وكان في مقدوره، تعالى، أن يخلقه في يوم واحد)[1].

(إنّ التجارب الإنسانية قد أكّدت، ولا تزال تؤكّد، في كلّ زمان ومكان أنّ أسلوب التقليد المجرد أسلوبٌ عقيم .... وأنّ أسلوب الطفرة أو القفز فوق الواقع العملي والظّروف الموضوعيّة لأيّ مجتمع يؤدّي، دائما، إلى مخاطر جسيمة. لهذا نرفض التقليد، ونرفض الأخذ بمذاهب وأنظمة الطفرة، ونُؤْثِر أسلوبنا الواقعي في التفكير والتطبيق، بعد أن أثبتت مسيرتنا صحته وجدواه)[2].

ونظرا لطبيعة الإنسان الواردة في قوله، تعالى: (خُلق الإنسان من عَجَل) فهو يستعجل الأمور من غير أن ينتظر الظرف الملائم والمناسب لظهورها، ونظرا لخطورة هذه الصفة حاولت فلسفة النهضة العُمانية في مقولاتها وفي تطبيقاتها العملية أن تحدّ من ذلك الاستعجال في نصوص عديدة، منها:

(إنّ أيّ عمل لا يُقصد به المصلحة العامّة، ولا يقوم أساسا على خطّة مدروسة هو عمل معرّض للفشل وضياع الوقت والجهود. ومن هنا كان تركيزنا على وضع الخطط والقيام بالتجارب في شتّى الميادين من أجل بلادنا ... ومهما كانت رغبتنا في الانطلاق ومسابقة الزمن قويّة فإنّه لا بدّ لنا أن نتبيّن معالم السبيل الذي نسير عليه ونتدبّر مواقع خطواتنا بحكمة وحذر حتى تكون مسيرتنا إلى الأمام راسخة بعون الله)[3].

وأثبتت واقعات التاريخ أنّ اللجوء إلى أسلوب الطفرات والتخلّي عن أسلوب التدرّج في النموّ قد أدّى فعلا الى وقوع المجتمعات التي لجأت لذلك في مشكلات جمّة فخسرت كثيرا، لأنها افتقدت الفكر الواعي المنبني على القواعد الأخلاقية الكليّة التي تحذّر من تبنّي الطفرة وتقليد الآخرين، والخضوع لشعارات المزايدات السياسيّة والدينيّة، تلك المزايدات البعيدة عن الواقع، مما اصطلح عليها بالمذاهب الطوباوية.

ولعل من أعظم أفضال رسالة الاستخلاف على فلسفة النّهضة العُمانية أنها ساعدت العمانيين الراغبين في تطوير بلدهم وتقدمه على تبيّن الطريق الى ربط

التطور العمراني، بل ميادين التطور الاقتصادي والاجتماعي، كافّة، بالانسان، بهدفيّته المتمثّلة في تحقيق سعادة المجتمع بتوفير الأمن والغذاء والعناية الصحيّة والسكن والتعليم، له ولأفراد عائلته، لأنّ الأديان ما نزلت إلاّ من أجل الانسان، من أجل سعادته وتطوره. ولذا نجد فيها، وبخاصة في القرآن الكريم، حثّا على الاستفادة مِمّا خلقه اللّه سواء من الأحياء الأخرى أم من المياه والمعادن وغيرها من خيرات الطبيعة. وقد تجلّى ذلك في كثير من آيات التنزيل العزيز، كما في قوله، تعالى: (هو الذي جعل لكمُ الأرضَ ذَلولاً فامشوا في مناكبها وكُلوا من رزقه وإليه النّشور)[4]. وقد أجمل الخطاب السياسي العُماني هذه الحقيقة في نصوص وفيرة، منها ما جاء في: (إنّ هذه الآيات العظمى والنّعمة الكبرى التي سخّرها اللّه، سبحانه وتعالى، لعباده واختصّهم بها، يجب أن يقابلوها بالشّكر والاستغلال الحسَن فيما سُخّرت من أجله لتعمر الأرض وتستمرّ الحياة الطيبة الكريمة)[5].

وهذه الفكرة تستدعي تغييرا جذريا لجميع العادات السلبيّة في حياة المجتمع، انطلاقا من مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة، من غير إكراه أو اقتسار أو فرض بالعنف. إذ لا خير في أخلاق تفرضها القسوة والعنف، لأنّه إنْ حدث ذلك فإنّ المرء الذي فُرضت عليه تلك الأخلاق بالقسوة والعنف سينتهز أوّل فجوة أو فرصة كي يعبّر عن رفضه لا لتلك القسوة والعنف، فحسب، بل للأخلاق أيضا. وقد لا يتورّع عن القيام بما يعود بالضرر عليه وعلى مجتمعه. لأنّه، أساسا، لم يمتلك الواعي الكافي بأنّ فَرْضَ الأفكار عليه باستخدام القسوة والعنف هو سلوك خاطئ لا يبيح له أن يردّ عليه بسلوك خاطئ أيضا.

1 ـ مقابلة مع جريدة السياسة الكويتية 17/12/1988.

2 ـ في 3/11/1981. خطب وكلمات، ص 122.

3 ـ في 29/9/1973. خطب وكلمات، ص 35. وانظر كذلك ص 334.

4 ـ سورة الملك 15.

5 ـ في 17/2/1989. خطب وكلمات، ص 190-189.

إنّ التربية الضميرية والتنمية الذاتية تحقّقان تطوّر المجتمع ونهوضه بما يمكن تسميتُه بـ(قاطرات التقدم والتطور). فكلّ قيمة أخلاقيّة سامية، كالصدق والأمانة والنزاهة والاخلاص في العمل، والرغبة الحقيقية في طلب العلم، والتآلف والتعارف مع الآخرين، هي قاطرة من تلك القاطرات تشق طريق الناس الى الأمام، وتقودهم من مرحلة تاريخية لتطورهم حضاريا الى مرحلة اخرى أفضل وأسمى.

ولم تكتفِ عُمان بممارسة هذه الدعوة النبيلة في داخلها فقط، بل نقلتها إلى العالم، عبر رسالة جلالة السلطان قابوس إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة / اليونسكو:

(واستنادا إلى الرسالة الأخلاقية لليونسكو وإلى دورها الريادي والقيادي في مجال تعزيز المبادئ والمعايير الأخلاقية التي يُسترشد بها في تحقيق التنمية العلمية والتكنولوجية فإننا نؤكّد على أهمية زيادة الوعي لمجابهة التحديات الجديدة المتعلقة بالقضايا الأخلاقية التي تطرحها التطورات العلمية والتكنولوجيّة)[1].

1 ـ في 4/10/2005. خطب وكلمات، ص 369.

الفصل الخامس

ما بعد البداية

لقد ذكرنا أنّ ظهور الاسلام كان اتّساقاً في التطور الاجتماعي التاريخي، أي انتقال مُحْكَم الى الجديد، الى علاقات وأخلاقيات جديدة، الى أفكار جديدة ومتجددة، بالضوابط الضميريّة والتشريعية. وبهذا الاعتبار فانّه يرى ان الحياة السعيدة الآمنة المطمئنة تتحقّق على أيدي الناس أنفسهم ولا يمكن أن تنزل عليهم بمظلّة من كوكب آخر، وأنّ المقومات المادية للنظام العام، والظروف الموضوعية لتنمية الحياة والنهضة التي تعقبها والتي تتحقق هذه المقومات بواسطتها في أنظمة وعلاقات جديدة، لا يمكن ان تتهيأ الا بالسير الموضوعي للتطور الاجتماعي نفسه، وبالدرجة الاولى العلاقات التي تفرزها طبيعة التطور الاقتصادي والقوى المنتجة التي تدخل، في طوايا جميع خطط التطور، بدءا من علاقة اندماجية كاملة مع مشاريع العمل، تنفيذا للخطط الاقتصادية للتنمية. وهذه العلاقة الاندماجية تتطلب، باستمرار، إعادة تنظيم جذري للعلاقات بين الناس يؤدي الى إثراء نَسَق الحياة الاجتماعية، ورصد نتائج العمل، وتغيير (السالب) الذي قد يصاحب عملية التغيير الى (موجب)

محكوم بالأخلاقيات المتعارَف عليها والمتلائمة مع السنن الإلهيّة المتجليّة في غايات الخلق المتمثلة في إعمار الأرض وتشييد الحضارات ذات الأبعاد الإنسانية. وسواء تمّ هذا الإنجاز بقدر كبير من السرعة أم قليل منها، فانّ مجرد وجوده هو ما يميز رسالة الاستخلاف ويمنحها صفة المنحى الانساني، ويؤكّد على إرادتها في الوصول إلى أهداف إنسانية واضحة متجسدة في منجزات ملموسة، بعيدا عن الهذر الكلامي والعمل الطوباوي المكتفي بمظهريات الأمور، مما لا يمسّ، أو قد يمس بشكل ضئيل، أسس التخلف، ذلك التخلف الذي لا يؤدي الا الى الخدر الاجتماعي العام، وتجميد طاقات الأمم في صناعة غدها وصياغة سعادتها، وهذه الأمور هي النقيض الطبيعي لمقولات الاسلام وسنن اللّه في الكون والحياة.

وعلى صعيد مقولات فلسفة النهضة العُمانية، يمكن أن نستدل على هذه الرؤية، بما جاء في قول السلطان قابوس:

(إنّ اللّه ميّز الإنسان عن كثير من مخلوقاته بخصائص فطرية وهيّأ له ما يمكّنه ليكون خليفته في الأرض يستعمره فيها. وجعل بين الخصائص الفطرية وبين آياته المسخّرات في هذا الكون تناسقا وانسجاما يساعده ليقوم بمهمّته خير قيام باستغلال منافع الأرض واكتساب الرّزق. والمتأمّل منّا في سورة النّحل من كتاب اللّه الكريم يجد من الآيات البيّنات ما يكفي للدّلالة على هذا القول.. فلقد قال اللّه، تعالى، في محكم كتابه: "هو الذي أنزل من السّماء ماءً لكم منه شرابٌ ومنه شَجَرٌ فيه تُسيمون. يُنبت لكم به الزّرع والزّيتون والنّخيلَ والأعنابَ ومن كلّ الثّمرات إنّ في ذلك لآيةً لقوم يتفكّرون. وسخّر لكم الليلَ والنّهارَ والشّمسَ والقمرَ، والنجومُ مسخّراتٌ بأمرِه إنّ في ذلك لآيات لقوم يعقلون. وما ذرأ لكم في الأرض مختلفا ألوانُه إنّ في ذلك لآيةً لقوم يذّكّرون. وهو الذي سخّر البحرَ لتأكلوا منه لحماً طريّاً وتستخرجوا منه حِليةً تَلبَسُونها وترى الفُلكَ مواخرَ فيه ولِتبتغوا من فضله ولعلّكم تشكرون")[1]. وانطلاقا من مبادئ رسالة الاستخلاف نقرّر أنّ أيّ مجتمع، وبخاصة إذا كان من مجتمعات المسلمين باعتبارها وريثة تلك الرسالة، ومن أجل الاستفادة من الخيرات التي تكتظّ بها الطبيعة من

حولنا، يجب أن يستفيد من تجارب العالم وقواه الفاعلة في نقلاته الحضارية وأن يتخلّى تماما عن الفكرة التي سادت في فترة من الزمن من أنّ الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا. ففي الشرق والغرب والشمال والجنوب بشر متشابهون ومختلفون ولكنهم يلتقون سواء في أهدافهم العامة في الحياة الآمنة المطمئنة، على اختلاف وسائلهم وربما تناقضها، أم في هذا التواصل المستمر في العصر الحديث حتى قيل أنّ العالم قرية صغيرة أو أنّ القرية الصغيرة صارت عالَما واسعا. وليس ثمّة من يُنكر أنّ النّهضة الصناعية الحديثة قد غيّرت وجه العالم كلّه لا جزءا منه فقط، وفرضت معادلات جديدة في العلاقات الدولية، وفي النمو الداخلي سواء في البلدان المصنّعة نفسها، أم في دول العالم الأخرى، بدرجات متفاوتة، وتزامن ذلك مع ظهور قوى عالميّة فرضت نوعا جديدا من العلاقات الدوليّة، تتراوح ما بين التعايش والصراع. ولذا فإنّ معطيات رسالة الاستخلاف وأهدافها، بالقيم الثريّة فيها، وتعليماتها، وتربيتها الضميريّة للفرد، وتنمية علاقاته مع مجتمعه ومع المجتمعات الأخرى يمكن أن تتبلور على أرض الواقع في كلّ مجتمع ينسب نفسه للاسلام بل وحتّى للأديان الأخرى والايديولوجيات المتعددة. وقد أشار السلطان قابوس إلى هذه الحقيقة في أكثر من مناسبة، وبخاصة في حديث جلالته لصحيفة تروف الهولندية: (إنّ الإسلام في جوهره نظامٌ ديمقراطيّ ويمكن أن يسير والديمقراطية وأنّ يتعايشا معاً. ويجب دراسة أسباب التطرّف والأصوليّة أيّا كان موقعها. وليس من الصواب أن نربط بين الاسلام والتطرّف بصورة آليّة)[2]. وفي الوقت الذي تؤدي فيه رسالة الاستخلاف هذا الدور الخطير في التوجيه والتربية الذاتية والتنمية العامة للوعي، فانّها تدعو إلى تلبية حاجات الأزمنة المختلفة، وتعرّف المسلمين على طبائع الأيام وتغيّراتها. بما يعني أنّ الدولة المعاصرة ينبغي لها أن تلتفت الى ضرورة حلّ طائفة واسعة من المشكلات التي تتعرض لها مسيرتها في مواجهة تخلف مفروض تاريخيا، ونقص في التعرّف على الاسلام أدّى إلى ظهور نزعات بعيدة

1 ـ في 17/2/1989. خطب وكلمات، ص 189. والآيات 14-10 من سورة النحل.

2 ـ صحيفة تروف الهولنديّة في 7/2/1993.

عن سماحته ويُسره.

وفي هذا الصدد يقول السلطان قابوس:

(إنّه لَمِنَ المؤسف حقّا أنّ هذا الجمود الذي أدّى إلى ضَعف الأمّة الإسلاميّة، بخمود الحركة العقلية والنشاط الفكري فيها، قد أفرز في السنوات الأخيرة نوعا من التطرف مرجعُهُ عدم معرفة الشباب المسلم بحقائق دينه معرفة صحيحة وافية. وكان من شأن ذلك أن استغلّه البعض في ارتكاب أعمال العنف، وفي ترويج قضايا الخلاف التي لا تؤدّي إثارتها إلاّ إلى الفُرقة والشّقاق والضّغينة)[1].

ثم يرسم جلالته حلاّ لهذه الحالة يتكون من إطارين واسعين:

* أمّا الإطار الأول فيذكره جلالته في الخطاب نفسه: (لذلك، ولكي لا يتخلّف المسلمون ويتقدّم غيرهم، فإنّهم مطالَبون شرعا بتدارك هذا الوضع، ومواكبة العصر بفكر إسلامي متجدّد ومتطوّر، قائم على اجتهادٍ عصريّ ملتزم بمبادئ الدين، قادر على أنْ يقدّم الحلّ الصحيح المناسب لمشاكل العصر التي تؤرّق المجتمعات الاسلامية. وأنْ يُظهر للعالم أجمع حقيقة الإسلام وجوهر شريعته الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان)[2].

* أمّا الإطار الثاني فهو القضاء على أسباب التطرّف والغلو والتعصّب، فإنّ هذه الأدواء الثلاثة لا بدّ أن تُجتثّ من جذورها المغذّية لها[3]. ومن تلك الجذور عدم تقديم حلول سليمة لمشكلات العالم، كالمشكلة الفلسطينية، وأيضا عدم تحسين الوضع الاقتصادي. فظاهرة الإرهاب، من وجهة نظر فلسفة النّهضة العُمانية: (هي لصغار العقول والناس الذين قد لا يفهمون الفهم الصحيح، ويأتيهم من يأتيهم ويغرر بهم. أو انّ هناك الجهل. فالجهل آفة، فاذا قُضي على هذا الجهل بالتوعية، أعتقد انّ الأمور ستسير في مسارها الصحيح في كل الدول التي تعاني من هذه الظواهر، وكذلك الأمور الاقتصاديّة لها أيضا دور فالجائع أحيانا قد يستمع إلى أيّ طرف يقول له أنا الذي سأنقذك مما أنت فيه)[4].

ومِمّا يؤكّد ما سبق أن قرّرناه من ضرورة استفادة المجتمعات المسلمة من تجارب

العالم وإنجازاته العلمية، أنّ الاسلام يذهب، وبخاصّة في الحديث الشريف القائل: (الناس أعرف بشؤون دنياهم) وما اتّسق معه في المعنَى، الى أنّه لا يمكن ان تحلّ هذه المسائل أو المهمات بالوسائل والأساليب ذاتها التي كانت سائدة في أزمان سابقة، نظرا لتغيّر ظروف الحياة ووعي الناس بذلك التغيّر. فيكون من الطبيعي، في هذه الحالة، أن تختلف عمليا وسائل كلّ مجتمع عما كان سائدا من قبل، وأيضا عما هو سائد في المجتمعات الاخرى، سواء من حيث الأهداف وآلية الظهور، أم من حيث القوى المحركة واستراتيجيّتها وتكتيكاتها، علما بانه تتجلى، هنا، السنن العامة والخصائص المرتبطة بنوعيّة التطور في هذا المجتمع أو ذاك سواء تمّ ذلك بتبنّي منهج علمي موضوعي مؤسّس على الأرضية التي مهّدتها مبادئ رسالة الاستخلاف، أم بوسائل أخرى. كما ان رسالة الاستخلاف تلزم المجتمع المسلم في كل زمان ومكان بموازنة دقيقة في علاقاته مع الدول والمجتمعات الاخرى، لتحقيق النجاح المستمرّ لمسيرته واعتراف العالم بأصالته وفرادته وعمق تأثيره المنظور وغير المنظور، في التطورات والتغيرات داخليا وخارجيا، وهي تأثيرات متعلقة بانشاء الدولة المتلائمة مع عصرها من قِبَل المجتمع، وترسيخ العلاقات الاجتماعية على أسس من القِيَم المنسابة عبر التراث والمعاصرة، واشتراك المواطنين جميعا في عملية بناء البلاد، وغير ذلك من مهمات تؤدي إليها أخلاقيات رسالة الاستخلاف.

وقد التفتت فلسفة النهضة العُمانية لهذه الجوانب المهمّة في عملية البناء والتقدم نحو تحقيق إعمار الأرض، ونعنِي بها الموروث الحضاري واشتراك المواطنين جميعا في عمليات ذلك الإعمار ماديا وروحيا.

* فعن تأثير الموروث الحضاري، نقرأ:

(لكي يحقّق العلمُ غايتَه في بناء الشخصية السويّة والمجتمع المستقرّ المتماسك لا

1 - في 18/11/1994. خطب وكلمات، ص 263.
2 - في 18/11/1994. خطب وكلمات، ص 263.
3 - صحيفة تروف الهولندية في 7/2/1993.
4 - الحياة، 28 مايو 1996.

بدّ من المحافظة على التقاليد الاجتماعيّة النّافعة والسلوك الإيجابي الصحيح النابع من هويّة حضاريّة متميّزة، لذلك كان لزاما أن نتمسّك دائما وأبدا بما هو مناسبٌ لمجتمعنا وبيئتنا وظروف الحياة في بلادنا. فعُمان بلد ذو تاريخ بعيد له شخصيته الذّاتيّة المتميّزة وفلسفته الخاصّة في الحياة الاجتماعية. ومن ثمّ يجب أن لا يَسمح بالتقليد غير الواعي أن يُعيق تقدّمه أو يؤثّر سلبا على تراثه الخالد)[1].

* وعن إشراك المواطنين جميعا في عمليات إعمار الأرض التي نادت بها رسالة الاستخلاف وتبنّتها النهضة العُمانية، نقرأ: (إنّ الاهتمام بالموارد البشريّة، وتوفير مختلف الوسائل لتطوير أدائها، وتحفيز طاقاتها وإمكاناتها، وتنويع قدراتها الإبداعيّة، وتحسين كفاءاتها العلميّة والعمليّة، هو أساس التنمية الحقيقية، وحجر الزاوية في بنائها المتين القائم على قواعد راسخة ثابتة، إذ إنّ العنصر البشريّ هو صانع الحضارات، وباني النهضات، لذا فإنّنا لا نألو جهدا ولن نألو جهدا في توفير كلّ ما من شأنه تنمية مواردنا البشريّة وصقلها وتدريبها وتهيئة فرص العلم لها، بما يمكّنها من التوجّه إلى كسب المعرفة المفيدة، والخبرة المطلوبة، والمهارة الفنّيّة اللازمة التي يطلبها سوق العمل، وتحتاج إليها برامج التنمية المستدامة في ميادينها المتنوعة)[2].

ولما كانت غايات الاسلام هي ذاتها غايات الانسانية في مسيرتها باتّجاه بناء مجتمع متجدّد متلائم مع عصره وزمنه والمرتبط بقيمه النافعة وتقاليده المتنامية وعاداته الحيوية، فإنّ الاسلام يقول بضرورة إعطاء الوقت الكافي لمراحل التطوّر والنمو. وإذا رجعنا إلى النصوص القرآنيّة ذاتها، وجدناها تترفّق بالانسان في نقله من حالة إلى أخرى، ولا تفاجئه بتغيير لم يتأهّل له بعد. كمسألة تحريم الخمر، مثلا، إذ بدأت بقوله: (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتّى تعلموا ما تقولون)[3] إلى قوله: (إنّما الخمرُ والميسِرُ والأنصابُ والأزلامُ رجسٌ من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون)[4]. على ما سبقت الإشارة إليه قبل قليل.

فكما اقتضت هذه المسألة وقتا لكي تأخذ مداها الاجتماعي، فكذلك الشؤون

الاجتماعيّة الأخرى. ومنها مشاريع النّهضة في المجتمعات قديمها وحديثها، إذ ان كل مرحلة منها، لا بدّ أن تستغرق وقتا كافيا قد يكون قصيرا نوعا ما، وقد يكون طويلا ومعقدًا، وذلك بحسب الأزمنة ومقتضياتها، وطبيعة مشاريع النّهضة ذاتها، كما قد تكون النّهضة أحيانا عرضة لسلبيات نفسية او اجتماعية مولّدة من تراكمات الماضي بالدرجة الاولى، ومما يمكن أنّ يحدث نتيجة عدم استخدام (بوصلة النهضة) بالشكل المطلوب.

ونجد في الخطاب السياسي العُماني تأكيدا متواترا على هذه الطبيعة التي يشترطها التقدم الحضاريّ نحو إعمار الأرض، ونعنِي بها التأنّي وعدم اللّهوجة في استعجال الأمور، فإنّ الأمور مرهونة بأوقاتها، كما في الحديث الشريف. ولا بدّ لقيادة النهضة الجديرة بصفتها أن تأخذ هذه الظاهرة مأخذ الاهتمام والجدّ. وهو ما نراه واضحا في كثير من نصوص الفكر السياسي العُماني[5].

ومن ناحية أخرى، نستنتج من مبادئ رسالة الاستخلاف ويوافقها في ذلك العلم المعاصر، انه لا يجوز تصور عملية التغيير بشكل معركة واحدة على جبهة واحدة، التعليم ضد الأمّيّة، او الحرية ضد التبعيّة، أو الأمن الاجتماعي ضد الارهاب... الخ... بل هي معركة دائمة ومستمرة على جميع الجبهات. فالتطورات الانسانية التي تكتسب صفتها من قيامها بتلك الواجبات والمهمّات ستكون بمثابة عصر كامل من السلام الاجتماعي بمفهومه الكلي، ومن الانتصار الحاسم على طائفة كاملة من المعارك على مختلف جبهات النمو والتطور نحو بناء المجتمع السليم، من أجل إنجاح مختلف أنواع التحويلات المستكنّة في أعماق المجتمع تاريخيًا والتي تتطلّب عقلا جماعيا جبارا، يعتنق فكرا علميا واعيا يتميز

1 ـ في 16/11/1993. خطب وكلمات، ص 249.

2 ـ في 11 نوفمبر 2008. خطبة مفردة في كراس خاصّ، ص2-1.

3 ـ سورة النساء 43.

4 ـ سورة المائدة 90.

5 ـ أنظر، مثلا، تصريحات جلالته لجريدة المدينة في 28/9/1981. وحديث جلالته في 2/5/2000، الى طلاب جامعة السلطان قابوس. أنظر: خطب وكلمات ص 334.

بعداء حاد لجميع المزايدات السياسية والدينية والإيديولوجية والشعارات الطوباوية، ويأخذ نفسه بالالتزام الصارم بكلّ علم نافع وعمل صالح، أيّا كان مصدرهما، وقد جاء في الأثر: (لا تنظر إلى مَن قال ولكن أنظر إلى ما قال) ومن البديهي أن نطبّق هذه المقولة على العمل أيضا. فانظر إلى طبيعة العمل ونفعه لك ولِما تؤمن به من قِيَم، بغضّ النظر عمّن فعله، وينطبق هذا على الاختراعات والمكتشفات التي يصل اليها الانسان، عبر الزمان والمكان، مع الاعتناء الدقيق بالنوازع النفسية والغرائز أيضا إذ لا يمكن إهمالها أبدا.

وتتمثّل هذه الرؤية في نصوص عديدة من نصوص فلسفة النّهضة العُمانيّة، كما في قول السلطان قابوس:

(وإيماناً منّا بما تشهده السلطنة، ولله الحمد، من تطور مستمرّ في شتّى المجالات ومواكبة مدروسة لمعطيات العصر، واستشراف دائم لآفاق المستقبل، فإنّنا نتطلّع إلى أنْ يقوم مجلس عُمان بشكل عامّ ومجلس الشّورى على وجه الخصوص بمهامّ ومسؤوليّات أكثر شمولا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة، آملين أن تكون الخبرات المكتسبة دافعا لتقديم المزيد من العطاء المفيد البنّاء، خدمة لهذا الوطن العزيز الذي يبني بكل عزم وثبات حاضرَه، ويتطلّع إلى مستقبله، في ضوء متطلبات عصره المتنامية، وثوابته الرّاسخة)[1]. ففي هذا النص تأكيد لشمول النّهضة سائر ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية وما يندرج في طواياها، وعلى أنّ ذلك الشمول يتّسم بمواكبة معطيات العصر، بنظرة مستقبلية.

وفي مقابل هذا الموقف العلمي المنبثق من مقولات رسالة الاستخلاف نرى شيئا نقيضا له في أماكن أخرى. فلقد جاءت أزمنة على المسلمين حكموا فيها على أنفسهم بالتخلّف والجمود، ولم يقتصر ذلك على تعاملهم (الفظّ) أحيانا فيما بينهم، وتعاملهم غير الاسلامي مع الآخر المختلف عقيدة وسلوكا ورأيا، بل تجاوز ذلك إلى رفض كلّ جديد مهما كان، فظهر تحريم (الآلات الكاتبة) و(الصحف) و(المدارس) و(تعلم اللغات الأجنبية) و(تعليم المرأة) و(الهاتف) و(المذياع) و(التلفزيون) وغيرها، حتّى اصطدم النّاس بأقوال أُضفيَتْ عليها

صفة القداسة واستلزمت السّمع والطاعة وهي تحرّم ركوب القطار والسيارات، في بدء ظهورها، إلى غير ذلك من (فتاوى) تمنع الناس من الاستفادة من الجديد النافع الذي وصل اليه الآخرون. وكل هذه المزاعم رؤى فردية لا نرى لها علاقة بالاسلام، بل هي تناقضه مناقضة كلية بملاحظة دلالات آيات التنزيل العزيز والسيرة النبوية الشريفة. فرسالة الاستخلاف ترفض ذلك التحريم وتجرّمه، من ثلاثة جوانب:

* الأول: تناقضه مع القيم الاسلاميّة الداعية للأخذ بالعلم وطلبه حتّى لو كان في الصين، وهي البلاد التي مثّلت على مدى التاريخ اختلافا عقيديا وفكريا عن العقيدة الاسلاميّة والفكر الاسلامي منذ أن توقفت الفتوحات عند سورها العظيم.

* الثاني: أنّ ذلك التحريم يحجب عن الناس نفعا عظيما.

* الثالث: أنّ الذين قاموا بالتحريم، ليس لهم من وصاية على الآخرين. فتلك الوصاية تناقض رسالة الاستخلاف التي تشمل كلّ (أبناء آدم) على ما سبق بيانه، وسيأتي التطرق إليه لاحقا، أيضا.

إن الفئات التي تعطي لنفسها حقّ الوصاية على ضمائر الناس، فتقوم بالتحليل والتحريم، بناء على خواطرها الشخصيّة، تعيدها رسالة الاستخلاف إلى حجمها الحقيقي. فعليها:

أولا، أن تأخذ نفسها بالتعرّف على زمانها ومكانها.

وعليها، ثانيا، أن تطلب العلم النافع وأن تقوم بالعمل الصالح.

وعليها، ثالثا: أن تفهم الاسلام حقّ فهمه.

وأخيرا فعليها أن تعرف أنّ كل إنسان على وجه الأرض يستطيع أن يجعل نفسَه (خليفة للّه) وليس هناك شخص محدّد يستطيع أنْ يزعم أنّه الخليفة الوحيد للّه على الأرض.

1 ـ في 6/11/2007. خطبة مفردة، ص 3. وانظر أيضا: خطب وكلمات ص 193.. وغيرها.

وهذا هو المعنَى الأصيل للفظة (الخليفة). فأمّا ما عُرف في التاريخ من كونه لقب القائد الأعلى للمجتمع المسلم، فانّه، في أوّل أمره، لم يكن يدلّ على (خليفة اللّه في أرضه) بل على شيء آخر تماما. فبعد وفاة النبيّ ﷺ ظهر مصطلح الخليفة لأنّ حامله جاء من بعد الرسول فهو خليفة الرّسول. والخلفاء الراشدون أنفسهم، لم يزعم أحد منهم أنّه الخليفة الوحيد للّه في أرضه. فكيف يجرؤ أيّ إنسان، اليوم، على إعطاء هذه الصفة لنفسه، وقصرها على شخصه؟! ذلك أنّ كلّ إنسان يستطيع أن يكون (خليفة اللّه)، بقيامه بشروط تلك الخلافة، حين يؤدي رسالة الاستخلاف، باذلا جهده في إعمار الأرض بالعلم والعمل، وأن يتعامل مع الناس، بالعدل والإحسان مبتدئا بتطوير نفسه وتنمية وعيه قبل أي شيء آخر.

ويُلفت نظرنا نصّ من نصوص فلسفة النّهضة العُمانيّة على غاية من الأهمية لا نجد نصّا آخر على امتداد العالم العربيّ والاسلامي يتميّز بجرأته وصراحته وفهمه الحاذق للإسلام، وقد ورد في حديث جلالته إلى طلاب جامعة السلطان قابوس في 2000/5/2 حيث قال:

(مصادرة الفكر والتدبّر والاجتهاد هذه من أكبر الكبائر، ونحن لن نسمح لأحد أن يصادر الفكرَ أبدا من أيّ فئة كانت. وأنا لا أريد أن أخوض في تفاصيل ولكنْ أعلم أنّ هناك مَن يدعو إلى مصادرة الفكر، والفكر لا يُصادَر. ديننا الحنيف جاء من أجل العقل والفكر، لم يأتِ لمصادرة الفكر أبدا في أيّ وقت من الأوقات. ديننا فيه سماحة، فيه أخلاق، فيه انفتاح. والقرآن المجيد، كلّ آياته تدعو الإنسان إلى التفكّر والتدبّر وإلى آخره، ما تدعو للجمود وعدم التدبّر ..... نحن في ديننا، أيضا، البعض يُخطئ عندما يقول "رجال الدين". نحن في ديننا ما عندنا رجال الدين، عندنا علماء الدّين. دين الاسلام فيه علماء دين، وليس رجال دين ..... نحن، ليس بيننا وبين اللّه، سبحانه وتعالى، واسطة .... فإيّاكم إيّاكم من أحد يصادر لكم أفكاركم بأي طريقة كانت، أكانت دينية أو غير دينية أو أيّ شيء)[1].

ويجب الانتباه الى أنّ القوى المتخلّفة، وفي مختلف الأزمنة هي التي تلجأ إلى

مصادرة الفكر لعجزها عن الحوار، كما إنّها تستخدم شتّى الاساليب لشق صفوف المجتمع وصرف الناس عن المشاركة في العمل والانتاج، فتشغلهم بخلافات لا طائل من ورائها، واضعةً العصيّ في عجلات التقدم والتطور والنمو. ولكنها، في فترات التوقد والتألّق، لا تستطيع الوصول الى أهدافها بسبب قوّة المجتمع وتماسكه، وحيويّته الدفّاقة، ونجاح استيعاب الدولة للضغوط ومعالجتها بطريقة علمية، والسير بالمواطنين جميعا، لا بالمسلمين، فقط، نحو الخير والازدهار، كالذي حدث في الأندلس، حتّى إذا ظهر المتطرّفون هناك، تمزّق المجتمع ما بين ملوك الطوائف، على ما سُمّيتْ به تلك الفترة. فوقعت الفتن التي أسقطت الحضارة الأندلسية.

ونستنتج من تحليل دلالات مبادئ رسالة الاستخلاف وما أعلنت فلسفة النهضة العُمانيّة إيمانها به، أنّ عملية التطوير الحقيقي هي خير رادع لتلك القوى، لأنّ عملية التطوير، تغذّي الضمائر بقيم العمل العليا، فتبني البلاد على أساس قوي، مما يؤدي إلى تحطم التخلف ومظاهره المتعددة، ثم إنّ عمليّة التطوير تُنْشئ شيئا جديدا، وإنسانا جديدا يجب أنْ يتمتّع بالصبر على الصعوبات التي لا بدّ أن تظهر في مراحل التحول التاريخي. وانّ أيّ تغيير لا يمكن أنْ يتحاشى الصعوبات والحرمان أحيانا، وحتى التضحية بالغالي والنفيس في مواضعها، لأنّ على أبناء المجتمع المسلم، وبحسب ما تقتضيه سُنن الله، في الكون والحياة، أنْ يستمدّوا من مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة، ومن تجارب الأجيال الماضية عزما متجددا وتصميما إراديّا قويّا على العمل بتعاون وتكاتُف بكل ما لديهم من طاقات البذل والعطاء والتّفاني في أداء الواجب، ليكونوا دائما في مستوى القدرة على تذليل الصعاب وقهر التحديات وبلوغ الأهداف التي رسموها لأنفسهم من أجل تغيير الأوضاع السيّئة إلى أُخرى حسنة لما فيه خير الناس كلّ الناس[2]، كما في قوله، تعالى: (ولْتَكُنْ منكم أُمّةٌ يدعون إلى الخير)[3]. بكل ما في

1 ـ في 2/5/2000. خطب وكلمات، ص 333-332.

2 ـ أنظر مثلا: خطب وكلمات، ص 80.

3 ـ سورة آل عمران 104.

كلمة الخير من معني تعارف عليه الناس وألِفوه.

إن الأخلاقيات التي تدعو اليها مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة والتي يمكن أن تنمو في إطارها إجراءات السياسة والاجتماع والاقتصاد، تأمر بمقاومة التخلف ومظاهره المتعددة، بما يساعد على تحقيق الأهداف المراد الوصول اليها. وذلك هو مبعث الكثير من التعقيدات التي يضطر الى مجابهتها في الواقع كل أطراف المجتمع، خاصة في الحالات الاستثنائية، أو غير الطبيعيّة، حين تزداد التحديات السياسية والاقتصاديّة، التي لا مناص من مجابهتها بتلاقي الارادات الخيّرة في المجتمع، لأنّ تلك الحالات موطنّ خصبٌ لقوى التخلّف والتطرّف والغلوّ والتعصّب، على ما تقدّمه شواهد التاريخ القديم والوسيط والمعاصر.

وغنيّ عن القول أنّ الاسلام يدعو الناس الى الاعتماد على أنفسهم، ويحثّهم على الكد وطلب الرزق في خبايا الأرض، بحسب الحديث النبوي الشريف (ابتغوا الرزق في خبايا الأرض)[1]. وحين يقول القرآن الكريم: (وتلك الأيام نداولها بين الناس)[2] يتصوّر بعض النّاس أن ذلك (التداول) أمر قدريّ لا دخل للانسان فيه، وأنّ الحضارات ترتقي وتنهار بفعل عوامل غيبيّة، ولا علاقة لعمل الانسان بها. وهذا تصوّر مخطوء. والآية لا تدلّ على ذلك أبدا. إذ انّ الارتقاء والانهيار يتمّان بناء على سلوك الانسان ذاته. وبهذا السلوك المتفاوت ما بين الخير والشرّ، والنفع والضرر، تُبنَى الحضارات أو تنهار.

وبهذا المعنَى يتمّ (تداول) الأيّام بين النّاس.

وإليك شواهد على ذلك من التنزيل العزيز الذي تدلّ جميع آياته على هذا المعنَى بصورة مباشرة أحيانا وغير مباشرة أحيانا أخرى:

(ذلك أنْ لم يكن ربّك مهلك القُرى بظلم وأهلها غافلون)[3]. ومثل ذلك قوله، تعالى: (ولو انّ أهل القرى آمنوا واتّقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض)[4]. وقوله: (وتلك القرى أهلكناهم لـمّا ظلموا وجعلنا لمهلكهم موعدا)[5]. فما داموا مع الخير فهم في خير، أي في تألّق وتحضّر ورقيّ، وحين ينحرفون عن

ذلك الى الظلم والعدوان، فانّ مآلهم الخسران والانهيار. وذلك هو معنَى مداولة الأيام بين الناس. فللمسألة بُعدان: بُعد واقعيّ وبُعد غيبي. فأعمال الناس وسلوكياتهم تشكّل البُعد الواقعي، أمّا الإهلاك كنتيجة من نتائج أعمالهم، فهو يشكّل البُعد الغيبي الذي لا يقع إلا نتيجة البُعد الواقعي، ومن أدلّته قوله: (ذلك بأنّ اللّه لم يكُ مغيّرا نعمةً أنعمها على قوم حتّى يغيّروا ما بأنفسهم)[6]. وقوله: (إنّ اللّه لا يغيّر ما بقوم حتّى يغيّروا ماً بأنفسهم)[7]. لذلك التزم الخطاب السياسي العُماني بإثارة الانتباه إلى هذه الحقيقة التي هي سُنّة من سنن اللّه في الخلق. إذ لا دوام لحضارة مبنية على الظلم والعدوان والكسل والتواني. وممّا جاء في نصوص فلسفة النّهضة العُمانية في هذا الصّدد: (إنّ رقيّ هذا البلد العزيز وتقدّمه، ونهضته وتطوره، ورفعته وعزّته، ورخاءه ونماءه، لهي الغاية العظمى، والهدف الأسمى، لكلّ عُمانيّ ينبض بالإخلاص قلبُه، وتفيض بالحب والولاء لهذا الوطن مشاعرُه. غير أنّ هذه الغاية الجليلة لا تتحقّق على أرض الواقع إلاّ بالجهد الباذل، والعطاء المتواصل، والتخطيط الواعي، والفكر المستنير الذي يستقري المستقبل، ويستشرف آفاقه، ويستطلع تحدياته، استعدادا لمواجهتها بالعلم والعمل، والمهارات المتعدّدة، والخبرات المتجددة في مختلف مجالات الحياة)[8].

ليزدوج هذا النصّ مع الدعوة إلى الإخلاص في العمل واعتماد العدل منهجا سلوكيا لأن العدل (أبو الوظيفة وحارسها فتمسّكوا به وعاملوا الجميع

1 – النهاية في غريب الحديث، القاسم بن سلاّم، 2/3.
2 – سورة آل عمران 140.
3 – سورة الأنعام 131.
4 – سورة الأعراف 96.
5 – سورة الكهف 59.
6 – سورة الأنفال 53.
7 – سورة الرعد 11.
8 – في 18/11/1992. خطب وكلمات، ص 241-240.

بمقتضاه)[1]. وأمثاله من نصوص دالّة على الوعي بتلك السنّة الإلهيّة. وكذا مع قاعدة من القواعد الفلسفية في تحقيق النجاح ومواصلة الطريق نحو تحقيق إعمار الأرض:

(إنّ الأخطار المحدقة بنا لن تتراجع بين عشيّة وضحاها، بل قد تزداد. لكنْ إذا بقينا مخلصين صادقين لتراثنا العظيم، وديننا القويم، وإذا وطّدنا العزم على السير معاً على الطريق التي اختارها اللّهُ لنا، فإننا سوف ننجح، وسيكون النصر حليفنا بإذن اللّه)[2].

وكيفما يكن الأمر، فإنّ تغيّر سلوك البشر ما بين الخير والشرّ يوصلنا إلى تبيّن حقيقة أنّ مدى التخلف ونطاقه ليسا ثابتين دوما، وإنما يزدادان بالتواكل والكسل، ويقلاّن بالعلم النافع والعمل الصالح والاجتهاد فيهما. لذلك فإنّ فلسفة النّهضة العُمانيّة ترى أنّ الكثير من مهمّات مجابهة الصعوبات يتوقف على الناس أنفسهم، على مستوى وعي العمل والرغبة والمهارة في العمل بحرص عليه كقيمة في حدّ ذاته، وعلى إدراك المجتمع لكون النهضة الساعية نحو تحقيق رسالة الاستخلاف تحثّ على الجد والاجتهاد فلا تحرر المرء من ضرورة العمل المثابر بنقله الى حال الرفاهية، بل، تحرره من التخلف وفقدان الإرادة الحرة، كي تظلّ حضارة الانسان متواصلة ومتصاعدة إلى ذرىً جديدة. ويمكن استنباط ذلك من مواضع عديدة في القرآن الكريم، كما في قصة بنِي اسرائيل: (وإذْ نجّيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب، يذبّحون أبناءكم ويستحيون نساءكم، وفي ذلكم بلاء من ربّكم عظيم)[3]. (ووجدوا ما عملوا حاضرا ولا يظلم ربّك أحدا)[4]. (يوم تجد كلّ نفس ما عملت من خير مُحضرا وما عملت من سوء تودّ لو أنّ بينها وبينه أمدا بعيدا ويحذّركم الله نفسَه، والله رؤوف بالعباد)[5].

فقد جرى، كما في الآية الأولى، تحرير بنِي إسرائيل من سوء ما كانوا يعانون تحت تسلّط فرعون، كخطوة أولى نحو إنقاذهم من الظلم وتحرير إرادتهم. مما وضع على عواتقهم مواصلة الطريق الذي اختطّه لهم نبيّهم موسى. وتحمل الآية الثانية معنًى أنّ الانسان لا بدّ أن يجد نتائج عمله، دنياً وآخرةً، إنْ كان خيرا

فخير، وإنْ كان شرّا فشرّ. وكذا معنَى الآية الثالثة.

ومن الواضح، تماما، أنّ كلّ هذا يؤكّد على ما قلناه من أنّ هدف الأديان وفي طليعتها الاسلام، هو تحرير الانسان من التخلّف، وتوفير جوّ الحريّة والأمن والاطمئنان له، ومواصلة حثّه على الاستمرار في طريق ذلك التحرّر وتلك الحريّة، وتعميق ما تحقّق له، لا أن ينكص على عقبَيه: (ومَنْ ينقلبْ على عقبَيه فلنْ يضرّ اللّهَ شيئا وسيجزي اللّه الشاكرين)[6] بمفهوم الشكر في القول والعمل.

ونتيجة هذا التحليل الموضوعي نصل إلى أنّ هناك التقاءً آخر بين رسالة الاستخلاف ومقولات فلسفة النّهضة العُمانية، من حيث أنّ القضاء على التّخلّف ومظاهره المنبئة بوجوده يعتمد على طبيعة الأزمنة المختلفة واحتياجاتها وأساليب عمل المجتمعات وما يُتاح لها من وسائل وأدوات، وكذلك اختلاف ظواهر التّخلّف ومفهومه من بيئة لأخرى ومن زمن لآخر. وقد ظلّ النبيّ نوح، مثلا، يدعو قومه ألف سنة إلاّ خمسين عاما كي يتخلّصوا من مظاهر التخلّف التي كانت تسيطر عليهم. وكل المصلحين عبر التاريخ أدركوا هذه الحقيقة ونجحوا فيما أرادوه. ولكنْ أيّا كانت الأحوال، ومن أجل أن لا تُترك الأمور لمصائرها فإنّ المبادئ العامة والقواعد الكلية للاسلام توصلنا إلى أهمّيّة قيام المجتمع عامّة و(أولي الأمر) خاصّة، بتوفير الظروف الملائمة للوصول إلى ذلك الهدف، ومنها تكوين المستوى الكافي من الإرادة الجماعية المقتنعة بضرورة القضاء على اشكال التّخلّف التي تتّخذ في الأزمنة الحديثة جملة أساليب تؤدي إلى التخريب وتوسيع نطاق الاضطراب، والوقوف بوجه إرادة التقدم المتّزن، ولكنْ يجب أن يتواصل العمل والأمل للقضاء على ذلك التخلف:

1 ـ في 15/5/1978. خطب وكلمات، ص 96.
2 ـ في 18/11/1980. خطب وكلمات، ص 115-114.
3 ـ سورة البقرة 49.
4 ـ سورة الكهف 49.
5 ـ سورة آل عمران 30.
6 ـ سورة آل عمران 144.

(إنّ العالم الذي ترثونه عالم أصبح فيه التعصّب والتّعنّت وتجاهل النظام وعدم احترام القانون شيئا عاديّا حيث نرى العنف والاضطهاد يكمنان في كثير من جوانبه، ونرى الإنسان أحيانا يقنط من مستقبل الإنسانية. ولكننا نعتقد أنّ اليوم الذي سيُهزم فيه ذلك الاتّجاه الخاطئ قادم لا محالة. وهذا هو الهدف الذي يجب أن يسعى كلّ منا لتحقيقه ونعمل جميعا من أجله)[1].

ومن المتوقع انّ كل عمل نبيل لا بدّ أن تظهر إلى جانبه صعوبات مردّها حينا إلى قوى التخلّف التي تسيء استخدام بوصلة الدين عامدة متعمّدة، وأحيانا كثيرة الى الذين يسيئون استخدام بوصلة الدين بحسن نيّة وانخداع. وتلك الصعوبات يمكن أن تتقلّص إلى أدنى الحدود، بقدر ازدياد درجة نضج المجتمع، وتطور وعيه بضرورة مساهمته الايجابية في تطوير بلده وتحسين مستوى معيشته، وزيادة قدرته على التأثير الفعال في العمل الصالح لتقدّم البلاد، بدءا من القضاء على الفتن والأعمال العدوانيّة التي تشنّها قوى التخلّف المشار اليها.

ومهما يكن الأمر، فانطلاقا من مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة يمكن تحقيق جانب آخر اكثر أهمية واكبر شأنا، ونعنِي به الجانب التنفيذي لخطط النهوض والتقدّم، والعمل الواعي من أجل وضعها على طريق الاجراءات المستمرة المتواصلة المؤدية إلى ترقية الوطن والمواطنين.

فعندما يعتبر الاسلام أنّ أُولى مهمّات أتباعه والمؤمنين به إنهاء التخلّف الضارّ لصالح الجديد النافع كما في الآية: (فأمّا الزّبَدُ فيذهبُ جُفاءً وأمّا ما ينفع الناس فيمكث في الأرض)[2]، فإنّه بذلك يمهّد لهم ساحة العمل لأجل انشاء بِنَيات اجتماعية جديدة، وتكوين علاقات اجتماعيّة وسياسيّة وإنسانيّة اكثر ترابطا، باعتبار تلك التعاليم هادفة الى تنفيذ خطط تطورية متصاعدة، وبناء إنسان سليم ثقافة وصحة وسلوكا وحسنَ أداء للواجب، والتزاما بالقيَم الخيّرة: (إننا إذ ندعو كلّ عُمانيّ لتوجيه اهتمامه قبل كلّ شيء للعمل الجادّ والمشاركة المسؤولة والمخلصة لبناء الوطن، فإننا نؤكّد على ضرورة المحافظة على روح التآخي والمحبّة التي تسود مجتمعنا العُمانيّ بجميع فئاته وتعكس الترابط المتين بين أبناء هذا الوطن في كلّ أرجائه، والوقوف صفّا واحدا ضدّ كلّ مَن تسوّل له

نفسُه محاولة التأثير على هذا الترابط الذي يمثّل الدّعامة الأساسية لقوة وازدهار بلادنا العزيزة في حاضرها ومستقبلها. وفي الوقت الذي نحرص على إعطاء عناية أكبر لتوعية المواطن بطبيعة هذه المرحلة من مراحل النمو ومتطلباتها الضرورية وتوعيته بكلّ ما له من حقوق وما عليه من واجبات تجاه بلاده ومجتمعه فإنّ هذه التوعية يجب أن تأخذ طابع المسؤولية العامّة)[3].

وإذا كانت عُمان قد نهجت هذا السبيل فإنّ لغيرها أن ينهج نهجا آخر. ذلك أنّ الاسلام لا يُلزم البلدان المختلفة ومجتمعاتها بطريقٍ محدّد ثابت لتكوين نهضتها وتقدّمها، بل يتيح لها أن تسلك طرقا متنوعة للغاية على أنْ تؤدي إلى النّهوض والتغيير نحو الأفضل. ويعود هذا التنوع الى اعتراف الاسلام بخصائص تطورها التاريخي. ومما لا شك فيه ان التطوّر أمر لا مفر منه، إنْ لم يحدث، في البلدان بالأمس، فسيحدث اليوم، وإنْ لم يحدث اليوم، فسيحدث غدا بكل تاكيد لأنّ ذلك هو منطق الحياة ومنطق التاريخ.

وهذه الحقيقة لا تُخفي حقيقة أخرى مفادها أن البلدان المسلمة ذاتها، وهي غير متشابهة في بِنْياتها الاجتماعيّة وظروفها، حتى لو انطلقت من مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة، فانها ستصل الى تحقيق نموّها، وبالتالي نهضتها بأساليب مختلفة، ليس من الضروري أن تكون متطابقة، وإنْ كانت أحيانا متماثلة. أي انّ تلك المبادئ والقواعد صالحة للانطلاق منها في جميع الظروف والأحوال، لأنّها تعبير عن نوازع الانسان وتربية ضميريّة له، وتنمية متواصلة لذاته. لذلك فانها تؤسّس للتطوّر والنموّ، وترسم أُطُرَه الكلّيّة، وتفسح المجال للعبقريّات المحليّة المختلفة من مجتمع إلى آخر، لإضفاء لمساتها على مسار التّنمية والنّهضة ملوّنة إياها بألوان متنوعة بتنوع المجتمعات وتفاوت ظروفها ومستويات وعيها. إذ انّ كُلاّ منها سيحمل تفرّدا الى هذه الطريقة أو تلك من طرق النمو والتكامل الحضاري، والى هذا النمط أو ذاك من أنماط التشريعات

1 ـ في 18/11/1983. خطب وكلمات، ص 136.
2 ـ سورة الرعد 17.
3 ـ في 18/11/1989. خطب وكلمات، ص 194.

القانونية، والمؤسسات الرسمية والشعبية، وسيكون نجاح هذه الطرق والأنماط مرهونا بميزات القائد الذي هو من (أولي الأمر منكم) فيرسم ملامح تلك النهضة بتفصيلاتها وجزئياتها، وينفذها واقعا يعيش الناس فيه ويلمسونه لمس اليد.

ولكن، هل يعني ما سبق ان غايات رسالة الاستخلاف نفسها التي يجب أنْ يعمل المجتمع كله لتحقيقها، ستكون، في آخر المطاف، مختلفة من بلد الى آخر؟ خاصة بالنظر الى العلاقات الدولية وحركة التأثير والتأثر بين دول العالم ومجتمعاته؟

نعتقد ان الجواب متوقف على طبيعة المجتمعات المسلمة ذاتها، ومدى علميتها وأصالتها وواقعيّة نظرتها الى الأمور، ومدى فهمها لمبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة، واستفادتها منها. ونعتقد أنّه كلّما تعمّق وعي المجتمع بتلك المبادئ والقواعد، وزاد تفهّمه لظروف عصره واحتياجات أفراده، وشخّص، بحذاقة ودراية، مستلزمات (رسالة الاستخلاف) وقوانينها وقواعدها، جعل تلك المبادئ والقواعد ترتبط أكثر فأكثر بواقع النّاس وحاجاتهم، وتزيدهم قربا من تحقيق أحلامهم وآمالهم. وليس من عَجَبٍ في أن نرى إسلاما في مجتمعات غير مسلمة ولا نرى إسلاما في مجتمعات مسلمة على عكس ما هو مُفتَرَض. فالاسلام يحثّ على طلب العلم، ويحث على العمل، ويحث على الحريّة، ويحثّ على الحوار وتبادل الآراء، ويحثّ على تطبيق القانون، وطاعة (أولي الأمر) في إطار القانون. وهذه أمور ملحوظة في عديد من المجتمعات غير المسلمة، على تفاوت نسبيّ بينها. على حين نرى بعضا من المجتمعات المسلمة ما زالت تعيش في مفاهيم مخطوءة عن الاسلام فترتضي الجهل والتعصب والغلو والفتنة والتواني والكسل والغشّ والظلم وغير ذلك من ظواهر التخلف التي من المفترَض أنّ المجتمع المسلم يرفضها رفضا باتا وقاطعا لأن الاسلام قد حرّمها. وعلى الرغم من الاختلافات البيّنة في المواريث الثقافيّة والتوافقات الاجتماعيّة بين المجتمعات المسلمة فيما بينها، من جهة، وبينها وبين غيرها من جهة أخرى، فإنّ الإسلام، وكما سبق بيانه، يتماشى مع الأنظمة الأخرى إذا كانت ذات نفع

للناس، ويتعايش وإيّاها من غير أن يفقد خصائصه. وإذا كانت دول العالم ومجتمعاته وشعوبه تختلف في تعريف (حقوق الانسان) مثلا، وفي تطبيقاتها، فانّ للاسلام نظامه الخاصّ لهذه الحقوق وعلى وجه الخصوص في قضايا الحريّة الشخصية والعدالة وحق الحياة والعمل وإبداء الرأي وغيرها من حقوق الانسان. فالاسلام، في هذا الإطار، يدعو إلى أن يكون الناس قادرين على التعبير عن آرائهم في حرية وأن يُمارسوا نشاطهم العملي ورؤاهم الفكرية بأجواء من الحرية. فالحريّة جوهر الإسلام في أنقى صوره. وهو – في الوقت نفسه – لا يرتضي استغلال تلك الحرية من قِبَل أيّ كان لتحقيق أهداف عدوانية متطرفة. ولذلك فإن توصيف الأعمال الارهابية والتخريبية بأنها (إسلامية) توصيف لا أساس له من الصحة بل هو افتئات على الحقّ والحقيقة. وهذا هو ذاته الموقف العُمانيّ من هذه الأعمال، على ما يتوضّح من الخطاب السياسي العُماني برمته[1].

فمنهج الاسلام لتحقيق رسالة الاستخلاف - في محصّلة تجليات أسسه وقواعده – قادر على أنْ يوفّر للناس الأرضية الصالحة لتكوين نمط جديد من الحياة، بما فيها من علاقات اجتماعية واقتصادية بملاحظة الزمان والمكان وحاجات الناس.

ولكنْ يجب أنْ ننتبه إلى أنّ هذا النمط من الحياة لا ينشأ بشكل إعجازيّ أو غيبيّ، بل ينشأ – تاريخيا - بالاستجابة للواقع بغرض التطور، ولولا تلك الاستجابة لما كانت ثمّة حاجة بشريّة لذلك المنهج، ولَما نجح الناس في تطبيقه وتعميم مفاهيمه. ولقد آمنت فلسفة النهضة العُمانية بهذه الحقيقة إيمانا قاطعا أكّد عليه السلطان قابوس في كثير من المناسبات، كما نراه في هذه النصوص:

(إننا، إذ نتطلّع معا إلى المستقبل بتفاؤل كبير وعزم أكيد على تحقيق المزيد من الطموحات، فإنّ ذلك يتطلّب، أولا وقبل كلّ شيء، الحفاظ على نعمة الاستقرار[2]

1 ـ أنظر مثلا: حديث جلالته لصحيفة تروف الهولندية في 7/2/1993.

2 ـ جاء في الحديث الشريف: نعمتان مجهولتان: الصحّة والأمان.

وكلّ النِّعَم التي أسبغها اللهُ على بلادنا، كما يتطلّب تكثيف الجهود وإلى أقصى حدّ ممكن لبناء عُمان المستقبل، بمشيئة الله، وعلينا في كلّ وقت أن نستمدّ من ديننا الحنيف وتراثنا العظيم وقيَمنا العمانيّة الأصيلة ما ينير لنا الطريق ويقوّي من عزائمنا لنؤدي واجبنا نحو بلدنا وأمتنا والإنسانية جمعاء)[1].

(إنّ هذه الآيات العظمى والنّعمة الكبرى التي سخّرها اللهُ سبحانه وتعالى لعباده واختصّهم بها يجب أنْ يقابلوها بالشّكر والاستغلال الحسَن فيما سُخّرت من أجله لتعمر الأرض وتستمرّ الحياة الطيبة الكريمة)[2].

(إنّ عُماننا بخير – والحمد لله – وأرضها طيّبة معطاء وهي تختزن من النِّعَم والخيرات ما يفي بطموحات الأجيال المتعاقبة إذا شمّرنا جميعا عن سواعد الجدّ وبذلنا الجهد والعرَق وأبدينا روحا عالية في التعاون والتكاتف للتغلّب على كلّ التحديّات وتحقيق ما نرجوه لبلادنا من تقدّم ورفعة مستلهمين قول رسول الله ﷺ: كونوا عباد اللهِ إخوانا، وعلى الخير أعوانا)[3].

ولذلك فان المحاججة في أن الاسلام هو سبب تخلّف المجتمعات المنسوبة اليه، وأنه يرتضي بل يأمر بالقتل والعدوان، وكون (الدين عموما) هو المؤثّر الأوّل في تخلف المجتمعات.. تصبح ادّعاءات لا معنًى لها.

فمبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة شديدة التنوع والطواعية للتلاؤم مع البيئات المختلفة من غير أن تجمّدها في صناديق مقفلة بحيث لا تجد أمامها إلا التعصب والغلو والبقاء في حالة تخلف وركود. وبالرغم من كون تلك المبادئ العامة والقواعد الكلية للاسلام موّحدة بطبيعتها ومتلازمة بكلّ أجزائها، فإنّ ألوانها، تختلف من حالة لأخرى ومن مجتمع لآخر، ومن نقلة حضارية الى أخرى. فقد تقتضي الظروف الموضوعية في بلد من البلدان، مثلا، ومن أجل توسيع مشاركة الناس في إدارة أنفسهم بأنفسهم أو بمن يمثّلهم الاعتماد على نمط من الانتخابات في اختيار مجلس للشورى أو (البرلمان) يختلف عنه في بلد آخر، بل وفي البلد نفسه بظروف أخرى وزمان آخر. أو أن يلجأ بلد ما، إلى إجراءات إداريّة غير تلك الموجودة في دولة أخرى. فالبلد الذي فيه عناصر سكّانيّة شتّى وقوميّات متعددة، هو بحاجة إلى إجراءات إداريّة غير تلك التي

يحتاجها بلد تكون الأغلبيّة المطلقة فيه متماثلة أو من أصول عرقيّة واحدة.

ويأتي تقريرنا هذا من نصوص الاسلام ذاته، كقوله، تعالى: (هو سمّاكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيدا عليكم، وتكونوا شهداء على الناس)[4] أي الناس الذين في داخل المجتمع نفسه لاختلاف مكوّناته السكانية، وكذلك في خارجه: (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا)[5].

فالمجتمع المتكون من مجموعة سكّانيّة واحدة يقتضي إجراءات إدارية وقانونيّة تختلف عن تلك التي يحتاج إليها مجتمع مكوّن من عناصر سكّانيّة متعدّدة. وصحيح أنّ الهدف أنْ يتعارف النّاس ويتآلفوا، غير أنّ التعارف والتآلف يحتاجان في حالات كثيرة إلى نصوص قانونيّة واضحة، وإجراءات ملموسة تنمّي أوجه التعارف والتآلف.

ومن البديهي أنّ مقولات رسالة الاستخلاف تلغي جميع أنواع الصراعات الدينية والطائفيّة والقوميّة لكي تستطيع تحقيق هدفها الأوّل والرئيس وهو إعمار الأرض، وهذا لا يعني إلغاء المكوّنات السّكّانيّة بل العمل على تعاونها وإلغاء الصراع فيما بينها: (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شِيَعا لست منهم في شيء)[6].. وغيرها من آيات.

وتقتضي تلك الموضوعية التي تتبنّاها مبادئ الاسلام العامة وقواعده الكلّيّة، ولغرض تحقيق السلام الاجتماعي، والأمن الداخلي، الأخذ بالمفهوم الأصيل للحكم الشعبي، وادماج الشعب مع السلطة في مجتمع سياسي متوازن ومتضامن يعمل معا نحو "غد مشرق"[7]. فيقدّم ذلك المنهج وسيلةً تطبيقيّة هي الأجدى في

1 ـ في 18/11/1985. خطب وكلمات، ص 156.

2 ـ في 17/2/1989. خطب وكلمات، ص 190-189.

3 ـ في 18/11/1986. خطب وكلمات، ص 167.

4 ـ سورة الحج 78.

5 ـ سورة الحجرات 13.

6 ـ سورة الانعام 159.

7 ـ في 18/11/1975. خطب وكلمات، ص 60.

تحقيق الغايات المأمولة، والتي يُتوصّل إليها بشكل متسارع حين يكون المجتمع كله - ومهما كانت منزلة أفراده في التسلسل الوظيفي والمنزلة الاجتماعية والاقتصادية - صفا واحدا، تنفيذا لِما جاء في الحديث النبويّ الشريف: (مَثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم مَثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسّهر والحمّى)[1].

وقد أخذت فلسفة النّهضة العُمانيّة هذا الحديث النبوي الشريف، ووسّعت مدى دلالته سياسيا ليشمل النظام الاجتماعي برمته، وذلك قول السلطان قابوس: (إنّ الحكومة والشعب كالجسد الواحد، إذا لم يقم عضو منه بواجبه اختلّت بقية الأجزاء في ذلك الجسد)[2]. وهي حالة يمكن أن تتسع لتطبّق بمنظور عالمي حيث تدانت في العالم المعاصر المسافات وتقلّصت فيه الأبعاد، لا عن طريق تطوّر وسائل النقل فقط، بل وأيضا التطورات التقنية الهائلة، سواء عبر الشبكة البينيّة (الانترنيت) أم غيرها من وسائل الاتّصال، مما جعل القرية الصغيرة تصبح عالما شاسعا، والعالم الشاسع تحوّل إلى قرية صغيرة، فظهرت اتّجاهات العولمة، والنظام العالمي الجديد، وغير ذلك. مما يثبت صدق الرؤية القائلة أنّ العالم كلّه أصبح كتلة واحدة ولكنه يجب أنْ يكون متنوعا وأنْ يكون لكلّ جزء منه دور في صياغة الحضارة تماما كواجبات أعضاء الجسد الواحد. وآنذاك، فقط، يتحقّق معنَى أنّه كالجسد الذي إذا أصيب جزء منه بالمرض مرضت بقيّة الأجزاء. وليس من شكّ في أنّ النظام العالمي الجديد - شأنه شأن النظم العالمية أو المحلية السابقة - فيه سلبياته، وفيه إيجابياته، فيجب التحرّز من الوقوع تحت تأثير سلبيّاته. وفي الوقت نفسه، فانّ الاستفادة من إيجابيّاته، واجبٌ يحتّمه الواقع كما يحتّمه الاسلام.

وهذه رؤية عُمانيّة[3] متأسّسة على مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة، خاصّة ما تأخذنا اليه من تحديد طبيعة العلاقات بين المجتمعات، ثمّ بين الدول، على أساس الوفاق والاعتراف بتغيّر تلك العلاقات بحسب تغيّرات الأزمان وتطوّرات الحضارة والرّقيّ، مع تثبيت حقّ المجتمعات المتنوعة في أن يختار كلّ منها طرقا متنوعة ومتغيرة لصياغة حاضره ومستقبله: (إننا جزء من هذا العالم، نتفاعل

مع ما يدور حولنا من أحداث بكلّ الإيجابيّة والوضوح، ونكرّس كلّ إمكانياتنا للمشاركة الموضوعيّة والفعّالة لخدمة قضايا السلام والتعاون على كافّة المستويات الإقليمية والدوليّة)[4].

وعادة ما تقتضي الطرق المتغيّرة إيجاد وسائل متغيّرة للوصول الى هدف إعمار الأرض، على أنْ يكون من شأن تلك الوسائل التنفيذ الحقيقي لمتطلبات رسالة الاستخلاف. وبذلك اختلفت سابقا (وتختلف حاليا) تجارب المجتمعات المسلمة وتنوعت طرقها وأساليبها وما زالت تتنوّع. ومن هنا يختلف تقويم تجربة عن تجربة، وتختلف مديات النجاحات والاخفاقات.

ونعتقد ان النجاح، في المجتمعات المسلمة على وجه الخصوص، هو حليف ذلك المجتمع الذي تسيّره قيادة حاذقة متمكّنة تنطبق عليها صفة (أولي الأمر منكم) الواردة في التنزيل العزيز. وتقوم تلك القيادة بوضع مبادئ فلسفة علميّة تنبثق جوهريتها من المبادئ العامة والقواعد الكلية للاسلام، ونعني بها تلك المبادئ والقواعد المتمثلة برسالة الاستخلاف والمؤدية إلى تحقيق أهدافها، لأنّ تأسيس هذا الانطلاق على تلك المبادئ والقواعد بهدف "إعمار الأرض" ماديا وروحيا، هو الذي يستطيع أنْ يرصّن كل خطوات تنفيذ المشاريع وينقل المقولات من الصعيد النظري إلى التطبيق العملي على أرض الواقع. ويقطع الطريق على المتاجرين بالأديان وسائر الأفكار والإيديولوجيات من المتعصبين والمتطرفين والغلاة.

1 ـ أنظر صحيح البخاري 1164. وصحيح مسلم 1041.

2 ـ في 27/7/1970. خطب وكلمات، ص 11.

4 ـ أنظر، مثلا: جريدة المدينة 28/9/1981.

5 ـ في 18/11/1987. خطب وكلمات، ص 173.

الفصل السادس

من الهوامش إلى المتون

إنّ كلّ مجتمع من مجتمعات العالم، لا بدّ أن تكون فيه طائفة من عوامل التقدم. ولكنّ ذلك قد لا يسير بالمجتمع نحو خلق وضع أفضل، أو توليد رغبة في التغيير والتطوير. وربّما تتوقف جهود ناس تلك المجتمعات عند حدود معينة لا يمكن ان يتخطّوها إمّا لقصور في الرؤية العامّة لما هو سياسي واجتماعي واقتصادي في حال وجود تلك الرؤية أصلا، وإمّا لافتقاد القيادة الواعية المؤهلة للسير بالبلاد نحو (غد أفضل) وإمّا لوصول المجتمع الى حال من الكسل والخدر والإهمال نتيجة لواحدة من أربع حالات، أو أكثر من واحدة تشخصها فلسفة النّهضة العُمانيّة في:

أ- حالة الاستنامة إلى حوادث التاريخ. وقد نعى القرآن الكريم على مَنْ يفعل ذلك. كموقفه من تقديس القوم لما كان عليه آباؤهم وأجدادهم من غير أن يفكّروا في واقعهم والمتغيّرات التي أدخلها الاسلام على عاداتهم وتقاليدهم التي ألْفَوا عليها آباءهم. وهناك كثير من الآيات القرآنية الكريمة في هذا الخصوص، كقوله، تعالى: (قالوا حسبنا ما وجدنا

عليه آباءنا)[1]. وقوله: (قالوا بل نتّبع ما وجدنا عليه آباءنا)[2]. وبحسب نصوص فلسفة النهضة العمانية، فإنّ عُمان تعيب على المستنيمين إلى حوادث التاريخ، والباكين والمتباكين على أطلاله، أو الراغبين في استعادته بكلّ قضّه وقضيضه. وقد حدد السلطان قابوس موقف عُمان في هذا الموضوع بقوله:

(وإذا كان لنا، أيها المواطنون، أن نزهو ونفخر بالإرث العظيم الذي تلقّيناه عن الأسلاف فإنّ ذلك يجب ألاّ يكون الغاية التي نقف عندها، مكتفين باجترار الماضي، نباهي بأمجاده، ونعيش على ذكرى مفاخره. فذاك خُلُقُ الخامل الذي لا عزمَ له، وحاشا أن يكون العُمانيّ كذلك ... ومن هنا كان لزاما أن نبنِي كما بنوا، وأفضل مِمّا بنَوا، مستلهمين من عطائهم الإنسانيّ العظيم دافعا إلى البناء والتعمير، ودافعا إلى مزيد من الرقيّ والتطوير، في تلاؤم مع العصر ومتطلباته، وتواكُبٍ مع التقدّم العلمي الخارق ومقتضياته، وإلاّ كان المصير، لا ريب، تخلّفا شائنا عن الرّكب المتقدّم لا يرضاه إلاّ خائرٌ فقدَ قواه، أو خائف متهيّب ترتعش خطاه، أو متبلّد تحجّر عقلُه فزهد في الحياة)[3].

ب- حالة الاستلاب الحضاري، والخضوع لمتبنّيات الأقوام والأمم الأخرى وتقليدها تقليدا أعمى. وعرض القرآن الكريم هذه الحالة في أكثر من موضع، كتعريضه لما طالب به بنو إسرائيل، في قوله: (وجاوَزْنا ببنِي إسرائيل البحر، فأتَوا على قوم يعكفون على أصنام لهم، قالوا ياموسى اجعلْ لنا إلهاً كما لهم آلهة، قال انّكم قوم تجهلون)[4]. فهؤلاء أرادوا تقليد عبدة الأصنام، على الرغم من وضوح الدلائل على نبوّة موسى، ولكنّ رغبة التقليد الأعمى، والاستلابِ الذي عرّضوا أنفسهم له، كان وراء ذلك الطلب الغريب. وإلى اليوم هناك أناس يفكّرون بالطريقة نفسها، لأنهم يفتقدون الثقة بأنفسهم، وهذا أبرز سبب لما نسمّيه بالاستلاب الحضاري.

1 ـ سورة المائدة 104.

2 ـ سورة لقمان 21.

3 ـ في 18/11/1994. خطب وكلمات، ص 260-295.

4 ـ سورة الاعراف 138.

وقد حاربت فلسفة النّهضة العُمانية، كل أنواع الاستلاب الحضاري الفردي والجماعي، كما يلوح في هذه النصوص التي كثرت نظائرها في الخطاب السياسي العُماني: (وفي نفس الوقت فإنّه يتوجّب علينا، جميعا، أن نضع نُصبَ أعيننا باستمرارَ أنّ التطوير الذي نسعى إليه وننشده في جميع المجالات يجب أن يقوم في جوهره على أساس قويّ من تراثنا العريق ووفقا لتقاليدنا وعاداتنا الموروثة، ولواقع الحياة، والظروف الموضوعيّة في مجتمعنا، حتى يكون للتطوير مردوده الطيّب لخير هذا الجيل والأجيال المتعاقبة)[1]. ويتّسق معه هذان النصّان:

(وقد توخّينا أثناء مسيرتنا المقدّسة بالبلاد أن تكون برامجنا نابعة من صميم واقعنا ومنفتحة على حضارة هذا العالم الذي نكون جزءا لا يتجزّأ منه. كان لزاما علينا أن نبتدئ من الأساس، ومن واقعنا. وهذا الأساس هو الشعب في عُمان)[2].

(.. وتجسيدا لحرصنا على توسيع القاعدة الاستشاريّة وفقا لمتطلبات مراحل التطور التي تعيشها البلاد ووفقا لمبدأ أساسيّ التزمنا به دائما ولن نحيد عنه أبدا، وهو أنْ تكون كلّ تجاربنا وكلّ أعمالنا نابعة من صميم واقعنا العُماني ومتوائمة مع القيَم والتقاليد السّائدة في مجتمعنا الاسلامي . ذلك أنّ التجارب الإنسانية قد أكّدت، ولا تزال تؤكّد، في كلّ زمان ومكان، أنّ أسلوب التقليد المجرد أسلوبٌ عقيم .... وأنّ أسلوب الطفرة أو القفز فوق الواقع العملي والظّروف الموضوعيّة لأيّ مجتمع يؤدّي، دائما، إلى مخاطر جسيمة. لهذا نرفض التقليد، ونرفض الأخذ بمذاهب وأنظمة الطفرة، ونؤثر أسلوبنا الواقعي في التفكير والتطبيق، بعد أن أثبتت مسيرتنا صحته وجدواه)[3].

ج- حالة الترهّل الذي يصيب المجتمع في صميم قيمه الأخلاقية. فالانسان (والمجتمع كذلك) الواقع في قبضة هذه الحالة يفتقر الى الوعي اللازم الذي يحدّ من طغيان الغرور الشخصي الذي يوحي إليه أنّه مستغنٍ بما عنده فلا يهمّه الآخرون ولا ما يصيبهم وهذا ما نستخلصه من قوله، تعالىً: (كلاّ إنّ الإنسانَ ليطغَى أنْ رآهُ استغنَى)[4]. وقد ربط القرآن الكريم في كثير من آياته بين ذلك

الترهّل والإفساد في الأرض[5]. ممّا ينحدر الى اللامبالاة تجاه ما يصيب الآخرين من مشكلات وضائقات. وتلك صورة من أجلى صور الغواية[6] ولذا تكرر ذكرها في آيات أخرى عديدة بهذا المعنَى[7].

وتعلّمنا مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة أنّه كلّما زادت نِعَمُ اللّه وفضله على امرئ زادت واجباته تجاه المجتمع وتطويره وتقدّمه. وقد جاء في القرآن الكريم: (يا أيّها الذين آمنوا أنفقوا من طيّبات ما كسبتم)[8]، وقوله، جلّ وعلا: (ليُنفقْ ذو سَعَة منْ سعته ومَنْ قُدرَ عليه رزقُه فلينفقْ ممّا آتاه الله لا يكلّف اللّهُ نفسا إلاّ ما آتاها، سيجعل اللّهُ بعد عُسرٍ يُسرا)[9]. وقوله: (لن تنالوا البرّ حتّى تُنفقوا مما تحبّون)[10].

وجاء في الحديث النبويّ الشريف عن أبي سعيد الخدري: (أنّ النبيّ جلس ذات يوم على المنبر، وجلسنا حوله، فقال: إنّي ممّا أخاف عليكم منْ بعدي ما يُفْتَح عليكم من زَهرة الدنيا وزينتها. فقال رجل: يا رسول اللّه، أوَ يأتي الخيرُ بالشرّ؟ فسكت النبيّ. فقيل له: ما شأنُك تكلّم النبيّ ولا يكلّمك؟ فرأينا أنّه يُنزَل عليه. قال: فمسح عنه الرّحَضاء، فقال: أين السائل؟ وكأنّه حمِدَه، فقال: إنّه لا يأتي الخير بالشرّ، وإنّ ممّا يُنبتُ الربيعُ يقتُل أو يلمّ، إلاّ آكلة الخضراء .... وإنّ هذا المال خَضرَة حُلوَة، فنعم المسلم صاحب المال، ما أعطى منه المسكينَ واليتيمَ وابنَ السبيل. أو كما قال النبيّ وإنّه مَن يأخذه بغير حقّه، كالذي يأكل ولا يشبع، ويكون

1 ـ في 18/11/1989. خطب وكلمات، ص 193.

2 ـ في 18/11/1972. خطب وكلمات، ص 23.

3 ـ في 3/11/1981. خطب وكلمات، ص 122.

4 ـ سورة العلق 7-6.

5 ـ أنظر الآية 16 من سورة الاسراء.

6 ـ أنظر الآية 34 من سورة سبأ.

7 ـ أنظر الآية 64 من سورة "المؤمنون".

8 ـ سورة البقرة 267.

9 ـ سورة الطلاق 7.

10 ـ سورة آل عمران 92.

شهيدا عليه يوم القيامة)[1]. وفي الوقت نفسه، دعا الإسلامُ النّاسَ إلى القناعة ففيها الغنَى الحقيقي في مواجهة أطماع النّفس التي لا تنتهي. وفي الحكمة المأثورة: (القناعة كنز لا يفنَى).

ولقد أكّدت فلسفة النّهضة العُمانيّة على هذه المعاني في عديد من نصوصها، كالذي نتابعه، هنا:

(وتسألني "مقابلة صحفية" هل يمكن أن تكون تلك دعوة واقعية "الدعوة إلى الصيد والعمل الزراعي" في شعب اعتاد رفاهية البترول؟ وأنا أقول لك إنّ الوضع في عُمان جدّ مختلف، فالعمانيّون لا يزالون يزرعون أرضهم في سهول صلالة، كما كان يزرع آباؤهم. وهم في ولايات الداخل ما زالوا يرعون قطعانهم من الماعز والأبقار. وواجبنا أن نوسّع هذه الميادين، وأن نشجّعها، وأن نُعلي من قيمتها، وأظنّ أنّ ذلك ممكن في عُمان، قياسا على عديد من الظواهر. لعلّ أهمّها أنّ العمانيين حافظوا رغم دخلهم البترولي، وهو دخل محدود بالقياس إلى دول شقيقة أخرى، حافظوا على تراثهم ولم يفرّطوا فيه)[2].

(... مطلبٌ للمواطنين ليجدوا عملا. ولكن عندما يوجد العمل وفي قطاعات متعددة نسمع للأسف من يقول: ان الراتب لا يكفينا. وليس هناك شيء اسمه الراتب الذي يكفي أو الذي لا يكفي. بل هناك الانسان المنتج الذي يعمل ليحصل على الأجر الذي يمكنه الحصول عليه. وذلك بالتدرّج نظير جهده وكفاءته .... أو إن صاحب العمل لديه عمالة وافدة ... هل من الأفضل أن يتعاقد مع عامل وافد أم يتعاقد مع أحد من أهله وقومه وجماعته وعشيرته وأن يشجّعهم على العمل معه ويشجعهم على القناعة والاقتناع بالقليل ليأتيك الكثير)[3].

د- حالة التنكّر لرسالة الاستخلاف وذلك حين تتكالب قوى التخلّف بهدف تقويض انجازات المجتمع عن طريق التشويش والتخريب وأحيانا استخدام العنف ضدّ التاريخ. وهي الحالات التي سمّاها القرآن الكريم بـ(الإفساد في الأرض) وتوعّد من يفعل ذلك بخزي في الحياة الدنيا، وعذاب أليم يوم القيامة. ومن ذلك قوله: (تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوّا في الأرض ولا فسادا)[4]. فالعلوّ في الأرض والإفساد فيها نقيضان واضحان لرسالة الاستخلاف

ولذلك جاء الأمر بنبذهما نبذا تامًا ونهائيا، كما في قوله، تعالى (ولا تَعْثَوا في الأرض مفسدين)[5].

ومثلها: (ولو دُخلت عليهم من أقطارها ثمّ سُئلوا الفتنة لأتَوها)[6].. وآيات عديدة أخرى.

وقد عانت عُمان كثيرا من تكالب قوى الإفساد في الأرض لوقف نهضتها والنيل من منجزاتها، وبخاصة ما قبل سنة 1975، فجابهتها عُمان بالحوار أولا، ولمّا لم ينفع ذلك اضطرّت إلى القضاء عليها بالقوة العسكرية[7] من أجل أنْ تواصل مسيرتها في البناء والإعمار، بناء الإنسان وتطوير حياته الاقتصادية والاجتماعية، وإعمار البلاد خدمة لذلك الإنسان نفسه.

تلك الحالات الأربع، مجتمعةً أو متفرّقة، دالّة على قصور في الرؤية وذلك القصور يعمل على تشظّي المجتمع وتناحر فئاته وأفراده.

وتَعتبر مقولات رسالة الاستخلاف هذه الحالات من أبرز عوامل التخلّف ونتائجه وأكثرها ظهورا، في الوقت نفسه، لأنّها قد تكون سببا، وقد تكون نتيجة تتحوّل إلى سبب لمزيد من الفرقة والاحتراب. ويعني ذلك أنّ أداء فروض رسالة الاستخلاف، وبغضّ النظر عن مكان تطبيق مقولاتها ونمو هذا التطبيق وتطوّره، وبرغم الخصائص المحلية والاقليمية والميراث التاريخي، لا يمكن أنْ يكون (أي ذلك الأداء) منطبقا على مفاهيم رسالة الاستخلاف ما لم تتوفّر له الشروط اللازمة، كظهور قيادة ذات قدرة فائقة، ورؤية منبثقة من مبادئ الاسلام

1 – البخاري 285.

2 – في 8/1/1987، (مقابلة).

3 – في سيح الخيرات 30/1/1995. خطب وكلمات، ص 274.

4 – سورة القصص 83.

5 – سورة البقرة 60.

6 – سورة الأحزاب 14.

7 – لتبيّن بعض تفصيلات ذلك أنظر خطب جلالة السلطان قابوس ما بين سنة 1970 وسنة 1975.

العامة وقواعده الكلية ومتفهمة للواقع واحتياجاته بما يرصّن مسيرة الدولة – أيّا كان مفهومها - بالتوافق مع الذات الاجتماعيّة وخصائصها، وبهدف الحفاظ على كرامة الانسان، وتحقيق شروط حياة أفضل لأدائه العام، وتوفير جو الحرية والطمأنينة له، وافساح المجال أمامه للابداع والابتكار إلى آخر حقوقه بصفته إنسانا جعله الله خليفته في الأرض.

ولا بد لنا ونحن نحلل تأثير مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة في نشاطات المجتمع بالأداء العملي الذي يمارسه النّاس وخبرتهم المتنامية، من أنْ نتناول مسألة على درجة عالية من الأهميّة والخطورة، ولها علاقة وطيدة بالأسئلة المثارة سابقا عن أساليب المجتمعات في الوصول إلى نتائج نشاطاتها انطلاقا من تلك المبادئ والقواعد.

ويمكن صياغة هذه المسألة بالتساؤل عن ضرورة توفّر (رسالة) خاصّة أو طريقة خاصّة[1] لكلّ مجتمع مسلم لتحقيق أهداف رسالة الاستخلاف وغاياتها في الوصول إلى أفضل مجتمع ممكن، وأفضل حياة ممكنة، بأساليب متنوّعة ومتعدّدة، وقد تكون مختلفة (أو متمايزة) من مجتمع الى آخر، أو من دولة إلى أخرى.

إجابة هذا التساؤل ترتكز على حقيقة لا سبيل إلى إنكارها، هي أنّ رسالة الاستخلاف تتضمن الخطوط العامة لمسيرة إعمار الأرض، من غير دخول في تفصيلات تطبيقها لأنّ ذلك التطبيق مختلف بحسب الأزمنة والأمكنة وحاجات الناس. ومن هنا تبرز أهمية قيادة المجتمع (أو الدولة) ونعنِي بالقيادة (أولي الأمر منكم) إذ يجب عليهم استنباط رسالة ومنهج وطريقة خاصّة مناسبة لمجتمعهم وقدراته كي يتمكن من إدارة شؤونه بموجب تلك الرسالة أو المنهج أو الطريقة بإشرافِ القيادة التي وضعتها بناء على فهمها العلمي الحاذق لرسالة الاستخلاف التي تنبنِي – بداهة– على المبادئ العامة والقواعد الكلية للاسلام.

وحين تترابط كل تلك الأمور فيما بينها بوثوق، يتحقّق نجاح المجتمع حتّى ليغدو من الصعب على المرء ان يدرك (سرّ) نجاح حل هذه المسألة الحيوية أو تلك، مثل: تكوين الوازع الضميري لدى الأفراد وتعميقه، وتنمية ذواتهم، وتكوين

علاقات اجتماعيّة سليمة، وتغذية علاقة المواطن بالسلطة، وتطوير علاقة البلاد مع دول العالم الأخرى، وكيفيّة إحداث التغييرات في البنية الاجتماعية والاقتصاديّة.. الخ .. إذ سيغدو من العسير جدّا، استكناه الأسباب التي تجعل الناس متفاوتين في مدى تأثير تلك الرسالة في كل واحد منهم.

ونعتقد أنّ هذه الصعوبة يمكن أنْ تزول في حالة الانتباه الى المنهج الذي تستخدمه النّهضة للاستفادة من مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة للوصول إلى الغايات المرتجاة. فكلّما اقترب المنهج من تلك القواعد والمبادئ زادت احتمالات نجاح النهضة في الوصول الى غاياتها، بصورة علميّة مقنعة للنّاس الذين هم معيار ذلك النجاح. فاذا طبّقوا تلك المقولات واستفادوا مما ينتج عنها، ماديا ومعنويا، فتلك هي الغاية المأمولة. ومن طبائع الأمور فانّ معيار النجاح سيزداد بازدياد تطبيق المواطنين الطوعي لما تستلزمه منهم تلك المبادئ والقواعد. ومن هنا نفهم الخطاب الذي وجهه السلطان قابوس لكبار مسؤولي الدولة في سنة **1978** يحثهم على الالتزام بالقوانين وتطبيقها، وتوخّي العدل في قيامهم بوظائفهم: (وهناك أمرٌ هامٌ يجب على جميع المسؤولين في حكومتنا أن يجعلوه نصب أعينهم، ألا وهو أنّهم جميعا خَدَمٌ لشعب هذا الوطن العزيز، وعليهم أن يؤدّوا هذه الخدمة بكلّ إخلاص، وأن يتجرّدوا من جميع الأنانيات، وأن تكون مصلحة الأمّة قبل أيّ مصلحة شخصيّة. إذ إننا لن نقبل العذر مِمّن يتهاون في أداء واجبه المطلوب منه في خدمة هذا الوطن ومواطنيه، بل سينال جزاء تهاونه بالطريقة التي نراها مناسبة. لقد وُضعتْ قوانين لهذه الدولة بموجب مراسيم سلطانية صدرتْ بشأنها وتصدر من حين لآخر، وذلك للمحافظة على مصالح هذا الشعب. فعليكم أن تدرسوا هذه القوانين كلّ في مجال اختصاصه دراسة وافية، وأن لا تتجاوزوا في المعاملات أيّ نصّ لتلك القوانين بل يجب التقيد بها واتباع ما جاء في نصوصها. إنّ الوظيفة تكليف ومسؤولية قبل أنْ تكون نفوذا أو سلطة .. إنّ العدل أبو الوظيفة وحارسها

1 ـ انظر: الفكر الاجتماعي العُماني، د. هادي حسن حمودي، ص **101**. وزارة الاعلام، مسقط **1998**.

فتمسّكوا به وعاملوا الجميع بمقتضاه)[1].

إنّ نشاط المجتمع العماني ينطوي على عبر ودروس للبحث النظري، وللممارسة التطبيقية التي تحتاج الى التفكير بكيفية إنجاح القرار الذي يتخذه (أولو الأمر) وكيفية الوصول إلى الغايات المأمولة بزمن قياسيّ.

وبمراقبة مجريات أحوال المجتمعات المسلمة عبر التاريخ وإلى اليوم، ما بين فترات تألّق وفترات انطفاء، وبدراسة العوامل التي أدّت إلى التألّق أو الانطفاء، نصل إلى ضرورة اعتماد عمليات التغيير على المواقع (القيمية) بروح المفهوم الأخلاقي للتاريخ. ويعني ذلك بالدرجة الاولى أهمّيّة اعتبار منهج تحقيق أهداف رسالة الاستخلاف خاضعا للتطور التاريخي للمجتمع، إضافة إلى كون نتائجها تكتسب جزءا من عوامل نجاحها من موافقتها لإيجابيّات العصر، وهو مايتلاءم مع السنن الإلهيّة في الكون والحياة. وبديهي ان أهداف رسالة الاستخلاف، في تكوين الفرد العامل الواعي، والمجتمع الملتزم بالبناء والإعمار والتقدّم، يحققها دوما الناس أنفسهم، علما أنّ هؤلاء الناس يعملون في ظروف معينة، وبتوفر مقدمات مادية معينة موجودة موضوعيا، أو بحكم الموجودة تنفيذيا، أي خارج وعي الناس، وغير متوقفة على ذلك الوعي، بل ربما كان لها تأثيرها في رسم حدود لذلك الوعي، وتلك الحدود لا بدّ من تخطيها وتجاوزها لصالح وعي جديد لحالة حضارية جديدة تنبثق من وعي الناس أنفسهم، أو ترتقي بوعي الناس وبالعقل الجمعي الى مستوى الاقتناع بها والعمل على تطويرها وإثرائها وجعلها في خدمة المجتمع. وهو النهج الذي رسمته فلسفة النّهضة العُمانيّة، كهذا النّصّ الذي يعود إلى أواسط الثمانينيات من القرن الماضي:

(وإنّه من الأهمية بمكان أن يضطلع كلّ مواطن بمسؤوليته تجاه وطنه دون اتّكاليّة أو اعتماد على الغير، ويساهم بكلّ الجدّيّة والإخلاص في إنجاز مهامّنا الوطنيّة التي تدعونا جميعا إلى تمجيد العمل كقيمة نبيلة تُعطي للحياة مضمونا إيجابيا نافعا، وكواجب مقدّس يحتّمه الإيمان بحقّ الوطن على أبنائه، وتحضّ عليه تعاليم شريعتنا الاسلامية الغرّاء مصداقا لقوله، سبحانه وتعالى: "ولكلٍّ درجاتٌ مِمّا عملوا")[2].

إن هذه الظروف والمقدمات – شأنها شأن وعي الناس أنفسهم – لا تظهر بفعل عصا سحرية، بل تنشأ في سياق التطور التاريخي الطويل بهذه الصيرورة أو تلك. ولذا فاذا كنا نريد تحويل البنية الاجتماعية مسترشدين بمقولات رسالة الاستخلاف فيجب علينا أنْ نجعل افعالنا مطابقة للقوانين الموضوعية للتغيير في علاقات التطور المتوازن واحتياجاته اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وكذا للظروف والمقدمات الموضوعية ذاتها. كما إنّ تطبيق مقولات ذلك المنهج تجري في الإطار الطبيعي، في واقع حياة الناس، لا فيما وراء الطبيعة. ويمكن أن نسترشد في هذا المجال بكثير من النصوص القرآنية والأحاديث النبويّة الشريفة. فلقد أكّد القرآن، من أجل إضفاء الواقعية على مبادئه وقواعده أنّ الأنبياء (بشر) وأنهم يمشون في الأسواق ويأكلون الطعام، وأنّ علاقتهم بالغيب هي علاقة تلقّي الوحي، لا أكثر. فلنقرأ قوله، تعالى: (وقالوا لن نؤمن لك حتى تَفْجُر لنا من الأرض ينبوعا، أو تكون لك جنّة من نخيل وعنب فتفجّر الأنهار خلالها تفجيرا، أو تُسقط السماء كما زعمتَ علينا كِسَفا أو تأتيَ باللّه والملائكة قبيلا، أو يكونَ لك بيتٌ من زُخرف أو ترقى في السماء، ولن نؤمن لرقيّك حتّى تُنزّل علينا كتابا نقرؤه. قل سُبحان ربّي هل كنتُ إلاّ بشرا رسولا)[3]. فهم يطلبون أن تجري الأمور خارج القدرة الإنسانيّة، خارج إطار الطبيعة، خارج السنن الإلهيّة في الكون والحياة، فلم يكن ثمّة ردّ عليهم إلاّ (السخرية) من طريقة تفكيرهم (قل سبحان ربّي هل كنتُ إلا بشرا رسولا). ولنفكّر أيضا في قصص الأنبياء، فما من نبيّ إلاّ وقد كلّفه اللّه بأعمال لا بدّ أن يقوم بها على الرغم من أنّ اللّه قادر على أن يُوجِدَها من غير تكليفهم. ولنأخذ مثلا من قصة نوح وبنائه للسفينة. ومن قصة إبراهيم التي جاء فيها: (وإذ ابتلَى إبراهيمَ ربُّه بكلمات فأتمّهنّ، قال إنّي جاعلك للناس إماما، قال ومن ذريّتي، قال لا ينال عهدي الظالمين)[3]. فلو أراد الله أن يجعل إبراهيم إماما من غير أن يكلّفه بشيء لفعل

1 – في 15/5/1978. خطب وكلمات، ص 96-95.

2 – في 18/11/1986. خطب وكلمات، ص 165. والآية هي 132 من سورة الأنعام.

3 – سورة الاسراء 94-90.

4 – سورة البقرة 124.

ذلك ولا رادّ لحكمه، لكنّه (ابتلاه) - أي اختبره كما يقول أهل التفسير - بـ(كلمات) قد تكون نوعا من الأقوال، أو نوعا من الأعمال، وهذا ما نميل إليه، بملاحظة الآيات الواردة من بعد ذلك (الحديث عن بناء الكعبة وتطهيرها من الأصنام والأوثان وعن ذبح ابنه). أي انّ إبراهيم قد كُلّف بأعمال معيّنة فكان إتمامه لها وسيلة لجعله إماما. أي انّ الفعل الانساني هو الأساس، لأنّه ينبع من قوانين الطبيعة، ويجري في إطار القوانين الطبيعيّة، أي في إطار المادّة، ولكن على قواعد روحيّة وضميريّة مستمدة من عالم الغيب.

إنّ الاستهانة بهذه القاعدة، ممّا يميز حالات الفشل والإحباط والتخبط التي وقعت فيها بلدان عديدة في مسيرتها، الى حد الهزيمة الكاملة على مختلف الأصعدة. فلا شيء يمكن أن يتحقّق بدون العمل المثابر. وأهداف الخلق لا تحققها الملائكة ولا المعجزات الإلهيّة. بل هو عمل الإنسان وجدّه واجتهاده، ثمّ يأتي التوفيق الإلهيّ الذي قد يتّخذ صفة المعجزة، أو ما يُشبه المعجزة. فلولا أنّ المسلمين في بدر، مثلا، قد بذلوا غاية جهدهم، وصدقوا في تضحياتهم، لما ظهر التوفيق الألهيّ الذي اتّخذ صفة المعجزة. على عكس حالهم في أُحُد حيث لم تظهر المعجزة. وذلك ما يؤكده قوله، تعالى: (ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلّة فاتّقوا الله لعلكم تَشكرون، إذ تقول للمؤمنين ألن يكفيكم أن يمدّكم ربّكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزَلين)[1]. ولم يكن شيء من ذلك في أُحُد. وهذا العمل المثابر يجب أن يؤدّى بإخلاص وأن يتّخذ صفة العقلانيّة والتأنّي والتدرّج، ولذلك فانّ قائد المجتمع - أو الدولة في العُرف الحديث، وهو المذكور في أولي الأمر منكم، بحسب التعبير القرآني - حينما ينطلق من مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة، وعندما يحدد أهداف الحركة الطبيعيّة للمجتمع نحو المستقبل، وكذلك البنية الملموسة للتطور، فانّ تلك المبادئ والقواعد تمنحه حقّ رفض أيّة تراكيب مفتعلة. فلا يخضع، عندها، لإغراء السعي الى تحقيق مشاريع طوباوية مهما كانت جذابة ومهما كانت تخلب الالباب[2]، ومهما كانت (الضغوط) التي تواجه الدولة نتيجة المطالبة الواسعة بها برغم ما فيها من ضرر وضرار، مثل المطالب التي وجّهها المشركون إلى النبيّ في الآيات المذكورة قبل قليل. وانما هو يسعى دائما نحو هدفه من وراء الأداء العملي المتمثل في بلوغ المُثُل العليا التي نضجت

في خضمّ ممارسة الواقع القائم والمقدمات المادية والروحية اللازمة لتحقيق تلك المُثُل بتشخيص وافٍ، لعوامل الإنجاح والإثراء والتطوير.

وبناء على هذا فإنّه لا يدعو الى انتظار المعجزات، وإنّما يدعو الى تحقيقها، فما كان يعد معجزة وحلما في الماضي يمكن أن يصبح واقعا ملموسا اليوم[3]. إذ من الضروري عدم السعي وراء الإغراءات، ولا بالتربع فوق منجزات تحققها الأحلام، فإنّ إحراز المنجزات وإنّ بلوغ الشكل الأسمى الذي يطمح اليه المجتمع بكل إصرار بحكم تطوره العامّ، اقتصاديّا وثقافيا وسياسيا، يتطلب عملا مريرا ومثابرا، عبر طائفة كاملة من العمليات التاريخية التي ستغيّر الظروف والناس تغييرا تاما، أو شِبْهَ تامّ.

ونجد صياغة حاذقة لهذه الرؤية في نصوص فلسفة النّهضة العُمانيّة، كما في:

(واعلموا أنّ الحضارات لا تقوم إلاّ إذا توفّرتَ لها المقومات الأساسيّة وعلى رأسها حبّ العمل بين الأمّة الواحدة فما أحرانا، نحن بنِي الإنسان بالعمل، وقرآننا الكريم يقول: "وأنْ ليس للإنسان إلاّ ما سعى وأنّ سعيه سوف يُرى ثمّ يُجزاه الجزاءَ الأوفَى")[4]. وكذلك في قول جلالته: (الوطنية السلبية لا تكفي، وحبّ الوطن والإخلاص له يجب أن يتّخذ شكل العمل الدائب المستمرّ الذي يتوجّب على كلّ رجل وكلّ امرأة القيام به)[5].

وبذلك، فانّ أيّة رسالة مبنيّة على مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة، مضطرة بحكم التاريخ الى تحقيق مُثُلها العليا بالتخطيط الدقيق والسليم، وبالعمل والمثابرة، والى فسح المجال أمام الأجيال الجديدة كي تاخذ مكانها الرحب في عالم الأهداف الآنيّة والاستراتيجيّة التي من شأنها أن تحطّم أسوار التخلّف وتشيّد علاقات المجتمع مع العالم الخارجي، أيّا كانت معتقدات ذلك

1 – سورة آل عمران 124-123.

2 – أنظر، على سبيل المثال: خطب وكلمات، ص 273 وما بعدها.

3 – أنظر: خطب وكلمات، ص 51.

4 – في 17/2/1989. خطب وكلمات، ص 190. والآيات هي 41-39 من سورة النجم.

5 – في 18/11/1976. خطب وكلمات، ص 80.

العالم وتوجّهاته الفكرية والسلوكيّة، بطرق متمايزة من مجتمع إلى آخر، أو من دولة إلى أخرى، بناء على ضوابط الصداقة أو العداء والمصالح المشتركة أو المتنافرة، حيث يتمّ، في الحالات الأولى، ترسيخ تلك العلاقات وتطويرها، وفي الحالات الثانية، إنهاؤها أو تحديدها.

وهو السبيل الذي انتهجته عُمان في علاقاتها الدولية، وللتدليل على ذلك نقرأ هذا النّص من مقابلة مع القائد العُماني:

(تصوري كقائد ان أي قائد يقود بلاده يجب ان يكون لديه اهداف معينة لخدمة شعبه أولاً، ويكون صادقا مع نفسه وفي اقواله وافعاله، ثانيا، وان لا يخفي شيئا على شعبه، وأن يستمدّ سلطته من الله ثم من شعبه في حكم التقاليد المعمول بها. من هذا المنطلق يستطيع معرفة الأشياء التي يمكن من خلالها ان يخدم شعبه بحيث يكون مستمعا لشعبه ويشجع شعبه ويحبذ لهم ان باستطاعتهم ان يعبّروا عن آرائهم فيخاطبهم مباشرة بدون حواجز، وواجب القائد أيضا ان لا يتضايق من مشاكل شعبه، بل يجب عليه ان يقوّي الصلات بينه وبينهم وينميها بالمودة والمحبة والعطف كالأسرة الواحدة، وهذه تقاليد عربية إسلامية أصيلة، وهي نموذج في منطقتنا قد تكون اندثرت في بعض الدول ولكن يجب علينا المحافظة عليها. بهذا الاسلوب الجيد يستطيع القائد ان يقود شعبه ويوفر له الحياة السعيدة وبالّتالي يحقق العلاقات الطيبة مع جيرانه. التعامل مع الاصدقاء، عامِلهم كما يعاملونك وصادقهم على قدر صداقتهم لك، وغالبا ما يكون الاصدقاء صداقة مصالح، ولا صديق دائم ولا عدو دائم، أمّا الأعداء فمثل ما يعاملونك عاملهم وكن واضحا وصريحا وانا ممن ينادي دائما بان لا تحاول ان تشتري صداقة العدو بل يجب أن تعامله كما يعاملك، عامَلك بطريق ملتو في عداوته تعامله مثل ذلك، ولا تجعله يشعر بانك تخطب ودّه فيظهر ضعفك)[1].

إنّ اتّخاذ فلسفة النّهضة العُمانيّة لهذا النّهج، يمثّل التعليل النظري والواقعي للتحول من الأخذ بمبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة، نظريّا إلى الارتكاز عليها عمليّا، ثم العودة اليها مرة أخرى لانجاز مرحلة جديدة من مراحل البناء في جميع ميادين الحياة. ولا يمكن أنْ يُوصف هذا الشأن بانه عملية عنف ضد

التاريخ، أو عرقلة تقدّمه إلى الأمام أو محاولة العودة إلى الوراء، بل هو إطلاق لعناصر المجتمع الفاعلة، وتفجير لطاقاتها الخلاقة باتجاه تحقيق أهداف المسيرة التاريخية، ذاتها، وراء القيادة التي ارتضاها ذلك المجتمع ليمارس تطوّره بتوجيهها، باعتبار أنّ الزمن لا يتوقّف، بل هو متواصل المسير إلى ما شاء الله، وبذلك فعلى الناسَ أن يواصلوا بذل جهودهم لترقية بلادهم، وتطوير أوضاعهم، وإثراء حياتهم، بالعمل والانتاج والتنافس الشريف، والذهاب إلى أبعد مدى، وراء الأهداف النبيلة التي آمنوا بها. وليس في هذه الدعوة أدنى محاولة لتأليف الطوباويات والتكهن الفارغ بما لا يمكن معرفته أو لا يمكن إدراكه وتنفيذه. طالما انّ الذين يقومون بتلك الأعمال يتلقّون نتائجها. فنتائج الأعمال مرهونة بتلك الأعمال لا بغيرها: (فمَنْ يعملْ مثقالَ ذرّة خيرا يَرَه، ومَنْ يعمل مثقال ذرّة شرّا يره)[2] سواء على الصعيد الشخصي أم على الصعيد العام.

إنّ مقولات الاسلام، في تقسيم أبناء المجتمع حسب قربهم وبعدهم عن القيم الانسانيّة الرفيعة – كقوله: (ومنَ الناس مَنْ يعجبك قوله في الحياة الدنيا، ويُشهد الله على ما في قلبه وهو ألدّ الخصام)[3] وأيضا: (فأمّا الانسان إذا ما ابتلاه ربّه فأكرمه ونعّمه فيقول ربي أكرمنِ، وأمّا إذا ما ابتلاه فقَدَر عليه رزقَه فيقول ربّ أهاننِ)[4] وكذا: (إنّا هديناه السبيل، إمّا شاكرا وإمّا كَفورا)[5] تجعلنا ندرك بوضوح وبأفضل شكل، أنّه يمكن أنْ تنتشر بين الناس، وحتى بين القوى المشاركة في عمليات التطوير، مهما كانت طبيعة الأزمنة المختلفة، وعلى نطاق قد يكون واسعا أحيانا، أوهام ونظريات بعيدة عن مفهوم العمل وهدفيته العامة. وأمام هذه الحالة فانّ مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة، ترشدنا الى ضرورة أن نُولي هذه الظاهرة اهتماما خاصّا لدى أيّ تخطيط علميّ سليم وذلك بمعرفة مستويات وعي المواطنين ومدى التزامهم الصادق بالمثل العليا

1 – جريدة السياسة الكويتية 10/12/1985.

2 – سورة الزلزلة 8-7.

3 – سورة البقرة 204.

4 – سورة الفجر 16-15.

5 – سورة الانسان 3.

وأخلاقيّات العمل.

تلك هي المثل التي تحفز وبشكل متواصل الناس وتلهمهم روح المبادرة لتحقيق المآثر. وهذا يجعلهم محصّنين بالرفض البات لجميع الافكار الطوباوية، وقوى التخلّف، وادّعاءات الشعارات الجذابة، ولكنْ الخاوية في الوقت نفسه، والفلسفات الماديّة الإلحاديّة، والتطرف الديني وغير الديني، والعنصريّة والطائفيّة، وأي تحريف للمسار العملي المجسّد لمتبنيات المجتمع وقناعاته، بما يجذّر مفاهيم العدالة والحرية والأمان. لأنّ ذلك التحريف يعني توجيه التطور العام للمجتمع في مجرى مفتعل، يجري خارج الواقع والتاريخ. وهذا ينتهي حتما الى هزيمة ماحقة وإلحاق خسائر فادحة في المجتمع برمته، كما يؤدي الى ظهور نتوءات اجتماعية سياسية لا تمتّ بصلة كبيرة الى الاخلاص الذي تتطلبه المبادئ والمثل العليا المستوحاة من أصالة المجتمع وقيم الاسلام والافادة من التطورات العلميّة.

ولهذه الأسباب - بالذات - يدعو الاسلام بحزم الى البُعد عن ذلك الثلاثي المدمّر، التخلّف والإلحاد والتطرّف أو الغلوّ، فانّ هذا المثلث المخيف والمعادي لكل القيم النبيلة والمعايير الإنسانيّة، إضافة إلى تضادّه الواضح مع الأديان السماويّة، هو شكل من أكثر أشكال استخدام العنف بالضدّ من التاريخ ضررا وضراوة. فالتاريخ يسير نحو إعمار الأرض تنفيذا لرسالة الخلق نفسها، مِمّا يناقض التخلف والإلحاد والتطرف.

وقد أولت فلسفة النّهضة العُمانيّة لهذا المثلث المخيف اهتماما كبيرا، ووقفت منه موقفا علميا حازما[1].

وقد أكّدت تجارب الأمم والشعوب عبر التاريخ صواب هذه الرؤية، فان الخبرات التي اكتسبتها الشعوب والأمم، تثبت عقم محاولات استخدام العنف ضد التاريخ ومسيرته، وضرر تلك المحاولات وخطورتها الحاليّة والمستقبليّة. ويأتي في هذا الإطار الإصرار العُماني على وجوب المحافظة على الأمن الفردي والسلام الاجتماعي، ومن ذلك دعوة عُمان لدول مجلس التعاون الخليجي للاهتمام الجادّ بالمسألة الأمنية[2].

ولا أحد يُنكر أنّ إهمال هذه الناحية من قِبَل بعض الدول قد أدّى، فعلا، وعلى نطاق واسع الى نتائج مأساوية فظيعة ما زالت آثارها وتبعاتها ماثلة للعيان في اكثر من مكان. ويزداد الأمر مأساوية ووحشية حين يُمارَس الإرهاب باسم الأديان. ولنتذكّر، في هذا المجال أنّ النبيّ ﷺ ظلّ سنين في مكّة وما جاورها يدعو الى سبيل ربّه بالحكمة والموعظة الحسنة، يعرض دينه على القبائل، فلا يتلقّى من الناس إلاّ الأذى والسخرية. فصبر على لأوائهم وأذاهم، ولم يأمر أحدا من أتباعه بسلوك طريق العنف والقوّة، بله القسوة. وما علمنا أبدا أنّ رسول الله قد حاول، ولو مجرّد محاولة، أن يقتل كبراء قريش أو أن يأمر باغتيالهم طيلة الفترة المكيّة. وحتّى بعد هجرته الى المدينة المنوّرة، وعلى شديد حنينه لمدينته مكّة، صبر عشر سنوات كاملات، قبل أن يأذن الله له بفتحها. وكان في قدرة الله أن يساعده في فتحها بين عشيّة وضحاها، أو كلمح بالبصر. ولكنّ ذلك لم يقع، لأنّ المهمّ ليس فتح مكّة بذاته، على ما فيه من رفعة للدين الجديد، ومنافع جمّة للمسلمين آنذاك، وفيما يعقب من أعوام وقرون، أيضا. بل الأهمّ منه تعوّد الناس على العمل الدائب للوصول إلى الأهداف المرتجاة، بعقلانيّة وتأنّ وتدرّج إلى أن يستطيعوا توفير الظروف الملائمة لذلك. وهذا يعني الرفض الباتّ لاستعمال العنف بالضد من مسيرة التاريخ المنبثقة من سنن الله، في الكون والحياة. ذلك أنّ واقعية الاسلام وارتباطه بالسلوك البشري، لا تعني ابدا انّه لا يقدّر البطولة والتفاني والإرادة الحديدية القادرة على الرغم من كل شيء على بلوغ الهدف المنشود، وخاصّة في مقاومة الأهواء، التي عدّها النبي الجهاد الأكبر. وما (جهاد النفس) إلاّ مقاومة تلك الأهواء. وبعبارة أخرى كلّ ما لم يكن واقعيّا من الأحلام والآمال والتوقعات.

إن هذه السجايا هي التي لا يمكن بدونها وجود عملية تطويريّة شاملة، وهي سجايا مهمة جدا في أيّة عملية من ذلك النوع، اليس الاسلام في حدّ ذاته ذا طبيعة اجتماعية تهدف إلى الخلاص من التخلّف والتجمّد والتشتّت؟! وهذه

1 - أنظر، مثلا: خطب وكلمات 258 وما بعدها.

2 - في 18/11/1985. خطب وكلمات، ص 152. والفكر السياسي العماني 398.

السجايا قادرة أحيانا على تقرير مصير المعركة على انفراد. ولكن إذا لم تتوفر الظروف الموضوعية أو إذا تمّ تبنّي هدف لم تتضح المقدمات المادية والروحية اللازمة له، فإنّ أقوى إرادة وأشدّ العزائم صلابة تبقى عاجزة في آخر المطاف، وهذا ما يجب على كلّ فرد في المجتمع أن يستوعبه استيعابا واعيا تامًا و(قد جعل الله لكلّ شيء قدْرا)[1].

إن مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة المؤصّلة لرسالة الاستخلاف وسواها من رسالات الإسلام، ترتبط ارتباطا عضويا بالواقعية التي هي القدر المحتوم للتطور. وتتجلّى الطبيعة الواقعية لها، بالدرجة الاولى، فيما نستخلصه منها من أسس ننفّذ بموجبها ما تتطلبه تلك الرسالة وعليها ينبغي أنْ نشيّد خطط التنمية والنهضة، ذلك لأنّ تقدّم الحياة والمجتمع عمليّة مستمرّة لا بدّ لها من أسس وممهّدات، ثم هي ذات مراحل متلاحقة، تشترط أيّة مرحلة منها المرحلة التالية وتتبع الواحدة من الأخرى. ويمكن الاستناد في هذا على ما سبق أن ذكرناه من مراحل الموقف القرآني من الخمر، إذ انّ كثيرا من الناس لم يكونوا، في بدء ظهور الاسلام، يتقبّلون (فاجتنبوه)، فلم يُشهر القرآن الكريم عليهم سيف القتل والتنكيل ولا سياط العذاب والعقاب، بل سار معهم رويدا رويدا حتّى أوصلهم إلى تقبّل ذلك.

والشيء ذاته نلحظه في موقفه من (الرقّ) حيث انّه لم يضع تشريعا يحرّم فيه الرقّ، ولكنّه وضع سبلا لإنهائه بالحسنَى ومن غير أن يسبّب ذلك (رجّة) بين الناس، فجعل (عتق الرقاب) كفّارة عن الذنوب في معظم مواقع الكفّارات. وحتّى الصلاة فانّها لم تُفرض دفعة واحدة وبهذه الكيفيّة التي توارثها الناس[2]. ولا يغيب عن أذهاننا أنّ القرآن الكريم لم يُعْلَن للناس دُفعة واحدة بل كان النبي يُعلن للناس الآيات بحسب ما تقتضيه الواقعات وما يأمره الله ببيانه لهم. ولذلك ذهب المفسرون وكتاب السيرة ورواة الحديث النبوي إلى أنّ القرآن كان ينزل منجّما. وقد أكدت نصوص القرآن والحديث النبوي الشريف هذه الحقيقة في جملة آيات وأحاديث، نكتفي هنا بذكر آيتين منها فقط، وهما: قوله،: (وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مُكث ونزّلناه تنزيلا)[3] وقوله،: (وقال الذين

كفروا لولا نُزّل عليه القرآن جُملةً واحدةً)[4].

هذا الفهم للنتائج التي يمكن الوصول اليها، في الأزمنة الحديثة خاصّة، بالاعتماد على الجهد البشري الساعي لبناء الحضارة على أساس مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة، لا ينبعث من تفهّم تلك المبادئ والقواعد فحسب، بل وأيضا من التحليل المنظومي الشمولي للواقع الاجتماعي الذي يُنتجه أيّ شعب من الشعوب الآخذة بها، وكذا الوعي الشمولي بظروف العالم المتغيّرة. مع الأخذ بعين الاعتبار الإرث التاريخي للشعب. وهو إرث مختلف، شئنا أم أبينا، ما بين شعب وشعب آخر. وما يميّز ذلك التحليل المنظومي الشمولي للواقع الاجتماعيّ أنّه مؤسّس على تناول أساليب العمل الشموليّة الجارية في هذا البلد أو ذاك، وفي هذا الموقع أو ذاك في البلد الواحد، بصورة لا تعزل بعض العمليّات عن بعض، بل بالارتباط الوثيق مع ما يجري في المواقع والبلدان الأخرى، لأن هذا الموقع أو ذاك يعتبر جزءا وعنصرا مهمّا في عملية البناء الهادفة للخير في إطار رسالة الاستخلاف على مستوى البلد الواحد وعلى مستوى التفاعل مع البلدان الأخرى،

ولا شكّ في أنّ التحليل المنظومي الشمولي للواقع، وبخاصة حين يتمّ فهمه على أنّه تشكيلة اجتماعية - سياسية - اقتصادية - ثقافيّة، يمكّن المجتمع، عمليّا، من الكشف عن البعد الانساني الشامل والحقيقي للمفاهيم المتغلغلة عميقا في الاسلام بصورة حيوية لا جمود فيها.

إنّ تحول العرب من قيم التخلّف التي كانت قبل الاسلام، الى قيم التطوّر القائم على مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة بعد ظهوره، قد أسفر عن ظهور ارتباطات جديدة اكثر تعقيدا بين أرجاء الجزيرة العربيّة، ثمّ بينها وبين أرجاء العالم الأخرى، وكذا بين عناصر المجتمع وتكتلاته. وكانت دعوة الاسلام إلى شدّ العُرى بين الناس، وفقا لقيم التضامن والتكافل والتوحّد، والحوار مع (الآخر)

1 ـ سورة الطلاق 3.

2 ـ يُنظر البخاري 90.

3 ـ سورة الاسراء 106.

4 ـ سورة الفرقان 32.

بالحُسْنَى والاحترام المتبادل، من العوامل التي كان من شأنها لو تمّ الأخذ بها بالطريقة التي أرادها اللّه، أن تساعد المسلمين في العصور اللاحقة على فهم العالم باعتباره كلاً متجانسا وليس جُزُرا سكّانيّة متناثرة بحيث ينفرد هذا الجزء عن ذلك انفرادا تناقضيا، ولا مدنا ينعزل بعضها عن بعض.

ولقد كان من الواجب أن يغدو العالَم، ومنذ بداية الاسلام، وبخاصة لدى المستجيبين لرسالة الاستخلاف، موطنا للخير الذي يريده الاسلام وسائر الأديان التي سبقته. ومن ذلك قوله، تعالى: (وما أرسلناك إلاّ رحمة للعالمين)[1] فلم يقل (إلا رحمة للعرب) ولا (إلاّ رحمة للمؤمنين) بل للعالمين.

لقد كانت قوى التخلّف آنذاك، شأنها في هذه الأيّام، تفكّر بشكل آخر وتتصور إمكانيّة الابقاء على الانقسامات الجغرافية والقبليّة، وتفكيك تلاحم النّاس وتعاطفهم وتراحمهم. غير انّ رسالة الاستخلاف لا تعرف ذلك النمط من التفكير، وهي غير مستعدة، لا بالأمس ولا اليوم ولا في الغد، ان تتنازل عن قناعتها بضرورة تلاحم جميع أبناء المجتمع، وتعاون جميع دول العالم لما فيه خير الانسانيّة (وما اللّه يريد ظلما للعالَمين)[2].

فاللّه ليس ربّا للمسلمين فقط، ولا للعرب فحسب، بل هو ربّ العالمين، كما شهدت آيات القرآن الكريم، بدءا من قوله في أوّل سورة ممّا بين الدفّتين، وهي سورة الفاتحة (الحمد للّه ربّ العالمين)[3] وإلى آخر سورة بين الدفّتين، وهي سورة الناس (قل أعوذ بربّ الناس)[4] ولم يقل (ربّ المسلمين) ولا (ربّ العرب) لوحدهم.. وهكذا قل في سائر الآيات.

إن القضية، على وجه التحديد، هي انّ فهم مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة حقّ فهمها، وارتباطها بالواقع وبالانسان، وتجليّات إرادة النّاس، في التطوّر وبناء الدول على مرّ العصور، والقيادات المنفذة لها ممن يشملهم توصيف القرآن الكريم بـ(أولي الأمر منكم)، يتطلب، بالدرجة الاولى، إلقاء نظرة عامة على وضع العالم، وبخاصّة جزيرة العرب وسكانها تاريخيا، ويجب أنْ لا تؤخذ أمثلة منفصلة ولا حالات منفردة يسهل انتزاعها دوما من ارتباطات الظواهر الاجتماعية كالنّسب والمصاهرة والانتماء العرقي وما شابه ذلك، لأنّ

هذه الارتباطات، بمنظور الاسلام ليس لها حق تمزيق المجتمع الى وحدات ضعيفة. وان من السهولة بمكان إيراد أمثلة مضادة، في الوقت نفسه. إذن، يجب أن تؤخذ المقارنة بين الصراعات القبليّة مثلا، والوحدة التي نادى بها الاسلام، لكي نفهم، من جانب آخر، كيف نبع تطوّر المجتمع العربي، وغيره بعد ذلك، من هذه المنظومة نفسها. ولنستفيد من ذلك في معالجة ما يشبه تلك الحالات مما يظهر في الأزمنة الحديثة.

وعلى هذا النحو، يجب تناول إجراءات التغيير والتطوير كلها للمنظومة الاجتماعية كلها ومحصلة العلاقات والاتجاهات الذاتية الواقعية، للتعرّف على أيّ طريق وأيّ مجرى يمكن أنْ يسير به تطور البشريّة كعملية تنضج وتتفتح في إطار المنظومة الاجتماعية المتلاحمة والمتوافقة مع ظروف العالم الذي تتعايش معه، وليس في إطار مناطق معينة، ولا في إطار مجتمع معيّن فقط. وهذا هو منطق ما صار يُعرف بالعولمة حين تفهم بشكل موضوعي.

هذه الصفات، بالذات، هي التي تمكّن من استخلاص استنتاج بشأن حتمية انتصار الاعتدال على الغلوّ، والوسطيّة على التعصّب والتعنّت، والوحدة على التفكّك والتشتّت، وانتصار قيم الخير والانسانيّة على ذلك الثلاثي المدمّر: التخلّف والالحاد والتطرّف، وتأكيد الموقف الرافض لإعادة عقارب الزمن إلى الوراء.

وفي الظروف الحاليّة فانّ علينا أن نعتبر أنّ الأسلوب المنظومي في تحليل مسار المجتمعات المسلمة، اكثر ضرورة مما كان عليه في الأزمنة السابقة، فالفوارق بين التكونات والكيانات غدت أضيق من السابق بكثير، كما ازدادت درجة الترابط والاعتماد المتبادل بين دول العالم ومناطقه المتنوعة، وأيضا في داخل كل بلد ومجتمع منها. وفي الوقت نفسه، لا يصحّ أن يُعتبر الاسلام دينا مُقولَبا في

1 – سورة الحجر 107.
2 – سورة آل عمران 108.
3 – سورة الفاتحة 1.
4 – سورة الناس 1.

منطقة جغرافية محدّدة ولا أن يُجمّد في لحظة تاريخية معيّنة، على اعتبار أنّه اتساق في تطور الجزيرة العربية في زمن محدّد فحسب ولا علاقة لتعاليمه بالمجتمعات الأخرى والأزمنة الأخرى حتى لو جاء في القرآن أنّ النبيّ قد أرسل للناس كافّة!

فبناء على مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة، وأهدافه في التطوّر المتّزن، وبنمو الاقتصاد وتطور أدواته في العصور الحديثة خاصّة، واتساع الروابط الاجتماعيّة بالمواصلات ووسائل الاتّصال وغيرها من منجزات العصر الحديث التي شملت العالم كلّه في الواقع، وبظهور الشركات الكبرى والتصنيع والتطوير الزراعي، وإنجاز الطرق، وافتتاح المدارس .. الخ ... صار من غير الجائز تناول مسألة المقدمات والظروف المادية والروحية لعمليّة التطوّر ومراحل تغيّرها، وكذلك العقبات التي تعترض مسيرتها، في موضع معين او منطقة محددة، إلاّ بمراعاة النظرة الشمولية لذلك كله في أرجاء العالم الأخرى[1]، وكذلك بمراعاة طبيعة المناطق، وطبيعة السكان الذين يعيشون في كل منطقة، وفي الحديث الشريف: (إذا أعجبك حُسن عمل امرئ – لم يحدّد دينه ولا بلده ولا ما هو عمله – فقل: "اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" ولا يستخفّنّك أحد)[2]. فكلّ عملٍ حسَنٍ هو حسَنٌ أيّا كان القائم به والمنفّذ له. فلا فضل لمنتم إلى دين من الأديان بمجرّد انتمائه ذاك، بل التفاضل بالعمل. ولا يعني ذلكً أبدا أنّ الاختلافات الذاتية لدولة ما أو مجتمع ما عن الدول والمجتمعات الاخرى، أو الظروف الداخلية القائمة في المنطقة المعنية لا تلعب الدور الرئيس في عملية التطوير بحيث يمكن الاستغناء عنها واستبدال غيرها بها. ذلك أنّ اختلافاتها عن الآخر لا تزال، وستظلّ، الأساس الذي تتحرّك عليه المجتمعات في علاقاتها الخارجية. فلا يصحّ لأيّ مجتمع أنْ يترك المجال للآخرين أن يسيّروه على حسب أهوائهم وأطماعهم ورؤاهم. وفي الوقت نفسه، لا يصحّ في أي وقت من الأوقات أن تعزل إحدى الدول نفسها عن بقية أرجاء العالم مكتفية بما حققه لها التاريخ، أو وصل اليها من ثمار التطوّر والنمو في الدول الأخرى؛ على أساس أنها (إسلامية) وأن الآخرين (كافرون) لا يجوز التعامل معهم إلاّ بالقتل أو الرفض على الأقلّ! ومن هنا كان حرص الاسلام على ضرورة مراعاة العدل والتعارف

مع الآخرين، فيما يفيد وينفع على وفق قاعدته المعروفة (لا ضرر ولا ضرار).

وقد أخذت فلسفة النّهضة العُمانية بهذا المنحى في التعامل مع دول العالم كافّة على أساس من التعاون من أجل مصلحة الإنسانية: (إننا نعيش في عالم متداخل المصالح والسياسات، وإنّ تعاوننا مع هذا العالم إنّما يأتي انطلاقا من المصالح العليا للسلطنة. وإسهاما في استتباب الأمن والرخاء في أرجاء المعمورة. وبفضل هذه السياسات اكتسبت بلادنا، والحمد لله، احترام وتقدير المجتمع الدولي. إنّ التعاون وتبادل المنافع والمصالح بين الدول في ظل من الوئام والسلام أمرٌ في غاية الأهمية، يجب أن نسعى إليه جميعا بكلّ جدّ وإخلاص ... وما انضمامنا إلى مختلف التجمعات العالمية والإقليمية إلاّ للإسهام الإيجابي المؤثّر في كلّ ما يعود بالخير على الإنسانية)[3].

والصفة الأخرى الملازمة للمنهج الاسلامي المساعد على تنفيذ متطلبات رسالة الاستخلاف، هي واقعيّة الأسلوب. فاذا تناولنا الآيات القرآنيّة الكريمة، وسواها من الحديث النبويّ الشريف مِمّا يتعلّق بمجريات الحياة اليومية للنّاس، لرأينا انعدام المحاجحات العمومية والحقائق ذات الصفة الأبدية، والوصفات والمخططات المخصصة لجميع الأزمان والأمم.

ولا نجد في تلك النصوص وعبر تطبيقات الرسول ﷺ لها، غير الدعوة الى اعتماد التحليل الواقعي الصادق للوضع الذي يعيش فيه الناس ووضع الحلول الملائمة لمشكلاته.

وأمّا ما نجده أحيانا من تعميمات في النصوص فهي، فقط، تلك التي تستند الى التحليل الدقيق الشامل للظواهر ذات السمات الإنسانيّة المشتركة والمختلفة بين

1 ـ كثيرا ما أكّدت عُمان على هذه النظرة. أنظر، مثلا: خطب وكلمات 50-40.. وغيرها بضمن المقولة العُمانية: (إن قيم مجتمعنا عموما، وعلاقاتنا بالعالم الخارجي، كل هذه وغيرها من جوانب حياتنا نتناولها بفكر واع متفتح عركته التجربة وعلّمته الأيام). خطب وكلمات 51.

2 ـ البخاري، رقم 1438. والآية 105 من سورة التوبة.

3 ـ في 11/11/2008. ص 6 (خطاب منفرد).

الدول والمجتمعات، كالتوافق على العلم والعمل والعدل.

وتأكيدا لهذا الذي نقرّره هاهنا، نرجع إلى قصص الأنبياء في القرآن الكريم، حيث نرى أنّهم حاججوا أقوامهم في موضوعات معيّنة، ذات علاقة بالعبادات إضافة إلى بيان القيم الأخلاقية الرافضة للبطش والظلم والعدوان، وكذا تحكيم القيم الأخلاقيّة في التعاملات الاقتصاديّة وغيرها، كالاشارات الواردة في هذه الآيات التي تدلّ على آيات أخرى تتسق مع معناها ودلالاتها:

(وإذا كالوهم أو وزنوهم يُخسرون)[1].

(وأقيموا الوزن بالقسط ولا تُخسروا الميزان)[2].

(ولا تنقصوا المكيال والميزان)[3].

(لقد أرسلنا رسلنا بالبيّنات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط)[4].

(وإذا بطشتم بطشتم جبّارين)[5].

فباستثناء الإيمان وما ينتج عنه من التزام بالقواعد الأخلاقيّة الكلّيّة، لم يُلزم الأنبياء أحدا من الناس بفعل أو قول. إنّ تطبيقات تلك المبادئ والقواعد على الوجه الذي جاء به النبي ﷺ لا تمتّ باية صلة الى النفعية الذاتية الضيقة التي تلجأ إلى تزييف نصّ هنا وحديث هناك، وتحمله لمصلحتها الخاصّة المناقضة لمقولات الدين نفسه. ونصل من هذا إلى تقرير حقيقتين متوشّجتين متّحدتين لا سبيل لنكران أيّ منهما:

الحقيقة الأولى: أنّ مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة قد راعت حاجات التطبيق وحاجات العمل الفعلي في إنجاز مخططات التطوّر نحو إعمار الأرض. فوضعت الإطار العامّ لذلك في منظومة القِيَم الأخلاقية التي يتحرك فيها ذلك التطبيق.

الحقيقة الثانية: أنّ سلطنة عُمان استطاعت أن تتمثل مبادئ رسالة الاستخلاف بما فيها من مبادئ عامة وقواعد كلية، في مقولات فلسفتها للنهضة والتقدّم،

سواء فيما برهنّا عليه آنفا، أم فيما سنتطرق إليه لاحقا.

لقد كان ارتباط هذه المبادئ والقواعد بالتطبيق الذي نادت به فلسفة النهضة العُمانيّة، ومتابعة الأفكار النظرية وانتقالها إلى التطبيق بالعمل، ولا يزالان، من أبرز المبادئ الأساسية التي تستند اليها عمليّة التطور والنمو.

ومن كلّ هذا يتّضح لنا أنّ الأخذ بمبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة، بمراعاة اختلاف الأزمنة وفروضها يؤدّي الى نجاح عمليات إعمار الأرض عبر التحليل الذي يمكن ان يُغنِي الرؤى المتنوّعة لمناهج النهوض والتقدّم من قِبَل الذين يصفهم القرآن بـ(أولي الأمر منكم) وبالتضامم بين جميع القوى الاجتماعية الحيّة.

ولذلك فمن أجل استكمال الإطار النظري، وتهيئة المهاد الملائم للتطبيق العملي، يجب أن تأتي – بعد الوعي العلمي الواقعي بمبادئ الاسلام العامة وقواعده الكلّيّة - مرحلة التحول نحو الارتكاز على تلك المبادئ والقواعد، وتطبيقها – بمستوى الوعي العلمي نفسه - وإعلام المسلمين بها، أي توعيتهم بحقائقها، ومستلزماتها، وارتباطها بجهدهم وعملهم وإبداعهم. ومن بعد ذلك يُصار إلى تقديمها للعالم، اعتمادا على كونها، دائما، اتّساقا في التطوّر الاجتماعي – التاريخي، لا قفزة غيبيّة نحو المجهول. وبهذا فقط يمكن للمجتمع المسلم أن يبدأ أولى خطواته في البناء والإعمار والانفتاح على الآخرين والاستفادة منهم.

1 ـ سورة المطفّفين 3.

2 ـ سورة الرحمن 9.

3 ـ سورة هود 84.

4 ـ سورة الحديد 25.

5 ـ سورة الشعراء 130.

الفصل السابع

حاكميّة الله وحاكميّة البشر

كلّ أمّة – في مفهوم القرآن الكريم - لا بد لها من قانون خاصّ بها، يسمّيه القرآن الكريم (مَنْسَكا) تارة، و(منهاجا) تارة ثانية، و(شِرعة وشريعة) تارة أخرى. كما يستخدم ألفاظا تؤدي ما هو قريب من دلالات هذه المصطلحات. ونرى أن من الضروري تفهّم هذه المصطلحات لأنّ هناك مَن يسيء فهمها فيسيء استخدامها، بضمن مفهوم مغلوط لِما يوصف بأنّه حاكمية الله وحاكميّة البشر. متناسين المفاهيم الحقيقية للمنهج والمنسك والشريعة، وأنّ معالمها المعروفة اليوم بين النّاس لم يضعها إلاّ بشر فهموا القرآن وما ارتضوه من مصادر تشريع أخرى، بحسب اجتهادهم، فوضعوا أصول الفقه وقواعده، واختلفوا في اجتهادهم ورؤاهم لأنهم بشر لا وحي لديهم، ومِمّا يُحمد لهم أنهم لم يزعموا العصمة لأنفسهم، ولم يدّعوا أنّ ما قرروه في كتبهم قرآن آخر، بينما ينظر إليهم بعض الناس نظرة عصمويّة.

والحقّ أن تقديس رؤاهم ونتائج بيئاتهم وأزمانهم لم يكن في عصور تألّق الأمّة بل هو وليد عصور تخلّف الأمة واشتداد

النزعات التعصبية منذ بدايات القرن السادس للهجرة تقريبا حيث دخلت الأمّةُ مرحلة صراعات مميتة فيما بينها، وراحت في سبات عميق، لم تستفق منه إلاّ بعد وصلت إليها طلائع جيوش الأمم الغربية الناهضة. ولولا ذلك الجمود، وتوقف العقل المسلم عن الابداع والابتكار، لَما ظهرت هذه الرؤى المغلوطة في مصطلحات "حاكمية اللّه" و"حاكمية البشر" فحاكمية الله لا بدّ لها أن تمرّ عبر البشر، ولكن من غير إضفاء طابع العصمة على أيّ رأي من آراء القدماء. وليس لك الحق أن تفرض رأيا من الآراء على شخص لا يراه صوابا، كما ليس لغيرك أن يفرض عليك ذلك. والمعوّل هنا على الاستماع للقول واتّباع أحسنه.

وعلى أية حال نستعرض هنا المصطلحات الثلاثة المثيرة للخلاف والتي لو فهمناها بموجب ورودها في التنزيل العزيز لَما وقع أي خلاف بشأنها:

* المنسَك: الطريقة الحسَنة في كل نشاط بشري. ويتفرع منه معنَى "المناسك" الدالّة على الطرق التي تؤدّى بها العبادات. فيكون لها معنيان: معنَى خاصّ بمراسيم العبادات من الحجّ وغيره، ومعنَى عامّ يشمل كلّ نشاط بشريّ، أما ذاك المعنَى الأوّل (أي المعنَى الخاصّ بالعبادات) فقد تمثّل في قوله، تعالى: (فاذا قضيتم مناسككم فاذكروا اللّه)[1]. لأنّ السياق عن مراسيم الحجّ: الإفاضة من عرفات، وذكر اللّه عند المشعر الحرام، وغير ذلك. فتفسير المناسك، في هذا السياق، بما يتعلّق بالعبادات، صحيح لا شكّ فيه.

وعدّ جمهور اللّغويّين والمفسّرين كلّ عبادة نُسكا. وخصّه بعضهم بالذبائح، ولكنّ هذا التخصيص مما لا دليلَ عليه من التنزيل العزيز، إلاّ في المواضع التي ورد فيها ما يفيده، كقوله، تعالى: (ففدية من صيام أو صدقة أو نُسُك)[2]. أما في غير ذلك فالمعنَى عامّ لا خاصّ. وتلك هي لغة القرآن.

وبناء على أنّ كلّ عبادة هي نُسك، وعلى كون المنسك هو الطريقة الحسَنة – وقد ذكر اللغويّون على ذلك قول العرب: نسَكَ الرجلُ الى طريقة جميلة أي داوم

1 – سورة البقرة 200.

2 – سورة البقرة 196.

عليها - فاننا نميل الى اعتبار المنسك أعمّ من مراسيم العبادات. ونراه (تنسيقا) لأمور الناس سواء في العبادات التي تعارفوا عليها، أم في غيرها من شؤون الحياة. ذلك اننا نعتقد أنّ الاسلام يرى أنّ أنشطة الحياة جميعا عبادة. فطلب العلم فريضة واجبة، والعمل الصالح واجب يتعبّد به الانسان، أمّا اعتبار الصلاة والصيام والحج هي العبادات فقط، فمسألة تناقض آيات القرآن الكريم نفسه، وكمثال على ذلك، نتدبّر قوله، تعالى: (وما خلقت الجنّ والإنسَ إلاّ ليعبدونِ)[1] إذ ليس من المعقول القول أنّ هذه الآية توجب على الإنسان أن يقصر نشاطه على صلاة دائمة وصيام متواصل وحجّ مستمرّ. وقد روى المؤرخون أنّ الرسول الكريم، رأى رجلا يُكثر الصلاة فسأل عمّن يعيله، قيل له: أخوه، فقال: أخوه (أعبد) منه.

فالمناسك، لغويا، لا تقتصر على ما عُرف باسم (العبادات) من صلاة وصيام وحج، بل تشمل (عبادات) أخرى كطلب العلم النافع وأداء العمل الصالح المفيد.. إلاّ إذا جاءت في سياق الحديث عن الحجّ فنفهم أنّ المراد بها مناسكه. كما في الآية السابقة (فاذا قضيتم مناسككم).

والمناسك، سواء كانت خاصة بالعبادات أم شملت سائر جوانب الحياة، تختلف من أمّة إلى أمّة فلكلّ أمّة (منسك) خاصّ بها: (لكلّ أمّة جعلنا مَنْسكا هم ناسكوه فلا يُنازِعُنّك في الأمر وادع الى ربّك إنّك لعلى هدىً مستقيم)[2] فالمنسك، هنا: المذهب أو المنهج أو الطريق. ولا يقتضي اللفظ ولا السياق تخصيصه بمناسك الحج، أو غيره من العبادات المحدّدة المعروفة. ونستنتج من هذه الآية الكريمة، بالذات، أنّ، مناسك الحياة التي ارتضاها الله، للبشر، تختلف من أمّة الى أمّة، فلكلّ أمّة منسكها الذي تسير عليه، ومعنَى (هم ناسكوه) أي آخذون به، وسائرون عليه.

وهنا تلتقي هذه الآية بدلالات الشّرعة والمنهاج في قوله: (لكلٍّ جعلنا منكم شِرْعةً ومِنْهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمّةً واحدةً ولكن ليبلوَكم فيما آتاكم فاستبقوا الخيرات الى الله مَرجعكم جميعا فينبّئكم بما كنتم فيه تختلفون)[3]. ونلاحظ في هذه الآية والسياق الذي وردت فيه ستّ ملاحظات، هي:

الأولى: أنْ لو شاء الله لجعلَ الناس أمّة واحدة. فهذا التعدد حقيقة واقعية أرادها الله، فهي منسجمة مع طبيعة الانسان.

الثانية: أنّ هذا التعدد بين الأمم ابتلاء لهم ليتبعوا مناسكهم.

الثالثة: الأمر بالتسابق نحو الخيرات التي هي العلم النافع والعمل الصالح. ولكلّ أمّة طريق للوصول إلى تلك الخيرات، بحكم سياق الآية.

الرابعة: أنّها جاءت في أعقاب دعوة بنِي إسرائيل لتحكيم التوراة ودعوة النصارى لتحكيم الإنجيل. فدلّ ذلك على حقيقة أنّ لكلّ أمّة (منسكا) يأخذون به.

الخامسة: يستوقفنا البناء اللغوي للآية. فالشائع المتداول بين الناس أن يقال: (جعلنا لكلّ منكم شرعة ومنهاجا)، فلماذا جاءت الآية بصياغة أخرى؟! لماذا قالت: (لكلّ جعلنا منكم)؟

علينا أولا أن نفهم أنّ سياق الآيات حوار مع أهل الكتاب، ومناقشة لهم، ووصفَ لما جاء في التوراة والإنجيل والقرآن الكريم، ثمّ تقرير أنّه (لكلّ جعلنا منكم شرعة ومنهاجا). فلو كان النصّ (لكلّ منكم جعلنا شرعة ومنهاجا) لعنَى ذلك ما هو شائع معروف من أنّ كلّ أمّة من تلك الأمم قد وُضعت لها شِرعتها وشريعتها، ورُسم لها منهجها في تحصيل تلك الشرعة والشريعة وتطبيقها. غير أنّ الصياغة القرآنيّة تدلّنا على معنيً إضافيّ، لم نجد مَن التفت اليه مِن المفسّرين واللغويين والبلاغيين، الذين اكتفى بعضهم بتقرير التقديم والتأخير في الآية من غير التفات إلى أنّ الآية ليس فيها تقديم ولا تأخير وإنّما هو أسلوبٌ مقصود لذاته ودلالاته. والذي نراه أنّ قوله (لكلّ) لا يُقصد به الأفراد (لكلّ واحد منكم) بل يُقصد به عموم الجماعة (لكلّ أمّة من تلك الأمم) بدلالة قوله: (ولو شاء الله لجعلكم أمّة واحدة) في الآية نفسها، ولا نستغرب ورود الخطاب

1 ـ سورة الذاريات 56.
2 ـ سورة الحج 67.
3 ـ سورة المائدة 48.

(لجعلكم) لأنّ السياق، كما قلنا، سياق حوار واحتجاج مع أهل الكتاب. لذلك سيكون (منكم) متعلّقا بقوله (جعلنا) وهذا يعنِي أنّ الشِرعة والمنهج منبثقان من طبيعة الانسان نفسه.

أمّا (لكلّ منكم جعلنا شرعة) فلا يفيد ذلك المعنَى. ومثاله أن تخاطب جماعة ممّن تعرفهم: "لكلّ منكم جعلتُ منهجا يسير عليه"، بغضّ النظر عن تلاؤم ذلك (المنهج) مع أوضاعهم وقدراتهم واحتياجاتهم. فأنت هنا، فرضت عليهم فرضا قد يَنُوءُوْنَ به ويَنُوءُ بهم وقد لا يستطيعون سلوكه. أما إذا قلتَ لهم: "لكلّ جعلتُ منكم منهجا يسير عليه" فأنت تريد أنّك جعلت لكلّ منهم طريقا منبثقا من طبيعته، أي متلائما مع أوضاعه وقدراته واحتياجاته. وهذه الحالة هي من مسوّغات تكملة الآية: (ولكنْ ليبلوكم فيما آتاكم فاستبقوا الخيرات..). أي انّ الاختلاف بينكم، في حدوده التي لا تُلحق الضّرر بأحد، أمر طبيعيّ. وأنّ هذه الشِّرعة والمنهج والشريعة منبثقة من طبيعتكم وقدراتكم المختلف بعضها عن بعض، فعليكم بالاستباق الى الخيرات، فهي في وسعكم وقدرتكم وطاقتكم لأنّها منبثقة، من ذواتكم.

ولقد ذكرنا، قبل قليل، أنّ هذه الآية تلتقي مع الآية (لكلّ أمّة جعلنا مَنسكا هم ناسكوه)[1] من حيث أنّ مناسك الحياة التي ارتضاها الله، للبشر، تختلف من أمّة الى أمّة، فلكلّ أمّة منسكها الذي تسير عليه، ومعنَى (هم ناسكوه) أي آخذون به، وسائرون عليه. ثمّ انّ قوله: (هم ناسكوه) يشير الى أنّهم قادرون على سلوك ذلك المنسك، لأنّه ليس منفصلا عن قدراتهم وطاقتهم. ولولا ذلك لجاء التعبير بصورة أخرى توضّح صعوبته عليهم، كأن يقال، مثلا، في غير القرآن الكريم: (لكلّ أمّة جعلنا منسكا عسيرا أو لا ينسكونه إلاّ بمشقّة وشدّة) أو أيّ تعبير آخر يفيد تَصَعُّبَه عليهم، وتَعَسُّرَه. ومثلُه أن يقول المعلّم لطلاّبه: لأمتَحننّكم امتحانا عسيرا لا ينجح فيه أحد. فهذا تعجيز لا فُسحة فيه للنجاح، فهو انتقام ومحنة لا اختبار وامتحان. وذلك يعنِي أنّ الإنسان مؤهل لاتباع الشّرعة والمنهج المتلائمَين مع قابلياته وإمكانيّاته واحتياجاته، إذ هما منبثقان منه. وبذلك يجب على المسلم احترام مناسك الآخرين، أي أديانهم وطرق أدائها.

السادسة: انّ الآية الكريمة تضمنت تلاقيا بين مصطلَحَي الشّرعة والمنهج. هذا التلاقي بين المصطلحَين يقتضي منّا توضيح مفهوم (الشّرعة والمنهج) وهو ما سنراه فيما يتلو.

* الشّرعة والشريعة والمنهج

الشّرعة والشريعة، في اللغة: المواضع التي يُنحدَر منها الى الماء، ولا تسمّى بذلك ما لم يكن الماء وفيرا جاريا وظاهرا لا يُستخرج بحبل ولا رشاء. وفي أمثال العرب: (أهون السّقي التّشريع) وذلك لأنّ الذي يلجأ الى (الشريعة) ليستقي الماء منها لا يتعب من جرّاء ذلك. فالشرعة والشريعة: مشتقّان من الطريق المؤدّي للماء من نهر أو ساقية. ثمّ أُطلقا على ما سنّ اللّه، من الدين وأمر به، كالصلاة والصيام والحج والزكاة وسائر أعمال البرّ. وانتقلت الدلالة الى مصطلَح (الشرعة) و(التشريع) و(الشريعة) في بيان أحكام الدين.

فالشريعة يجب أن تمثل السهولة واليُسر والوضوح، ولا تحتاج الى كهنة ولا سَدَنة [2]، فكما أنّ المستقي من (شريعة) الماء لا يحتاج الى (واسطة) يصل بها إلى الماء، كذلك الذي يلجأ الى (الشريعة) بمعناها الاصطلاحي لا يحتاج الى واسطة بينه وبينها. ولا يناقض هذا وجود علماء وفقهاء متخصّصين بالقضايا الدينية التشريعيّة، ولكنّ مهمّتهم تنتهي بتوضيح أحكام (الشريعة) لمن يريد ذلك التوضيح. فليسوا هم (واسطة) بين العبد وربّه، وليس شأنُهم بأكثر من شأن أيّ متخصّص في باب من العلم يحتاجه الناس. وقد سبق أن أشرنا إلى هذه الحقيقة.

واستعمل التنزيل العزيز لفظ (شرَعَ) و(الشّرعة) و(الشّريعة) إيماءً للبساطة والوضوح واليُسر المستفاد من أصل المعنَى اللغويّ للجذر (ش. ر. ع) حيث ذكر اللّغويّون أنّ هذا الجذر دالٌ على البساطة والوضوح واليُسر مِمّا نلاحظه في جميع مشتقاته، بصورة أو بأخرى.

1 ـ سورة الحج 67.

2 ـ تؤكد فلسفة النهضة العُمانية أنّ ليس في الاسلام فئة رجال دين، بل علماء دين (فليس بيننا وبين اللّه سبحانه وتعالى واسطة). أنظر: خطب وكلمات، ص 332.

ومن الطريف أن نلاحظ أنّ كلّ لفظة تحتوي على الشين والراء والعين، مهما اختلفت مواضع الحروف فيها، دالّة على البساطة والوضوح، وما يتّصل منهما بسبب.

فالشّعر والشّعور معروفان، ومثلهما الشعار والمشاعر. وخذ العرش والعريش والمعاشرة تجد فيها لطفا في المعنَى. وليس بعيدا عن ذلك الرعشة الدالّة على خفّة في الحركة. ولذا استخدم التنزيل العزيز الجذر (ش.ر.ع) لبيان أنّ الدين سهل سمح، فسمّى أسسه وقواعده (شريعة) للدلالة على السهولة والسماحة. وقد جاء في التنزيل العزيز من ذلك: (شرَع لكم من الدّين ما وصّى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصّينا به إبراهيم وموسى وعيسى أنْ أقيموا الدين ولا تتفرّقوا فيه)[1]. فإنّ المطلوب إقامة الدين وعدم التفرّق والاختلاف فيه. وهذا لا يعنِي سدّ باب الاجتهاد في فهم الدين، بل يعنِي أنّ ذلك الاجتهاد يبقى بضمن ظروف زمانه ومكانه والقائل به، ولا يوجب الافتراض بأنّه الفهم الوحيد الصحيح للدين وأنّه يجب أن يُفرَض على النّاس بالقوّة والقسوة والعُنف. ومن عجب أن بعض الناس يأخذه التعصب فيمارس القتل والعدوان باسم الدين، فأي دين هذا؟! ومثلها: (ثمّ جعلناك على شريعة من الأمر فاتّبعها)[2]. والشريعة، كما علمنا، أيسرُ السبل للوصول الى الماء. وهي، أيضا، أيسرُ السبل لتسيير المرء لشؤونه، وتعاونه مع الآخرين، بلطف وسماحة وسعة صدر، وحرص على أن يقوم كلّ بدوره في بناء الحضارة الإنسانيّة الخيّرة. ثمّ الآية الآنفة الذّكر: (لكلّ جعلنا منكم شِرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمّة واحدة ولكن ليبلوَكم فيما آتاكم). فيجب على النّاس أن يتقبّل كلّ منهم الآخرَ واجتهاداته، وأنْ يفهم أنّه ليس وصيّا على الآخرين، فلكلّ أمّة شِرْعةٌ ومنهاجٌ منبثقان من طبيعتها ومتوائمة مع قدراتها[3]. وفي الآية أيضا كلمة (منهاج) التي تعنِي الطريق المفضي الى تلك (الشّرعَة) فلم يكتفِ القرآن الكريم، بأن وَضّح الدين ومبادئه وقواعده في ثابتها ومتغيّرها، وسهولته ويسره، واعتبره مثل الشريعة التي هي (أيسر السقي) كما قلنا، بل وضع الخطوط العامّة للوصول الى تلك الشّرعَة والإفادة منها. والمنهج والنهج والمنهاج هو الطريق المستقيم السهل الذي لا عوج فيه ولا وعثاء أي لا صعوبة به. وبحكم الآية فانّ هذا المنهج يختلف من شِرعة الى أخرى،

فكما أنّ لكلّ أمّة شرعتها، كذلك لها منهاجها.

وبذلك يثبت لنا أنّ من خصائص الأمّة أن يكون لها قانون خاصّ بها، اصطلح عليه القرآن الكريم (مَنْسَكا) تارة، و(منهاجا) تارة ثانية، و(شِرعة وشريعة) تارة أخرى. كما يستخدم ألفاظا تؤدي ما هو قريب من دلالات هذه المصطلحات.

وقد بنَى الاسلام شرعته ومنهاجه على طرفَين متكاملين ويجب أن يكونا متلازمَين، إذ لا أمة ولا مجتمع من غيرهما، وهما:

الطرف الأوّل (أولو الأمر): وهم الذين يتصدّون لترؤّس المجتمع المسلم. ويعبّر عنهم في المصطلح المعاصر بالقيادة التي تضطلع بوضع خطط إعمار الأرض وتأطيرها بقوانين محددة، وتوضيح السبل التي يسير عليها الطرف الثاني نحو تحقيق أهدافه.

ومن بديهيات الأمور، بحكم الواقع والميراث الثقافي، لا بدّ أنْ ينطلق "أولو الأمر" في المجتمعات المسلمة من قواعد عامّة ومبادئ كلّيّة مستنبطة من الاسلام، ويُفتَرَض أن يتمّ ذلك الاستنباط بوعي وتفهّم عميق لحاجات الناس وظروف زمانهم ومكانهم وتشخيص سليم لاختيار أسلم السّبل المفضية لتحقيق تلك الحاجات وطبيعة ما تستلزمه الأزمنة المختلفة والمتنوّعة من تطور وتقدم نحو تحقيق رسالة الاستخلاف، من غير أن تتجمّد على رأي أو قول أو اجتهاد مهما كان زمانه ومكانه والقائل به من القدماء والمعاصرين، إذا لم تجده ملائما لقدرات الطرف الثاني وآماله، ولا منسجما مع احتياجات الناس ومصالحهم المشروعة[4].

1 - سورة الشورى 13.

2 - سورة الجاثية 18.

3 - تحدد عُمان موقفها من هذه القضية بما جاء في عدد من نصوصها السياسية كقول السلطان قابوس في 2/5/2000: (نحن لا نتعدى على أحد ولا نتحدّث عن الآخرين. كل واحد له طريقته، أسلوبه، وتفكيره ودينه ومذهبه). خطب وكلمات، ص 332.

4 - في مفهوم النظام الديني والنظام العلماني، أنظر: الفكر السياسي العُماني، د. هادي حسن حمودي، ص 95.

وأمّا الطرف الثاني فهو المجتمع الذي ينطلق من تلك القواعد العامّة والمبادئ الكلّيّة لذلك المنهج من أجل النّهوض والتقدّم، وينفّذ الخطط التي من شأنها تطوير الحياة وتقدّمها.

إن منطق ظهور النهضات عبر التاريخ منطق واحد ومتماثل بما في ذلك ظهور الأديان، لأن كل دين منها، هو في حقيقته، نهضة لتغيير وضع متخلّف لصالح وضع أفضل وأحسن، من الناحيتين المادية والروحية.

ولو عدنا إلى الحديث المتواتر عن النبيّ ﷺ: (وإنّ أمّتكم هذه جُعلتْ عافيتُها في أوّلها)[1] وأمثاله لعلمنا أنّ فهم الاسلام اليوم فهما صحيحا لا يتمّ إلا بأنْ نفهمه كما فهمه المسلمون الأوائل بضمن ظروفهم ومداركهم بعيدا عن الأثقال التي أضافتها إليه الأجيال اللاحقة وبخاصة في ظروف الانهيار والتخلّف. فلقد كان الناس، قبيل ظهور الاسلام يدركون سوء الأوضاع العامّة التي كانوا يمرون بها، وكانت لدى الكثيرين منهم رغبة في تغييرها، ولكنّهم لم يكونوا يعرفون الطريق المؤدي إلى ذلك التغيير[2]. فقد أنهكتهم الخلافات القبليّة، والمعارك المتطاولة من غير ما سبب مقنع، كحرب البسوس التي طالت أربعين عاما بسبب ناقة، إضافة إلى تردّي الأوضاع العامّة من الناحية الاجتماعيّة والاقتصاديّة في الدرجة الأولى، وافتقاد النّاس لرؤية حاذقة تقودهم الى العمل من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

ولعلّ من ظواهر تلك الرغبة ظهور فئات في المجتمع عُرفت بالصعاليك الذين تخلوا عن ولائهم القبلي، وجعلوا من البادية موئلا لنشاطهم، وكذا ظهور الحكماء والمصلحين الذين كانوا يدعون النّاس إلى ترك ما هم عليه من فُرقة وخلاف، على ما يصوّره الشاعر زهير بن أبي سُلمى في معلّقته التي امتدح بها هرم بن سنان وغيره ممن عملوا لاستتباب الأمن والسلام بين القبائل المتنازعة[3]، إلى غير ذلك من ظواهر.

بيد انّ هذه الظواهر لم تكن شائعة وعامّة بل كانت أقرب إلى جهود فردية تعالج الأمور الفوقيّة من غير أن تتغلغل إلى أعماق المشكلة العامّة التي كان المجتمع آنذاك يشكو منها مسبّبة له الحروب، ومعمّقة مظاهر التخلّف والتناحر. لأنّها -

أي تلك المشكلة – متمركزة في عدم وجود وعي كافٍ يُري الناسَ الصراطَ المستقيمَ الذي عليهم أن يسلكوه ليتخلّصوا ممّا هم فيه من سوء أوضاع لا يستفيد منها إلا السّدنة والكهنة وأمثالهم من رعاة الأصنام والمستفيدين من وجودها لاستعباد الناس واستغلالهم وإذكاء روح العداوات بين القبائل.

في هذه الأجواء الملبّدة بالمشكلات، سواء في جزيرة العرب أم في خارجها، ظهر الاسلام، عقيدة دينية، تريد أنْ تنمّي القيم الانسانية الصالحة، وأنْ تعالج الأدواء الاجتماعيّة باستئصال جذورها المسببّة لها. فعمد أولا إلى تربية الضمير وتنمية الذات، فمن غير ذلك لا يمكن تحقيق أيّ مستوى من مستويات التقدّم والتطوّر. ثمّ كانت الخطوة الثانية المتزامنة مع الأولى، وهي تحديد المسؤوليّة العليا لشؤون المجتمع ملخّصة في قوله، تعالى: (يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا اللّه وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)[4]. ولم يكن بالامكان تثبيت هذا الدين الجديد إلا بالقضاء على الكهنة وسدنة المعابد والقيّمين على الأصنام والأوثان. وذلك عن طريق الدعوة إلى التوحيد الخالص، ونبذ عبادة الأصنام والأوثان. لأنّ الكهنة والسّدَنة، آنذاك، كانوا قد شكّلوا، فعلا، فئة من الذين يُفسدون في الأرض ولا يصلحون، فئة اجتماعيّة واقتصاديّة تدافع عن الأصنام والأوثان من أجل مصالحها الخاصّة والمناقضة لمصالح المجموع. كما انها كانت تمثّل عصيانا لهدف الخلق، فلا يمكن أن تنطبق عليهم معايير الاسلام في (أولي الأمر منكم). فأولو الأمر، أولا وأخيرا، هم من المسلمين لا من المشركين، ثم هم الذين يمتلكون مؤهلات خاصّة تنطلق منها جهودهم وجهادهم من أجل الخير والتقدّم المتواصل نحو توفير مستلزمات رسالة الاستخلاف، تأسيسا على مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلية. ودليلنا على ذلك من القرآن الكريم نفسه. فمنذ بدء الخليقة، ترسّخ مبدأ عامّ يقول: (وإذ ابتلى إبراهيمَ ربّه بكلمات فأتمهنّ قال

1 – ابن ماجة – الفتن – 9.

2 – لمقارنة ذلك بالأوضاع العُمانية ما قبل سنة 1970 والرغبة في التغيير الذي أنتج النهضة العُمانية المعاصرة، أنظر: عُمان... خطوات نحو المستقبل، ص 29-25.

3 – أنظر: ديوان زهير، ص 10. دار الكتب 1944.

4 – سورة النساء 59.

إني جاعلك للناس إماما، قال: ومن ذرّيّتي؟ قال لا ينال عهدي الظالمين)[1]. ومن قبل ذلك: (وإذ قال ربّك للملائكة إنّي جاعلٌ في الأرض خليفةً قالوا أتجعل فيها من يُفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبّح بحمدك ونقدّس لك؟ قال إني أعلم ما لا تعلمون)[2]. فالظلم والقتل وسفك الدماء والإفساد في الأرض، لا تؤهل أولئك الكهنة والسّدَنة لأنْ يحتلّوا مواقع متقدّمة في المجتمع، ناهيك عن أن يكونوا من (أولي الأمر) الذين إليهم يرجع الناس في شؤونهم التي تعمّهم وتهمّهم. وبطبيعة الأحوال فإن الظلم وسفك الدماء واختلاق الفتن أو التفتيش عن دور فيها، يعارض تماما رسالة الاستخلاف التي وُضعت على عواتق الناس أيّا كانت منزلتهم الاجتماعية كما يزيل صفة وليّ الأمر إن سلك دروب الفتنة والقتل وانتهاك حقوق الناس.

ولقد كان أولئك الكهنة والسّدنة يمالئون مشاعر الناس حتى أوهموهم أنّ تلك الأصنام والأوثان تقربّهم إلى اللّه: (وما نعبدهم إلاّ ليقرّبونا إلى الله زُلْفَى)[3]. فمن أجل القضاء على التخلف ومآسيه أراد الاسلام القضاء على ظواهر الشرك وسدنته فدعا الناسَ إلى أن يعبدوا الله مباشرة وبغير واسطة، لا من الأصنام ولا من الكهنة والسدنة والقيّمين على الأصنام والأوثان. فلما جابهه عُتاة المشركين وسدنة الأصنام والأوثان بالحرب والعدوان، لم يكن أمامه من سبيل لاجتثاث الشرّ من جذوره إلا بالقضاء على تلك الفئة، وإزالة رموز الاستعباد والشرك، ونعنِي بها الأصنام والأوثان. فانفسح الطريق أمام النبيّ ﷺ في المضي قُدُما لتثبيت دعائم دينه.

وبناء على هذه المنطلقات أنشأت فلسفة النهضة العُمانية رؤيتها لتنظيم المجتمع العُماني، بدءا من قيادته وانتهاء بكل فرد فيه. ومن أجل بدء مسيرة النهضة وتواصل مراحل تطورها بسلاسة واقتدار تجلّت تلك الفلسفة في النظام الأساسي للدولة الذي اعتبره المواطنون تقنينا لرغبتهم في متابعة قيادة البلاد والتزامهم بطاعة النظام وتطبيق القوانين حفظا للأمن العام وتحقيقا لإرادة التطور والتقدم نحو تحقيق أهداف رسالة الاستخلاف.

ومنذ اللحظات الأولى للنهضة، أوضح السلطان قابوس نهجه في تطوير البلاد:

العلم والعمل، ليقوم المواطنون بواجباتهم التي تفرضها عليهم انسانيّتهم، ومعنَى استخلافهم في الأرض، بالتعاون فيما بينهم والتآلف والتعارف مع غيرهم، والاستفادة مما لدى الآخرين من علوم ومعارف بغضّ النظر عن أديانهم وأجناسهم، متابَعة للقيم التراثية الحيّة التي منها الحديث الشريف: (الحِكمةُ ضالّةُ المؤمن)[4] أي يطلبها من أي مصدر كان ومهما كان.

وقد كان النبيّ يأمر المسلمين بتعلّم اللّغات الأخرى[5]. كما أرسل الوفود إلى اليمن للتعرّف على ما لدى القوم من أسلحة سمع بها المسلمون.

وكل هذه الأمور وغيرها لم تجرِ اعتباطا، بل بموجب رؤية سديدة واضحة المعالم، تربط بين الأجزاء مكونة مجموعا متكاملا من القواعد الكلّيّة والمبادئ العامّة، يمكن أن تتجمّع في رؤية مستجيبة لروح العصر الذي يجد المجتمعُ نفسَه فيه. لا على الصعيد النظري فحسب، بل انّه يجب أن لا يُعنَى بالتنظير، مقدارَ العناية بالتطبيق الذي يهدف إلى ترقية مستوى كل فرد فيه وتربية ضميره، وتنمية نفسيّته، تمهيدا لمشاركته في الحياة العامّة، طلبا للعلم النافع، وأداءً للعمل الصالح. وليس نفع العلم وصلاح العمل إلاّ ما ينفع النّاس ممّا يمكث في الأرض (وأمّا ما ينفع الناسَ فيمكث في الأرض)[6]. وما هذا الذي يمكث في الأرض إلاّ الزراعة والصناعة والتجارة وسائر المِهَن والحرف وغير ذلك من وسائل العمل والانتاج وميادينهما المتغيّرة بتغيّر الزمان والمكان والإنسان. وهو مصداق الحديث النبويّ الشريف: (تعلّموا العلمَ وانتفعوا به ولا تَعَلّموه لتتجمّلوا به)[7]. فالهدف النفع الخاصّ والعامّ لا التفاخر والتباهي. وفي هذا الصدد

1 ـ سورة البقرة 124.
2 ـ سورة البقرة 30.
3 ـ سورة الزمر 3.
4 ـ الترمذي – باب العلم – 19.
5 ـ الترمذي – باب الاستئذان – 22.
6 ـ سورة الرعد 17.
7 ـ أبو داوود – مقدمة – 34.

يتحدث السلطان قابوس عن ضرورة البعد عن المظهريات والادعاءات:

(نحن لا نريد أنْ نعمل أشياء للرياء والسُّمعة، فهذا لا نعمله أبدا. ومن الممكن عمل مثل ذلك، عملُه بشكليات يطبّل لها ويُزمّر لها)[1].

وهكذا يظهر التأثير المباشر لرسالة الاستخلاف ومقولاتها في واقع حياة الناس، ليحقّقوا غاية الخلق: بناء جنّتهم على الأرض ليكونوا مؤهلين للولوج إلى جنّة الآخرة، وذلك بالتعاون على البرّ والتقوى، ورفض الإثم والعدوان. وظلت هذه التوعية وتلك الاستثارة متواصلة في ظروف ما قبل سنة **1975** التي كانت تحتاج إلى الترابط والقوّة بأجلى صورهما، وفي ظروف ما بعد سنة **1975** وإلى الآن، لأنّ النهضة العُمانية، وتأسيسا على مبادئ رسالة الاستخلاف وغاياتها، هدفت إلى تكوين أخلاقيات عمل جديدة. إلى انتاج متواصل، إلى كدّ من أجل الرزق ومن أجل التواصل الاجتماعي بين الناس. وكلّ هذا يحتاج إلى (التوعية والاستثارة) بشكل متواصل، كما في هذه الحقيقة القرآنية (وذكّر فإن الذكرى تنفع المؤمنين)[2]. وما هدف الذكرى إلاّ التوعية والاستثارة، في الوقت ذاته. فكان أنْ أدّت التوعية والاستثارة الى خلق إرادة البناء والإعمار لدى المواطنين، وذلك الخلق كان يمثّل الاستجابة لمتطلّبات رسالة الاستخلاف ذاتها وهي التي تهدف إلى تكوين إرادة عامّة من شأنها إذا تحقّقتْ بنزاهة وإخلاص أن تنتج مجتمعا جديدا موحّدا متماسكا، بطرفيه الرئيسين:

أ- أولو الأمر.

ب- أبناء المجتمع، في أيّ موقع كانوا يعملون.

وبهذا المنهج انطلقت عُمان من أسس فلسفتها للنهضة ومكوّنات مشروعها الحضاري المتمثّل في (إرادة التغيير) التي كانت بانتظار اللحظة التاريخيّة المناسبة للاعلان عن نفسها، وذلك لتحقيق الحرية والمسؤولية والتضامن الاجتماعي والعدالة التي تتجمّع كلّها في (منهاج) خاص بالمواطنين ليصلوا إلى التطوّر والتقدّم عبر توفير وسائله المؤدية لتحقيق تلك الأهداف، ومن تلك الوسائل: العلم النافع، والعمل الصالح، والاعتماد على الذات، والحوار مع الآخر

حتى لو كان مختلفا عقيدة ورأيا وسلوكا.

ويمثل هذا النهجُ انسجاما تامًا مع مقولات الاسلام الداعية الى المحبّة والتآلف والتعارف. ولذا صار على المسلمين، بمن فيهم العمانيّون، السعي نحو تلك الأهداف، فالاسلام رسالة حبّ وسلام وتعارف بين البشر، يسعى لخيرهم وسعادتهم. ولو قرأنا التاريخ قراءة مجرّدة عن الهوى والمواقف المسبَقة، أي لو قرأناه واقعات وحقائق، كما هو، لا كما تريده أهواؤنا أن يكون، لرأينا أنّ الناس الذين دخلوا في دين اللّه أفواجا، إنّما دخلوه سلما لا عنوة. أما (العنوة) فلم يلجأ اليها المسلمون الأوائل إلاّ دفاعا عن النفس، في غالب الأحيان. مع ضرورة الالتفات إلى أنّ مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة لا تعنِي أكثر من الأسس الثابتة التي يشيّد عليها الانسان بنيانه الحضاري، باجتهاده وسعيه. وانها لا تعدو كونها مجموعة متكاملة من الرؤى المتلائمة مع نفسيّة الانسان، وظروفه. فتغدو معبّرة، بحق، عن طموح المجموع وإرادته في التطوّر والتقدّم اللذين يقودانه إلى جدارة الاستخلاف في الأرض. وأما التفصيلات، أو ما يمكن تسميته بمناطق الفراغ، فمتروك أمرها للبشريّة أن تغنىَ ذلك الطموح وتغتنِي به، بحكم تجاربها وتطوّرها، وظروف العصور المختلفة التي تُتداوَل عليها. وهو ما التفت اليه الاسلام، في قرآنه الكريم، وأحاديث نبيه كثيرا. وليس من الصواب أن يُعتَرضَ على هذه الرؤية بالحروب والفتن التي وقعت بين المسلمين لخلاف في رؤية أو اجتهاد في رأي أو موقف، لأنّ الاسلام يرفضها ويرفض أسبابها جملة وتفصيلا.

وإذا كان التاريخ يؤكّد أنّ تلك الفترة من تاريخ العرب خاصّة والعالم عامّة كانت فترة تخلّف يتمثل في تعدّد الآلهة والظلم والعدوان والفتن وغير ذلك من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية، فإنّ من المحتّم أن يكون الأوان قد حان لظهور نقيض ذلك التخلف لينقذ النّاس من (الضّلال) ويأخذ بأيديهم إلى (الهدى). والناس أنفسهم، أو كثير منهم، وقبل ظهور الاسلام بشكل أكثر

1 ـ جريدة الخليج 11 يناير 1986 (مقابلة).

2 ـ سورة الذاريات 55.

تحديدا، كانوا يرفضون ذلك التخلّف، ولكنهم ظلّوا في انتظار البديل الذي كان غائما في أذهانهم ويجهلون سبيل الوصول إليه. فلمّا ظهر الإسلام أخذ الناس – تدريجيا – يوقنون أن تغيير الواقع لن يتمّ إلا باتّباع تعاليم الدين الجديد. فتعمّقت لديهم – بمرور الأيام – إرادة التغيير (التي كانت موجودة من قبل على صورة من الصور) بناء على فكرة الإيمان بالله، والعلاقة المباشرة بين الناس وخالقهم، وتنفيذ أوامره، والانتهاء عن نواهيه.

ثم أخذت أعدادهم تتزايد بموازاة تعمّق الإيمان في نفوس الواعين منهم. ولا غرو في ذلك فلقد كان من المحتّم عليهم أن يدركوا أنّ الهدف الأسمى للدين الجديد هو خدمة الانسان، ورسم الملامح العامّة لمسيرته على هدىً وبصيرة، وباقتناع ضميريّ متعمّق في النفس والوجدان. وصار من المفروض أنْ يدركوا أنّ ذلك لا يتأتّى الوصول اليه إلاّ بالعودة إلى القيم الإنسانية الأصيلة التي تناسَوها بتمادي الأيام. ومن ذلك الأخذ بقواعد أخلاقية منها دفع السيئة بالحسنة: (ادفَعْ بالّتي هي أحسنُ فاذا الذي بينك وبينه عداوةٌ كأنّه وليّ حميم)[1]، وإيتاء كلّ ذي حقّ حقّه، وسائر المبادئ العامّة والقواعد الكلية التي تلقّوها عن نبيّهم التي كان من الضروري أن تصير مع الأيام ركائز لكلّ فرد في المجتمع لإبراز قدراته وقابلياته، بحسب ما تقتضيه ظروف زمانه ومكانه.

غير أن هذه القيمّ لا يمكن أن تحقّق ذاتها بذاتها إذ هي لا وجود لها خارج إطار التطبيق البشري، فصار لزاما على كل مجتمع مسلم يريد أن ينهض ويواصل مسيرة نهضته، أن يؤطرها بالإطار الملائم لظروف زمانه ومكانه.

ومن هنا، ومن أجل تحقيق تلك القِيَم اتّخذت النهضة العُمانيّة المعاصرة مسارين متلازمَين:

* مسار تمتزج فيه الحريّة المبنيّة على الشعور بالمسؤوليّة، إذ لا حريّة بلا مسؤوليّة.

* ومسار تمتزج فيه العدالة بالتضامن الاجتماعي، فمن غير التضامن الاجتماعي الدالّ على وحدة المجتمع، تتحوّل (العدالة) إلى مجرّد تطبيق آليّ

للقوانين، مما يُفقد تلك القوانين منحاها الانسانيّ. ولقد حثّ النبي ﷺ على النظر إليها بحسب الظروف المتغيّرة، خاصّة وعامّة، ومن هنا جاء قوله: (ادرأوا الحدود بالشبهات)[2] أي ادفعوها، ولذلك أيضا لم تطبّق عقوبة السرقة في عام الرمادة[3]. ولذلك أيضا نرى الرسول يعفو عن المسيء، ويحسن إليه فيما إذا كانت إساءته لا تسبب ضررا عاما، ولا تمسّ جوهر العقيدة. ومن إرادة التغيير هذه انبثقت قاعدة اسلامية مهمّة جدا لكل نهضة جديرة بصفتها تقرّر أنّ الناس أدرى بشؤون دنياهم. فقد ورد في الحديث النبوي الشريف: (إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنّما أنا بشر)[4]،

وكذلك نُقل عن النبي قوله: (إذا أتيتكم بشيء من أمر دينكم فاعملوا به، وإذا أتيتكم بشيء من أمر دنياكم فأنتم أعلم بأمر دنياكم)[5]. والحديثان يجريان في مضمار واحد، ولهما دلالة واحدة تساعد على تمهيد الطريق المفضي لتنفيذ مستلزمات رسالة الاستخلاف في إعمار الأرض، ماديا وروحيا. إذ لم يكن هدف الدين الجديد إلا تحقيق رسالة الاستخلاف وهي غايته السامية التي سعى إليها عبر الدعوة إلى العلم النافع والعمل الصالح وبغيرهما لا يمكن تحقيق إعمار الأرض:

* (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتو العلم درجات)[6].
* (وقل ربّ زدني علما)[7].
* (من سلك طريقا يطلب به علما، سهّل الله له طريقا إلى الجنّة)[8].

1 - سورة فصلت 34.
2 - النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير 2/19.
3 - تاريخ الأمم والملوك، الطبري 2/269. الكامل، لابن الأثير 2/388.
4 - صحيح مسلم 140.
5 - كتاب الأصول 16.
6 - سورة المجادلة 11.
7 - سورة طه 114.
8 - صحيح البخاري 38.

* (إنّما العلم بالتعلّم)[1].

* (اعملوا آل داود شكرا)[2].

* (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)[3].

* (قل مَن حرّم زينة الله التي أخرج لعباده والطيّبات من الرزق)[4].

وغير هذه النصوص كثير..

ويأتي هذا الاهتمام بالعلم والعمل من حيث أنّ من شأن الارتكاز على العلم النافع والعمل الصالح، تهيئة الأجواء للناس كي يطوروا أنفسهم ويصوغوا بقِيَمهم الجديدة مجتمعا جديدا، مِمّا يمكّنهم أن يسيروا عبر التاريخ، بنجاح يتزايد باطّراد. وذلك لأنّ العلم النافع والعمل الصالح، بطبيعتهما يمنحان الانسان القائم بهما أو بأحدهما، على الأقل، لذّة كبيرة حسب ما وصل إليه فلاسفة وباحثون عديدون منهم ابن خلدون في مقدمته[5]، من القدماء، وأكّده أخيرا، الباحثون المعاصرون ممّا نقله عنهم (**M. Argyle**) مايكل أرجيل [6] وغيره من فلاسفة الاجتماع والاقتصاد.

ومن جهة أخرى، فانهما، وبطبيعتهما أيضا، لا بدّ أن يتصاعدا ويتصاعد الوعي العامّ بهما، وتتواصل مسيرة الحضارة بلا انكفاء. وإذا كان الاسلام قد نهج ذلك النهج، وارتكز على العلم النافع والعمل الصالح وسيلتين من وسائل التقدّم والتطوّر، منذ ظهوره قبل ألف وأربعمائة عام ونيّف، فانّ علماء عديدين لم يصلوا إلى تلك الحقيقة ذاتها إلاّ في الأزمنة الحديثة، حيث يقرر (**J. D. Barrow**) جون بارو [7] وغيره من الناظرين في فلسفة الحياة وتطورات التاريخ البشري، أنّ الله خلق الحياة ووضع فيها قوانينها التي لا تقبل إلاّ منطق التطوّر والتقدّم. وهو المنطق ذاته الذي انبنت عليه مقولات فلسفة النّهضة العُمانية بكل جزئياتها وعموميّاتها وتفصيلاتها.

وقد وردت بهذا الشأن عشرات النصوص من النطق السامي لوحده، حتى أنّه لا يكاد خطاب واحد من خطب السلطان قابوس يخلو من التأكيد على أهمية العلم والعمل، إضافة إلى الممارسة العملية التي أخذت النظرية إلى عالم التطبيق.

وسنكتفي هنا بنصّين لكل من العلم والعمل، أحدهما — في كل حالة - من أوائل السبعينيات والثاني من أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اثباتا لتواصل تلك الفكرة والأهمية العظيمة التي توليها عُمان للعلم والعمل:

(إنّ تعليم شعبنا وتدريبه يجب أن يبدأ بأسرع وقت ممكن، لكي يصبح في الإمكان، في المدى الأبعد، حكم البلاد بالعُمانيين للعُمانيين)[8].

ومن سنة 2008 نقرأ:

(لقد أكّدنا دوما على أهمية العلم والمعرفة وكان نهجنا المتواصل هو الانفتاح على مستجدّاتهما. ولقد أصبحت تقنية المعلومات والاتصالات هي المحرّك الأساسي لعجلة التنمية في هذه الألفية الثالثة. لهذا أولينا اهتمامنا لإيجاد استراتيجية وطنية لتنمية قدرات المواطنين ومهاراتهم في التعامل مع هذا المجال وتطوير الخدمات الحكومية الالكترونية)[9].

وعلى صعيد العمل:

(كان وطننا في الماضي ذا شهرة وقوّة وإنّ عملنا باتّحاد وتعاون فسنعيد ماضينا مرّة أخرى وسيكون لنا المحلّ المرموق في العالم العربي)[10].

ومن سنة 2006 نقرأ:

1 ـ صحيح البخاري 39.
2 ـ سورة سبأ 13.
3 ـ سورة التوبة 105.
4 ـ سورة الأعراف 32.
5 ـ المقدمة، ابن خلدون، ص 71.
6 ـ (Michael Argyl. The Social Psychology of World) لندن 1989، ص 112.
7 ـ (John D. Barrow. The Book of Nothing) لندن 2000، ص 292.
8 ـ في 9/8/1970. خطب وكلمات، ص 12. (بعد أسبوعين من بدء النهضة).
9 ـ في 11/11/2008، ص 2 (طبعة مفردة).
10 ـ في 23/7/1970، خطب وكلمات، ص 10 (يوم استلام جلالته زمام الحكم).

(وإنّه لَمِنْ دواعي سرورنا أن نرى إقبالا متزايدا على الانخراط في مجالات العمل المختلفة، ونأمل أن يكون ذلك مؤشّرا يدلّ على وعي مُتنام لدى جميع أفراد المجتمع بأهمّية العمل مهما كان نوعه. وهنا نودّ أن نذكّر بأنّ الاستقرار في العمل يُكسب الخبرة والمهارة. إننا نحيي، من هذا المنبر، كلّ مَن يعمل بجدّ واجتهاد وصبر في أيّ مجال من المجالات التي تعودُ بالنّفع على الفرد والمجتمع)[1].

إنّ كلّ هذه الإجراءات النهضوية المنبعثة من فلسفة النهضة العُمانيّة المتأسسة بدورها على مقولات رسالة الاستخلاف وأهدافها، تعطينا مؤشرا واضحا على أن أهداف رسالة الاستخلاف لا يمكن أن تتحقّق إلاّ بجهود البشر وهم خلفاء الله في أرضه، وعن طريق طلبهم للعلم النافع وأدائهم للعمل الصالح يحققون حاكمية الله، بعيدا عن الخطأ الذي وقع فيه مَن أوقف حاكميّة الله على فئة معينة سُمّيت خطأ بفئة رجال الدين الذين أسْبِغَتْ عليهم صفة العصمة، عمليا، من غير دليل من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

1 - في افتتاح مجلس عمان 2006، ص 4 (خطبة في طبعة مفردة).

الفصل الثامن

الحوار والتكامل

من الجوانب التي أولتها رسالة الاستخلاف اهتماما كبيرا ترتيب العلاقة مع المختلفين عقيدة ورأيا وسلوكا. وقد أصبح هذا الجانب في عالم اليوم ذا أهمية فائقة، بفعل تداخل مصالح الأمم والشعوب، بحيث لا نكاد نجد دولة في العالم المعاصر لا تحتاج إلى غيرها، بما في ذلك الدول الصناعية الكبرى التي هي بحاجة إلى المواد الخام وأسواق تصريف منتجاتها، وحتى في بحثها عن ملاذ روحي، وغير ذلك مِمّا يجب أن يشدّ العُرى بين دول العالم على أساس المنافع المتبادلة القائمة على العدل.

ومِمّا لا شكّ فيه أنّ من علامات تطوّر أيّ مجتمع وتقدّمه - سواء كان المجتمع المسلم في القرن الأول للهجرة أم في الأزمنة اللاحقة بما فيها عصرنا هذا - العلاقات المتوازنة مع (الآخر) المختلف رأيا وعقيدة وسلوكا بالإفادة والاستفادة. وتلك العلاقات لن تحقّق توازنها إلاّ بالاعتماد على الذات والثقة بها، مما يقودنا إلى ما يُعرف اليوم بالتنمية البشريّة، وقد حثّ الاسلام عليها، حتّى انّ النبيّ الكريم شرط على

أسرى قريش بعد معركة بدر، أن يطلق سراح كلّ مَن يقوم منهم بتعليم عشرة من المسلمين القراءة والكتابة. لأنّ تعلُّم القراءة والكتابة أولى مراحل تنمية الفرد وتطويره. وهذا التوازن وما ينبني عليه وينتج منه، هو غاية الفلسفات الانسانيّة عبر العصور، منذ أطروحة المدينة الفاضلة عند افلاطون ورسالة تسامي الانسانيّة عند أرسطو، على ما قرّره باحثون عديدون منهم هنريش تيد (H. Ted) في كتابه عن تاريخ الفلسفات[1].

ولقد آمنت رسالة الاستخلاف بضرورة هذه العلاقات وأمرتْ بها، فكان لها تأثير مشهود في مقولات فلسفة النّهضة العمانية مِمّا ساعد عُمان على إنجاح عمليات تكوين المجتمع الجديد وعلاقاته وقناعاته فانتقلت العمليات التحويلية الأولى إلى نهضة حقيقية مِمّا كشف عن أنّ تلك النهضة ستتحول إلى مركز تدور حوله المنجزات، وهو دوران طبيعي نصل إلى تقريره من تحليل البُنَى والأساليب التي جاءت بها هذه النهضة متأثرة بالمبادئ العامة والقواعد الكلية للاسلام، والمشخّصة في رسالة الاستخلاف.

فممّا لا شكّ فيه أن تلك البُنَى والأساليب النهضوية ترتكز على سُنن مقدّسة، هي جزء من المبادئ الاسلاميّة التي تمثّل الوحي الألهيّ الى الرسول ثم ما يترتب على ذلك من احترام للانسان وحرص على تحقيق انسانيته، وتقدّمه، والعمل على تطوره ورقيّه.

وبناء على ذلك يتّضح لنا أنّ المجتمع الذي تريد فلسفة النهضة تكوينه هو المجتمع المستفيد من رسالة الاستخلاف في تكوينه وإيمانه بأن أهدافه الحيويّة، تتمثّل في أنّ اللّه، جعل كل إنسان خليفته في الأرض ليَعْمرها ويُعَمّرها، فيجب عليه أن يجعل خطواته العملية دائما، متغيّرة المواقع إلى الأمام، لأن رسالة الاستخلاف الموكلة إليه من خالقه تشمل جميع مسائل الحياة، فهي تضمّ قضايا المجتمع والاقتصاد، والثقافة، والعلاقة مع الآخرين من أبناء الدين نفسه، ومن غيرهم أيضا، مما يستند، أساسا، الى المكونات الثلاثة للإنسان، ونعنِي بها: الروح والنفس والجسد، والتي يجعلها العلماء مساربَ العقل الذي هو منبع (الفكر) وموئله. أي انّ ترابط تلك الأهداف أوسع من إطار الاهتمامات

المنفردة للعلوم التي يحيل إليها بعض الباحثين مثل (J. L. Mackie [2]) على أساس أنّها السبب الوحيد للتقدّم.

ويرتكز كلّ ذلك على أساس مَكين من قواعد الشريعة الاسلاميّة ذات المنظومة الأخلاقيّة المصرّح بها في نصوص تلك الشريعة. وهو وجه بارز من أوجه الفلسفات التي تهتمّ بالانسان وتطوّره، حسب ما يراه جمهور غفير من الفلاسفة عبر التاريخ، من مسلمين وغير مسلمين[3].

وينبغي أن نفهم بجلاء أنّ فلسفة النّهضة العُمانية ونظرا لتأسّسها على رسالة الاستخلاف، عُنيتْ بتربية الذات وتنمية الضمير، انطلاقا من المبادئ التي توفّر مهادا صالحا وأرضية صلبة، لإقامة علاقات اجتماعية نشيطة، تكوّن وسطا صالحا لانجاح تربية الذات وتنمية الضمير. ذلك أنّ مبادئها ومقولاتها ليست كلاما نظريا أو ترفيا، بل هي تفاعل حيّ بين تلك المبادئ والمقولات من جهة، والدروس التي يقدّمها التاريخ البشري عبر العصور، واحتياجات الواقع المتغيّر من زمان إلى زمان آخر. ولا يمكن تفعيل هذه المسائل الثلاث بغير وعي دقيق بكلّ واحدة منها. ولا يتوفّر ذلك إلاّ لمن استطاع أن يتفهّم، بعمق، جميع هذه المسائل ومتطلّباتها. ونقرأ هذا التشخيص في نصوص الخطاب السياسي العُماني، كما في: (هناك حضارات كثيرة كالفرنسية والبريطانية والرومانية على تعدد حضاراتها، بالإضافة إلى الحضارة الأمريكية الجديدة. وليس هناك مقياس موحد في الحضارات يقول لك خذ هذا واترك هذا.. لذلك أقول نحن أغنياء بعاداتنا ومحسودون عليها، ولكن هناك شيء واحد أحبّ أن أنبّه عليه، وهذا الشيء هو الذي جعل العالم الغربي يتقدم في عدة مجالات وبخطى سريعة، وهما المثابرة والانضباط. هذان الشيئان حسَنان، وهما ما يجب أن نعلم أبناءنا على المثابرة والانضباط فهذا شيء جيّد وحسن، فما لم تثابر على الشيء لا يمكن أن تصل إلى مستوى معيّن ومطلوب. وما لم يكن لديك انضباط ودوافع

1 – (Ted Henrich. Philosophy Through Its Past) لندن 1992، ص 15-78.

2 – المرجع نفسه، ص 276.

3 – المرجع نفسه 254.

فتعمل أيّ عمل ليس فيه مثابرة وانضباط)[1].

إنّ سير المجتمع العُماني على وفق هذه الرؤية المتشعّبة من العلم والعمل والحوار مع الآخر المختلف عقيدة ورأيا وسلوكا بإمكانه أن يُثبت واقعية مقولات فلسفة نهضته نتيجة فهمها العميق للمبادئ العامة والقواعد الكلية للاسلام والمستبانة في رسالة الاستخلاف. علما أنّ التفاعل الحيويّ بين النظريّات وتطبيقاتها من أبرز القضايا التي اهتمّ بها أكابر الفلاسفة المعتدّ بنظريّاتهم مثل أفلاطون وأرسطو وابن سينا وابن رشد والفارابي من القدماء، وعدد كبير من علماء الأزمنة الحديثة على اختلاف بلدانهم ومنطلقاتهم الفكرية وعقائدهم، من أمثال آرنولد توينبي[2] (**Arnold Toynbee**) ولوك[3] (**Lock**) والفيلسوف ألين دو بوتون[4] (**Alain De Botton**) وغلين وارد[5] (**Glenn Ward**) وبخاصّة في دراسة هذا الأخير للاهتمامات الأوّليّة والثانويّة في العلوم الحديثة التي تتجزأ إلى أجزاء متعددة بحسب التخصصات التي صارت ظاهرة في الدرس العلمي. وتزداد أهمّيّة الموضوع حين ندرك أنّ مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة مقرّرة عن طريق الوحي، وهي المبادئ التي تهدف إلى سعادة الدنيا ونعيم الآخرة، بفعل بشريّ مباشر، وتعاون جماعي، مما من شأنه أن يمنح تطبيقها والالتزام بها المجتمعَ الجديد ازدهارا متألّقا. بمعنًى أنّ مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة والمؤدية إلى تحقيق رسالة الاستخلاف حينما يأخذها الانسان الواعي بإخلاص وشفافية إلى آفاق التطبيق ستتجاوز واقعها النظري المجرد، وستنتقل الى مستوى آخر، مستوى العمل والانتاج تحت مظلّة (أولي الأمر منكم) وهو التعبير القرآني عن "قيادة المجتمع" الحائزة على ولاء الناس، وهو الولاء الذي يُعتبر محصّلة وسببا، في الوقت نفسه، لرؤية الاسلام للمجتمع الذي يريده منتظما موحّدا، ليستشرف آفاق المستقبل واحتمالاته المتعددة، فيمهّد الأرضية المناسبة لجميع أوجه نشاط المجتمع الانساني في سعيه نحو استحقاق الاستخلاف في الأرض.

وربما يستغرب بعض الناس هذا التقرير متسائلين عن مدى امكانية مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة في أن تهيّء لمجتمع متخلف الأرضيّة المناسبة

لتحوّله الى مجتمع متقدّم! لأنّ المجتمع المتخلف، إن تُرك الأمرُ له من غير ظهور قيادة حاذقة، سيوكل تشخيص تلك المبادئ والقواعد إلى فئة ترفض غالبا أيّ تطور علمي وتغيير اجتماعي، كالذي حدث قبل ظهور الاسلام إذ كان العرب قد سلّموا أمورهم وشؤونهم إلى فئة الكهنة والسدنة.

ونعتقد أنّه – في حالة ظهور القيادة الحاذقة – سيغدو بمستطاع الناس أن يستفيدوا من تلك المبادئ والقواعد للتطور والتقدم من غير اتّكال على مَن يقف في وجههما. فمن البديهي أن المبادئ والقواعد مهما سَمَتْ وارْتَقَتْ لا تتحقّق في الواقع إلاّ بجهد الناس أنفسهم. وعلى سبيل المثال، فإنّ عقيدة التوحيد، بشتّى جوانبها، وبكل جوهريّتها الكامنة في أعماقها، لن تظهر تأثيراتها إلاّ في نشاطات المؤمنين بها وتطوّراتهم نظريّا وعمليّا. فهي، إذن، القاعدة العريضة التي يمكن للمجتمع أن يشيّد بنيانه عليها، لأنّها – بحدّ ذاتها وما تشترط على النّاس أنْ يأخذوا به من طلب للعلم النافع وأداء للعمل الصالح - توفّر لذلك المجتمع (وبالتالي للدولة بالمفهوم الحديث) حلولا مقنعة وافية للمشكلات التي تجابه البشريّة عموما. إن تلك الحلول تشكّل سرّ التألق الحضاري الذي ينطلق من جوهر الايمان باللّه بناء على فهم الاسلام فهما واعيا بعيدا عن الأغلال التي ألحقتْ به عبر العصور.

وتبقى هناك فوارق بين ما توافق عليه علماء السياسة وفلاسفتها، ومقولات الاسلام الذي وضع القواعد الكلّيّة والعناوين العريضة لممارسات الفرد والمجتمع (أي الدولة فيما بعد). فالضغوط الموجهة على المجتمع (وتسمّى المُدخَلات) وطرق النفاذ منها (أي المُخرَجات) عند علماء السياسة والاجتماع المعاصرين، لا تلتقي على صعيد واحد بل على مستويين متناقضين؛ بينما

1 ـ جريدة المدينة في 28/9/1981 (مقابلة).

2 ـ (Arnold Toynbee. A Study of History) 1/201.

3 ـ المرجع نفسه، ص 179.

4 ـ (Alain De Botton. The Consolations of Philosophy) لندن 2000 ص201.

5 ـ (Ted Henrich) مصدر سابق، ص 322.

استطاع الاسلام أن يجمع بين النقيضين في ايقاع منظّم يزيل ذلك التناقض ويحيله الى تكامل[1].

ولقد أخذت فلسفة النهضة العُمانية بهذه الرؤية فقررت أنّ "التكامل" هو الطريق الوحيد الذي لا طريق سواه لأية نهضة من النهضات الإنسانية، الجديرة بصفتها، والحريصة على تحقيق المُثُل الانسانيّة العليا، في سيرها نحو تحقيق جدارة الناس بالاستخلاف. ومن أبرز صفات هذا "التكامل" أنّه حيوي يتمتّع بخصائص الحركة لا الجمود، يؤدي الى توحيد مجالات الحياة بنظرة شموليّة. إن مثل هذا التكامل نجده واضحا فيما تؤدي اليه مقولات تلك الفلسفة، من تكوين إمكانيات توحيدية في شتّى المجالات، نظرا لأنّها تريد أن تسمو بالانسان، بعيدا عن غرائز الأثَرة والأنانيّة، وسائر الصفات المرذولة التي هي – بطبيعتها – معادية للقيم الانسانية الرفيعة الهادفة الى صنع التاريخ الحضاري بيد الانسان، نفسه، ومن أجله، أيضا.

ويبدو لنا، بوضوح كاف، أنّ تلك المقولات، تمكّننا، حين نتفهّمها بعقل متفتّح لمّاح، من رسم منهجيّةٍ تساعدنا في حل المشكلات التي لا بدّ من حدوثها في عمليات النمو والتطوّر.

ومن ذلك أنّها، وتدليلا على نزعتها التوحيديّة، تقدّم نفعا كبيرا للوصول إلى ابتكار حلول للمشكلات نابعة من المشكلات ذاتها، بعيدا عن التناقض المحتوم بين المشكلة وحلّها حين يُنظر الى الطرفين نظرة تجزيئيّة، وذلك بفعل أمرين اثنين هما:

أ- إنّ القيم السامية، والروح الانسانية الضافية، التي هي لبّ لُباب السنّن الإلهيّة التي تعتبر الانسان خليفة الله في أرضه استخلفه فيها للبناء والعمران، أي للنهوض المستمر وما صرنا نسميّه بـ(التنمية المستدامة أو المستمرة) تجعل حلول المُدخَلات (أي المشكلات التي تواجه المجتمع أو الضغوط المسلطة عليه) واجبا على المجتمع (والدولة فيما بعد) أن يؤدّيه، وتقدّم، في الوقت نفسه، المُخرَجات (أي الطرق والأساليب) التي تساعد المجتمع (والدولة) على القيام بفروض تلك المدخلات.

ب- ثمّ إنّ تلك القيم السامية، والروح الانسانية الضافية المتغلغلة فيها، تأخذ بأيدينا نحو التعامل مع الضغوط وتوفير القُدرات اللازمة لتخفيف تلك الضغوط أو أزالتها، باستيحاء تلك القُدرات من الضغوط ذاتها، بطريقة علميّة تجعل كُلاّ من الضغوط والقُدرات متفاعلة على صعيد واحد، لا متناقضة على صعيدَين مختلفَين. بدءا من التربية الضميرية والتنمية النفسية وانتهاء بالردع القانوني.

وهذه التربية الضميريّة والتنمية النفسية، تحتاج، في حالات كثيرة، الى توفير الأجواء الصحيّة اجتماعيا واقتصاديا، كي تؤتي ثمارها. فالانسان البائس الذي لا يجد لقمة خبز لنفسه أو لمن يعيلهم، قد يكون من سموّ النفس ويقظة الضمير بحيث يلتزم الصبر الى أقصى الحدود، ويحفر الصخر بأظافره كي يستطيع أن يعتمد على ذاته في مهنة أو عمل ليكفي نفسه ومن يعيلهم. ولكنْ، ما كلّ الناس هكذا، إذ حدث كثيرا أن تلك الضائقة القاسية تدفع الى السرقة بعضَ مَن يعاني منها. فمعالجة هذه الحالة لا تتمّ بقطع يد السارق ولا بوعظه وإرشاده، فربّما كان قد تشبّع بذلك الوعظ والارشاد، هذا مع أهميّة العقاب القانوني أو التخويف باللجوء اليه، ومع أهميّة الوعظ والارشاد أيضا، ولكنهما ليسا كافيَين. فالاسلام يضع يده على سبب تلك الظاهرة، ويعالجها لا بفرض خارج عنها كالعقوبة من قطع يد أو كفّ أو قدم، أو ما الى ذلك. لأنّ الاسلامَ، أساسًا، لم يشرّع العقوبات لتطبّق جزافا. فهو يربّي الضمير، وينمّي النفس، ويدعو الناس الى إزالة البؤس من مجتمعهم، فاذا تحقّق كلّ هذا، لم يبقَ أدنى مسوّغ لأن يخرج المرء على مبادئ الشريعة وقواعدها. فإن حدث ذلك الخروج الذي ليس له مبرر ضاغط وقاهر (يضطر) فيه المرء الى المحظور، فلا يجد الاسلام أمامه إلاّ فرض العقوبة الرادعة التي لا نشكّ في اختلافها من حال الى حال، ومن زمن الى زمن، ومن مكان الى مكان. ولذلك فإنّ الاسلام، ومع تحديد العقوبات في القرآن الكريم، قد ترك لـ(أولي الأمر منكم) تحديد نوعيّة العقوبة وكيفيّتها بناء على مصلحة الفرد نفسه وأمن المجتمع واطمئنانه. وقد حدث في عام الرمادة أن جُمّدت عقوبة السرقة لشدّة الحاجة والضائقة التي مرّ بها الناس.

1 - أنظر: الفكر السياسي العُماني، 88-89.

هذا إضافة إلى القاعدة المعروفة: (إدرأوا الحدود بالشّبهات).

ولّما كانت فلسفة النهضة العمانية فلسفة واقعية وليست نظريّة مهوّمة في الفضاء، فقد دعت إلى توفير المهاد الملائم لقطع دابر الخروج على القانون والنظام، وذلك لاقتناعها بأنها لا يمكن أن تحقّق ذاتَها إلاّ بجهد الناس وجهادهم، لأنّها للناس وجدت ومن أجلهم ظهرت على أن تكون مطاليبهم مشروعة لا هدف لها إلا إنجاح الجهد المبذول للوصول إلى الجدارة بالاستخلاف بناء على أنّ كل واحد منهم راع ومسؤول: (كلّكم راع وكلّكم مسؤول عن رعيّته)[1] كما جاء في الحديث النبوي الشريف. ولا يتحقّق ذلك بالشكل المطلوب إلا بتوفير ذلك المهاد بانهاء عوامل التخلف الروحي والمادي.

وللتغلّب على تلك العوامل لا بدّ أنْ يمتزج الأمران، فينبعث التقدم من التخلف ذاته عن طريق الاستفادة المستنيرة من مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة. فعقيدة التوحيد، مثلا، منبعثة من عقيدة الشّرك نفسها، لأن عقيدة الشرك تتضمن في أعماقها من المساوئ الذاتية ما يحتاج إلى بديل لها، وما ذلك البديل إلاّ التوحيد وما يترتّب عليه. وهكذا في سائر مظاهر التخلّف بمعناه المبيّن في أول الكتاب.

إنّ مدى أهميّة الدور الذي تستطيع أن تلعبه فلسفة النهضة العُمانية بارتباطها بهدفيتها التي هي الإعمار الروحي والمادي، يمكن استبيانه فيما تستطيع أن تقوم به، في حالة الأخذ بها والبناء على أساسها، من تأثير حاسم في القضاء على مظاهر التخلّف وإقامة مجتمع متطوّر. ويتمّ ذلك بتفهم عميق للضغوط (المدخلات) ثمّ نجاح المجتمع في توظيف مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة لامتصاص تلك الضغوط وتحويلها الى قدرات (مُخرجات) تساعده كثيرا على النمو والتطور، فيسجّل لنفسه نجاحا في إجراءات تقدّمه الحضاري الذي هو تمثّل وتجلٍ لرسالة الاستخلاف التي يمكن تشييدها على تلك المبادئ العامّة والقواعد الكليّة التي جاء بها الاسلام وسائر ما سبقه من أديان.

فلسفة النّهضة العُمانية، بارتكازها على الوعي السليم للاسلام، تواجه تلك المشكلات بتبنّي القوّة الانسانيّة الموجودة في دواخل الناس عن طريق تذكيرهم بواجباتهم عبر مجموعة القيم السامية كالايمان بالله وترسيخ أهمية العمل

والتكافل والتضامن الاجتماعي، فتقيم تلك الفلسفة مجموعة من الحقائق المتألّقة المتلائمة مع طبيعة النّاس، ومنها:

1 – إنّ في داخل كل إنسان نوازع للخير ونوازع للشّرّ وعليه أن ينمّي في ذاته نوازع الخير ويقمع نوازع الشّرّ بحيث: (يكون حارسا أمينا على مكتسبات الوطن ومنجزاته التي لم تتحقّق – كما نعلم جميعا – إلاّ بدماء الشهداء، وجهد العاملين الأوفياء، وألاّ يسمح (أي المواطن المقصود بالحديث) للأفكار الدخيلة التي تتستّر تحت شعارات برّاقة عديدة أن تهدّد أمن بلده واستقراره. وأنْ يَحْذَرَ ويُحَذِّرَ من هذه الأفكار التي تهدف إلى زعزعة كيان الأمّة، وأن يتمسّك بلبّ مبادئ دينه الحنيف وشريعته السمحة التي تحثّه على الالتزام بروح التسامح والألفة والمحبّة)[2]. وهذا هدفٌ سام نادت به الأديان جميعا وفرضت على مَن يريد إنقاذ نفسه ومجتمعه من الأسْواء والشرور أنْ يلجأ هو إلى تنمية نوازع الخير في نفسه ولا يضرّه ولا يضيره أن يلهث غيره وراء الشّرّ والسّوء.

وثمّة مبدأ عامّ وقاعدة كلية قررتها الأديان جميعا وهي تلك المتمثلة في قوله، تعالى: (عليكم أنْفُسَكُمْ لا يضرّكم مَنْ ضَلّ إذا اهتَدَيتُم)[3]. ومثلها آيات عديدة في القرآن الكريم، ويسايرها ما جاء في كتب الأديان الأخرى.

وتبقى هذه القاعدة سائرة إلاّ إذا تجاوز الضالّون حدود القانون وحاولوا الإضرار بالبلاد وأهلها، ولم ينفع معهم التوجيه والنّصح والإرشاد والتوعية الملتزمة بمبدأ آخر آمنت به فلسفة النهضة العُمانية، وهو: (ادْعُ إلى سبيلِ ربّك بالحكمة والموعظة الحسَنة وجادلْهم بالتي هي أحسن)[4]... فحينذاك يلجأ المجتمع إلى الرّدع القانوني والعقاب.

2 – إنّ فلسفة النهضة العُمانيّة تنظر إلى الاسلام، على أنّه دين رحمة وتعاطف

1 – النهاية في غريب الحديث 2/236.
2 – في 18/11/1994، خطب وكلمات، ص 262.
3 – سورة المائدة 105.
4 – سورة النحل 125.

وتعاون يهدف إلى تحقيق الأمن والطمأنينة للناس بعيدا عن الأغلال التي تحدّ من حريتهم وتنتقص من إنسانيتهم. ومن أدلة ذلك قوله، تعالى: (الذين يتّبعون الرّسولَ النبيّ الأمّيّ الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التّوراة والإنجيل يأمُرُهم بالمعروف وينهاهم عن المنكَر ويُحِلُّ لهمُ الطّيّبات ويُحرّمُ عليهمُ الخبائثَ ويضعُ عنهم إصْرَهم والأغلالَ التي كانت عليهم)[1]. وقوله بشأن النبيّ محمّد ﷺ: (وما أرسلناك إلاّ رحمة للعالمين)[2]. لذلك نرى عُمان ترفض كل صورة من صور العدوان، وترسم السبل المؤدية إلى القضاء على مبرراته ومسوغاته. ونقرأ على صعيد مقولات فلسفة النّهضة العُمانيّة ذاتها: (جمعت كلمة التوحيد تحت لوائها الكثير من معتنقي الأديان السماوية الذين رأوا في تسامح الإسلام وعزّه كلّ خير وبركة)[3].

3 - وينسجم مع ذلك التشخيص اقتناعُ تلك الفلسفة بأنّ اللّه لا يريد بالناس إلاّ اليسر. وهي إرادة تحدّث عنها القرآن الكريم في كثير من آياته التي تضمنت "اليسر" و"الرحمة" في سور القرآن المتعددة كما في قوله: (يريد الله بكم اليُسر ولا يريد بكم العُسر)[4]، وقوله: (ولولا كلمة سبقت من ربّك لقُضي بينهم)[5]. ومنه في الحديث الشريف: (إنّكم أمّة أُريدَ بها اليسر)[6].ذلك أن رسالات الأديان كلّها متشابهة في طلب المغفرة للنّاس حتى أولئك المعاندين، فعلى لسان إبراهيم: (فمَن تبعني فإنّه منّي ومن عصاني فإنّك غفور رحيم)[7]. وعلى لسان عيسى: (إنْ تُعذّبْهم فإنّهم عبادُك وإنْ تغفرْ لهمْ فإنّك أنتَ العزيزُ الحكيمُ)[8]. وذلك عملا بالمبدأ الذي جاء في الأديان جميعا: (إنّ ربّك واسعُ المغفرة)[9]. ذلك لأن الهدف الأصيل للأديان هو التعارف والتآلف لا القتل والعدوان والانتقام. على العكس تماما مِمّا يفعله بعض النّاس من توظيف للأديان تغطية لنوازع الشّرّ والانتقام المنبعثة، في حقيقتها من الأطماع الشخصية غير المرصنة بالقيم.

4 - قررت تلك الفلسفة أنّ رقيّ الأمم يجمع في معناه الأصيل مضمون رسالة الاستخلاف: التقدّم المادّي العمراني، والتنمية الروحيّة والضميريّة. وهما جناحا الحضارة في كلّ زمان ومكان، ونعني بها الحضارة في معناها الانساني الشامل الذي يهدف الى خير البشريّة جمعاء، وهو ما أكّد عليه القرآن في عديد

من آياته، كقوله، تعالى: (فقد جاءكم بيّنة من ربكم وهدى ورحمة)[10]. ومثلها: (وما أرسلناك إلاّ رحمة للعالمين)[11]. ونظرا لهذا الإدراك قررت تلك الفلسفة تقريرا على درجة كبيرة من الأهمية، وبخاصة في مواجهة الذين لا يفهمون التقدم والتطور إلا بالمظهريات والزخارف المنمّقة من غير أن يوظفوا ذلك لخدمة الإنسان وتنميته الروحية والنفسية، وهو المتمثّل بقول جلالة السلطان قابوس: (نرفع صرح العمران شامخا، ونشيد لعُمان حضارة عصرية راسخة الأركان على أساس صُلب من الدين ومن الأخلاق، والعلم النّافع. فإنّ رقيّ الأمم ليس في علوّ مبانيها ولا في وفرة ثرواتها، إنّما رقيّها يُستمدّ من قوّة إيمان أبنائها بالله، ومكارم الأخلاق، وحبّ الوطن، والحرص والاستعداد للبذل والفداء في سبيل المقدّسات)[12].

إنّ التحذير الوارد في هذا النصّ يثير انتباهنا – بطريقة غير مباشرة – إلى مصير حضارة عاد التي بلغت ذروة العمران والبناء حتى بنوا (إرم ذات العماد التي لم يُخلق مثلها في البلاد)[13] وحتى أن القرآن الكريم وصف شيئا من حضارتهم العمرانية على لسان النبي هود، عليه السلام: (أتبنون بكلّ رِيْع آيةً

1 ـ سورة الأعراف 157.
2 ـ سورة الأنبياء 107.
3 ـ في 15/12/1980. خطب وكلمات، ص 116.
4 ـ سورة البقرة 185.
5 ـ سورة يونس 19.
6 ـ المسند 5/22.
7 ـ سورة إبراهيم 36.
8 ـ سورة المائدة 118.
9 ـ سورة النجم 32.
10 ـ سورة الأنعام 157.
11 ـ سورة الأنبياء 107.
12 ـ في 18/11/1973. خطب وكلمات، ص 36.
13 ـ سورة الفجر 8-7.

تعبثون)[1].

فهو لا يُنكر عليهم الإعمار بحدّ ذاته بل بسبب كونه عبثا، بكل ما في كلمة العبث من معانٍ منها كونه تبذيرا وإسرافا، ومنها كونه – بحسب التعبير المعاصر – غير مدروس دراسة وافية تجعله في خدمة الناس. فالإعمار وسيلة لا غاية. وسيلة لبناء البلاد وتنميتها وتنمية أناسها بالإيمان ومكارم الأخلاق وما إلى ذلك من قيم سامية.

5 – وتستمد فلسفة النّهضة العُمانيّة من رسالة الاستخلاف دعوتها إلى ضرورة مواجهة كلّ المصاعب والأخطار التي تهدّد الإنسان في طريقه لتحقيق إنسانيته وتنفيذ رسالة الخلق، بالصبر وإيصاء الآخرين به، وبالمرابطة والتقوى، بكل ما فيهما من معانٍ: (اصبروا وصابروا ورابطوا واتّقوا الله)[2].

وما المرابطة إلاّ أن يأخذ المرءُ نفسَه بالجدّ وتحمّل العناء والمشقّات في طريق الخير. والمرابطةُ عامّةً في حالات السّلم وحالات الدفاع وليست مقصورة على ميدان واحد من ميادين الحياة.

ونستذكر، هنا، ما قاله السلطان قابوس، قبل خمسة وثلاثين عاما، وما زالت عُمان تؤمن به وتأخذ بفحواه ومحتواه: (إنّي وإنْ كنتُ واثقا بنصر الله وتأييده راجيا من اللهجلّت قدرته أن يحرس عُمان برعايته ويكلأها بعنايته، غير اننا لا نترك أوامر الله عزّ وجلّ حيث أمر بالحزم والأخذ بالعزم)[3]. ثم ما قاله بعد ذلك بأربعة عشر عاما: (إنّ هذه الآيات العظمى والنعمة الكبرى التي سخرها الله، سبحانه وتعالى، لعباده واختصّهم بها يجب أن يقابلوها بالشكر والاستغلال الحسَن فيما سُخّرت من أجله لتعمر الأرض وتستمرّ الحياة الطيبة الكريمة. وصدق اللهُ العظيم إذ يقول: "مَن عمل صالحا من ذَكَر أو أُنثَى وهو مؤمنٌ فلنحيينّه حياةً طيّبة ولنجزينّهم أجرَهم بأحسنِ ما كانوا يعملون"[4]. فاتّقوا اللهَ، عباد الله، واسمعوا لقوله: "وآيةٌ لهم الأرضُ الميتةُ أحييناها وأخرجنا منها حَبّا فمنه يأكلون. وجعلنا فيها جنّات من نخيل وأعناب وفجّرنا فيها من العيون. ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون"[5]. إنّ في طيّ هذا الامتنان من الله تعالى بهذه المنافع حثّا ضمنيّا على استغلالها)[6]. ثم يوشّح

جلالته هذه المعاني مع أهمية العمل ووجوبه.

6 - لولا الإنسان لَما نزلت الإديان. فالإنسان هو الهدف الذي تريد الأديان سعادته وطمأنينته وبناء على ذلك يجب أن يكون الانسان هدف أيّة نهضة جديرة بصفتها لأنّه هو وسيلتها وهو غايتها، يُخرج بها نفسَه من ظلمات التخلّف إلى أنوار النموّ والتقدّم والتطوّر. وقد جاءت آيات عديدة بهذا المعني، كما في قوله، تعالى: (كتاب أنزلناه إليك لتُخرج الناس من الظّلمات إلى النّور)[7].

وهو المعنَى الذي تكرر مرات عديدة في نصوص الخطاب السياسي العُماني حتى صار ركنا أساسيا ثابتا في خطب جلالة السلطان قابوس قائد النهضة العمانية المعاصرة، وأحاديثه ومقابلاته الصحفية[8] لينتقل، بعد ذلك، من التنظير إلى التطبيق. ومن ذلك قول جلالته:

(إنّ المواطن العُماني هو المقصود بحقّ العيش الكريم على تراب أرضه رافع الرّأس موفور الكرامة في ظل العدالة الاجتماعية المنبثقة من التعاليم الاسلامية السمحاء)[9].

(إنّ الاهتمام بالموارد البشريّة، وتوفير مختلف الوسائل لتطوير أدائها، وتحفيز طاقاتها وإمكاناتها وتنويع قدراتها الإبداعية، وتحسين كفاءتها العلمية والعمليّة هو أساس التنمية)[10].

1 - سورة الشعراء 128.

2 - سورة آل عمران 200.

3 - في 11/12/1975. خطب وكلمات، ص 75.

4 - سورة النحل 97.

5 - سورة يس 35-33.

6 - في 17/2/1989. خطب وكلمات، ص 190-189.

7 - سورة إبراهيم 1.

8 - أشار جلالته إلى هذه الحقيقة في خطابه أمام مجلس عُمان في سنة 2006، ص 3 (خطبة في طبعة مفردة).

9 - في 29/9/1973، خطب وكلمات، ص 35.

10 - في 11/11/2008. ص 1 (طبعة مفردة).

(لقد أكّدنا دائما في شتّى المناسبات أنّ الإنسان هو هدف التنمية وغايتها وأنّه أداتها ووسيلتها)[1].

7 - ومن أجل ألاّ يسقط الناس فريسة القلق والاضطراب لعدم تحقيق كل الآمال وكل الطموح بسرعة، دعتهم فلسفة النّهضة العُمانية منذ الشهر الأول للنّهضة إلى التحلي (بالصبر والاطمئنان)[2] ثم أخذت بأيديهم إلى الأمل بالنصر المحتّم لقيم التقدّم والرقيّ، على جميع مظاهر التخلّف، عملا بقوله، تعالى: (إنّ الأرض يرثها عبادي الصالحون)[3]. وما الصلاح إلا التراحم والتعاون والتكافل، وما اليها من صفات.

وإذا كانت تلك حقيقة قرآنية، فإنّ فلسفة النّهضة العُمانية قد تبنّتها فغرست في نفوس المواطنين، الأمل بالغد والعمل من أجل تحقيقه منذ أول أيام النهضة:

(إننا نأمل أن يكون هذا اليوم فاتحة عهد جديد لمستقبل عظيم لنا جميعا، إننا نعاهدكم بأننا سنقوم بواجبنا تجاه شعب وطننا العزيز. كما إننا نأمل أن يقوم كل فرد منكم بواجبه لمساعدتنا على بناء المستقبل المزدهر السعيد لهذا الوطن)[4].

8 - يجب أن يكون الهدف السامي تحقيق العدل وسيادة الاحسان والتعاون في سبيل الخير: (إنّ الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربَى وينهَى عن الفحشاء والمنكر والبغي)[5]. وهي ذاتها الآية التي استشهد بها السلطان قابوس في خطاب 1980/12/15 في مدينة نزوى[6].

وإضافة إلى النصوص السياسية العُمانية في هذا الصّدد مِمّا ورد في الخطب السامية، نصّ النظام الأساسي على العدالة والتعاون الاجتماعي[7].

9 - ضرورة العلم والمعرفة والعمل والانتاج. وهو مؤدّى مفهوم من مفاهيم "العمل الصالح" الذي ورد كثيرا في التنزيل العزيز كالذي يتضمنه قوله، تعالى: (وقل اعملوا فسيرى اللهُ عملكم ورسوله والمؤمنون)[8].

ذلك أنّ فلسفة النهضة العُمانية تؤمن أن الاسلام الذي يأمر بطلب العلم والعمل لا يرتضي التخلف والجمود وأنّه يتبنّى القوة الانسانية في مواجهته لعوامل

التخلف والسقوط والانهيار، وبحسب مفاهيمه ومبادئه العامّة وقواعده الكلّيّة، يُثبت أنّه أبعد ما يكون عن الجمود والتكلّس، وعن الغلوّ التطرّف والإغراق فيما صار يسمّى، خطأً، بالأصوليّة[9]، ففهم الاسلام، كما أنزله الله، يمنح أتباعه الذين يفهمون مقاصده ومراميه حقّ فهمها، الروحَ الحيويّة الابداعية التي تفجر طاقاتهم باتجاه بناء الحضارة والمدنية والرّقيّ. مع ملاحظة أن تسمية التطرّف والغلوّ بالأصوليّة مجرد اصطلاح قابل للمناقشة، فالأصوليّة تعني العودة إلى الأصول، وليس في أصول الاسلام ما يدعو إلى التطرّف والغلوّ والتعصّب، بل على العكس من ذلك تماما. فقد جاء في التنزيل العزيز: (وكذلك جعلناكم أمّةً وَسَطى)[10] ولقد أثبتت الحوادث والواقعات أنّ الغلاة المنسوبين إلى الأصول (وهي مجرد تسمية اصطلاحيّة) صاروا يَعتبرون أنفسَهم القيّمين على ضمائر الناس، وكأنّ الله لم يخلق لخشيته غيرَهم. وهذه ظاهرة واضحة لا في الأزمنة الحديثة فحسب، بل على امتداد التاريخ. فهذا الاتجاه ليس مقصورا على زمان دون زمان، ولا على مكان دون مكان، ولا على دين دون دين، ولا على ثقافة دون ثقافة.

فالموقف الاسلامي من الغلو والتعصّب والتطرّف، تتبناه فلسفة النّهضة العُمانية تبنّيا تامّا، على ما سبق بيانه[11].

1 ـ في 4/11/2002. خطب وكلمات، ص 356.

2 ـ في 9/8/1970. خطب وكلمات، ص 13.

3 ـ سورة الأنبياء 105.

4 ـ في 27/7/1970. خطب وكلمات، ص 11.

5 ـ سورة النحل 90.

6 ـ خطب وكلمات، 117.

7 ـ أنظر: سلطنة عُمان من النطق السامي إلى النظام الأساسي، د. هادي حسن حمودي، 158-161.

8 ـ سورة التوبة 105. وقد تكرر ذكرها في خطب جلالة السلطان قابوس كما في خطب وكلمات 60، 120 وغيرهما.

9 ـ حديث جلالته لجريدة الحياة 28/5/1996 (مقابلة).

10 ـ سورة البقرة 143.

11 ـ أنظر، أيضا: عُمان ... خطوات نحو المستقبل، 315-335.

وبداهةً، فإنّ السائرين في ذلك التيّار ليس لأيّ منهم الحق في أن يعطي لنفسه تلك المكانة، فالمسلمون مسلمون، ولا يحتاجون إلى مَن يشهد لهم بذلك. وإذا كان الاسلام قد نهى الناس عن الغيبة والنميمة والنفاق، وصوّر ذلك بأبشع صورة يشمئز منها الانسان، وذلك كي يقلع المرء عن تلك الصفات المرذولة، حتى أن القرآن الكريم شبّه المتّصف بها كأنّه يأكل لحم أخيه ميتا: (.. ولا يَغْتَبْ بعضُكم بعضا أيحبّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه)[1]، فمن الأَولى أن يمنع التفتيش في ضمائر النّاس: (فلا تزكّوا أنفسكم هو أعلم بمن اتّقى)[2] (ألم ترَ إلى الذين يزكّون أنفسهم بل اللهُ يزكّي مَنْ يشاء ولا يُظلمون فتيلا. أنظرْ كيف يَفترون على الله الكذبَ وكفى به إثما مبينا)[3]. وبناء على هذه الآيات الواضحات فإنّ من يدّعي أنه أكثر إسلاما من الآخرين، أو أعمق إيمانا منهم، قد جانب الحقّ والصواب. ولو كان أكثر إسلاما وأعمق إيمانا، عن حقّ وحقيق، لَما رأى في نفسه تلك الصفات، ولَما شعر، ولو للَحظة واحدة، أنّه أفضل من غيره إسلاما وإيمانا وتقوى، لأن ذلك نوع من الغرور والاستعلاء المرفوضَين رفضا تامّا وقاطعا لا في تعاليم الاسلام فحسب، بل في تعاليم جميع الأديان. وبالتالي فعلى الحريصين على دينهم فعلا وقولا، أنْ يتجنّبوا هذه المزالق الخطيرة التي لا يقع فيها إلاّ من جهل ربّه وجهل نفسه.

ونلاحظ أنّ فلسفة النهضة العُمانية قد عالجت هذا الموضوع بصورة وافية لم نجد لها مثيلا في الخطاب السياسي الرسمي المعاصر، سواء كان خطابا عربيا أم غير عربي، وبخاصة إلتفاتتها الذكيّة إلى أنّ القضاء على الإرهاب لا يتمّ بنجاح إلاّ بالمبادرة إلى القضاء على أسبابه، لأن التعامل مع هذه القضية الخطيرة عن طريق القوة المسلحة مباشرة، مثلا، مع إهمال الأسباب التي أدت إلى ظهورها، لن يُكتب له القضاء عليها، إذ ستكمن وتظلّ تتحيّن الفُرَص للظهور، وإذا حدث ذلك، فإن المستقبل سيشهد ظواهر إرهابية أخرى لأن العوامل والأسباب الكامنة يمكن أن تتفجّر في أيّة لحظة.

ومن البديهي أنّ فلسفة النهضة العمانية لا تكتفي بالقضاء على أسباب الغلو والتعصب والتطرف المؤدّية إلى الإرهاب عن طريق القضاء على الأسباب المولّدة

لها، فقط، بل تضيف إلى ذلك معالجات أخرى مع عدم موافقتها على تبرير الإرهاب من أيّة جهة جاء ولأي سبب كان، إذ لا شيء يبرّر قتل الأبرياء أو القتل بسبب خلاف اجتهادي أو رؤية مغايرة. وهذا القتل – في الاسلام – من الكبائر. وللبرهنة على ذلك نقرأ قول السلطان قابوس:

(ونحن على يقين من أنّ إقامة السلام وصيانته في العالم أمران ضروريّان لخير البشرية جمعاء وأنّ هذا السلام لا يمكن الحفاظ عليه إلاّ إذا كان قائما على قواعد راسخة من العدالة وأسس ثابتة من التعاون والتفاهم بين جميع الأمم. كما إننا على يقين من أنّ الإرهاب بكلّ صنوفه وأشكاله وأيّا كانت الجهة التي تمارسه إنّما هو اعتداء على السلام الذي تنشده البشرية وتسعى إليه وعلى الاستقرار والأمن الدوليين اللذين نعمل مع الأمم الأخرى على توطيدهما وترسيخهما. ومن هذا المنطلق فإننا وكما كنّا دائما خلال مسيرتنا المباركة ندين الإرهاب ونستنكره وندعو إلى التصدّي له ومعالجة أسبابه)[4].

وبهذا النص وما سبقه وما تلاه، وبخاصة الدعوة السياسية الحاذقة لمعالجة أسباب الإرهاب كأسلوب من أساليب التصدي له ولممارسيه، وضعت تلك الفلسفة منهجا علميّا للقضاء على الغلو والتعصّب والتطرف وما يستتبعهما من عدوان على الناس وانتهاك لحق الحرية والحياة.
ويتميّز ذلك المنهج بالملامح التالية:

1 – القضاء على الأسباب المؤدية إلى ظهور ذلك الثالوث المدمّر: الغلو والتعصّب والتطرّف. وأبرز تلك الأسباب من وجهة نظر فلسفة النهضة العُمانية، هي:

أ- المشكلات التي تعاني منها بعض مناطق العالم (الشرق الأوسط على وجه الخصوص) والتي ما زالت بحاجة إلى معالجة جذريّة عادلة[5] وخاصة في غياب

1 ـ سورة الحجرات 12.
2 ـ سورة النجم 32.
3 ـ سورة النساء 49.
4 ـ في 25/9/2001. خطب وكلمات، ص 352.
5 ـ انظر خطب وكلمات،81 – 88. وأيضا 352، وغيرها.

الاهتمام بالقانون الدولي بل بانتهاكه حين يتم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك حين تُهمل ثقافة التسامح والسلام[1].

ب- الوضع الاقتصادي الذي من شأنه أن يولّد الفقر الذي يسهّل على المخادعين عملهم:

(ويجب تحسين الأوضاع الاقتصاديّة، فللأمور الاقتصادية دورها أيضا، فالجائع أحيانا قد يستمع إلى أيّ طرف يقول له أنا الذي سأنقذك مما أنت فيه)[2].

ج- الجهل: يصف جلالة السلطان قابوس الآخذين بذلك السلوك بأنّهم (صغار العقول. ومن عنده فراغ ثقافي أو دينِي. ومن ليس عنده وضوح الرؤية في مثل هذه الأمور .... فالجهل آفة، ما في ذلك شك، فاذا قُضي على هذا الجهل بالتوعية، فانّ الأمور ستسير في مسارها الصحيح في كل الدول التي تعاني من هذه الظواهر)[3].

د- الانخداع بالشعارات البراقة، قال جلالته في سنة 1973: (تهبّ على منطقتنا رياحٌ غريبة ومفاهيم عجيبة، دخيلة علينا، جعلت مِمّن ينادون بها شِيَعاً وأحزابا، باعدت بين الأخ وأخيه، وفرّقت بين الوالد والولد، وشتّتت شمل أب الأسرة. تلك المفاهيم الدخيلة روّج لها أناسٌ ألبَسوا الحقّ ثوبَ الباطل، وتحت الشعارات المضلّلة التي لا تنطلي إلاّ على البسطاء، وذوي العقول الصغيرة. ارتكبوا أبشع الجرائم، وعاثوا في الأرض فسادا. لقد باعوا أنفسهم للشيطان وخدعهم بريق الأوهام. وهم يسيرون في طريق محفوف بالشقاء يقودهم في النّهاية إلى الهاوية)[4].

هـ- تحريض من قوى شريرة تدير أولئك المخدوعين: (فهم غُرّر بهم من منظّمات لديها أهداف أخرى. وهي منظّمات خارجية غررت بهم وقيل لهم انّ هذا هو المسار الصحيح، وانهم على حق والآخرون على خطأ)[5]. ونظرا لتطورات الأحداث العالمية في العقد الأخير لم تعد هذه الحقيقة خافية على أحد.

2 - اتّخاذ الخطوات الإقليمية والدولية لزيادة التنسيق الأمني[6].

3 - تقديم المنجزات التي تصبّ في مصلحة الوطن والمواطن كي لا تبقى ذريعة يتخذها الذين في قلوبهم مرض ينفذون منها لتمزيق وحدة المجتمع.

4 - الردع القانوني، حيث ينال كلّ ذي جُرمٍ جزاءه، بالعدل والحق.

وكل هذه الملامح منطلقة من الاسلام الذي رفض كلّ ما يسيء إلى الانسان وينتهك حقّه في العيش الآمن المطمئنّ. لذلك رفض رفضا قاطعا كل صور الغلوّ والتعصب والتطرف، مهما كانت شعارات الآخذين بها وغاياتهم المعلنة. وأَمَرَ الناس، وعلى الخصوص أتباع الأديان، وفي أولهم المسلمون، بوجوب نبذها ورفضها، لأنّ رسالات السماء تناقض هذه الدعوات المتطرّفة الضارّة. وفي الوقت نفسه، حثّ جميع أتباعه على سعة الصدر والإعراض عن الجهل والجاهلين والمجادلة بالتي هي أحسن حين يكون ثمّة ضرورة لتلك المجادلة.

ولقد سنّ القرآن الكريم سُنّة حميدة في طرق الحوار والمجادلة ومن تلك السَّنَن أنّ الله، حين أوحى لموسى وأخيه هارون أن يذهبا الى فرعون الذي طغى في الأرض. أمرهما أن يقولا له قولا ليّنا، لا أن يواجهاه بالقسوة والعنف: (إذهبا الى فرعون إنّه طغى، فقولا له قولا ليّنا لعلّه يتذكّر أو يخشى)[7]. وذلك، وسيلة للاقناع، والولوج الى قلوب الناس عن طريق توعيتهم، أي عن طريق مخاطبة عقولهم، واستمالتهم طواعية لا إكراها: (لا إكراه في الدين قد تبيّن الرّشد من الغي)[8] (فمن اهتدى فانما يهتدي لنفسه ومن ضلّ فانّما يضلّ عليها وما أنا عليكم بوكيل)[9].

1 - أنظر خطاب جلالته في 1/10/2005. خطب وكلمات، ص 368.

2 & 3 - جريدة الحياة 28/5/1996 (مقابلة).

4 - في 18/11/1973. خطب وكلمات، ص 37.

5 - جريدة الحياة 28/5/1996 (مقابلة).

6 - أنظر حديث جلالته لجريدة الوطن الكويتية في 27/5/1998.

7 - سورة طه 43-44.

8 - سورة البقرة 256.

9 - سورة يونس 108.

إنّ الأخذ بهذه القاعدة التي تتحرّك بموجبها كيفيةُ الحوار يمثّل التزاما بالمبادئ العامّة والقواعد الكليّة للاسلام بعيدا عن التحريف والتشويه. ومن شأن الالتزام بذلك أن يحقق للمجتمع أمنه وسعادته، ويساعده في صياغة تاريخه الحضاري، وسلوك طريق الانسانية والفطرة السليمة نحو التقدم والرقيّ والرفاه. علما أن الله، تعالى، لم يفوّض فرضَ الهداية على الناس لأحد من خلقه. وحتى في وصفه لمهمّات نبيّه ﷺ لم يعتبره مسيطرا على الناس، بل هو مبلّغ عن ربّه رسالته فحسب: (فذكِّرْ إنّما أنت مذكِّرْ. لستَ عليهم بمصيطِرْ)[1] وثمّة آيات عديدة أخرى بالمعنَى ذاته.

الفصل التاسع

مَناهج .... وطُرُق

لا ريب في أنّ مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة المتجلية في رسالة الاستخلاف قد أثرت تأثيرا كبيرا في فلسفة النّهضة العُمانيّة على ما سبق أنْ أثبتناه. وهنا نستجلي جانبا آخر من ذلك التأثير الذي نستبينه في تغذية تلك المبادئ والقواعد هذه الفلسفةَ بمناهج وطرق وأساليب ساعدتها على النجاح في عملياتها النهضوية. ومن تلك المناهج والطرق:

أولا: منهج الاستفادة من التاريخ لتحفيز همم الناس وتشجيعهم على كسر حواجز التخلف والسير قُدُما نحو تحقيق رسالة الاستخلاف.

فلقد وظّف القرآن الكريم تاريخ البشريّة لصالح حاضرها ومستقبلها رافضا تجميد الزمن في لحظة منه. وقد جاء من ذلك الشيء الكثير في القرآن الكريم، في قصص الأنبياء وأقوامهم، وكذلك في استثارة الانتباه إلى آثار الأقدمين، كقوله، تعالى: (قد خلت من قبلكم سُنن فسيروا في الأرض)[2] وقوله: (أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون

1 – سورة الغاشية 21 - 22.

2 – سورة آل عمران 137.

بها)[1]. فهاتان الآيتان وأمثالهما كثير، تدعوان الإنسان إلى السير في الأرض والتعرّف على الماضي والحاضر، وبناء ذاته وحاضره ومستقبله على أسس من الدروس المستخلَصَة من واقعات التاريخ.

واتّساقا مع هذا، فانّ فلسفة النّهضة العُمانية تناولت التاريخ من ثلاثة جوانب:

أ- إعادة كتابة التاريخ[2].

ب- التذكير بأمجاد الماضي[3].

ج- تحفيز الناس على الابداع والابتكار كما أبدع الأجداد وابتكروا[4].

ثمّ وظّفت أحداث التاريخ، لتقدّم للمواطنين نماذج من تجارب السابقين، تحفّزهم على مواصلة البناء والإعمار، والطرق الصائبة لتحقيق أحلامهم في الطمأنينة والأمن والرخاء وتأهّلهم لحمل رسالة الاستخلاف، من جهة، وإضفاء طابع الشمول والتكامل على نشاطاتهم من جهة أخرى، باعتبارها مجسّدة لتلك الرسالة. ويتلخّص كلّ ذلك في الاستفادة من الخيرات المودعة في الطبيعة وما يتطلبه الأمر من علم وتعاون:

(إنّ الله ميّز الإنسان عن كثير من مخلوقاته بخصائص فطريّة وهيّأ له ما يمكّنه ليكون خليفته في الأرض يستعمره فيها. وجعل بين الخصائص الفطرية وبين آياته المسخّرات في هذا الكون تناسقا وانسجاما يساعده ليقوم بمهمته خير قيام باستغلال منافع الأرض واكتساب الرزق)[5].

(ولقد جعل الله بين أفراد بنِي البشر من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة ما يقوّي صِلاتهم ويدعم علاقاتهم لتتّسم حياتهم بخصائص المدنيّة المحكومة بنُظُم الاجتماع، ما ذلك إلاّ مظهر من مظاهر الاستخلاف)[6].

إنّ المصطلحين اللذين وضعناهما بحرف مائل (ليكون خليفته في الأرض يستعمره فيها) و(مظاهر الاستخلاف) من أبرز التأكيدات على صحة ما استنتجناه من انطلاق فلسفة النهضة العُمانية من رسالة الاستخلاف وسعيها الدائم والدائب كي يسير النّاس في طريق الإعمار والبناء والتنمية والتطور

بحسب مقتضيات الزمان والمكان وحاجات الإنسان بضمن الأسس الإنسانية للأديان عموما، وللإسلام خصوصا.

ولقد جاءت آيات عديدة في القرآن الكريم تحمل أخبار الأولين لتقدّم عِبَراً وعظات وافية مستخلصة من تاريخ البشرية، لا لاستعادة أحداث الماضي والبكاء على أطلال التاريخ، ولا من أجل الافتخار بالآباء والأجداد، بل من أجل اكتساب الخبرة وتجنّب العوامل النفسيّة والاجتماعيّة التي أدّت الى مآسٍ جمّة عانَى منها الذين خرجوا على قوانين الكون والحياة بتكاسلهم حينا عن طلب العلم وأداء العمل النافع المفيد، وظلمهم وعدوانهم حينا آخر، من ناحية.. ومن ناحية أخرى.. كي يتفهّموا العوامل التي قادت إلى التقدّم والتطوّر، وإنجازات أولئك الآباء والأجداد، منذ آدم ونوح وإلى إبراهيم وموسى وعيسى، وما جرى طيلة مراحل التاريخ مذ كانت البشريّة: (أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم)[7]. وليرتبط ذلك بمستقبلهم، كما تنصّ عليه تتمّة الآية السابقة: (ولَدارُ الآخرةِ خيرٌ للّذين اتّقَوا) والآخرة هي ناتج عمل المرء في حياته.

ثانيا: ومن تأثيرات رسالة الاستخلاف أيضا في مقولات فلسفة النّهضة العُمانية، تركيز تلك الرسالة على قيم العمل، في مواجهة ضغوط التخلّف وتحدّياته، وفي مواجهة الهبوط بالقيم الإنسانيّة الرفيعة. فذاك هو الطريق الرحب لتحقيق هدف الخلق.

ومن هنا أكّد الاسلام على الالتزام بقِيَم التواضع وطلب العلم والعمل البنّاء

1 ـ سورة الحج 46.
2 ـ أنظر، مثلا: حديث جلالته إلى طلاب جامعة السلطان قابوس في 2/5/2000، خطب وكلمات، ص 332-331.
3 ـ أنظر، مثلا: خطاب جلالته في 18/11/1972، خطب وكلمات، ص 23.. وثمة خطب عديدة تضمنت هذا التذكير.
4 ـ أنظر، مثلا: خطب وكلمات، ص 240، 249، 258 وغيرها..
5 ـ في 17/2/1989، خطب وكلمات، ص 189.
6 ـ في 17/2/1989، خطب وكلمات، ص 190.
7 ـ سورة يوسف 109.

والتعاون والتكافل الاجتماعي والإخلاص والنزاهة وخدمة الآخرين كما في الحديث النبويّ: (من استطاع منكم أنْ ينفع أخاه بشيء فليفعل)[1]. وأوجب تجنّب التكفّف والتواكل والكسل والإهمال والتواني عن العمل والانتاج وعن طلب العلم، وهي القيم المستنبَطة من صريح آيات القرآن الكريم، وصحيح أحاديث النبيّ ﷺ وما روي من سنّته وسيرته.

وقد تكررت هذه المعاني في مقولات فلسفة النّهضة العُمانية طيلة الأربعين عاما الماضية. ومن ذلك:

(إننا إذ ندعو كلّ عُمانيّ لتوجيه اهتمامه قبل كل شيء للعمل الجادّ والمشاركة المسؤولة والمخلصة لبناء الوطن فإننا نؤكّد على ضرورة المحافظة على روح التآخي والمحبّة التي تسود مجتمعنا العُماني بجميع فئاته وتعكس الترابط المتين بين أبناء هذا الوطن في كلّ أرجائه والوقوف صفّا واحدا ضدّ كلّ مَن تسوّلُ له نفسُه محاولةَ التأثير على هذا الترابط الذي يمثّل الدعامة الأساسية لقوة وازدهار بلادنا العزيزة في حاضرها ومستقبلها)[2].

(المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامّة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي)[3].

ثالثا: ومنها أيضا أن تكون الأعمال دائما هادفة إلى مصلحة المجموع، فلا تتغلّب الذاتيّة الفرديّة على تلك المصلحة العامّة، وذلك في مواجهة ضغوط الأنانيّة الفرديّة التي هي واحدة من أسباب التخلف ونتائجه، والتي لا يعدم أصحابها من إيجاد ذرائع لها.

فكان من صفات المؤمنين أن يحبّ أحدهم لأخيه ما يحبّه لنفسه، وأن يبذل جهده لمعاونته كما في:

(وتعاونوا على البرّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)[4].

وفي: (إنّ الذين يكنزون الذهب والفضّة ولا يُنفقونها في سبيل اللّه فبشّرهم بعذاب أليم)[5].

ومن هنا تأتي ضرورة تشغيل الأموال واستثمارها فيما فيه نفع الذات والآخرين، ودوران العجلة الاقتصادية في البلاد.

وكثيرا ما عبّرت فلسفة النّهضة العُمانيّة عن هذه الحقائق في نصوص واضحة جليّة، كما في حديث السلطان قابوس لأبناء شعبه في سيح الخيرات في سنة 1995 الذي نقتطع منه هذه الفقرات:

* عن التنمية المخطّطة المتّزنة:

(إنّ التنمية تسير وفق خطّة موضوعة لها وحسب إمكانيات البلد وحسب الكثافة السّكّانيّة وحسب التواجد السكّاني)[6].

* الحثّ على العمل:

(على المواطن ألاّ يبقى متعاليا ومتعفّفا عن العمل)[7].

* وعن تفضيل أصحاب الأعمال للعمالة الوافدة:

(هل من الأفضل أن يتعاقد مع عامل وافد أم يتعاقد مع أحد من أهله وقومه وجماعته وعشيرته وأن يشجّعهم على العمل معه ويشجّعهم على القناعة والاقتناع بالقليل ليأتيك الكثير)[8].

* وعن دور التربية في تربية الأبناء على القناعة:

(فالمطر حين يأذن اللّه بنزوله يبدأ قطرات ثم ينهمر بإذن اللّه، وكذلك الأرزاق. فالمطلوب منكم تبصير أبنائكم بهذه الأمور ليشعروا بالمسؤولية نحو أنفسهم

1 - صحيح مسلم (باب السلام) 62-60. المسند 3/302.

2 - في 18/11/1989، خطب وكلمات، ص 194.

3 - النظام الأساسي للدولة / الباب الثالث / المادة 17.

4 - سورة المائدة 2.

5 - سورة التوبة 34.

6 - في 30/1/1995، خطب وكلمات، ص 273.

7 & 8 - في 30/1/1995، خطب وكلمات، ص 274.

ونحو خدمة وطنهم)[1].

* للعمل أثره المهم جدا في تحقيق رسالة الاستخلاف سواء من خلال ما عرضناه سابقا أم من خلال ما يقدمه من فوائد خاصة وعامّة لصاحب رأس المال وللعاملين معه، وما يسببه ذلك من توثيق الترابط الاجتماعي:

(فالمواطن يخدم نفسه أولا، وبخدمته لنفسه يخدم وطنه، فإذا كان عضوا منتجا وفعالا في مجتمعه فهو يفيد نفسَه ومجتمعه. أمّا إذا كان عضوا عاطلا وعضوا غير منتج، فإنّه يُلحق الضّرر بنفسه وبمجتمعه بل يكون عالةً على هذا المجتمع واتّكاليّا. وهذا أمرٌ ننبذه تماما)[2].

* وعن دور الملكية الفردية في تنفيذ مبادئ رسالة الاستخلاف عن طريق تعميق الترابط الاجتماعي والصفاء النفسي نتيجة تشغيل الأيدي العاملة المحلية:

(لا توجد دولة في العالم تستطيع أن تُلغي دور الفرد ويستطيع الفرد أن يسلّمها كامل أمره. وهذا أيضا يخرج عن تعاليم الدين. فالدين يحترم الملكية الفردية ويحثّ الإنسان على السعي والعمل. وحين يسعى ويعمل وتصبح لديه ثروة وخير فإنّه يُتيح الفرصة للآخرين ليعملوا لديه ويحصلوا على رزقهم فتصبح نعمة الله بين الأفراد والجماعات تنمو فيما بينهم فهذا يستطيع ويُعطي الفرصة لآخر لا يستطيع. وذلك الذي لا يستطيع يجد الفرصة والمورد ليُطعم أهله وذويه وأرحامه فتعمّ الفائدة. كذلك فإنّه من المهمّ أنْ لا يحسد إنسانٌ إنسانا آخر. فمن لا يملك يجب أن لا يحسد من يملك، وإنّما يدعو اللّه أن يرزقه. ومن يملك يجب أن ينظر نظرة طيبة تجاه من لا يملك ويسعى لمساعدته ويتيح له فرصة العمل حتى لا يحسده وحتى لا يدعو له بزوال النّعمة، رغم إنّ هذا دعاء غير مقبول ولكنّها طبيعة النّفس وسنّة الحياة)[3].

* وعنتوظيف المال لخدمة المجموع: (إنّ المواطن الذي لديه أموال مجمّدة يجب أن يشغّلها. وهذا مطلب وهاجس جميع البلدان العربية. فهذه الدول صارت لها نظرة اقتصادية مختلفة عن تلك النظرة الماضية فهي تسيّر برامجها الآن وفق المنطق الذي يسير عليه عالم التكتلات الاقتصادية. ولكن، هناك

معلومات ربّما لا تعلمونها وهي إنّ 6 ٪ فقط من الأموال الموجودة في عالمنا العربي هي لدى فئة أنعم الله عليها تستثمرها داخل بلدانها. ستة في المائة 6 ٪ لا أكثر تُستَثمر في الداخل والباقي في الخارج. مع انّ النسبة العالمية تصل إلى أربعين في المائة 40 ٪ التي تُستثمر داخل البلاد و60 ٪ (وستين في المائة) تستثمر في بلدان صناعية كبيرة تُدرّ أموالا والبعض منها يأتي ويستغل في داخل البلاد ...... ونحن في عُمان لا نريد أن نكون من أصحاب الستة في المائة بل نريد أن نكون من أصحاب الخمسين في المائة)[4].

وفي الموضوع نفسه، وبتحليل أكثر تفصيلا، يقول جلالته: (إنّ القطاع الخاصّ هو المستفيد الأساسي في نهاية المطاف من عملية تدريب وتأهيل العُمانيين، وذلك نتيجة لِما تؤدّي إليه من إحلال للعمالة الوطنية محلّ العمالة الوافدة التي يؤدي تزايدها إلى سلبيات عديدة، لهذا فإنّ الواجب الوطني، بل وحتّى المصلحة الخاصّة لهذا القطاع تقتضي أن يسهم بدور حيويّ بارز لا يقلّ عن دور الحكومة في تنمية الموارد البشريّة الوطنية، وذلك بإعداد وتوظيف الإنسان العُماني لكي يُصبح قوّة عمل منتجة بدرجات متفاوتة من المهارة حسب قدراته وطاقاته وفرص العمل المتاحة لتشغيله. وفي مقابل هذا ينبغي على الشباب العُماني أن يُظهر رغبته الجادّة في العمل وأن يستفيد من الفرص الكثيرة المتوفرة لدى هذا القطاع بدلا من إضاعة الوقت في انتظار وظيفة حكومية ولو كانت في غير مجال تخصّصه. فالوطن بحاجة ماسّة إلى جهده في ميادين متنوعة، وتعطيله لطاقاته وقدراته أو استنزافها في غير المجالات التي أعدّت لها إنّما هو تقصير في حقّ وطنه)[5].

رابعا: ومن تلك التأثيرات التأكيد على أنّ التخلّف عن تحقيق رسالة الاستخلاف، بجميع مفاهيم التخلف وظواهره، ليس قَدَرا محتوما على أيّ

1 ـ في 30/1/1995، خطب وكلمات، ص 274.

2 ـ في 30/1/1995، ص 274-275.

3 ـ في 30/1/1995، ص 277-278.

4 ـ في 30/1/1995، خطب وكلمات، ص 278-279.

5 ـ في 30/1/1995، خطب وكلمات، ص 241-242.

إنسان ولا على أيّة أمّة، لذلك لا يصحّ الاستسلام له. وليس من العدل أن يوصف التخلّف بأنّه قَدَر يجب أن يستكين له الناس على أساس أنّه لا يجوز لهم مقاومة القَدَر بحسب مزاعم القائلين بهذه الفكرة الضالّة المضلّة. بل انّ التخلّف طارئ من التواني والكسل والتواكل، ويجب على كلّ فرد في المجتمع أن يناهضه بكل ما في وسعه من طاقات وقدرات.

وقد وضع القرآن فارقا كبيرا بين القادر على فعل الخير والعاجز الكليل عن ذلك، فلْنمعن النظر في هذا التشبيه الوارد في التنزيل العزيز: (ضربَ اللّهُ مَثَلاً عبدا مملوكا لا يقدرُ على شيء ومَنْ رزقناهُ منّا رزقا حسَناً فهو يُنْفقُ منه سرّاً وجهرا هل يستوون الحمدُ للّه بل أكثرُهمْ لا يعلمونَ. وضرب اللّهُ مَثَلاً رجُلَين أحدُهما أبْكَمُ لا يقدرُ على شيء وهو كَلٌ على مولاهُ أينما يُوَجّهْهُ لا يأتِ بخيرٍ هل يستوي هو ومَنْ يأمُرُ بالعدلِ وهو على صراطٍ مستقيم)[1].

فاعتبار التخلّف قدرا لا فكاك منه مظهر آخر من المظاهر التي ترفضها فلسفة النهضة العُمانية كما رفضها الاسلام من قبل. ذلك أنّ الاعتقاد بأنّ التخلّف والعزلة والبعد عن العصر ورفض المنجزات العلميّة قَدَرٌ على الناس أن يستكينوا له، وأن يظلّوا بعيدين عن العصر، وحتّى عن إيجابيّاته، تعالجه تلك الفلسفة بإثبات أنّ التخلّف ليس من القَدَر الذي لا يصحّ للناس أن يقفوا في وجهه ويقاوموه. ولو كان الأمر كذلك لَمَا دعا الإسلامُ النّاس إلى طلب العلم النافع وأداء العمل الصالح، واتّباع القول الطيب والحكمة الحسَنة دائما، بغضّ النظر عن مصدرهما. ولَمَا أمر أتباعه أن يتفهّموا أزمانهم، وأن يكون يومهم أفضل من أمسهم، وأن يكون غدُهم أفضل من يومهم. وهو ما تدلّ عليه نصوص عديدة من الخطاب السياسي العُماني، كما في:

(وإذا كان لنا أيها المواطنون أن نزهو ونفخر بالإرث العظيم الذي تلقيناه عن الأسلاف فإنّ ذلك يجب ألاّ يكون الغاية التي نقف عندها، مكتفين باجترار الماضي، نباهي بأمجاده، ونعيش على ذكرى مفاخره، فذاك خلُق الخامل الذي لا عزم له ..... ومن هنا كان لزاما أن نبني كما بنَوا وأفضل مِمّا بنَوا، مستلهمين من عطائهم الإنسانيّ العظيم دافعا إلى البناء والتعمير، وحافزا إلى مزيد من

الرقيّ والتطوير، في تلاؤم مع العصر ومتطلباته، وتواكُبٍ مع التقدّم العلميّ الخارق ومقتضياته)[2].

وإلى جانب العقلاء الواعين الذين يستفيدون من الماضي والحاضر لبناء اليوم والغد، هناك، دائما، صنفان من الناس صنف يريد استيراد الأفكار مكانا، وآخر يريد استيراد الأفكار زمانا، فاستيراد المكان هو التقليد الأعمى لِما لدى الآخرين المعاصرين، وأمّا استيراد الزمان فالتجمّد على ما كان، بانتماء شخصي أو فردي وأحيانا عامّ لبعض الناس.

فمثال الأول: (قالوا يا موسى إجعل لنا إلها كما لهم آلهة)[3].

ومثال الثاني: (إنّا وجدنا آباءنا على أمّة وإنا على آثارهم مهتدون)[4].

فالأوّلون من بنِي إسرائيل، وفي أثناء هجرتهم، مروا بقوم عاكفين على أصنام لهم، فطلبوا من النبيّ موسى، أن يجعل لهم إلها صنما، تقليدا لأولئك القوم. والآخرون، في الآية الثانية، هم قوم النبي ﷺ حيث تمسّكوا بما وجدوا آباءهم عليه. والمشكلة، هنا، ليست في التمسّك بما كان لدى آبائهم من أشياء حسنة وتقاليد نافعة، ولكنّهم تمسّكوا بأسوأ ما ورثوه عنهم، الشرك والتعصّب والعدوان. إنّ هذين الصنفين من الناس يشكّلان عبئا على المجتمع ويولّدان «ضغطا» عليه، ينبغي أن يعالج ذلك الضغط بطريقة ملائمة، وتلك الطريقة الملائمة وجدها الاسلام في المجتمع ذاته، فمنحه «القدرة» على استخراج قواه الكامنة وتوظيفها في مواجهة تلك الأفكار، وترسيخ البديل المستمدّ من الإسلام نفسه.

وهو النهج ذاته الذي نهجته فلسفة النّهضة العُمانية، والذي نجده ماثلا في جميع نصوصها، كما في:

(وقد كان للمسجد دور عظيم منذ هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة ففيه تربّى

1 ــ سورة النحل 75-76.

2 ــ في 1994/11/18، خطب وكلمات، ص 259-260.

3 ــ سورة الأعراف 138.

4 ــ سورة الزخرف 22.

الرعيل الأوّل من الصحابة فحملوا مشاعل الدين والهداية ليُخرجوا الناسَ بإذن ربّهم من الظلمات إلى النور. وقد استمرّ دور المسجد كمصدر إشعاع علمي وفكري على امتداد الساحة الاسلامية وفي مختلف عصور الاسلام الزاهية وكان له أثره الكبير في حياة المجتمع بجوانبها المتعددة فلم يكن مكانا للعبادة فحسب. وإنّما كان مدرسة كبرى لها الصّدارة والمكانة المتميّزة في نشر العلم والثقافة)[1]. وما وظيفة ذلك العلم وتلك الثقافة إلاّ المشاركة الفعالة في تيسير حياة الناس وحلّ مشكلاتها بالتي هي أحسن.

(إنّ الدرب طويل، والغاية بعيدة، ولكننا واثقون من أنّ هذا الوطن الغالي يملك من المقوّمات الحضارية والتاريخية، ومن الآمال والتّطلّعات المستقبلية، ما يمكّنه، إن شاء الله، من إنجاز سياساته الداخلية والخارجية التي اتّضحت معالمها، وتأكدت ثوابتُها والحمد لله. إننا نؤمن بأنّ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومراعاة المواثيق والمعاهدات، والالتزام بقواعد القانون الدولي من شأنه، ولا شك، أن ينتقل بالعالم إلى حالة أكثر مواءمة بين مصالح الدول. وهو ما ندعو إليه دائما من خلال نشر ثقافة التسامح والسلام، التعاون والتفاهم، بين جميع الأمم، كما إننا نأمل أن يؤدّي ذلك إلى اقتلاع كثير من الأسباب لظاهرتَي العنف وعدم الاستقرار)[2].

خامسا: وأفادت فلسفة النهضة العُمانية من رسالة الاستخلاف طريقةَ تعامل الاسلام مع الأنانيّة الشخصية المناقضة للمصلحة العامّة. وذلك لأنّ أخطر ما تصاب به المجتمعات انزلاق أبنائها نحو عالم الأنانيّة المناقضة للعدل ولمصالح الآحرين المشروعة. وقد أمر الإسلام بمقاومة هذه النزعة. ومن البديهي أنّ إزالة هذه الظاهرة تتمّ بما يتلاءم مع طبيعة الإنسان ذاته، ومصلحة مجموع المواطنين، في الوقت نفسه. وذلك بوسيلتين:

الأولى: التطوير المادي للمجتمع على أسس العدالة والقيم السامية المرصنة بالنصوص القانونية التي تحد من الأطماع الفردية غير السليمة:

(إنّ المواطن العُماني هو المقصود بحقّ العيش الكريم على تراب أرضه رافع الرأس موفور الكرامة في ظلّ العدالة الاجتماعيّة المنبثقة من التعاليم الاسلامية

السمحاء)[3]. (إنّ أيّ عمل لا يُقصد به المصلحة العامّة ولا يقوم أساسا على خطّةٍ مدروسة هو عمل معرّض للفشل وضياع الوقت والجهد)[4].

الثانية: الحدّ الشخصي من الرغبات التي تضرّ الآخرين، وغرس قيم الإيثار في النفوس، إضافة إلى التكافل الاجتماعي، والتوادّ والتراحم بين الناس. فلا بدّ أن يتوفّر وعيٌ عالٍ بضرورة توثيق أواصر التمسّك بعُرَى التّرابط الاجتماعي ومصلحة المجموع. ويتمّ ذلك، بنجاح، عن طريق التوعية والتنمية النفسية والالتزام بقواعد قانونية مُرتضاة، بحيث يمكن للمرء وللمجتمع أن يحدّا من غلواء تلك النزعات. مع إفساح المجال واسعا أمام التنافس الشريف:

(توجيه طاقات المجتمع للعمل الجادّ والتنافس الشريف في بناء الوطن واعتماد الأداء الأفضل معيارا للتمتّع بخيراته استرشادا بقول رسول الله ﷺ: إنّ الله تعالى يُحبّ إذا عمل أحدُكم عملا أن يُتقنه)[5].

وهذان الجانبان متجسدان في الاسلام. ذلك أنّ الدين يحث الانسان على السعي والعمل، وحين يسعى ويعمل لِما فيه نفعه ونفع الآخرين فإنّه – وعلى أساس التزكية والتقوى – يحقّق بذاته ولذاته أهداف رسالة الخلق المتمثلة في كونه خليفة الله في الأرض: (إنّي جاعلٌ في الأرض خليفة)[6]. فصار المصطلح عامّا لكلّ النّاس، بمعنَى أنّ كل إنسان خُلق ليكون خليفة لله.

وقد ترتّبت هذه الأمور في أحاديث نبويّة متعدّدة، منها ما أجمع عليه المحدّثون من أنّ النبيّ ﷺ قال: (على كلّ مسلم صدقة. قالوا: فإنْ لم يجد. قال: فيعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدّق. قالوا: فإنْ لم يستطع أو لمْ يفعل؟ قال: فيُعين ذا الحاجة الملهوف. قالوا: فإنْ لم يفعل؟ قال: يأمر بالخير. قالوا: فإنْ لم يفعل؟

1 – في 2001/5/4، خطب وكلمات، ص 348-349.

2 – في 2005/10/1، خطب وكلمات، ص 368.

3 & 4 – في 1973/9/29، خطب وكلمات، ص 35.

5 – في 1986/11/18، خطب وكلمات، ص 165.

6 – سورة البقرة 30.

قال: فيمسك عن الشرّ فانّه له صدقة)[1].

وهكذا تتدرّج الأمور، من عمل الخير وإلى الإمساك عن الشرّ على ما يمكن أن نسلسلَه في:

أ- العمل ونفع الناس.

ب- إعانة ذوي الحاجات.

ج- الأمر بالخير.

د- الامساك عن الشرّ.

فالحلّ، في هذه الحالة، التجرّد والإخلاص والتكافل والتضامن الاجتماعي، بحسب قدرة الانسان وطواعيته، فلقد قال الرسول: (اتّقوا النار ولو بشقّ تمرة)[2].

وفيما يتعلّق بفلسفة النّهضة العُمانيّة فإنّها حين أخذت بهذه القيم والوسائل أعلنتْ رفضها للأنانيّات، مستندة الى السّنن الإلهيّة في تنظيم الحياة، ومن تلك السنّن أيضا تستلهم طريق القضاء على تلك النزعات إنْ تجاوزت حدودها الطبيعيّة. وإنّما نضع هذا القيد (حدودها الطبيعيّة) لأنّ الانسان لا يستطيع أن يتخلّص تخلّصيا نهائيا من أنانيّته التي نعني بها حبّه لذاته ومصالحه، وذلك الحبّ مشروع وطبيعي، ولكنّه يغدو غير مشروع ولا طبيعي إذا تجاوز حدّه، لأنّه سيلحق الضرر بالآخرين. لذا دعت تلك الفلسفة الى طريق التوعية والحوار ما أمكن ذلك، ووضع الضوابط التي تحفظ مسيرة المجتمع من غير إلغاء للفرد ومصالحه المشروعة، فيما ليس فيه ضرر على الفرد أو المجموع. فمصالح الفرد حين تكون مشروعة سبيلٌ يؤدّي به إلى طلب العلم النافع وأداء العمل الصالح فيحقّق جدارته بالاستخلاف[3]. ومن هنا كان النداء المتواصل الموجّه إلى القطاع الخاص بإنجاح سياسة التعمين حتى على فرض وجود شيء من التضحية بالمصلحة الخاصّة للمصلحة العامة، خاصّة وإن تشغيل الأيدي العُمانية سيتيح دورانا لرأس المال الوطني في داخل البلاد، وإنجاحا لتسويق المنتج المحلي الذي ينتجه القطاع الخاص سواء كان على شكل بضائع استهلاكية أم إنشاءات

عمرانية (يستهلكها) العمانيون، بمعنَى شرائهم لها أو استئجارهم ومحافظتهم عليها لأنها منهم وإليهم.

ومن النصوص الوفيرة التي تنحو هذا المنحى، نقرأ: (وفي الوقت الذي ندعو كلّ مواطن للإسهام فيما نحن بصدده من مهامّ التنمية الشاملة فإنّه يتحتّم على القطاع الخاص أن يتّخذ خطوات جادّة للاعتماد تدريجيا وبدرجة أكبر من ذي قبل على القُوى العاملة والكفاءات والكوادر العُمانية المتوفّرة وفقا لاحتياجات مختلف الأنشطة التي يقوم بها ليؤدّي بذلك دورا مهمّا في إطار سعينا الدؤوب لبناء وتطوير قدراتنا الذاتية في كافّة المجالات)[4].

ولم يمضِ وقت طويل على تلك الدعوة حتى أعلنت عُمان نجاحا مطّردا في التعمين، أي، توظيف الأيدي العاملة المحليّة: (ومن هذا المنطلق يسرّنا أن نعرب عن ارتياحنا للخطوات الجادة التي اتّخذتها الدوائر الحكومية والقطاع الخاص، خلال الأعوام القريبة الماضية في مجال التعمين وتدريب وتوظيف الأجيال الجديدة)[5].

سادسا: وأفادت فلسفة النّهضة العُمانية فائدة جلّى من مبادئ الاسلام العامة وقواعده الكليّة، عموما، ومن متطلبات رسالة الاستخلاف خصوصا، بالتأكيد المتواصل على الايمان المطلق بالوحدة الاجتماعيّة والعمل على ترسيخها وتقويتها ليشتدّ عود المجتمع أمام عوادي الزمن. وهذا ما سنتابعه في الفصل القادم، وسنتابع فيه، كذلك، الأساليب العُمانية المتّخذة لترسيخ تلك الوحدة الاجتماعية، حتى لا تظلّ شعارا مهوّما في الفضاء.

1 ـ أنظر البخاري 1166.
2 ـ صحيح مسلم 1016.
3 ـ أنظر مثلا: خطب وكلمات في 1989/2/17 ص 189-190.
4 ـ في 1986/11/18، خطب وكلمات، ص 166.
5 ـ في افتتاح مجلس عمان 2006 ص4 (طبعة مفردة).

الفصل العاشر

نحو الوحدة الاجتماعية

لقد ورد التأكيد على تلك الوحدة في مواضع عديدة من القرآن الكريم، كقوله، تعالى: (وانّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربّكم فاتّقون)[1]. وقوله: (إنّ الذين فرّقوا دينَهم وكانوا شِيَعاً لستَ منهم في شيء)[2]. وقوله: (ولا تكونوا كالذين تفرّقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البيّنات)[3]، وغير ذلك كثير جدا في القرآن والحديث النبويّ.

ومما لا شكّ فيه، أنّ التاريخ، قديمه وحديثه، حافل بكثير من الخلافات والاختلافات المؤدّية الى إراقة الدماء وانتهاك القيم الانسانية النبيلة. وليس ذلك وقفا على المنطقة العربيّة، كما قد يخيّل لبعض الكتّاب حين ينظرون الى الصراعات القبليّة قبل الاسلام، ثم الى ما حدث بعده من حروب الردة ثم الحروب والفتن بين المسلمين أنفسهم. إنّ هذه الظاهرة عامّة في تاريخ البشر، شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، مِنْ قَبْل ظهور الاسلام ومِنْ بَعْد ظهوره. لذلك فقد كان من أولى مهمّات الأديان وفي طليعتها الاسلام إيقاف تلك الخلافات والاختلافات عند حدودها، باعتبار أنّ الخلاف والاختلاف، في حدود الاجتهاد الشخصي النّزيه، من طبيعة البشر (وكان

الإنسانُ أكثرَ شيءٍ جدلا)[4]. فشأن تلك الطبيعة البشرية شأن الخير والشّرّ: (ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربّك ولذلك خلقهم)[5]. وكذا: (إنّا هديناه السّبيل، إمّا شاكرا وإمّا كفورا)[6]. ذلك أنّ من هذه الخلافات والاختلافات ما ليس شرّا، وخاصّة إذا بقي في إطار الحوار البنّاء، والمجادلة بالتي هي أحسن، وسعة الصدور في تقبّل وجهات نظر الآخرين، ولكنّها، ستتحوّل الى شرّ مستطير إنْ غلب الجهل، وانتفت لغة الحوار، وتعطّلت المجادلة بالتي هي أحسن، وضاقت الصدور. وآنذاك سيحيق بالمختلفين التعصّب والغلوّ والتطرّف، وسيذهب كلّ فريق مذهبا في محاولة فرض ما يراه على الآخرين.

وحتى في هذه الحالة المأزومة فانّ الاسلام، بمبادئه العامّة وقواعده الكلّيّة، لا يستكين لتلك الصفات السيّئة والمصنّفة في خانة الشّرّ، بل يواصل الدعوة إلى الألفة والالتقاء والحوار ما أمكن ذلك، لا بالنصيحة والتوجيه والوعظ والإرشاد فحسب، وإنّما، أيضا، بدعوته الناس إلى العمل على خلق الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصاديّة الملائمة لتنمية الذات وتقبّلها لاختلاف الآخرين عنها في وجهات نظرهم، وتطوير الوضع العامّ نفسه. وتلك هي الوسيلة الأكثر جدوى لتحجيم الخلافات والاختلافات وما تولده من مشكلات، ومن ثمّ ردّها الى معنَى الاجتهاد في الرأي، بحسب الحدود والضوابط الأخلاقية التي نادى بها الاسلام.

إنّ هذه الحقائق التي هي من سُنن الله في الخلق، نراها متجسّدة في نصوص فلسفة النّهضة العُمانية، سواء كانت في خطب السلطان قابوس، أم في أحاديثه الصحفية، أم ما جاء في النظام الأساسي للدولة نصّا صريحا لا يقبل تأويلا. فلنمعن النظر في هذه النصوص:

1 - سورة المؤمنون 52.
2 - سورة الأنعام 159.
3 - سورة آل عمران 105.
4 - سورة الكهف 54.
5 - سورة هود 118.
6 - سورة الانسان 3.

(إننا نؤكّد على ضرورة المحافظة على روح التآخي والمحبّة التي تسود مجتمعنا العُماني بجميع فئاته وتعكس الترابط المتين بين أبناء هذا الوطن في كلّ أرجائه والوقوف صفّا واحدا ضد كل من تسول له نفسُه محاولة التأثير على هذا الترابط الذي يمثل الدعامة الأساسية لقوة وازدهار بلادنا العزيزة في حاضرها ومستقبلها)[1].

(إنّ السياسة التي اخترناها وآمنّا بها، هي – دائما وأبدا – التقريب والتفاهم بين الحاكم والمحكوم، وبين الرئيس والمرؤوس، وذلك ترسيخا للوحدة الوطنية وإشاعة لروح التعاون بين الجميع)[2].

* وفي النظام الأساسي للدولة نقرأ: (العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العُمانيين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة. التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين وتعزيز الوحدة الوطنية واجب. وتمنع الدولة كلّ ما يؤدّي للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية)[3]. فعُمان لم تترك مسألة الوحدة الاجتماعية لتحكّم الظروف بل هيّأت لها كل أسباب النجاح. وبخاصة تحسين الظروف الاقتصادية وبث الوعي الاجتماعي وثقافة التسامح والحوار.

ولا نشك في أنّ السالكين دروب الفتن واختلاق الأزمات لن يرتضوا نهج الحوار والانفتاح على الآخرين، حتى لو كانوا من أبناء دينهم ومجتمعهم، وذلك لغلبة التعصب والمصّالح الشخصية على سائر القيم. ولنا في التاريخ دروس قيّمة تؤكّد هذا الذي نراه. وأعتقد أن هؤلاء ما زالوا يحملون في حناياهم الروح الجاهليّة لأن مواقفهم اليوم من عمليات التحديث المتّزن والتطور المنطلق من مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلية المنبثقة من رسالة الاستخلاف تشبه إلى حدّ التطابق قسوة المشركين وعنادهم في رفض الاسلام الذي هو نهضة بكل ما في كلمة النّهضة من معنًى. ويُشبه أذى هؤلاء اليوم بما سبق للمشركين المتجمدين على ما قاله أسلافهم أن ألحقوه بالمؤمنين الذين آمنوا بضرورة التغيير الذي جاء به الدين الجديد.

وهي ظاهرة قديمة قِدَمَ الأديان نفسها، حتى أنّ القرآن الكريم يعرض صورا من تلك القسوة وذلك العناد منذ زمن النبيّ نوح، عليه السلام، وإلى ظهور الاسلام

وما بعد ظهوره، ثم تتسلّم كتب التاريخ ما حدث لاحقا.

وحين ظهر الاسلام، في جزيرة العرب، وهو يحمل في تضاعيفه مبادئه العامّة وقواعده الكلّيّة التي أرادت أنْ تُحدث، حين تؤخذ بروحها ومؤدّاها، تطويرا دقيقا ومحسوبا للأوضاع الاجتماعيّة المأزومة والمترديّة، جُوْبِهَ بمقاومة ضارية من حرّاس المصالح الأنانيّة الضيّقة، والقوى التي رأت أنّ الاسلام جاء لتحجيمها، على الرغم من ان بعض ما جاء به، لم يكن غريبا عن العرب، كما لم يكن غريبا عن غيرهم على ما نتلمّسه في هذه الشواهد:

* لقد دعا الى التضامن الاجتماعي، وكان العرب، خاصّة، يؤمنون بضرورة ذلك، ومن المعلوم أنّ كلّ قبيلة، فيما قبل الاسلام وما بعده، كانت تلتزم بذلك المبدأ التزاما لا محيد عنه، تجاه كلّ فرد من أفراد القبيلة. وكلّ الذي فعله الاسلام في هذا المضمار أنّه وسّع من حدود التضامن ليشمل أفراد القبائل جميعا في مجتمع أكثر تجانسا مما كان عليه في الفترات السابقة. إضافة إلى توسيع مفهوم التضامن ليشمل الناس جميعا باعتبارهم مستخلَفين في الأرض.

* ودعا إلى العدل بين الناس، بغض النظر عن أجناسهم وألوانهم، وذلك مصداق قوله، تعالى: (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)[4] فلم يخصّص "العدل" بالمسلمين بل جعله عامّا يجب أن تراعى مبادئه وقواعده في التعامل مع "الناس" كافّة.

* ودعا إلى نبذ الأصنام والأوثان، وحرّاسها وكهنتها. ولم تكن دعوته هذه جديدة على سكّان الجزيرة العربية، ولا مفاجئة لأهل الكتاب منهم، فقد كانت الجزيرة قد عرفت الأديان قديما، وكان فيها، عند ظهور الاسلام، طوائف شتّى من أهل الكتاب ومن غيرهم ممن كان يرفض عبادة الأوثان والأصنام. وكلّ الذي زاده الاسلام في عقائد القوم دعوته لا الى نبذ الأصنام والأوثان، فحسب،

1 – في 1989/11/18. خطب وكلمات، ص 194.
2 – في 15/5/1978. خطب وكلمات، ص 95.
3 – النظام الأساسي للدولة، المادة 12.
4 – سورة النساء 58.

بل القضاء على امتيازات الكهنة والسدنة الذين كانت مصالحهم الضيّقة تقتضي إبقاء الأصنام والأوثان، واستغلال الناس وتوريطهم، بالتالي، في محاربة النبي، ودعوته الجديدة.

* ودعا إلى التعارف والتآلف بين الناس جميعا، وقال انهم لآدم وآدم من تراب، وأنْ لا فضل لعربيّ على أعجميّ، ولا لأعجميّ على عربيّ، إلا بالتقوى. وإذا كان لا بدّ من الحوار فليتمّ بالكلمة الطيبة. فكانت هذه الدعوة تجديدا لميراث قديم قال به الأنبياء جميعا، ولكنه اندثر منذ أزمان طويلة قبل ظهور الاسلام. وكان من الأسباب التي برّر بها سادة قريش معارضتهم للاسلام، أنّه يريد أن يجعل الآلهة إلها واحدا، وأن يعامل سادةَ قريش كما يعامل فقراءَها وعبيدها.

* ودعا إلى إنصاف المرأة وإعطائها حقوقها. وهذه الدعوة لم تكن جديدة على الجزيرة العربيّة، سواء بمنظور الأديان السابقة، أم بالواقع الاجتماعي. فعلى الرغم مما نقرأ في القرآن الكريم وكتب التاريخ عن (وأد البنات) وعن الوجوه التي تَسْوَدّ إن بُشّرت بولادة الأنثى كما في قوله، تعالى: (وإذا بُشّر أحدُهم بالأنثى ظلّ وجهه مُسْوَدًا وهو كظيم. يَتوارى من القوم من سوء ما بُشّر به أيُمسكه على هُونٍ أم يدسّه في التراب، ألا ساء ما يحكمون)[1]، نقول: على الرغم من ذلك فانّ هؤلاء نفر معدودون في بعض مناطق الجزيرة العربيّة.

ويثبت التاريخ أنّ المرأة العربيّة ومنذ عصور ما قبل الاسلام، كان لها منزلة اجتماعيّة رفيعة في مجتمع الجزيرة العربية. وصحيح أنّ تلك المنزلة تتفاوت في رفعتها أو ضَعَتها ما بين منطقة وأخرى، إلا انّها موجودة على أيّة حال، سواء في حقّها بالزواج أم حقوقها في حالة الطلاق أو الميراث (في بعض البيئات) أم المشاركة في الحياة العامّة، كالتجارة والزراعة والبيع والشراء وغيرها. وكلّ الذي فعله الاسلام، في هذا الصدد، أنّه رسّخ هذه المنزلة للمرأة وقنّنها وأعلن أنّها تعمّ كلّ النساء لا نساء منطقة دون أخرى، ولا نساء فئة دون أخرى. ومنع المساس بالمرأة وكرامتها، واعتبر مَن أكرمهنّ فهو الكريم، ومَن أهانهنّ فهو اللئيم، كما جاء في الحديث النبويّ الشريف.

وعلى الرّغم من كلّ ذلك التوافق مع عاداتهم، حاربوا دعوته هذه انطلاقا من

اعتزازهم بمصالحهم الشخصية التي رأوا أن اعترافهم بصواب أيّ مبدأ من مبادئ الاسلام هزيمة لتلك المصالح.

* ودعا إلى تشجيع التجارة وتحريم الربا، حرصا على دوران المال فيما فيه صالح المجتمع، وتوظيف الأموال فيما من شأنه دفع عجلة الاقتصاد الى التطور والنمو. فوقف المرابون في وجه دعوته، أما الذين كان المرابون يستغلّونهم، وهم كثر وخاصّة في المدن، فقد ساندوا هذه الدعوة وأيّدوها، ولكن من المشركين من هؤلاء الضحايا، أنفسهم، مَن عارضها وحاربها.

* وقرّر الاسلام ضرورة طلب العلم من أيّ مصدر كان، شرقا أم غربا، في الصين أو غير الصين، ولم يكن العرب بعيدين عن هذا التوجّه، فقد كانت لهم حضارات سابقة، وكانت لهم حواضرهم، وكانت لهم مآثر علميّة تُظهر الكشوفُ الأثريّة، من حين لآخر، بعضا منها. ولم نسمع أو نقرأ أنّ أحدا يُعتدّ برأيه من المسلمين وحتّى الى ما بعد أربعة قرون من ظهور الاسلام، قد اعترض على تلك الدعوة، إلاّ نفرٌ معدودون أخذهم النقل إلى غير ميدان العقل في الابتكار والتجديد. ولكن، حين بدأت حضارة المسلمين بالتفكّك والانهيار، وسرت فيها عوامل الضعف، كان من أبرز ظواهر ذلك التفكك، وترسيخ ذلك الانهيار، ظهور أفراد تلبّسوا أردية الحرص على الدين، أو ما وجدوا أنفسهم قادرين على فهمه منه، فحرّموا طلب العلم، وقصروا مفهومه على ما لديهم من نُقول ومرويّات. فكانوا عاملا إضافيا لترسيخ تخلّف الأمّة وانحطاطها وفشلها في أن تكون خير أمّة أُخرجت للنّاس وفي أن تكون جديرة بحمل رسالة الاستخلاف. كما كانت مواقفهم تلك من نتائج التفكّك والانهيار، بمعنَى أنّ التفكّك والانهيار أدّيا الى ظهور تلك المواقف، ثمّ إنّ تلك المواقف أدّت الى ترسيخ تَينك الظاهرتَين. ومن الأسف البالغ أنّ من هؤلاء بقايا ما تزال الى اليوم تروّج دعاواها الباطلة بالتناقض بين الاسلام والعلم، وأن علوم العصر الحديث علوم الكفر والزندقة، علما أنّ مروّجي هذه الأقوال يتنعّمون بمنجزات العلم في بيوتهم وتنقلاتهم واتصالاتهم ومخاطباتهم وكتاباتهم ونشر ما يكتبون! والظاهر أنهم لم يفهموا

1 ـ سورة النحل 59-58.

الاسلام، على الوجه الذي أراده منزّله، ولم يفهموا العلم باعتباره سلاحا ذا حدّين بحسب استخدام الانسان له، وأنّ الاسلام يريد أنْ يوظّفه في الخير والنفع العام، لا أنْ يحرّمه ويمنع الناس من التمتّع بثمرات منجزاته. وعلى أية حال فقد جاء في تراث العرب: (الناس أعداء ما جهلوا).

* وحين قرّر الاسلام أن في الأموال حقوقا لذوي القربى والفقراء واليتامى والمساكين وابناء السبيل وغيرهم من المحتاجين، لم يكن ذلك إلاّ تطبيقا لمفاهيم التكافل الاجتماعي. وإلا فانّ الله غنيّ عن العالمين، وأنّ رسوله الكريم كان هاديا ولم يكن جابيا. وعلى الرغم مما أشرنا اليه سابقا من أن التكافل الاجتماعي عادة عرفها العرب، غير أنّ تقنين الظاهرة عبر تشريع الزكاة وغيرها، سبّب امتعاضا لدى الذين تخيّلوها ضارّة بمصالحهم، فامتنع بعضهم عن أداء الزكاة، وصرفها بعضهم في غير ما سنّه الله لها، وفي غير مواضعها المحدّدة بالقرآن، وما زالت هذه الظاهرة لدى بعض الناس متواصلة إلى الآن.

* وحين قرّر الاسلام منع قتل الأولاد (خشية الإملاق) أي الفقر، فإنما كان يدعو الى العمل لإعالة الأولاد والتخلّص من شبح الفاقة والفقر. على العكس مما فهمه بعض الأعراب من هذه الدعوة قائلين: الأبناء أبناؤنا، والبنات بناتنا، ونحن أحرار فيهم.

وخلاصة القول أنّ المفاهيم التي جاء بها الاسلام، وحدّدتها مبادئه العامّة وقواعده الكلّيّة، منها ما هو جديد على القوم آنذاك، ومنها ما هو تهذيب وتشذيب لِما كانوا عليه، ومنها ما هو تقنين لعادات وتقاليد صالحة نافعة دأبوا عليها. ومن البديهي أن يظهر من يساند هذه المفاهيم، وأن يظهر من يعارضها. وكان النبي ﷺ ومَن سار على نهجه وطريقته يُحاورون من يحاورهم بشأنها، ويناقشون من يناقشهم، إذا لم يتجاوز الحوار والنقاش حدّهما، ولم ينتقل الى الاضرار بمسيرة الدين الجديد.

ومن هنا وفّرت المبادئ العامّة والقواعد الكليّة التي تضمّنها الاسلام مهادا طبيعيا لمقولات فلسفة النّهضة العُمانيّة في توضيح حدود الصراط المستقيم لتعامل الناس فيما بينهم بالرفق واللين تماما كما رسم الاسلام لأتباعه

منهجهم وصراطهم المستقيم في إنقاذ المعاندين والغلاة والمتعصّبين من عنادهم وغلوّهم وتعصّبهم لِما وجدوا عليه آباءهم، والالتزام بتعاليمه السامية في الوحدة والاتحاد وبقيّة القيم الانسانيّة التي جاء الاسلام لتهذيب ما يحتاج منها الى تهذيب، وتطوير ما يحتاج منها الى تطوير.

فالحلول، التي وضعتها فلسفة النّهضة العُمانيّة، للوحدة الاجتماعية تمثّلت في العودة إلى مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة الآمرة بتلك الوحدة. فبدأت في عُمان حملات التثقيف والتنوير لجميع المواطنين بتوعيتهم بالمشكلات والمآسي التي كانوا يعيشون في أتونها، وتم تقديم الحلول المستخلصة من مشكلاتهم ذاتها، ودُعوا إلى الالتزام بتلك الحلول، وبهذا استطاعت عُمان، أن تؤسس نهضتها التي تريد أن تعيد للمواطنين أَلَقَهُم ورفعة شأنهم، إنْ هم وطّنوا أنفسهم على أداء فروض ذلك، من طلب العلم النافع وأداء العمل الصالح، بكل ما تعنِيه كلمتا (النافع) و(الصالح) من معان. وهما الوصفتان اللتان عن طريقهما يمكن تحقيق رسالة الاستخلاف، لأنَّ مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكليّة الحقيقيّة لا المُتَصَوَّرة أو المُحَمّلَة ما لا تحتمل، تضع بين أيدي الناس ملامح صراطهم المستقيم الذي عليهم أن يسلكوه بعد أن يتعرّفوا على حدوده ومستلزماته بما يُضفي على (النفع) و(الصلاح) المعنَى الحقيقي لهما والذي لا يتجاوز تحقيق إنسانية الأديان ذاتها.

ونلاحظ في نصوص فلسفة النّهضة العُمانية تأثرا واضحا بطريقة الاسلام في التعامل مع الذين وقفوا في وجهه في أوّل ظهوره. ويتجلى ذلك التأثير من حيث أنّ عُمان حددت موقفها في مواجهة الذين اعترضوا طريق نهضتها في أيامها الأولى، وحاولوا وضع العصي في عجلاتها، إذ بادأتهم بالنصح والإرشاد والدعوة إلى البدء من جديد في خدمة عُمان وأهلها، وحين لم ينفع معهم ذلك، لجأت إلى ما لا بدّ أن تلجأ إليه، ونعنِي به الإكراه الطبيعي عن طريق القوة المسلّحة:

(فقد قلنا، آنذاك: عفا الله عمّا سلف، عودوا إلى وطنكم واستأنفوا حياة البناء والتعمير فإنّ ظلام الأمس سيتحول إلى نور وإننا، جميعا، نواجه مسؤولية

تاريخية أمام هذا الوطن. وعلينا واجب التكاتف لبناء الدولة الحديثة. وقد استجاب المخلصون لهذا الوطن فهرعوا إلينا من كلّ حدب وصوب، كلّ يشارك بجهوده ويتحمّل مسؤوليته لينال شرف المساهمة في خدمة بلاده. وإلى اليوم لا نزال نستقبل بين وقت وآخر أفرادا وجماعات يكتشفون عمق الهاوية التي يُقادون إليها ومدى التضليل الذي وقعوا فيه فيعودون إلى حظيرة الحقّ ويباشرون حياتهم العاديّة تحت ظلّ حكومتهم. أمّا أولئك الذين يُصرّون على التمرّد والتخريب أو يحاولون العبث بالأمن والصيد في الماء العَكِر، فإننا سنضربهم بقوة وسيتحمّلون مغبّة ما يفعلون)[1]. "قول جلالته (آنذاك) أي منذ الشهر الأول لبدء النهضة"

وهو ذاته الصراط المستقيم الذي تبنّته تلك الفلسفة في مواجهة التعصب والتطرف والغلو مِمّا سبق بيانه: التوعية والنصح، ثم القوة. فكانت تلك خطوة واسعة في طريق التأهّل لحمل رسالة الاستخلاف وهي التي ترتكز على الحوار والتوعية بالحكمة والتسامح، فاذا لم ينفع ذلك تمّ اللجوء إلى الردع القانوني، ثم الإكراه الطبيعي الذي هو من طبيعة الحياة البشرية.

ومن مميّزات هذا النهج أنّه يعتبر مكافحة تلك الأدواء واجبا دينيا ملقى على عاتق الانسان ذاته، وما دام الأمر كذلك، فانّ الدين يضع أمام الناس مبادئه العامّة وقواعده الكلية وهي الداعية إلى الحوار والتوعية أولا في التعامل مع هذه المشكلات المتولدة من التعصب والغلو والتخلّف الفكري، ووضع الحلول لها. فإنْ لم ينفع ذلك، كان هناك موقف آخر تجاه المتزمّتين الواقفين حجر عثرة أمام الناس يمنعونهم من السير في تحقيق جدارتهم بالاستخلاف.

وكمثال على ذلك نأخذ مشكلات الغلوّ والتعصّب والتطرّف وكيفية معالجة فلسفة النهضة العُمانية لها منطلقة من طريقة معالجة الاسلام لتلك الأدواء. فمن المعلوم أنّ الاسلام بمفاهيمه وتطبيقاته يعتبر الغلوّ والتعصّب والتطرّف سوء فهم للدين يؤدي إلى نشر العنف والخوف بين الناس، مما يعرقل عمليات النمو والتطوّر نحو تحقيق رسالة الاستخلاف، فيترسّخ التخلّف وما يحمله في تضاعيفه من مشكلات ومآس متنوعة.

فالقضاء على ذلك الثلاثي البغيض ونتائجه، يقتضي التوعية الشاملة بحقائق الدين، والاجتهاد وفقا لمبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة. مع التأكيد على سماحة الإسلام لأنّ ذلك الثلاثي البغيض، في حقيقة الأمر، بعيد عن فكر الإسلام الذي يرفض الغلوّ، وينهَى عن التعصّب ويحارب التطرّف، لأنّه دين يُسر، ويحبّ اليُسر في كلّ الأمور. وصدق حديث الرسول: (انّ هذا الدين يُسْرٌ ولن يُشادّ الدينَ أحدٌ إلا غلبه)[2] ومثله: (إنّ اللّهَ لم يبعثني مُعَنِّتاً ولا مُتَعَنِّتاً ولكنْ بعَثَني مُعَلِّماً مُيَسِّرا)[3]. فالحلّ الأمثل لهذا الموضوع يتركّز في جهتين، هما:

أ- ذات الإنسان أولا، حيث عليه أن يكون صبورا سمح الأخلاق منشرح الصّدر واسع الادراك كي يتأهل لإعمار الأرض بجهده وعنائه، وأن يقوم الواعون بتوعية الآخرين بالصفات التي يجب أن يتّصف بها كل مسلم.

ب- بثّ الوعي السليم المرتكز على الموضوعيّة والأمانة في نقل الآيات وتفسيرها، والأحاديث ومواردها. ذلك أنّ الآيات الكريمة والأحاديث النبويّة الشريفة، يجب تناولها وتفهّمها بمنهج علميّ منبثق من القرآن ذاته. أمّا ما يتعلّق بالحديث النبويّ فإنّ الرسول قد علّمنا أنْ نعرض ما يُروى من أحاديثه على القرآن الكريم، فما وافق القرآن أخذناه، وما عارضه رفضناه، وبخاصّة أنّه حذّر مَن يكذب في الرواية عنه، فقال: (مَن كذب عليّ متعمّدا فليتبوّأ مقعده من النّار)[4]. ذلك أنّه قد رأى في حياته مَن كذب عليه، فكيف سيكون الحال بعد وفاته؟! ولذلك وضع هذا المنهج القويم، أي أنْ نعرض ما يُروى عنه على القرآن، فإنْ وافقه أخذناه، وإن عارضه نبذناه، ومن هنا نرى أنّ مآل الأمر كلّه الى القرآن، فتفهّمُه بموجب منهج منبثق منه أمر لا محيد عنه.

وقد التزمت فلسفة النّهضة العُمانية بهذا المنهج أي بفهم القرآن حقّ فهمه،

1 - في 18/11/1973. خطب وكلمات، ص 37.
2 - البخاري – كتاب الايمان 29.
النسائي – كتاب الايمان 28. وأنظر خطب وكلمات، ص 263.
3 - صحيح مسلم – كتاب الطلاق 29. ص 593.
4 - صحيح مسلم، ص 22.

تتبيّن معانيه، وتفهم أغراضه ومراميه، وتريد أن تنزّهه عن أنْ يَفْرض عليه أيّ كان مُرتأياته المسبقة ومصالحه الشخصية. فيرتكب بذلك إثما لأنّه يأخذ كلام الله ويُخضعه لأهوائه ونزواته، في الوقت الذي لا تقدّم آياته الكريمة إلاّ مغزىً واحدا، هو التأكيد على مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة. وترى تلك الفلسفة أنّ من الخطيئة، لا الخطأ فحسب، أن تُقَوّلَ الآياتُ بما لم تَقُلْ، وأن تُقْطَعَ من سياقها ليوظّفها الذين في قلوبهم مرض فيما لم تَرِدْ فيه أصلا.

فإذا أخذنا مؤدّيات تلك الآيات واستنبطنا منها حكما معيّنا في حالة معيّنة، واستفدنا منها في حلّ مشكلة قائمة الآن، فإنّنا نكون قد انسجمنا مع ضرورات أداء رسالة الاستخلاف وذلك بتوحيد المشكلات وحلولها واستنباط هذه الحلول من أعماق المشكلات نفسها، بابتكار الوسائل والأساليب الكفيلة بالحلّ انطلاقا من المبادئ العامة والقواعد الكلية للاسلام. وهذا اجتهاد من داخل النصّ نفسه، بعقليّة مستنيرة تصون ولا تُبدّد وتحمي ولا تُفرّط.

وقد أدركت تلك الفلسفة أنّ هذا المنهج الحاذق في طريقة فهم القرآن وتدبّر معانيه، واستخلاص مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة من آياته الكريمة، والوعي باختلاف مستويات التطبيق بحسب الحالات الجديدة والحوادث الواقعة، هو الذي يمكّنها من احتواء الضغوط والتحدّيات التي يجب أن تجابهها في مختلف الأصعدة، سواء كانت تلك المجابهة متجسدة في الموقف الرافض لمحاولات استلاب الهويّة الذاتيّة، أم في السعي نحو بناء المجتمع وتأسيس أركان النهوض والتقدّم، أم في بث التوعية اللازمة والضروريّة لمجابهة الضغوط التي يمارسها أهل الإفراط والتفريط، سواء مَن تطرّف وتعصّب وغلا في فهم النصّ الدّيني وكفّر من تختلف رؤاه واجتهاداته عن رؤاه... ومَن تهتّك وابتعد عن أصول الشريعة وغاياتها، أم في التعامل مع الموروث بقضه وقضيضه وكأنه قرآن منزل.

ومن الوسائل التي اتّخذتها فلسفة النّهضة العُمانيّة وصولا إلى ذلك الهدف أنّها وضعت على عاتق المواطنين مهمة الانتصار على جميع التحديات التي تواجه مسيرتهم النهضويّة، سواء كانت خارجية كما كان يحدث في أوائل السبعينيات، أم ظروف النهضة ذاتها لأنّها حين حدثت في سنة 1970 بدأت مما دون الصفر

ووضعت أمامها هدفا كان يبدو في تلك الأيام الأولى خياليا بكل معنًى الكلمة. وكان هذا الهدف يمثل تحديا للإرادة العُمانية هل تستطيع أن تصل إليه أم لا؟ غير ان حنكة القيادة العُمانيّة وحكمتها وقوة إرادة المجتمع العُماني نقل الخيال إلى واقع يشهد له البعيد قبل القريب.

ومنذ البدء لم تجد القيادة العُمانيّة غضاضة في الاعتراف بالواقع والصعوبات والمعوّقات، جريا على طبيعة النفس العُمانية في الوضوح والصراحة من غير لفّ ولا دوران. فلقد بدأت نهضتها في مواجهة عديد من التحديات التي كانت تتزايد بحكم التطور نفسه. ولقد أشار القائد العُماني في سنة 1974 إلى أن عُمان جابهت في ذلك العام ثلاثة تحديات رئيسية، هي: المشاركة في معركة أكتوبر 1973، ومقاومة عمليات التخريب في جنوب البلاد، والبناء الداخلي الذي قال عنه القائد العُماني:

(أمّا ثالث هذه التحديات التي نخوضها ولا زلنا، فهي معركة لا تقلّ عن سابقتها أهمية. إنها معركة البناء والتنمية والتطور. لقد كانت خطتنا في هذا المجال طموحة تستهدف الإنسان العُمانيّ وتعويضه ما فات. وكان عمادنا في تنفيذها الإنسان. فالإنسان هو صانع التنمية، فيجب أن يكون هدفها إسعاده وإعداده، ليُعطي بلاده أحسن ما عنده من إنتاج. ومن هنا كان اهتمامنا بالتنمية الاجتماعية، فانطلقنا بادئ بدء نعلّم ونقدّم العلاج ونوفر الغذاء والسكن من أجل الإنسان العُماني)[1].

وهذا التحدي الثالث متواصل بعد أربعين عاما من بدء النّهضة لأنّ آفاقه مفتوحة على الزمان بكل ما فيه من متغيرات، وعلى العلم بكل ما فيه من تطورات تجعل المنجزات العلمية السابقة مجرد ذكريات.

ولمعرفة المقصود بما جاء في آخر النص السابق من البدء بالتعليم وتقديم العلاج وتوفير الغذاء والسكن، نعود إلى سنة واحدة قبل هذا النص. ففي 1972/11/18 أعطى القائد العُمانيّ صورة لِما كان عليه الحال وما صار إليه بعد

1 ـ في 18/11/1974. خطب وكلمات، ص 46.

سنتين اثنتين فقط من بدء النهضة:

* في عام 1970 كان في البلاد 3 مدارس تضم 900 تلميذ.

* في عام 1971 أصبح في البلاد 16 مدرسة تضم 7000 تلميذ.

* في عام 1972 صار عدد المدارس 45 مدرسة تضم 15000 تلميذ.

* « وفي سنة 2000 تجاوز عدد المدارس الألف مدرسة، وبلغ عدد الطلاب حوالي 530 ألف طالب وطالبة، بالاضافة إلى حوالي ثلاثين ألف طالب وطالبة في قطاع التعليم الخاص».

* في عام 1970 كان في البلاد 10 مستوصفات وتسعة مراكز صحيّة «وكان مستوى العناية فيها متدنيا جدا». في عام 1971 أصبح في البلاد 15 مستوصفا، و15 مركزا صحيا، وستة مستشفيات «مع تحسن نوعي ملموس في الخدمة الصحيّة والتطور الطبي».

* « في عام 2000 صار عدد المستشفيات 52 مستشفى متنوعة الخدمات و6 مجمعات صحية تخصصية، و 108 مراكز صحية، منها 57 مركزا صحيا تحتوي على أسرّة ولادة.. الخ».

ومعنَى هذا أن عُمان بدأت في سنة 1970 وكأنّها تخرج من بطون القرون الوسطى، حيث التخلّف يضرب أطنابه في جميع جوانب الحياة، باستثناء إرادة الإنسان العُماني، ولتنتقل عُمان، بتهيؤ القيادة الحاقة، وبإرادة إنسانها، إلى الأزمنة الحديثة بلا ضجّة ومن غير أن تُحدث رجّة مفاجئة في بنائها الاجتماعي ونفسية أهلها.

إنّ هذه الإجراءات الإدارية والمؤسّسية استلزمت تداخلَ جميع العناصر السكانية واختلاطَها وتعاونَها فيما بينها، في المدارس والمعاهد والجامعات، في الوظائف العمومية، في مراجعة المؤسسات الصحية للعلاج، في الأعمال التجارية.. إلى غير ذلك من أنشطة الحياة.. ثم خضوع المواطنين جميعا للقانون نفسه، وتمتعهم بالحقوق ذاتها، وقيامهم بالواجبات الشاملة لهم بلا

استثناء لأي سبب كان[1].. علما أنّ جميع السكّان يعودون إلى أصول نَسَبية واحدة يجمعهم تاريخ واحد فيه ما يجمع أكثر مِمّا يفرّق، وينتمون لدين واحد، حتى إن اختلفت الاجتهادات الثانوية في فهم بعض تشريعاته.. وبذلك صارت تلك الإجراءات خير مهاد لوحدة اجتماعية تسمو على الانتماءات الذاتية، وتسير باتجاه الانتماء لاختيارات الوطن ومستقبل السكان جميعا.

وهو تلاقٍ آخر بين رسالة الاستخلاف وتطبيقات النهضة العُمانيّة.

1 - مما يساعد على استيعاب هذه الحقائق العودة إلى النظام الأساسي للدولة، وبخاصة البابَين الثاني والثالث. وملاحظة التطبيقات العملية في واقع الحياة اليومية للمواطنين العُمانيين.

الفصل الحادي عشر

المصطلحات وأُطُر التنفيذ

إنّ المصطلح لفظ يحمل مضمونه معه وله دور أساسٌ في صياغة الفكر والتعبير عنه ليكون صلة بين النظرية والتطبيق العملي. وبتحليلنا لبُنَى مقولات فلسفة النّهضة العُمانيّة رأينا أنّها تضمنت مصطلحات عديدة ذات جذور متّصلة برؤى رسالة الاستخلاف، إضافة إلى الإطار العامّ لنَقْل كل مصطلح إلى أرض الواقع في التطبيق العملي. حتى وصلنا إلى قناعة تامّة أنّ من أبرز السّمات التي اكتسبتها تلك الفلسفة من رسالة الاستخلاف المصطلحات التي اغتنت بها نصوصُها وبخاصة فيما يتّصل بالتعبير عن وسائل تربية الضمير وتنمية الذات والعلاقات الاجتماعية وما إليها، وهي مصطلحات دالّة على مضامينها من غير بَواقٍ، ومنها:

1 ـ التكافل الاجتماعي[1]: اعتبر الاسلامُ التكافلَ الاجتماعي من الخطوات المهمة لتحقيق إعمار الأرض بحسب غايات رسالة الاستخلاف. ولذا أمر بالتكافل الاجتماعي بدءا من صلة الرّحم وليس انتهاء بالتعاون الشامل على البِرّ والتقوى.

ومن ذلك قوله، تعالى: (واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ)[2]. (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جُناح فيما طعموا إذا ما اتّقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثمّ اتّقوا وآمنوا ثمّ اتّقوا وأحسنوا، والله يحبّ المحسنين)[3] حيث التركيز على العمل الصالح ومنه الإحسان للمحتاجين بكل أسلوب ممكن كالإعطاء المباشر أو توظيف الأموال في زراعة أو صناعة أو تجارة أو غيرها لتوفير فرص عمل للباحثين عنه.

2 – الوضوح والصراحة ومواجهة القضايا بجرأة وشجاعة: وهو إطار عامّ للعلاقة بين الناس، من جهة، ولتنفيذ الأوامر التي على المرء أن يقوم بها، من جهة أخرى. وقد جاء في التنزيل العزيز قوله، تعالى: (وليس البرّ بأن تأتوا البيوت من ظهورها ولكنّ البرّ من اتّقى وأتوا البيوت من أبوابها واتقوا الله لعلكم تُفلحون)[4]. والآية رمز إلى وجوب مواجهة الأمور كلّها بوضوح وصراحة من غير لفّ ولا دوران ولا احتيال ولا خداع. على الرغم مِمّا حدّه بعض المفسّرين للآية في حالة معيّنة. هذا إضافة إلى الآيات العديدة التي تأمر بالصدق ونبذ الكذب والخداع. ومن ذلك: (يا أيّها الذين آمنوا اتّقوا اللّهَ وكونوا مع الصّادقين)[5]. ومثلها (ثمّ نبتهلْ فنجعلْ لعنةَ اللّه على الكاذبين)[6].

ولقد تجلّى هذا الإطار – نعني به الوضوح والصراحة ومواجهة القضايا بجرأة وشجاعة – في جميع نصوص فلسفة النّهضة العُمانيّة والممارسات المنبنية عليها في السياستين الداخلية والخارجية لسلطنة عُمان بحيث يصعب علينا إحصاء النصوص والمواقف المبرهنة على ذلك نظرا لكثرتها، ولكنّنا نكتفي ببيان جزء

1 – تكرر هذا المصطلح وما هو في معناه في كثير من نصوص فلسفة النهضة العمانية. أنظر: خطب وكلمات 49، 95، 194. وغيرها. وأيضا: النظام الأساسي، المادة 12 و 38.

2 – سورة النساء 1.

3 – سورة المائدة 93. وانظر الكشاف للزمخشري 1/662.

4 – سورة البقرة 189. تفسير القرطبي 1/438. الكشاف 1/233.

5 – سورة التوبة 119.

6 – سورة آل عمران 61.

- الموقف من المبادئ الهدّامة مهما كانت سطوة القوى الواقفة خلفها[1].

- الموقف من التطرّف والإرهاب[2]. وقد سبقت الإشارة إليه.

- نقد الواقع سواء كان في داخل عُمان أم في خارجها. وهو نقد علميّ هادئ لأيّة ظاهرة تراها عُمان سلبية أو ضارّة. ونمثّل على ذلك بـ:

- عدم اهتمام العالم اهتماما كافيا بمسألة الموارد المائية: (إنّ ارتفاع معدلات النموّ السّكاني خلال الفترة الماضية وزيادة الطلب على استخدام الموارد المائية لمواكبة هذا النمو وعدم إيلاء الاهتمام الكافي لحالة التوازن بين الموارد وحجم الطلب عليها أدّى إلى انعكاسات سلبية خطيرة وخاصة في منطقتنا العربية، الأمر الذي يحتاج إلى تضافر الجهود)[3].

ومِمّا لا شكّ فيه أنّ هذا الموقف هو أوّل موقف رسمي عربي من هذه المشكلة، وهو تحذير مبكّر لِما ستؤول إليه أوضاع العالم، وبخاصة أوضاع العالم العربي، إن لم يتدارك العرب هذا الأمر منذ الآن.

- خلافات العالم العربي التي تؤخّر العرب وتسبب لهم خسائر جسيمة من جميع النواحي[4]. ويحدّد الخطاب السياسي العُماني أسباب هذه الخلافات أنها لا تعود إلى سبب واحد بل إلى جملة من الأسباب. وربّما كان أبرزها عدم وجود ثوابت في السياسة العربية بشكل عامّ نظرا لعوامل شتى منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو شخصي مع فقدان النظرة الاستراتيجية حتى لو وقع الاتفاق على العناوين العامّة تجاه المشكلات التي واجهت العالم العربي وما تزال تواجهه[5].

وعادة ما تحدّد فلسفة النّهضة العُمانية البديل العلمي الواقعي للظاهرة التي تنقدها، كما في:

(وكما هي الحال بالنسبة لأية أمّة، فإنّه لشيء طبيعي أنْ تقع خلافات وستظل تقع خلافات في الآراء ووجهات النظر بين أعضاء أمتنا العربية، ولكلّ عضو في هذه الأمة الحقّ لكي يعبّر عن آرائه بحرية كلّما نشأت الخلافات، لكنّ حرية الرأي والتعبير يجب أن تتّسم بروح الأخوّة الصادقة والمنزّهة عن الحقد

والضغينة والتنافس وأن تكون مقرونة بعزم مشترك صادق لتحقيق الآمال التي نصبو إليها جميعا .... كم في أحوال كثيرة كاد النصر أن يكون حليفنا لكنه ما لبث أن أفلتَ من أيدينا ليقع في أيدي أعدائنا بسبب هذه التصرّفات والمواقف)[6].

فانطلاقا من منهج الوضوح والصراحة والصدق والرغبة في تطوير الأوضاع العربية، حدّدت فلسفة النّهضة العُمانية، في النصّ السابق وما اتّسق معه، مضارّ الخلافات العربية المسبّبة عن افتقاد البوصلة المشيرة إلى ثوابت تُلزم العرب بوضع استراتيجية علمية واقعية لحاضرهم ومستقبلهم. ولقد سبقت الإشارة إلى موضوع المياه وعدم اهتمام العالم العربي بهذه المشكلة الخطيرة التي لا بد أن تتفجّر حروبا وصراعات إن لم تُعالَج منذ الآن معالجة جذريّة، هذا كمثال فقط. وثمة أمثلة أخرى ما تزال ساخنة كالقضية الفلسطينية التي هي بحاجة إلى حلّ يجب أنْ يأتي اليوم قبل الغد.

وثمة موضوعات أخرى كثيرة جابهتها تلك الفلسفة بالنقد، نستعرض بعضها من طوايا هذه الموضوعات:

- المغالاة في المهور والاهتمام بالمظهريات اهتماما مغالىً به[7].
- السياحة السائبة واللامسؤولة[8].
- الاستعجال وعدم النظر إلى الظروف الواقعية داخليا وخارجيا[9].

1 ـ أنظر مثلا: خطب وكلمات 45-46، 80-81 وغيرها.
2 ـ خطب وكلمات، 262-263.
3 ـ خطاب جلالته إلى منظمة اليونسكو في 4/10/2005. خطب وكلمات، ص 370.
4 ـ أنظر خطب وكلمات، ص 99.
5 ـ أنظر الفكر السياسي العُماني 125 وما بعدها. وسنُفرد لها فصلا خاصّا.
6 ـ في 18/11/1978. خطب وكلمات، ص 98-99.
7 ـ في 2/5/2000. ص 333.
8 ـ في 2/5/2000. ص 336.
9 ـ في 2/5/2000. ص 334.

- عدم وضع نظام اقتصادي عالمي جديد عادل ومنصف يخفّف الأعباء عن الدول النامية، وذلك قول جلالته منذ ربع قرن ومن قبل أن يقع العالم فريسة الأزمات الاقتصادية المتتابعة وخاصة الانهيار الأخير الذي ابتدأ منذ أواخر سنة 2008 وما زال متواصلا يلقي بظلاله الثقيلة على كثير من اقتصاديات دول العالم، وفي مقدمتها الدول المصنّعة نفسها:

(وفي الوقت الذي تتزايد فيه المشاكل الاقتصادية العالمية حدة وتعقيدا وتلقي بوطأتها على الدول النامية بصفة خاصة، فإننا نضمّ صوتنا إلى الأصوات التي تطالب بوضع نظام اقتصاديّ عالميّ جديد على أسس أكثر عدلا وإنصافا تحقق التوازن بين مصالح الدول النامية ومصالح الدول الصناعية المتقدمة التي نرى أنّه قد حان الوقت لكي تتحمّل مسؤولياتها بما يُساعد على تصحيح الخلل الاقتصادي القائم ويساعد، أيضا، على إعادة الاستقرار للأوضاع العالمية وتخفيف الأعباء الباهظة التي تتحمّلها الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما نرى أنّ من الأهمّيّة بمكان أن تتخذ الأجراءات الكفيلة بمواجهة مشاكل الجفاف واللاجئين التي يتزايد حجمها إلى حدّ كبير في مناطق عديدة من العالم)[1].

- التبذير والترهّل في الجهاز الإداري[2].

- الامتناع عن العمل بانتظار الوظيفة الحكوميّة[3].

- تفضيل بعض رجال الأعمال للأيدي العاملة الوافدة لرخصها[4].

وغير ذلك من موضوعات جرى التطرق إليها في هذا الكتاب.

3 - الطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر: جاء في التنزيل العزيز قوله، تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا اللّه وأطيعوا الرسولَ وأولي الأمر منكم)[5]. وذلك درءا للفتنة التي هي المضادّ الطبيعي لرسالة الاستخلاف الهادفة إلى إعمار الأرض لا إلى الفتن والقتل ولا إلى الظلم والعدوان. وهذا هو الإطار العام الذي يضمّ حركة المجتمع من وجهة نظر الاسلام الذي أوجب التلازم بين الناس وقيادتهم التي تأخذ بأيديهم للتقدم نحو تحقيق غايات رسالة الاستخلاف. وفي الوقت

نفسه يمثل وجهة نظر فلسفة النّهضة العُمانية في بناء الدولة الحديثة. وقد سبق لنا أن درسنا هذا الموضوع باستيعاب في طوايا بحثنا الموسّع عن الشرعية والقدرة في كتابنا: (عُمان.. الشورى والديمقراطية)[6] فلا نرى ضرورة لتفصيل الحديث عنه، هنا.

4 – ردّ العدوان بمثله، بلا ظلم ولا افتئات، مع ضرورة الأخذ بالتسامح والصبر والإحسان: على الرّغم من أنّ لكلّ مصطلح من هذه المصطلحات ميدانَه الخاص فإنّها تتلاقى في مجمل عمل الإنسان وسلوكه. وقد وردت مجتمعة في قوله، تعالى: (وإنْ عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين. واصبر وما صبرك إلاّ بالله ولا تحزن عليهم ولا تكُ في ضَيق مما يمكرون. إن الله مع الذين اتّقوا والذين هم محسنون)[7].

وبالعودة إلى نصوص فلسفة النّهضة العُمانية نجد هذه المصطلحات كثيرة الورود فيها، بشكل منفرد أحيانا، ومتمازج أحيانا أخرى[8].

5 – العدالة والمساواة: تُجمع الأديان السماوية على أنّ العدل أساس المُلك ومنه في القرآن الكريم: (وإذا حكمتم بين الناس أنْ تحكموا بالعدل)[9] كما ربط بين العدل والإحسان الذي منه إيتاء ذي القربَى (إنّ الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القُربَى)[10]. واعتبر العدلَ رسيلَ التقوى ونقيضَ الظلم: (ثمّ ننجّي

1 – في 18/11/1985. خطب وكلمات، ص 153.
2 – جريدة الخليج 11/1/1986. (مقابلة).
3 – في 30/1/1995. خطب وكلمات، ص 274.
4 – أنظر، مثلا: خطب وكلمات، ص 211.
5 – سورة النساء 59.
6 – أنظر: عُمان.. الشورى والديمقراطية. ص 263-218.
7 – سورة النحل 128-125.
8 – أنظر على سبيل المثال: خطب وكلمات ص 13، 37، 116، 189، وغيرها
9 – سورة النساء 58.
10 – سورة النحل 90.

الذين اتّقوا ونذر الظالمين فيها جثيّا)[1]. فمجيء (الذين اتّقوا) في مقابل (الظالمين) يضفي على معنَى التقوى دلالة العدل إضافة إلى معانيها الأخرى. ومثلها: (وإنّ الظالمين بعضهم أولياء بعض والله وليّ المتقين)[2]. وأمر الاسلام أتباعه أن يأخذوا بالعدل والتقوى حتّى اتجاه الذين يكرهونهم ويواجهونهم بالسوء والأذى: (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين لله شهداء بالقسط، ولا يجرمنّكم شنآن قوم على ألاّ تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتّقوا الله إنّ الله خبير بما تعملون)[3]. فمهما بلغت كراهية الآخرين وحقدهم عليك فليس لك إلاّ أنّ تعاملهم بالعدل.

ونلاحظ أن دلالات هذه النصوص وأمثالها قد تغلغلت إلى صلب فلسفة النّهضة العُمانية منذ بواكير النّهضة ذاتها، حتى أنّ السلطان قابوس أكّد في السنة الثانية للنّهضة على أنّ قضايا المواطنين تحلّها وزارة العدل بالعدل والقسطاس (على نور الشّرع وبموجب تعاليم الدين الإسلامي)[4]. وبعد ذلك بسنوات قليلة أعاد التأكيد على هذه الحقيقة أمام كبار المسؤولين في السلطنة، قائلا: (إنّ العدل أبو الوظيفة وحارسها، فتمسّكوا به وعاملوا الجميع بمقتضاه وإنّني لرقيبٌ على أن يفي كلٌ منكم بهذه الأسس والمعاني)[5].

وتعتبر فلسفة النّهضةالعُمانية أداءَ الموظفين لواجبات وظائفهم واجبا شرعيّا ووطنيًا فإنْ هُم تقاعسوا عن ذلك فقد وقعوا في المحظور (ولا بدّ عندئذ من محاسبتهم واتّخاذ الاجراءات القانونية المناسبة لردعهم وفقا لمبادئ العدل الذي أرسينا عليه دعائم الحكم، والتي تقتضي منا عدم السماح لأيّ كان بالتطاول على النظام والقانون أو التأثير بشكل غير مشروع على منافع الناس التي كفلتها الدولة، ومصالح المجتمع التي ضمنها الشّرع وأيّدتها الأنظمة والقوانين)[6].

وجاء في النّظام الأساسي الذي هو – بفعل كونه تقنينا لما قاله جلالة السلطان قابوس في خطبه وأحاديثه[7] – يُعتبر التجلّي الأمثل لمقولات فلسفة النّهضة العُمانيّة:

– إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين ويضمن

الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن[8].

- الاقتصاد الوطنِي أساسه العدالة ...[9].

- العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العُمانيين دعامات للمجتمع تكفله الدولة[10].

إضافة إلى باب خاص بالقضاء، هو الباب السادس[11] الذي جعل سيادة القانون أساس الحكم في الدولة ومنح الاستقلال التامّ للسلطة القضائية، وما إلى ذلك من مواد ترسّخ تطبيق القوانين بعدالة منطلقة من المبادئ العامة والقواعد الكلية للإسلام، كي تمهّد للناس صراطهم المستقيم الذي يوصلهم إلى تنفيذ متطلبات رسالة الاستخلاف.

وتنقل فلسفة النّهضة العُمانية مسألة العدالة من التطبيق الداخلي في البلاد لتعممه على العلاقات الدولية من أجل تحقيق الأمن والسلام. وذلك قول جلالة السلطان قابوس:

(نحن على يقين من أنّ إقامة السلام وصيانته في العالم أمران ضروريان لخير

1 - سورة مريم 72.

2 - سورة الجاثية 19.

3 - سورة المائدة 8.

4 - في 18/11/1972. خطب وكلمات، ص 28.

5 - في 15/5/1978. خطب وكلمات، ص 96.

6 - في 11/11/2008. ص 4. (طبعة مفردة).

7 - سبق أن أثبتنا هذه الحقيقة تفصيلا في كتابنا (سلطنة عُمان من النطق السامي إلى النظام الأساسي) أنظر ص 206-176. وزارة الاعلام — مسقط 1998.

8 - النظام الأساسي للدولة، الباب الثاني / المادة العاشرة / المبادئ الأساسية. م. ن 157.

9 - النظام الأساسي للدولة، الباب الثاني / المادة الحادية عشرة / المبادئ الاقتصادية. م. ن 157.

10 - النظام الأساسي للدولة، الباب الثاني / المادة الثانية عشرة / المبادئ الإجتماعية. م. ن 158.

11 - النظام الأساسي للدولة، الباب السادس / المواد 71-59 / القضاء - م. ن 169.

البشريّة جمعاء وأنّ هذا السلام لا يمكن الحفاظ عليه إلاّ إذا كان قائما على قواعد راسخة من العدالة) وما يتفرع عنها من (أسس ثابتة من التعاون والتفاهم بين جميع الأمم)[1].

وترتبط العدالة بالمساواة وهما المصطلحان اللذان اختلفت فيهما البشريّة عبر تاريخها أكثر مما اختلفت في أيّ شيء آخر. ولقد أفادت فلسفة النّهضة العُمانية من تحديد الاسلام لمفهوم هذين المصطلحين حين اعتبر العدالة أساسا جوهريًا يجب أن يتوفّر للفرد والجماعة، أمّا المساواة فهي فرع على العدالة. إذ المساواة المطلقة بين بنِي البشر تُناقض العدالةَ ذاتها، فثمّة حدود لتلك المساواة، كالمساواة أمام القانون، والمساواة في توفّر الحريّة والكرامة وفي إتاحة الفرصة لكل فرد لخدمة نفسه وأهله وبلاده، بناء على كفاءته وقدرته. ذلك أن مفهوم المساواة، من وجهة نظر رسالة الاستخلاف وفلسفة النّهضة العمانية، يتحدّد اعتمادا على عديد من المرتكزات، منها:

1 - العلاقة مع الآخرين والتي ترقى الى مستوى (الأخوّة).

2 - توفير العدالة الاجتماعية بالمنظور الاسلامي الجديد بتوصيفه.

3 - لا فضل لفرد على آخر الا بمقدار إخلاصه وكفاءته في أداء عمل مثمر بنّاء يخدم ذاته ويّخدم المجتمع.

إنّ المرء الذي يعيش في أفياء العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وفي ظلال التضامن الاجتماعي سيعمل باخلاص وبكل ما لديه من كفاءة، كما انّ علاقته بمجتمعه سترتقي إلى مستوى الأخوة التي ستأخذه إلى الصلاح والإصلاح: (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم)[2] (فاتّقوا اللّه وأصلحوا ذات بَيْنِكم)[3]. فالمؤمنون إخوة مهما تنوعت اجتهاداتهم ورؤاهم. وبسيادة هذه النظرة وهذا المفهوم يكون الفرد متساويا مع غيره في ظلال العدالة الاجتماعية الجديرة بصفتها. بمعنَى أنّ مبادئ الاسلام العامّة تعطي الناس مهادا يؤهّل الواعين منهم لوضع القواعد الكلّيّة التي تشرّع العدالة الاجتماعية التي تظلل العمل المثمر البنّاء فتفرض في مُؤَدّيه الاخلاص والكفاءة، ثم إنّ ذلك العمل يقود

الى تحقيق معنَى الأُخوّة بعينها، وهذه ترجع في أساسها الى مبادئ الاسلام العامّة ذاتها التي تمنح المساواة معناها المحدّد بضمن إطار التّقوى[4].

وتتبنّى فلسفة النهضة العمانية فكرة كون الناس سواسية وأنّه لا فرق بينهم في الحقوق والواجبات، وأنّ أكرمهم عند اللّه أتقاهم، فيجب أن يتوفر الحرص، والى أقصى درجات الحرص، على إقامة العدالة فيما بينهم[5]، وفي تعاملهم مع الآخر حتّى لو كان مختلفا عنهم رأيا وسلوكا وعقيدة، فليسوا هم الوكلاء على ذلك (الآخر) ولا أولياء أمره. وقد جاء في الحديث: (ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم أرباب)[6]، وغيره من أحاديث عديدة تأخذ بناصية الناس جميعا نحو التآلف والتعارف والتسامح.

ومن جانب آخر فانّ تحقّق العدالة في أيّ مجتمع، على وَفق الضوابط القانونيّة المتوافَق عليها، وحيازة كلّ امرئ على موقعه الملائم في المجتمع الجديد، طالبا للعلم، أو مشاركا في العمل، أو قائما بالمسؤوليّة المؤهّل لها، وشعوره بالمساواة النابعة من العدالة، سيعزّز وظيفة العلم والعمل، ويؤكّد على الترابط الاجتماعي فينطلق المرء في تنفيذ مستلزمات رسالة الاستخلاف.

6 ـ القصاص: وهو صورة من صور العدل التي حددها القرآن الكريم في: (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلّكم تتّقون)[7].

ويؤطّر القصاص عادة بأُطُر قانونيّة نافذة كي يُستطاع ضبط المسيرة الاجتماعية بما يحقق الأمن للناس بكل معانيه المادية والنفسية. وإلى جانب القصاص أكّد القرآن الكريم على العفو والتسامح فيما له وجهٌ للعفو والتسامح.

1 ـ في 25/9/2001. خطب وكلمات، ص 352.
2 ـ سورة الحجرات 10.
3 ـ سورة الأنفال 1.
4 ـ الفكر السياسي العُماني، ص 101.
5 ـ أنظر: خطاب السلطان قابوس في 26/11/1975. خطب وكلمات، ص 70.
6 ـ أنظر: الموطأ للامام مالك (باب الكلم).
7 ـ سورة البقرة 179.

القصاص أكّد القرآن الكريم على العفو والتسامح فيما له وجهٌ للعفو والتسامح. ومن ذلك قوله، تعالى: (وجزاءُ سيئة سيّئةٌ مثلها فمَنْ عفا وأصلحَ فأجرُهُ على اللّه)[1] فقد اعتبر جزاءَ السيئةِ سيِّئةً أيضا، فالأولى أن يأخذ المرء بالعفو والإصلاح.

وقد قنّن النظام الأساسي للدولة وجوه ذلك القصاص، بضمن تنظيم القضاء القائم على العدل والإحسان. فإضافة إلى الباب السادس المتضمن للمواد التي تنظّم القضاء وتحدد حقوقه ومنزلته واستقلاله في إطار النّهضة باعتباره ممثلا للعدل الذي تسير الدولة بموجبه، جاء الباب الثالث ليحدّد الحقوق والواجبات العامّة، متضمنا مجموعة من المواد ذات العلاقة بالقصاص أو العقوبة، منها[2]:

– المادة 21: لا جريمة ولا عقوبة إلاّ بناء على قانون. ولا عقاب إلاّ على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينصّ عليها. والعقوبة شخصية. أي وفقا لقوله تعالى: (ولا تزرُ وازرةٌ وِزرَ أخرى)[3] وما اتّسق معها.

– المادة 22: المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمّن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حقّ الدفاع وفقا للقانون. ويُحظَر إيذاءُ المتّهم جسمانيا أو معنويّا.

وفي هذا الإطار يحدثنا مؤرخو السيرة النبوية أنّ المسلمين قبيل معركة بدر ظفروا برجلين من قريش (فسألوهما ورسول اللّه ﷺ قائم يصلّي، فقالا: نحن سُقاة قريش بعثونا نَسقيهم من الماء، "أي انهما كانا مع جيش القرشيين القادمين لقتال النبي ﷺ ومَن معه" فكرهَ القومُ خبرهما، ورَجَوْا أن يكونا لأبي سفيان "صاحب القافلة لا لجيش قريش" فضربوهما. فلمّا أذلقوهما "أي بالغوا في ضربهما" قالا: نحن لأبي سُفيان، فتركوهما. وركع رسول اللّه ﷺ وسجد سجدَتَيه، ثمّ سلّمَ، وقال: إذا صَدَقوكُما ضربتموهما، وإذا كذباكم تركتموهما. صدقا، واللهِ إنّهما لقريش)[4] ثمّ أقبل عليهما يسألهما عن جيش قريش. فاستخلاص الاعترافات بالقوة عدوان على من قد يكون بريئا، من جهة، كما إنّه لا يؤدي إلى كشف الحقيقة، من جهة أخرى. فقد يعترف المرء بذنب لم يرتكبه، هربا من العذاب النازل به. ولقد نصّت المادة العشرون من النظام الأساسي

للدولة على معاقبة من يمارس التعذيب المادي أو المعنوي ضدّ أيّ إنسان، ويبطل أيّ اعتراف يُنتزع بالإكراه:

– المادة 20: لا يُعرّض أيّ إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي إو للإغراء أو للمعاملة الحاطّة بالكرامة. ويحدّد القانون عقاب من يفعل ذلك. كما يبطل كلُّ قولٍ أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأيٍّ منهما[5].

7 – العفو والتسامح: وردت في التنزيل العزيز آيات كثيرة تأمر بالعفو كما في قوله، تعالى: (وأنْ تعفوا أقربُ للتقوى ولا تَنْسَوا الفضلَ بينكم)[6]. وثمة آيات كثيرة تدلّ على هذا المعنَى. ويبدو لنا أنّ من أسباب تأكيد القرآن الكريم على الأخذ بالعفو، من جهة، وجعله من الصفات الإلهيّة، من جهة أخرى، أنّ الإنسان لا يستطيع الأخذ به، ولا بالتّسامح، ما لم يكن قويًا في ذاته، وما لم يكن يستطيع أن يسمو على الصغائر والمشاعر السيّئة ووساوس النفس الأمّارة بالسوء.

ومن المعلوم أن منزلة الصبر في مبادئ الاسلام العامة وقواعده الكلية بمنظور رسالة الاستخلاف منزلة عالية سامية. ومع ذلك فقد جعل الاسلامُ العفوَ أعظمَ من الصّبر. ذلك أنّ الانسان قد يصبر وهو مغيظ مُحنَق، يصبر وفي أعماقه مشاعر السخط والألم، غير انّه لا يستطيع أن يعبّر عن تلك المشاعر، فيضطر الى الصبر، ولذا وصفوا الصبر بالمرارة الشديدة التي يعسُر تحمّلها. أما الذي يعفو فهو يصبر باختياره، ومع قدرته على إنزال العقاب بالخصم، أو الانتقام منه، غير أنّه يرى (العفو أقرب للتقوى) فيأخذ به، إيمانا بمبادئ الاسلام

1 – سورة الشورى 40.
2 – يتضمن الباب الثالث المواد من 15 إلى 40. أنظر: سلطنة عُمان من النطق السامي إلى النظام الأساسي، 162-160.
3 – سورة الأنعام 174. سورة الإسراء 15. سورة فاطر 18.. وغيرها.
4 – السيرة النبوية، ابن هشام، 617-1/616. ط. مصطفى البابي – القاهرة 1955.
5 – سلطنة عُمان من النطق السامي إلى النظام الأساسي ص 160.
6 – سورة البقرة 237.

العامّة وقواعده الكليّة، وطلبا لرحمة الله، وعفوه، لأنّه كتب على نفسه الرحمةَ: (فقل سلامٌ عليكم كتب ربّكم على نفسه الرحمةَ)[1] والرأفةَ: (والله رؤوفٌ بالعباد)[2]. ثُمّ إنّ العفو ركنٌ أساسٌ من أركان فلسفة النّهضة العُمانية، سواء ما جاء منه في الخطاب السياسي العُماني، أم ما طُبّق حقيقة بالعفو عمّن غُرّر بهم وتورطوا في نشاطات ضارّة بأمن البلاد ومصالحها العليا، حين أعلنوا ندمهم وحين كان ثمة مجال للعفو عنهم، وحيث لا ضررَ ولا ضِرار. ذلك أنّه منذ الشهر الأول للنهضة أعلن السلطان قابوس: (عفا الله عما سلَف. عفا اللهُ عمّا سلف)[3] وهو جزء من آية قرآنية كريمة تتمّتُها: (ومن عادَ فينتقمُ اللهُ منه)[4].

ومن نصوص فلسفة النهضة العُمانية ذات العلاقة بالعفو والتسامح، لا بين المواطنين فحسب، وإنما أيضا فيما بين الدول والمجتمعات المتعددة، نقرأ تأكيد عُمان على نشر ثقافة التسامح والسلام لأنها تحقق مصالح دول العالم أجمع وخاصة حين تقام على أساس العدل والاحترام المتبادل:

(إننا نؤمن بأنّ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومراعاة المواثيق والمعاهدات، والالتزام بقواعد القانون الدولي، من شأنه – ولا شكّ – أن ينتقل بالعالم إلى حالة أكثر مواءمة بين مصالح الدول. وهو ما ندعو إليه دائما من خلال نشر ثقافة التسامح والسلام، التعاون والتفاهم، بين جميع الأمم. كما أننا نأمل أن يؤدي ذلك إلى اقتلاع كثير من الأسباب لظاهرتي العنف وعدم الاستقرار)[5].

8 – الوحدة الاجتماعيّة: سبق الحديث عن هذا الموضوع ولوازمه ولكننا نودّ الإشارة، هنا، إلى أنّ من أهمّ الأسس التي أقام عليها الاسلام مبادئه العامة وقواعدَه الكلية الوحدةَ الاجتماعيّة، واعتبر شق عصا الطاعة وبثّ الفرقة والشقاق وزرع بذور الفتنة من الكبائر. وقد جاءت آيات عديدة في هذا الإطار من مثل: (وأنّ هذا صراطي مستقيما فاتّبعوه ولا تتّبعوا السّبل فتفرّق بكم عن سبيله ذلكم وصّاكم به لعلكم تتّقون)[6]. وكذلك: (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتّقوا الله)[7]. ومثلهما: (وانّ هذه امّتُكم أمّةً واحدةً وأنا ربّكم فاتّقون)[8].

أمّا على صعيد مقولات فلسفة النهضة العُمانية فلا نكاد نجد خطابا أو حديثا لجلالة السلطان قابوس يخلو من التأكيد على هذه الوحدة الاجتماعية ولوازمها، لتتجنّب البلاد مشكلات الصراعات والمعارك التي خبرتْ أسواءها ومضارّها عبر التاريخ، والتي لا ينتج عنها إلاّ الآلام والمآسي الاجتماعية في مختلف جوانب الحياة. ولقد اتبعت السلطنة نهجا حاذقا ذا آليات متنوعة من شأنها تعميق تلك الوحدة وترسيخها. ولّما كنا قد بحثنا هذه الآليات في دراسة سابقة[9] فنكتفي، هنا، بذكر نصّ من نصوص تلك الفلسفة فيما يتعلّق بهذا الإطار الشامل الذي يضمّ آليات متعددة تساعد على توجيه المسار الاجتماعي العامّ نحو هذه المسألة البالغة الأهمية. ويتمثّل ذلك النص في قول جلالة السلطان قابوس:

(نحمد الله على هذا اللقاء المتجدد الذي نحرص فيه دائما على استعراض بعض جوانب مسيرة النّهضة المباركة، مؤكّدين العزم على تحقيق غاياتها وتنفيذ أهدافها، من أجل مزيد من التقدّم والرقيّ والازدهار، في ظلّ تنمية شاملة متكاملة، تسعى إلى تطوير الموارد البشريّة والطبيعية، وإقامة البُنَى التحتية، بما يؤدّي إلى استمرار النمو الاقتصادي، وتثبيت أركان البنيان الاجتماعي، وترسيخ قواعد الدولة العصرية)[10].

9 – الدعوة إلى أن يقف الناس صفا واحدا في مواجهة الكفر والإلحاد وسائر

1 – سورة الأنعام 54.
2 – سورة آل عمران 30.
3 – في 9/8/1970. خطب وكلمات، ص 13. وكذلك في 18/11/1973. ص 37.
4 – سورة المائدة 95.
5 – في 1/10/2005. خطب وكلمات، ص 368.
6 – سورة الأنعام 153.
7 – سورة الحجرات 10.
8 – سورة المؤمنون 52.
9 – كما في كتاب: الفكر الاجتماعي العُماني 71 - 128.
10 – خطاب افتتاح مجلس عُمان 2006. ص 2 (خطاب في طبعة مفردة).

المبادئ الهدامة، عملا بالآية الكريمة: (إنّ اللّهَ يحبّ الذين يقاتلون في سبيله صفّا كأنّهم بنيانٌ مرصوص)[1]. وكذلك تنقية السلوك الاجتماعي:

(المجتمع نسيجٌ ويجب أن نحافظ على هذا النسيج من خلال بعض الأعراف الجيدة الطيبة التي علينا أن نتمسّك بها. وأما تلك الأعراف البالية يجب أن ننبذها)[2]. ثم يعطي جلالته أمثلة على الأعراف البالية: (كالمغالاة في المهور والمغالاة في الحفلات التي ترهق الكواهل والتي ترهق الشباب والشابات وأولياء الأمور).

10 - حوار الثقافات والحضارات: لقد دعا الإسلامُ أتباعه كافّة إلى الحوار مع الآخَر المختلف عقيدة ورأيا وسلوكا من أجل فتح آفاق التعاون والإفادة والاستفادة. وذلك لأنّهم جميعا إخوة في الإنسانية حتى لو اختلفت أديانهم، ما داموا ملتزمين بالتعاون والألفة والمحبّة. ومن ذلك قوله، تعالى: (يا أيّها النّاس اتّقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالا كثيرا ونساء)[3]. ونستبين من خطاب الآية أيضا، في قوله: (يا أيها الناس) أنّهم جميعا من (نفس واحدة) وأنّ الدعوة إلى (التقوى) ليست خاصّة بفريق منهم، بل هي عامّة بكلّ النّاس بحسب ما ألزموا به أنفسهم واقتنعوا به، ولكنْ بضمن إطار التعارف والتآلف: (يا أيّها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند اللّه أتقاكم)[4]. ومنع الإسلام أتباعه من فرض دينهم على الآخرين بالقوة والقسوة والعنف. بل إنّه منع النبيّ ﷺ نفسَه من أن يفعل ذلك كما في الآية: (فذكّرْ إنّما أنت مذكّرْ. لست عليهم بمصيطرْ)[5]. ولم يكن هذا المنع خاصّا بالنبيّ ﷺ بل هو شامل لجميع الأنبياء كالذي يحدّثنا به القرآن الكريم عن نوح، عليه السلام، في خطابه لقومه: (قال يا قوم أرأيتُمْ إنْ كنتُ على بيّنَةٍ من ربّي وآتاني رحمةً من عنده فعُمِّيَتْ عليكم أنُلْزِمُكُمُوهَا وأنتم لها كارهون)[6].

ولا يقتصر هذا السلوك على العلاقات داخل مجتمع المسلمين، وإنما يتجاوزه إلى العلاقات مع المجتمعات الأخرى المختلفة رأيا وعقيدة وسلوكا، ومعالجة تلك العلاقات، وضغوطها، بحسب الظروف الموضوعيّة، ومن داخل تلك العلاقات

ذاتها، مع الاحتفاظ بكرامة الذات والآخر، والحوار بين الطرفين بالحُسْنَى. ويجري كلّ ذلك بضمن إطار لا مناص منه هو بناء طريقة التعامل هذه على وسائل شريفة، أي لا تُبنَى على الغدر والخيانة والخداع والنفاق والاحتيال. فالغاية الشريفة يجب ان تنبعث من العقيدة الشريفة ذاتها. ولا ريب في أنّ أتباع العقيدة الشريفة يجب أن يستوحوا منها الوسائل المؤدية الى الغايات المتوخّاة على طريق إعمار الأرض.

وبناء على تفهّمنا لمبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة نستدلّ على أنّ الغاية مطلقةً لا تبرر الوسيلة مطلقةً. بل إنّ الغاية مقيّدة بكونها شريفة ونبيلة هي فقط التي تبرر الوسيلة على أنْ تكون هذه الوسيلة نبيلة وشريفة أيضا، سواء كان هدفنا بناء الداخل ام بناء العلاقات مع الآخرين المختلفين عقيدة ورأيا وسلوكا.

وبذلك يجب أن يلتزم المسلم، قبل غيره، بأن يفعل ما يقول ويقول ما يفعل لأنّ القرآن الكريم يقول: (كبر مقتا عند الله أنْ تقولوا ما لا تفعلون)[7] وأنْ يكون العمل والتخطيط للتطور المادي متلازما ومنسجما مع مبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة وغاياتها.

ولقد حفلت نصوص فلسفة النّهضة العُمانية بالتأكيد على كل هذه الأُطُر، ومنها الدعوة إلى التآلف والتعارف والحوار النافع المفيد بين جميع الثقافات والحضارات. يقول جلالة السلطان قابوس: (نؤكّد العزم والإصرار على العمل بجدّ ومثابرة ويقين تامّ بمشيئة الله، سبحانه وتعالى، في المضيّ قُدُماً نحو تحقيق آفاق أعمّ وأوسعَ من التنمية الشاملة المستدامة مدركين بأنّ ذلك لن يتحقّق إلاّ

1 ـ سورة الصف 4. أنظر خطب وكلمات، ص 117، في 15/12/1980،

2 ـ في 2/5/2000. خطب وكلمات، ص 333.

3 ـ سورة النساء 1.

4 ـ سورة الحجرات 13.

5 ـ سورة الغاشية 22.

6 ـ سورة هود 28.

7 ـ سورة الصف 3.

بالعلم والعمل والفكر المتفتّح القادر على مواكبة معطيات هذا العصر وظروفه ومتابعة تطوراته ومنجزاته في مختلف ميادين الحياة، محافظين – في ذات الوقت – على ثوابتنا وأصالتنا غير متهيّبين من التواصل مع مختلف حضارات وثقافات شعوب العالم لاستكشاف ما أنجزَتْهُ وطوّرتْه تلك المجتمعات لتعزيز مكانتنا في العالم المترابط المتداخل والذي – بلا شكّ – أنّه مع التطورات العلميّة في وقتنا الحاضر أصبح بدرجة من التقارب كالقرية الواحدة حيث لا يمكن لمجتمع أن يعزل نفسَه ويعيش بمفرده دونما التواصل والتعامل مع الآخرين هذا إذا كان يسعى لخير ورفاهية أفراده. وكذا كان شأن أسلافنا العُمانيين وعلى مرّ العصور يجوبون بقاع العالم مادّين يدَ الصداقة للجميع متطلّعين بتفاؤل إلى تبادل المنافع والمكاسب مع المجتمعات الأخرى دونما تمييز أو تحيّز يُفيدون ويستفيدون)[1].

وهذه المصطلحات، جميعا، وتطبيقاتها وتقنينها في فلسفة النّهضة العُمانية توضّح المنهج الذي سلكته عُمان المعاصرة للاستفادة من المبادئ العامّة والقواعد الكلية التي جاء بها الاسلام بمنظور تحقيق رسالة الاستخلاف كي تُشيّد البلادُ مجتمعَها المتطوّر باجتهاد أبنائه في فهم عقيدتهم فهما علميا سليما وإدراكهم لفروض العصر الحديث.

غير أنّه لّما كانت ثمّة رؤى متعدّدة في فهم العقيدة، منها ما هو متلائم معها بوضوح ومنها ما هو دون ذلك، ولّما كان من الضروريّ رسم الحدّ الفاصل بين الفهم الجامد للعقيدة، والفهم المستنير لها والذي ينطلق منها الى الانسان، ومن الانسان إلى بناء النهضة على طريق الاستخلاف.. ركّزت نصوص فلسفة النّهضة العُمانية على الأسس التي وضعها الاسلام في الأخلاق والعلم النافع إضافة الى العبادات التي تشمل العلم والعمل.

ذلك أنّ الاسلام يعتبر طلب العلم النافع وأداء العمل بنزاهة وإخلاص، جزءا لا يتجزّأ من العبادة التي لا تقتصر فيه على الصلاة والصيام (فطلب العلم عبادة) و(العمل عبادة) (وان من الذنوب ذنوبا لا يكفّرها إلا السعي في طلب المعيشة)[2]. على ما سبق التنويه به. وبذلك وضعت تلك الفلسفة الركائز

الاخلاقية التي تصون مسيرة المجتمع من مزالق الانهيار وما يستتبعه من تحول التقدّم الى الضرر بدل النفع والخير. ومن أجل تحقيق ذلك، أرادت تلك الفلسفةُ أنْ تكون كل الأعمال صادرة عن طواعية ورغبة في رحاب رسالة الاستخلاف لا من أجل العلوّ في الأرض والإفساد فيها. ومن هذا المنطلق تحدّدت علاقة المواطنين بواضع فلسفة نهضتهم وباني دولتهم الحديثة السلطان قابوس بن سعيد بالصراحة والمشاركة المتفهّمة للظروف، وعلى الاندماج في مسيرة هادئة مطمئنة يأخذ فيها الناس مجالا رحبا لطلب العلم النافع وأداء العمل الصالح، وذلك إدراكا من الناس أنّ العلاقة الشفّافة بين القائد المتمتع بالشرعية والقدرة[3] وبين سائر المواطنين والمؤدّية الى العمل الجادّ هي التي ترسم الطريق الى تأهّلهم لأداء استحقاقات رسالة الاستخلاف.

11 – العلم والعمل: إن المصطلحات السابقة جميعا تلتقي في مصطلحين متلازمين، هما: العلم والعمل. فنحن نستبين من كل ما مرّ أنّ ثمّة تداخلا وثيقا بين المصطلحات ومناهج تحقيقها مِمّا تستوحيه فلسفة النهضة العُمانية من مبادئ رسالة الاستخلاف وغاياتها، ودلالاتها، وارتباطاتها بالواقع الذي يعيش فيه الناس ويصنعونه بجهدهم وعملهم لتلتقي الجهود في إطار مصطلحين عامّين شاملين لا حياة على وجه الأرض بدونهما، وهما: "العلم والعمل" اللذان ينظر إليهما الاسلام باعتبارهما قيمتين محايدتين، بمعنَى أنّهما يمكن أنْ يُستخدما في الخير كما يمكن أنْ يُستخدما في الشرّ، ولكنّ القرآن، وأينما تحدّث عن قيمة العلم والعمل، فإنّما يتحدّث عنهما بمنظور الخير والصالح العام، وهما حيثما وردا في آياته إنّما يعنِيان العلم النافع والعمل الصالح. وفي القرآن الكريم: (ويتعلّمون ما يضرّهم ولا ينفعهم)[4]، فالآية، وإن كانت في سياق قصّة هاروت وماروت في بابل، فإنّها تعنِي رفض العلم الضارّ وأنّ العلم المطلوب هو

1 – في 12/10/2004. خطب وكلمات، ص 363.

2 – من حديث نبوي شريف جاء في خطاب السلطان قابوس في 17/2/1989 ص190.

3 – أنظر: عُمان.. الشورى والديمقراطية، ص 218 وما بعدها.

4 – سورة البقرة 102.

العلم النافع للناس.

ومفهوم (النفع) و(الصلاح) تحدده العقيدة التي لا تهدف إلاّ إلى الحفاظ على سلامة الأفراد والأمن الاجتماعي واستتباب النظام العام والقيام بالواجبات الملقاة على عاتق كلّ فرد من أفراد المجتمع بحسب تأهّله وقدراته لتحقيق هدف الخلق، وهو إعمار الأرض الذي يجب ان يتخذ شكل العمل الدائب المستمر من قِبَل كل مواطن ومواطنة[1]، بالاستفادة من معطيات العصور المتعاقبة، لأنّ من شأن تلك الاستفادة أنْ تزيد المرء يقينا بأنّ العلم والعمل الجادّ هما، معا، وسيلته الوحيدة لمواجهة تحديات الأزمان المختلفة، وبناء مجتمعات قوية ومزدهرة على أساس من القيم الاسلامية التي هي حضاريّة وإنسانيّة بطبيعتها وجوهريّتها الكامنة. فالنفع والصلاح محدّدان بكل ما يساعد الناس على تحقيق أهداف رسالة الاستخلاف. وقد آمنت فلسفة النهضة العُمانيّة بهذه الرؤية وعبّرت عنها في نصوص عديدة، منها:

(إننا شعب مسلم يعتزّ بإسلامه وإيمانه، ولذا نضع ديننا فوق كلّ اعتبار ونستلهم من رسالة المسجد ما ينير طريق حياتنا ويُضيء درب تقدّمنا. إنّ الشؤون الإسلاميّة هي النبراس الوضّاء الذي نحرص كل الحرص أن تشرق أنواره في جوانب نفوسنا)[2]. (يتوجّب علينا جميعا أن نضع نُصب أعيننا باستمرار أنّ التّطوير الذي نسعى إليه وننشده في جميع المجالات يجب أن يقوم في جوهره على أساس قويّ من تراثنا العريق ووفقا لتقاليدنا وعاداتنا الموروثة ولواقع الحياة والظروف الموضوعيّة في مجتمعنا حتى يكون للتطوير مردوده الطيب لخير هذا الجيل والأجيال المتعاقبة)[3].

فالعلم والعمل مرتبطان بالعقيدة كما هما متوجهان لخدمة الناس. وبناء على هذا فإنّ فلسفة النّهضة العُمانية ترى أنّ العلم والعمل لا يوجدان خارج اطار المجتمع، فهما قِيمتان (أخلاقيتان) فاعلتان - بكل حيوية وتأثير - في إطار مجتمع موحّد وأمّة متماسكة، فيكون كلّ منهما "عملا" جماعيا تعاونيا باعتباره موجّها لمصلحة الجماعة ككلّ. ومما لا شكّ فيه، أنّ العلم النافع والعمل الصالح رباط قويّ يوثّق من متانة الترابط الاجتماعي المتميّز بالمودّة، ويعزّز العقيدة

والكرامة وتطوّر المجتمع وسيره الحثيث لاستحقاق كون كل فرد فيه مستخلفا في الأرض[4].

12 - الحرية والمشاركة: كلّ الأمور السابق ذكرها لا بدّ أن يظهر تأثيرها في تحقيق الحريّة للناس، بحسب معايير الاسلام نفسه مما استوحته منه فلسفة النّهضة العُمانية. ذلك لأنّ الاسلام يتبنّى - بكلّ تأكيد وقوّة - مسألة الحرية، حرية الناس بضمن أطر القوانين المنظمة للعلاقات الاجتماعية، والأداء السياسي، وتوضيح دور (أولي الأمر) في اتخاذ قراراتهم، وتحديد منهجهم في تطوير شؤون المجتمع وموارده وعلاقاته مع الآخرين وتوظيفها لكلّ ذلك فيما ينفع الناس ويساعدهم على (إعمار الأرض) على أساس أنّ الحرية شعار نابع من تعاليم الاسلام ذاته. وإضافة الى ذلك فإنّ هذا التّبنّي ينطلق من جملة ثوابت نظرية تتأقلم مع متغيّرات يمليها الواقع، وحسن قراءة الأحداث، وهذه الثوابت والمتغيّرات تنطلق من اختيارات المجتمع ومتطلبات طبيعة العلاقات مع الآخرين. ولا عجب في تبنّي الاسلام لحريّة الفرد والجماعة وحقّ المجتمع في إدارة شؤونه بنفسه بعيدا عن أيّة سيطرة خارجة على إرادته، فانّهما قيمتان متلائمتان مع الطبيعة الإنسانية السّويّة، باعتبارهما مكمّلا طبيعيا للترابط الاجتماعي وتحقيق كرامة الانسان.

ومن المعلوم أنّ الحرية في الاسلام ليست شعارا فوقيّا، يكتفي الاسلام بإعلانها والإفصاح عنها، بل هو ينظر إليها باعتبارها أساسا مهمّا من أسس المجتمع الانساني، وانّها لا تتحقّق تحقّقا كاملا إلا بالعمل والانتاج وتوفّر روح الوفاء والإخلاص والتفاني وشعور كل فرد بالمسؤولية. وكما أنّ الإيمان بالله يجب أن يتّخذ شكل العمل الدائب المستمرّ لتحقيق رسالة الاستخلاف التي هي إعمار

1 - تكررت هذه المعاني في خطب السلطان قابوس وأحاديثه عديدا من المرات. أنظر: خطب وكلمات، ص 90، 100، 107، 240 وغيرها..

2 - في 26/11/1975. خطب وكلمات، ص 69.

3 - في 18/11/1989. خطب وكلمات، ص 193.

4 - انظر: خطب وكلمات، ص 49.

الأرض، فإنّ الحرية لا بدّ أن ترتبط بالشعور بالمسؤولية. فلا حرية بدون شعور بالمسؤولية. ولقد حاولت الفلسفات المعاصرة أن تطلق الحرية للفرد إلى حدود حرية الآخرين، ولكنّها لم تستطع الوصول إلى معرفة أين تبدأ حرية هذا الفرد ومن أين تبدأ حرية الآخر. ومن أجل حلّ هذا العجز الفلسفي لجأت بعض الدول إلى وضع علامات للسلوك الاجتماعي يتبيّن فيه الناس ما هو مقبول وما هو مرفوض. أمّا رسالة الاستخلاف، فقد أفسحت المجال لحرية المرء وفتحت لها آفاقا لا يحدّها إلاّ ما اصطلحت عليه الأديان بمصطلح (الحرام). والمحرمات في الاسلام، مثلا، معروفة. أمّا ما عداها فهي بضمن إطار حرية المرء. ومن البديهي أنّ كل عصر بحاجة إلى قوانين تنظّم له ما يجوز للمرء وما لا يجوز، حرصا على السلامة العامّة للمجتمع. فإلى ما قبل مائة سنة تقريبا لم يكن العالم بحاجة إلى "قوانين مرور" على سبيل المثال، أما اليوم فلا يمكن أن تنتظم حركة الناس إلاّ بتلك القوانين، فصار الخروج عليها (حراما) وعلى الناس تجنّبه وإلا تعرّضوا للمخاطر أو للعقاب. بمعنَى أنّ تطورات الأزمنة لها دور في تحديد المهاد الذي يرتكز عليه تشريع القوانين التي تنظّم حرية الفرد بضمن حرية المجتمع في انطلاقه نحو حياة أكثر اطمئنانا ورَغَدا.

ولا شكّ في أنّ أبرز ما يساعد على وضع القوانين التي تسيّر المجتمع الأخذ بالاجتهاد والشّورى وسواهما من صور المشاركة فيما يهمّ الناس ويعمّهم وهي المشاركة التي فرضها الإسلام بناء على رسالة الاستخلاف، إضافة إلى انّها من ضرورات تعميق التواصل الاجتماعي والمساعدة على بناء الدول. وهي مسؤولية فردية وجماعية في الوقت نفسه.

ومن المعلوم أن المرء مسؤول مسؤولية مباشرة عن أداء دوره في المشاركة بشؤون مجتمعه. وقد حمل الحديث النبويّ الشريف بشدّة على المرء يُصبح ويُمسي ولا يهتمّ بشؤون الآخرين. ويُظهر هذا، بجلاء، أنّ المجتمع المسلم، وكي يكون جديرا بهذا التوصيف، يجب أن يكون عزيزا قويّا[1] بعيدا عن الذّلّ المسبّب عن الضّعف والكسل والتواني. ولذا عليه أن ينمو ويتطور على أساسَين: الكَلِم الطيّب والعمل الصالح (مَنْ كان يُريدُ العِزّةَ فللّهِ العزّةُ جميعا إليه يصعد الكَلِم الطيّب والعملُ

الصالح يرفعه)[2].

13 - الكلم الطيّب والعمل الصالح: بهما يستطيع المرء أن "يشارك" في تنمية نفسه ومجتمعه في سبيل الوصول الى العزّة التي لا يحظى بها إلاّ من استحقّها وتأهّل لفروضها ومستلزماتها. وبذلك تغدو الأنشطة الحيويّة جميعا نوعا من أنواع العبادة. لأن أجزاء الحياة، من وجهة نظر الاسلام، ينبغي أن تكون محصلة الكَلِم الطيّب والعمل الصالح في حالة توشّجهما وتلاحمهما، لا أكثر ولا أقلّ.

أمّا الكَلِمُ الطيّب فيتمثّل في جملة أمور نُجمل عناوينها العامّة في:

* نظافة اللسان من الكذب والغيبة والنميمة والنفاق وتشويه سمعة الآخرين وبث الشائعات وما إلى ذلك من بذاءات حرمها الاسلام.

* حسن التعامل مع الناس وواقعات الحياة اليومية، فلربما غضب المرء من امرئ آخر أو حادث من الحوادث فيفلت منه لسانه بقوارص من الكلام السّيء وقد يصدر منه فعل مسيء. وكل ذلك نقيضٌ للتعامل الحسن.

* ذكر اللّه وحمده وشُكره وتذكّر نِعَمه مهما ضاقت سُبُل الحياة أو اتّسعتْ.

فقد ذكر القرآن الكريم أنّ من النّاس مَن ينشغل بذكر اللّه، يتضرّع إليه ويدعوه أن يُزيل عنه سوءا يتعرّض له فإذا تخلّص من ذلك السوء تنكّر لما كان قد قال وفعل. ومن ذلك قوله، تعالى: (وإذا مسّ الإنسانَ الضُّرّ دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً فلمّا كشفنا عنه ضُرّهُ مرّ كأنْ لم يَدْعُنا إلى ضُرّ مَسّهُ)[3]. وأمّا العمل الصالح فما يقدّمه الإنسان من عمل وجهد مَبنيّين على العلم، ثمّ ما يؤدي اليه ذلك من نفع له وللمتساكنين معه.

ويمتزج الكلم الطيب والعمل الصالح في جميع ممارسات الحياة. فالصّلاة،

1 - يقول السلطان قابوس: (إنّ الإسلام هو القوة والعزة وليس الاستسلام) أنظر: خطب وكلمات، ص 117.
2 - سورة فاطر 10.
3 - سورة يونس 12.

مثلا، كَلِمٌ طَيِّبٌ وعمل صالح، وطلب الرزق كذلك. بل إن ثمّة واجبات تعبّديّة يخالها المرء كَلماً طيّبا فحسب ولا علاقة لها بالعمل الصالح بينما هي في حقيقتها امتزاج تام بينهما. ولعلّ في مفهوم الشكر في القرآن الكريم دلالة واضحة على ذلك. إذ انّه لمّا كان المرء مأمورا في عديد من آيات التنزيل العزيز بأن يشكر اللّه، كما في: (كُلوا من رزق ربّكم واشكروا له)[1] فقد تصور كثير من الناس أن الشكر معناه التعبير اللسانيّ فحسب. ولكنّ هذا التصور غير صحيح، حيث إنّ الكلم الطيب والعمل الصالح يمتزجان تماما في الشكر الجدير بصفته. فثمة فرق كبير ما بين شُكر وشُكر. ذلك أنّ الشكر قد يخاله المرءُ عملا جامدا أو كلاما سلبيّا، كأنْ يجلس في بيته ويشكر الله لأنه أعطاه الصحة والأولاد وما إلى ذلك، من غير أن يهتمّ بطلب علم أو القيام بعمل نافع. فهذا الشكر ليس هو الغاية المطلوبة من المرء، لأنّ الشكر الحقيقي لا يتمّ باللسان فقط، ولا يقتصر على ما يناله الفرد من سعة في الصحة والمال مثلا،

بل، إن الشكر، وهو عبادة من عبادات الاسلام، له اتّصال وثيق بمجريات الحياة اليوميّة للمجتمع. فإذا ما أراد المرء التعبير عن شكره لنِعَم اللّه عليه فليس أمامه إلاّ السير في طريق رسالة الاستخلاف وعليه تمهيد ذلك الطريق بالعمل لإعمار الأرض لا من أجل مطامعه الشخصيّة فحسب، لأن تلك المطامع قد تجرّه إلى ظلم الآخرين، ولكن من أجل مصلحة المجتمع، أيضا. وهذا هو الشّكر بأجلى معانيه. فالشكر، في مفهومه الاسلامي، ليس شكرا بالقول فقط، بل يجب أن يترافق ذلك مع العمل الصالح، وذلك بحكم الآية الكريمة التي تقول: (إعملوا آل داود شكرا)[2]. ولم يقل: (قولوا آل داود شكرا).

والأمران، الكَلِم الطيّب، من جانب، والعمل الصالح، من جانب آخر، يمثلان- في وقت واحد- أداة واحدة لا أداتين، أداة واحدة تعمل على تنمية الذات والمجتمع معا. وفي الوقت نفسه، يصبح التمازج بين الكلم الطيب والعمل الصالح نهجا ثابتا للمرء في جميع الممارسات اليومية باعتباره مُستَخلَفا في الأرض.

وبناء على هذا كلّه نصل إلى تقرير حقيقة لا شكّ فيها أنّ فهم الإسلام بالصورة الصحيحة التي أرادها الله، باعتباره إيمانا وأمنا وسلاما وعملا صالحا بعلم

نافع، أدى إلى واقعية تشخيص فلسفة النّهضة العمانية للصراط المستقيم الذي على الناس أن يسلكوه لإعمار الأرض تنفيذا لمتطلبات رسالة الاستخلاف متحرّرين من قيود التّخلّف، ومن الأوهام والخرافات، ومن التعصّب الأعمى، ومن الانحراف الفكري، ومن التواني والكسل، ومن اللجوء إلى التيارات المنحرفة الضالّة لأنّها جميعا ضدّ الكلم الطيب والعمل الصالح.

هذه الروح المعنويّة الهائلة التي استنبطتها فلسفة النّهضة العُمانية من المبادئ العامة والقواعد الكلية للاسلام بمنظور رسالة الاستخلاف، والتي تظلّل أفياؤها جميعَ ميادين النشاط الحيوي للنّهضة العُمانيّة، تساعد على توفير الرفاهية والتطوّر الاقتصادي الى جانب العدالة الإجتماعيّة وتحقيق سائر أحلام الإنسان في حياة سويّة مطمئنّة. ومن المعلوم تماما أنّ الرفاه الاقتصادي المقرون بالعدالة وبروح التكافل والأخوّة يتحقّق بشكله الصحيح، بناء على ذلك الفهم الحيّ للإسلام انسجاما مع متغيرات الأزمنة واحتياجات الناس. وهذا هو، بإيجاز، فرق ما بين المجتمعات القابعة خارج التاريخ والمجتمعات التي تصنع ذلك التاريخ. كما انّه المنطلق الجوهري الذي يمكن أن يمنح الناس حيوية فائقة في طريقهم نحو تحقيق رسالة الخلق المتمثلة بإعمار الأرض. والحيوية، دائما، تناقض الجمود والتكلّس، ولعلّ من أبرز علامات تلك الحيويّة، أنّ الاسلام لم يضع صِيَغا محددة ثابتة لممارسات المرء المسلم، باستثناء حالات خاصة كالصلاة والصيام ومراسم الحج وما إليها من نصوص الأحكام الشرعية التي يقلّ فيها التدخل البشري أو يمتنع أمام نصوص قرآنية ونبوية مستوفاة واضحة.

أمّا فيما سوى ذلك فأمام الانسان فسحة واسعة للاجتهاد بحسب حاجات زمانه ومكانه، بناء على المبادئ العامّة للاسلام وقواعده الكلية. ولكنْ حين يصل المرء إلى نتيجة ما، بناء على اجتهاده، فليس له أن يزعم – لا هو ولا أيّ من مريديه – أنّ ما وصل إليه هو الفكر (الاسلامي) الوحيد أو أنّه هو وحده المذهب (الإسلامي) الذي وصل إلى فهم الاسلام فهما جوهريا، فله أن يحتكر فهم

1 – سورة سبأ 15.
2 – سورة سبأ 13.

الاسلام، وأنّ كل ما خالفه أو غايره من اجتهادات سائر (المسلمين) هو خروج على الاسلام والإيمان، أو ما إلى ذلك من دعاوى لا تدل إلاّ على تعصّب وضيق أُفُق تفكير، لأنّه يجعل ذلك هو الوجه الأوحد الوحيد لفهم الاسلام وأنّ كل ما عداه كفر وضلال! بل عليه أن ينسب النتيجة لنفسه هو فيقال: مذهب فلان أو رأيه أو فكره. لأن ثمة احتمالا كبيرا – والانسان معرّض للصواب والخطأ – أنّ يكون ما وصل إليه بعيدا عن الصواب، فلا يصحّ أن يُنسب ذلك للاسلام بأي شكل من الأشكال حتى لو كان المعنيّ بالكلام واثقا أنّه لم يُخطئ، إذ ليس لثقته الشخصية تأثير لدى مخالفي رأيه وفكره ومنهجه. فلتبق نتائج الاجتهاد – وحتى ذلك الاجتهاد المبنِي على أسس سليمة وعقلية اجتهادية مستنيرة – منسوبة لصاحبها نفسه لا للاسلام. ولعل أخطر محذور يقع في هذه الحالة فتاوى التكفير وإباحة الدماء وانتهاك حقوق الانسان التي أقرتها الأديان قبل غيرها، ثم تنسب تلك الفتاوى للاسلام وهو بريء منها بل يعارضها ويرفضها. وبهذا الاعتبار، نفهم الأسباب التي حدَت بالاسلام الى الحثّ على ضرورة مقاومة الذين يتاجرون بالدين من أجل مصالحهم الذاتية أو من أجل أيّ هدف آخر مناقض لرسالة الاستخلاف، وكذلك الذين يمسخون صورة الاسلام ويشوّهون تعاليمه وبخاصّة إنْ كان ذلك عن تقصّد وتعمّد مِمّا أدركت خطره فلسفة النّهضة العُمانيّة فاتّخذت إزاءه رفضا حازما حاسما. وقد مرّت بنا نصوص دالّة على ذلك، فنكتفي، هنا، بذكر نصّ واحد نجده يصلح أن يكون إطارا للموضوع برمته، وهو إطار يضمّ التشخيص الاسلامي لمعاني الأخوة والترابط الوطنِي: (إننا إذ ندعو كلّ عُمانيّ لتوجيه اهتمامه قبل كلّ شَيء للعمل الجادّ والمشاركة المسؤولة والمخلصة لبناء الوطن فإننا نؤكّد على روح التآخي والمحبّة التي تسود مجتمعنا العُماني بجميع فئاته وتعكس الترابط المتين بين أبناء هذا الوطن في كلّ أرجائه والوقوف صفّا واحدا ضدّ كلّ مَن تسوّل له نفسُه محاولة التأثير على هذا الترابط الذي يمثّل الدّعامة الأساسية لقوة وازدهار بلادنا العزيزة في حاضرها ومستقبلها)[1].

وغنيّ عن القول أنّ فهم فلسفة النّهضة العُمانيّة لمبادئ الاسلام العامّة وقواعده الكلّيّة الحقيقيّة لا المُتَصَوّرة أو المُحَمّلَة ما لا تحتمل، والتفهّم العلمي السليم

لمهمّات رسالة الاستخلاف في بناء الحياة وتطوير المجتمعات بتحقيق العدالة والمساواة المتفرعة عنها، والسمو بها عن الأهواء والمطامع الشخصية والفئوية، يعطينا التصوّر المتكامل عن هيكل تلك الفلسفة وبنائها الداخلي في أسسها وغاياتها[2].

إنّ هذا التصوّر ييسّر لنا معرفة مدى صلاحيّة مقولات تلك الفلسفة في استمرار تأثيرها في عمليات التنمية والتطور في عُمان، ومدى التفاعل بينها وبين مبادئ الاسلام العامة وقواعده الكلية بمنظور رسالة الاستخلاف التي هي مِمّا تقبّله العصر الحديث واستأنست بها دول عديدة في الغرب والشرق.

فلا غرابة في أن تتبنّى سلطنة عُمان رسالة الاستخلاف، في مصطلحاتها وأُطُر تنفيذها، تبنيًا تامًا على طريق تشييد الحضارة والمدنيّة والتطوّر المحسوب والمبنِيّ على سنن الله في الكون والحياة، لصياغة حاضر البلاد ومستقبلها: (ليس أعظم عند الإنسان من أن يحقّق غدا مُشرقا. ولقد حلّ غدُنا مشرقا، بفضل الله في كل موقع وارتسم على كلّ وجه، وجاء يبدّد بإشراقه غيوم الظلام ليضيء بنوره طريق الحضارة التي نشهدها اليوم رفاهيةً وتقدّماً.. ورخاءً على أرض عُمان الحبيبة)[3].

1 ـ في 18/11/1989. ص 194.
2 ـ راجع: الفكر السياسي العُماني، ص 85 وما بعدها.
3 ـ في 18/11/1975. خطب وكلمات، ص 60.

الفصل الثاني عشر

المسيرة الموحّدة

لتحقيق أهداف رسالة الاستخلاف بموجب تطورات العصر الحديث، لا بد لكل مجتمع من هيئة تدير شؤونه. وقد تعارف العلم السياسي على تسمية تلك الهيئة بالحكومة. والحكومة في أبسط تعريفاتها أنها مجموعة من الناس الذين تأهّلوا للخدمة العامّة وتنفيذ القوانين والأنظمة التي من شأنها تحسين أحوال الناس وتطوير المجتمع وتقديم البلاد الى الأمام، وبذل الجهود اللازمة لتحقيق مصلحة المجموع.

والحكومة جزء متقدّم من أجزاء المجتمع السياسي في أيّ بلد من بلدان العالم، ولذا فإنّ عليها واجبات كبيرة، بحسب اختصاص كل وزارة ومؤسسة رسمية، وعلى هذا فهي تخضع في تأدية أعمالها للنظام السياسي العامّ الذي يضمّ القيادة العليا للبلاد من جهة، وأبناء الشعب من جهة أخرى.

ومن المعلوم أنّ تأسيس الحكومة وإداراتها المتنوّعة في عُمان بدأ في سنة 1970 وكان خطوة مهمّة وضروريّة في اتّجاه بناء البلاد والنّهوض بها، وذلك من ناحيتين:

الأولى: قيامها بتنفيذ خطط النّهضة في التنمية الشاملة المؤدّية الى تحقيق أهداف المواطنين بحسب ما تقتضيه القوانين، وما تتعهّد الحكومة ذاتها بالقيام به من مشاريع ومنجزات تنقل المبادئ التي تؤمن بها البلاد إلى واقع يعيش فيه الناس.

الثانية: كونها متألّفة من المواطنين المؤهّلين، من مختلف مناطق البلاد.

وبملاحظة الظروف التي سبقت سنة **1970** في عُمان، فانّ هذه الخطوة كانت مهمّة جدا كي تساعد على التقريب بين السكّان، وعلى ترسيخ وحدة المجتمع العُمانيّ، خاصّة حين تؤدي الإدارات الحكوميّة دورها في تنفيذ سلس للقوانين والتشريعات.

ولم تكتفِ عُمان بذلك، بل عملت على تنفيذ ما وعد به قائدها منذ سنة **1971** من (تثبيت حكم ديمقراطيّ عادل في بلادنا في إطار واقعنا العماني العربي وحسب تقاليد وعادات مجتمعنا)[1].

ونجحت السلطنة في الوصول الى غايتها المرتجاة في تحقيق الوحدة الاجتماعيّة بسرعة ملحوظة، وذلك لأنّ من أبرز مميّزات فلسفة النهضة العُمانية التي على أساسها نشأت النهضة، أنّها فلسفة أصيلة منبثقة من حاجات الواقع العُماني نفسه، ولم تكن غريبة عن المجتمع العُماني. ولذلك كان من السهل على أبناء ذلك المجتمع أن يقطعوا الشوط الطويل ما بين سياسة (الباب المغلق) التي كانت سائدة لعقود طويلة قبل سنة **1970**، والانفتاح المحسوب على العالم، والتحاور مع قضاياه ومشكلاته، في زمن قياسي بكلّ المعايير والمقاييس.

وعلى الرغم من استفادة العُمانيين من (الآخر) حتى لو كان مختلفا عقيدة ورأيا وسلوكا، فانّهم ظلّوا عُمانيين، في كلّ شيء، في الأزياء والعمران، والتفكير، وأسلوب الحياة، والقناعة، والتواضع. وهذا هو الفارق بين المجتمعات الأصيلة من جهة، والمجتمعات المقلّدة والمجتمعات الجامدة، من جهة أخرى.

1 ـ في 23/7/1971. خطب وكلمات، ص 19.

ولم تقتصر أصالة العُمانيين على مظاهر الحياة، بل تجاوزتها إلى أعماق عمليّات التنمية والتطوير. لا سيّما وأنّ النّهضة العُمانيّة – وهي المنبنية على فلسفتها الخاصّة – انطلقت في عمليّاتها الداخليّة والخارجيّة من (الداخل) إلى (الخارج) أو من المحلّي إلى العالمي[1] لأنّ الركن الأساس في النّهضة الحقيقيّة أنّ كلّ ما كان منبثقا من حاجات المجتمع وتطلّعاته وقدراته، ومنفتحا على عصره انفتاحا واعيا، يحقّق المزيد من التلاؤم مع أبناء البلاد في مسيرة متواصلة نحو الرفاهية الفرديّة والسلام الاجتماعي وسائر غايات النهضة وأهدافها.

وأنّ كلّ ما كان تقليدا أعمى للآخرين[2]، أو متجمّدا على الموروث[3]، بغير عناية بالإفادة مما يجب أن يكون، يناقض حاجات المجتمع وآماله، ويسبّب له الكوارث والضياع والتمزّق. فمنطق التاريخ السائر باتجاه تحقيق رسالة الاستخلاف لا يعترف بالتقليد الأعمى للآخرين ولا بالتجمّد على الموروث.

هذه الحقائق أصبحت من المسلّمات في عالم اليوم الذي تتسارع أحداثه، متكاملةً تارة، ومتصارعةً تارة أخرى، حيث لم يعد العالمُ اليوم عالَمَ شعارات خاوية، ولم يَعُدْ بالامكان تغطية ذلك الخواء مهما بلغ بريق تلك الشعارات والصخب الذي يرافقه.

ولذلك فانّ فلسفة النّهضة العُمانيّة ترى أنّ تغيّر العالم المعاصر عمّا كان عليه قبل بضع سنين يفرض أقصى درجات الوعي بحاجات المجتمع العماني وآماله، من أجل تكوين مجتمع يفهم التاريخ ويفهم العصر الحديث ويسعى وراء العمل والانتاج والمشاركة في بناء الوطن بهمّة وسموّ واقتدار وإخلاص. وبغير ذلك لا تُبنَى الأوطان، مهما قُرعت الأجراس لهذا الشكل أو ذاك من الايديولوجيّات والأنظمة والأفكار. ولن يتحقّق الوصول الى هذه الأهداف الانسانيّة السامية والنبيلة ما لم تترسّخ في أعماق المواطنين الثقة بأنفسهم، وبقدرتهم على العمل والانتاج والتطوّر عن طريقهما.

واذا كان الهدف، على ما تفرضه رسالة الاستخلاف، هو تحقيق الحياة الآمنة المطمئنّة، ونشر الحريّة والرخاء والعدالة، فليس من المحتّم أن نلجأ الى تقليد مجتمعات أخرى، قديمة أو حديثة، تقليدا حرفيا أعمى، كي نصل الى ذلك،

وبخاصّة أنّ في تراثنا أُطُرا عامّة تمكّننا من استنباط آليّات يمكن أن توصلنا الى الأهداف المتوخّاة، إذا وصل بنا الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى مداه المفترض. ولعلّ من أبرز ما يجسّد تلك الذخيرةَ الحيّةَ الاجتهاد والشورى التي يُمكن أن يُنشّأ على أساسها نظام ديمقراطيّ مستجيب لمتطلّبات الواقع الذي يعيش فيه النّاس زمانا ومكانا. وسبق لنا أن بحثنا هذا الموضوع تفصيلا في (عُمان.. الشورى والديمقراطية)[4].

ونتيجة لهذه الحقائق والواقعات المجرّبة آمنت عُمان بأنّ نهجها هو النهج السليم لتحقيق الأهداف المتوخّاة من النّهضة، على الرغم من الطبول التي كانت تُقرَع لمناهج أخرى أثبتت الأحداث، فيما بعد، فشلها الذريع، فأصبح الآخذون بها في موقف حرج لأنّهم لم يُحسنوا قراءة التاريخ ولم يتعرفوا على قوانينه، ولم يستفيدوا من دروسه الماضية والحاضرة كالذي حدث للفكر الماركسيّ مثلا[5].

ولقد أثبت العلم ومجريات أحداث العالَم صحّة هذا الموقف. ذلك أنّ اختلاف البشر في نفسياتهم وقناعاتهم وطريقة تفكيرهم تفرض اختلاف المناهج التي يجب أن يأخذوا بها للوصول الى أهدافهم، حتّى لو كانت تلك الأهداف أهدافا مشتركة بينهم. إنّ اختلاف البشر مسألة طبيعية، وهي في الوقت نفسه، لا تحمل على تفضيل جنس على جنس ولا قوم على قوم، بل إنّ جميع البشر متساوون في الانسانيّة بمقدار ما يقدمون من خير للبشريّة عامّة، بغض النظر عن الطريق الذي يختارونه لذلك، غير أنه يجب أن يكون طريقا قائما على احترام الحرية والعدالة وسائر حقوق الانسان مع احترام القانون الدولي وسائر المواثيق الدولية.

بمعنَى أنّ المهم أنْ يُحقّق المجتمع سعادته واكتفاءه الذاتي وأمْنَه وسلامَه وسلامة الوطن الذي يعيش فيه، ويطوّر واقعه الى الأفضل دائما عن طريق العمل والانتاج

1 ـ الفكر السياسي العُماني، ص 141.
2 ـ راجع، مثلا خطاب جلالته في 3/11/1981. خطب وكلمات، ص 122.
3 ـ أنظر خطاب جلالته في 18/11/1994. خطب وكلمات، ص 263.
4 ـ أنظر: عُمان.. الشورى والديمقراطية، ص 23 وما بعدها.
5 ـ راجع جريدة عُمان ، العدد 66، في 16 فبراير 1974.

وضمان مستقبل الأجيال، وليس المهم أن يعيش تحت لافتة معيّنة أو شعار من الشعارات.

والسبب في هذا يعود إلى أنّ المجتمعات الحيّة، وعلى وجه الخصوص المجتمعات المسلمة إن أخذت بالحيوية التي تفرضها عليها رسالة الاستخلاف ذاتها، لا بدّ أن تنفتح على العالم، ولا بدّ أنْ تطّلع على نظريّاته وفلسفاته السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وطبيعة نظمه المختلفة فيما بينها، وفي الوقت نفسه، عليها أن تشارك في تطوير الرؤى السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والمنجزات العلميّة من اختراع نافع واكتشاف مفيد لها ولدول العالم الأخرى، وأن تثريَ كلّ ذلك برؤاها هي، ومنجزاتها هي، وبخاصّة أنّها، وبفعل حيويّتها، يُفتَرَض فيها أن لا تكون من المجتمعات المقلّدة أو التقليديّة أو المتجمدة في صناديق المرويات. لذا فانّها هي الوحيدة القادرة على تحديد دورها في عالم اليوم. فإمّا أن تركن للكسل والتواني والجمود، وإمّا أن تذوب في الأمم الأخرى، وإمّا أن تحظى باحترام شعوب العالم ودوله بما تقدّمه للبشريّة من تجديد في الفكر، وإنجازات على أرض الواقع.

إنّ الصورة التي تقدّمها سلطنة عُمان في بناء دولتها الحديثة العصرية، بكل ما في الكلمة من معنًى، صورة تنبنِي على فهم أصيل للتراث بما فيه رسالة الاستخلاف، واستيعاب علميّ لمعطيات العصر الحديث، واستجابة طبيعية لحاجات الناس، ووجوب قيام جميع المواطنِين بالعمل المتكاتف لإيصال بلادهم الى آفاق من الازدهار والرّقيّ.

وبناء على النمو الاجتماعي والاقتصادي في عُمان، فقد أصبح هناك ثلاثة أطراف تريد النّهضة منها أن تعمل متساندة مع بعضها بعضا، من أجل مواصلة طريق التطوّر والتقدّم. وتلك الأطراف هي: الحكومة، والقطاع الخاصّ، وبقيّة المواطنِين. ومن البديهي أن الحكومة والقطاع الخاصّ، في الأساس، هم من أبناء هذا الشعب، كما انّ الشباب والطلاب مثلا جزء لا يتجزّأ من الشعب.

ولقد أصبح من المستحيل على أية حكومة في العالم أن تحقّق المخطّط المأمول منها تنفيذه ما لم يتعاون معها القطاع الخاص وسائر المواطنين، وكذا حال

القطاع الخاص الذي سيفشل حتما ما لم تكن هناك علاقة تعاون وتكامل بينه من جهة وبين الحكومة وسائر المواطنين من جهة أخرى، والمواطنون أنفسهم لن يستطيعوا التقدّم والتطوّر إلا بأن يتم التعاون مع الطرفين الآخرين: الحكومة والقطاع الخاصّ.

وبنَى العُمانيّون هذه الفلسفة في إدارتهم لدولتهم الجديدة على أساس "التكامل" في الأدوار بين تلك الأطراف الثلاثة، وأنّ أي إخلال في العلاقة بينها لن يؤدي إلا الى بعثرة الجهود وإفشال مخططات تطوير البلاد وتقدّمها. وهذا "التكامل" نهجٌ عُمانيّ ثابت، تأخذ به، سواء في بنائها الداخلي أم في رؤيتها لما يجب أن تكون عليه العلاقات الدوليّة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ تثبيت هذا النهج، وإيضاح هذه الرؤية، استلزما من عُمان كثيرا من الجهد والعناء، وما زالا يستلزمان ذلك، فهذا هو قَدَرُ عُمان بحكم ميراثها الحضاري، ونهضتها المعاصرة، شأنها شأن أيّة دولة تحترم نفسَها.

ففي نصّ من نصوص فلسفة النّهضة العُمانية يعود الى الأيام الأولى للنهضة وبالتحديد الى 1970/7/27 ، عاهد السلطان قابوس، أبناء الشعب قائلا: (إننا نعاهدكم بأننا سنقوم بواجبنا تجاه شعب وطننا العزيز، كما اننا نأمل أن يقوم كلّ فرد منكم بواجبه لمساعدتنا على بناء المستقبل المزدهر السعيد المنشود لهذا الوطن، لأنه كما تعلمون أنّه بدون التعاون بين الحكومة والشعب لن نستطيع أن نبنِي بلادنا بالسرعة الضرورية للخروج بها من التخلّف الذي عانت منه هذه المدة الطويلة)[1].

وبذلك التعاون حققت عُمان أولى أهدافها "الخروج من التخلّف". ولكنّ هذا الخروج من التخلّف لا يعنِي إنهاء التعاون بين الحكومة وبقية أبناء الشعب، فان ذلك الهدف سيولّد هدفا آخر، هو التطوير والنمو في شتّى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ولذا وجب استمرار التعاون للوصول الى أهداف أخرى، تصبّ كلها في التنمية والتطوير، لأنّ:

1 ـ 27/7/1970، خطب وكلمات، ص 11.

(الحكومة والشعب كالجسد الواحد، إذا لم يقُم عضوٌ منه بواجبه اختلّت بقيّة الأجزاء في ذلك الجسد)[1]

على ما آمن به العُمانيون الذين واصلوا ذلك التعاون حتى وصلوا ببلادهم: (الى درجة من التطور الاجتماعي جعلتنا قادرين على الاستيعاب والابداع والخلق، وبالتالي المساهمة الفعليّة في إيجابيات المجتمع بمعناه الواسع)[2].

وإذا كان هذا التعاون قد تحقق في سنة 1974 وهو تاريخ النصّ السابق، صار لِزاما أن تتطوّر العلاقة بين تلك الأطراف الثلاثة، من أجل مواصلة التقدم والازدهار، لأنّ (نجاح أية تنمية وإنجازها لمقاصدها، إنما هو عمل مشترك بين أطراف ثلاثة: الحكومة والقطاع الخاصّ والمواطنين. وعلى كلّ طرف من هذه الأطراف أن يتحمّل واجباته بروح المسؤولية التي لا ترقى الأمم في درجات التقدّم والتطوّر إلا إذا تحلّت بها، ولا تهوي في دركات التخلّف والتأخّر إلا إذا تخلّت عنها)[3].

ومن الناحية العلمية التي يؤكدها علم السياسة المعاصر أنه لغرض فهم طبيعة الحكومات وعلاقتها بالمواطنين لا بد من فهم النظام السياسي والآليّات التي يتخذها في تواصله مع مواطنيه، بالتلاؤم مع تقاليدهم السياسيّة على ماذكره (R. Dehouses[4]) وغيره. ولكي تكون هذه الآليات ناجحة يجب أن تنطلق من الشعب نفسه.

وبغضّ النظر عن دعاوى إلغاء الخصوصيات المحليّة، يُقِرّ علم السياسة الحديث بأن النظام السياسي الناجح هو الذي يبدأ من داخل البلاد في استنباط الآليّات المناسبة لتحقيق الآمال التي يعقدها المواطنون عليه، باعتباره ممثلا لهم، وحريصا على مصلحتهم ومصلحة الأجيال الآتية، بحسب (N.McNaughton[5]) في كتابه (Success in Politics) والذي أجمل فيه أبرز النظريات والرؤى السياسية المعاصرة المؤثّرة حاليا في الأداء السياسي في الدول المتقدّمة. وهي رؤى لا تبتعد كثيرا في غاياتها المعلنة عن غايات كلّ من رسالة الاستخلاف ومقولات فلسفة النهضة العُمانيّة التي أعلنت عن قناعاتها منذ أربعين عاما حين بدأت بتحديد الإطار العامّ الذي يؤطّر مسيرة النهضة

العُمانية، بالانطلاق من صميم الواقع العُماني، أي من الشعب العُماني ذاته، ثم السير به الى آفاق جديدة من النمو والتطور المتوازن[6].

وقد أدركت تلك الفلسفة أنّه لا سبيل لنجاح البلاد في تحقيق هذه الغايات إلاّ إذا تفهّم المواطنون حدود الواقع والامكانيات، ولا محدوديّة الطموح والآمال، وأنّ ثمة فَرقا كبيرا بين العمل ونتائجه، من جهة، والأوهام التي يحويها التبطّل والبطر والتواكل والكسل، من جهة أخرى.

وتأكيدا على هذه الحقيقة القائلة بأنّ الواقع شيء والأوهام شيء آخر، فانّ السلطان قابوس أعرب، أكثر من مرة، عن اقتناع تامّ بأن الطموح أمر مشروع، ولكنْ، يجب أن يتّصف بهذه الصفات:

أ- الطموح لا يتحقّق إلا بالاعتماد على النفس: (إنّ الطموحات العظيمة للأمم والشعوب لا تتحقّق صدفة أو بالاعتماد على الآخرين وإنما تتحقق بالاعتماد على النفس والعمل الدؤوب والجهد الخلاق المبدع)[7].

ب- ويجب أن يكون طُموحا واقعيا، سواء كان هذا الطموح فرديا أم عامّا، حكوميا أم شعبيا، كما عبّر جلالته عن ذلك في أكثر من مقابلة صحفيّة[8]. وجاءت هذه المقابلة بعد سنوات قليلة من مقولة السلطان قابوس: (ومهما كانت رغبتنا في الانطلاق ومسابقة الزمن قويّة. فانّه لا بد لنا من تبيّن معالم السبيل

1 - 27/7/1970، خطب وكلمات، ص 11.

2 - 18/11/1974. خطب وكلمات 47-46.

3 - في 18/11/1998. خطب وكلمات، ص 316.

4 - راجع: ص 52 من:
(R. Dehouses. Development in European Politics)

5 - Neil McNaughton. Success in Politics. John Murray Ltd.
(لندن 1996، ص 312)

6 - راجع 18/11/1972، خطب وكلمات، ص 23.

7 - 18/11/1990، خطب وكلمات، ص 222.

8 - منها: جريدة المدينة 28/9/1981.

الذي نسير عليه ونتدبّر مواقع خطواتنا بحكمة وحذر)[1].

ولذا فان مشاركة المواطنين في العمل والانتاج عاملٌ أساسٌ في تحقيق ما يمكن تحقيقه من ذلك الطموح وتلك الآمال المعقودة على الحكومة، التي هي جزءٌ من النظام السياسي – الاجتماعي، وصلةُ الوصل بين توجيهات القيادة العليا للبلاد وتطبيقها على أرض الواقع. كما ان مشاركة الواعين من المواطنين وذوي الخبرة والكفاءة، على وفق القوانين والأنظمة المعمول بها، في التعاون مع الحكومة والمؤسسات الرسمية الأخرى ومؤسسات القطاع الخاصّ في أداء وظائفها وواجباتها، ممّا يعمل على ترقية الأداء الحكومي ويسرّع الوصول الى تحقيق الأهداف المتوخّاة، وبخاصّة حين تكون تلك الأهداف محدّدة وواضحة، سواء بضمن النظام الأساسي، أم بضمن المراسيم السلطانية، أم بضمن النظام الداخلي لكل وزارة ومؤسسة، ونعني به النظام الذي يحدّد مهمّة وزارة ما أو مؤسسة ما، في إطار مجموع الوزارات والمؤسسات.

ومن هنا، يجب أن يعرف المواطنون أنّ الحكومة لا يُمكن أن يُطلب منها إنجاز الخطط الموضوعة ما لم يلتحقوا هم أنفسهم بركب العمل والانتاج، وما لم يعرفوا أنّ الحكومة جزء لا يتجزأ منهم، وأنّهم جميعا مسؤولون عن تنفيذ القوانين والقيام بالواجبات المَنوطة بهم.

ومن جهة أخرى، فإنّ الحكومة في عُمان، وبموجب النظام الأساسي، تسترشد في مسيرتها بالمراسيم السلطانية، وتوجيهات السلطان، وبالنظام الأساسي. وهي تستطيع بالاعتماد على كفاءاتها وعلاقتها الممتازة بالطرفين الآخرين: القطاع الخاصّ والمواطنين، أنْ توفّر لنفسها وسائل النجاح في أداء مهمّاتها. وبحسب مقولات فلسفة النّهضة العُمانيّة فإنّ ذلك النجاح يعود إلى الأداء الحكومي الجيّد[2]. وآنذاك يكتسب الأداء الحكومي صفات عديدة تجعل المجتمع العُماني، يتعامل معها على وَفق هذه الاعتبارات:

1 ـ اعتبار الأداء الحكومي دالا على النشاط الذي يبني البلاد ويتيح للمواطنين فرصا أفضل، وبشكل مستمر ومتواصل، لأداء واجباتهم، وتنمية مواهبهم، كما يحافظ على تجمعات الناس، أو بعبارة اخرى على الوحدة الاجتماعيّة والوطنيّة،

ويحفظ سلامة أراضي البلاد من أيّ عدوان، ويعمل على رفع اسمها في الخارج.

2 - اعتبار الأداء الحكومي للواجبات المنوطة بها هو المرتكز الرئيس لتنفيذ أهداف المجتمع، ومن غير التعاون التامّ معها يتعطّل الوصول الى تحقيق تلك الأهداف، بمعنَى ضرورة توفر المشاركة العامّة في التنمية والنهضة، بما يعمّق السلام الاجتماعي، والموافقة الشعبية.

وربما أمكن أنْ يقال - وبناء على التراتب الذي يؤمّن سلامة المسير لتحقيق رسالة الاستخلاف - أنّ المجتمع الذي يبايع السلطة السياسية انما يريد ان يرتكز عليها في نموه وتطوره وتحقيق أهدافه. وان السلطة التي يحق لها أن تعتبر نفسها ممثلة للمواطنِين هي التي تحظى باكبر قسط ممكن من ايجابيات العلاقة معهم معتبرة نفسها في خدمة المواطنين، وهو ما عبّر عنه النطق السامي بهذه الألفاظ:

(إن السياسة التي اخترناها وآمنّا بها هي دائما التقريب والتفهّم بين الحاكم والمحكوم وبين الرئيس والمرؤوس، وذلك ترسيخا للوحدة الوطنية وإشاعة لروح التعاون بين الجميع، أكان ذلك بين مَن يُشغلون المناصب العالية في الحكومة وبين معاونيهم والعاملين معهم أو مع بقيّة المواطنِين)[3].

ويجب أن يكون واضحا، أنّ السلطة السياسية في عُمان، وبحسب نصوص عديدة في خطب السلطان قابوس، تتكون من مجموع المواطنِين، أينما كانوا في مستوى المسؤولية، بحيث يمكن أن نقرر أن المواطنِين أنفسهم هم جزء من السلطة السياسية، وأنّ الحكومة ذاتها هي جزء من المواطنِين.

وفي هذه الحالة فان مبايعة المواطنِين (للسلطة السياسية) ستعني مبايعتهم لأنفسهم، باختيارهم وإرادتهم، لأنَّ من المستحيل أنْ يصبح المواطنون كلهم موظفين أو مسؤولين إداريين أو ما أشبه، بل لا بد من تقسيم العمل، أيّاً كان

1 - في 29/9/1973، خطب وكلمات 35.
2 - في 11/11/2008. ص 5. (طبعة مفردة).
3 - في 15/5/1978، خطب وكلمات، ص 95.

نوعه، بحسب المهارة والتأهّل والخبرة وما اليها من صفات يقتضيها كل نوع من أنواع العمل أو مراكز المسؤولية، مهما كان موقعها في السلّم الاجتماعي.

3 - استيعاب مقولات فلسفة النّهضة العُمانيّة حين تنظّم المجتمع السياسي العُماني في ثلاثة أجزاء متكاملة، هي: القيادة العليا للبلاد، والتي يمثّلها جلالة السلطان، بحسب مواد النظام الأساسي للدولة، ثمّ الحكومة، فالمواطنون كأفراد وكقطاع خاصّ تجمع بينهم علاقات عمل وإنتاج وتعاون.

4 - النظر إلى الاتفاق الحاصل بين الحكومة والمواطنين، لا على أنّه اتفاقٌ تلقائيّ آليّ جامد. بل هو في حالة إثارة وارتقاء دائمين، ويتم تحقيق ذلك عبر وسائل الاعلام، وخطط التنمية والرفاه الاجتماعي، ثم المشاركة الشعبية، بصورها المتعددة، من العمل الى المشاركة في تسيير السلطة، سواء عبر وسائل الإعلام أم في ممارسة الشورى.

وهذه الصفات أصبحت من مسلّمات علم السياسة في العصر الحديث، حيث تبنّى أغلب علماء السياسة المعاصرين من أمثال: (Duverger[1]) و(D. Easton[2]) و(Partridge[3]) وهم يمثّلون، على التوالي، أبرز منظري المدرسة الفرنسية والأمريكية والبريطانيّة في علم السياسة - ضرورة توفّر الكفاءة والشعور بالمسؤولية لدى جميع أطراف النظام السياسي، وهذا بالتأكيد من الأسس التي استوحتها عُمان من رسالة الاستخلاف وبَنَتْ عليها خطوات نهضتها المعاصرة. وقد جاء هذا الاستيحاء بنتيجة فهم العلاقة بين السياسة والإدارة حيث ان الكفاءة والشعور بالمسؤولية ستزوّد الحكومة بامكانية النشاط الخلاق الذي يجب أن يظلّ خَلاّقا وألاّ يتحول الى الجمود الإداري المعهود لدى المجتمعات التي ارتضت لنفسها أن تعيش خارج متون التاريخ.

وهذا التأكيد يقود الى استيعاب حقيقة أنّ النظام السياسي الباحث عن تحقيق سعادة المجتمع وطمأنينته، بكل ما يتضمنه من نظرية وممارسة، لا يستطيع ان يكون ولا يمكن ان يكون متحررا من القيم التراثيّة، ومما يتكوّن في المجتمع المحليّ ذاته من احتياجات وأساليب تُلبّي تلك الاحتياجات.

فبدلا من خسارة الوقت في محاولة تطبيق تجارب متولدة في بيئات مختلفة، والسعي المحموم لاثبات الادعاء القائل بأن ما نتج في بيئة ما من أفكار وتقاليد صالح تماما للتطبيق في أماكن أخرى وبيئات مختلفة، وهو ادّعاء مبنِيّ على توهّم وقع فيه بعض كتاب علم السياسة المقارن، وعلم الاجتماع المقارن، في العصر الحديث، ومفاده أنّ السلوك الانساني متماثل مهما اختلفت البيئات.. نقول: بدلا من ذلك يجب الانصراف الى تطوير معايير علمية لتقويم التطورات الكبرى في حياة المجتمعات وأداء الحكومات لوظائفها، فليس المهم مظهريات الأنظمة بل النتائج التي تسفر عنها تطبيقاتها لمناهجها التي يجب أن تكون منبثقة من محيطها المحلّي ومستفيدة من منجزات العلم أيا كان مصدره.

وهذه النظرة الحديثة للنظام السياسي وطريقة أدائه لأنشطته، ومركزية الحكومة فيه، بين قيادة عليا، وجمهور المواطنِين، إضافة إلى توظيف الاعلام لتعميق الوعي وترسيخه: (ليؤدّي رسالته في تنمية قدرات المواطن وتوعيته بدوره الأساسي في بناء وطنه وليساهم، كذلك في توطيد علاقات الصداقة والتعاون مع الأسرة الدولية)[4] ليست وليدة اليوم، بمحض الصدفة، بل هي نتيجةُ عمليّةٍ عُمانيّة تُطوّرُ باستمرار التجربة السياسية الموروثة عبر التاريخ، وتستفيد استفادةً مُثلَى من التجارب التي خاضتها دول العالم الأخرى، وبخاصّة، تلك الدول التي استقرت على ما يلائم مجتمعها، وَفق تركيبتها النفسية وقيمها العامّة، على أمل أن تستطيع تحقيق أهدافها وغاياتها التي تقترب من الأهداف والغايات التي يترقّب المجتمع السياسي العُماني الوصولَ اليها.

وقد مرّت التجربة السياسية العالمية بمراحل عديدة، وطويلة عبر التاريخ، منذ

1 - راجع الصفحة 159 من طبعة سنة 1958 من:
.Duverger Maurice. Droit et Institution Politiques. Paris

2 - أنظر الصفحة 57 من طبعة سنة 1960 من:
.David Easton. The Polical System. New York

3 - أنظر الصفحة 37 من طبعة سنة 1967 من:
.P. H. Partridge. Politics. Philosophies. Ideology. Oxford University Press

4 - في 18/11/1990. خطب وكلمات، ص 224.

وقد مرّت التجربة السياسية العالمية بمراحل عديدة، وطويلة عبر التاريخ، منذ أن انطلقت التكتلات الاجتماعية البسيطة في الأزمنة القديمة، في حضارات اليمن وعُمان والعراق والشام ثم ظهور الفراعنة في مصر، وحتى وصلت في العصر الحديث الى الحكومات المتنوّعة المناهج المعروفة اليوم، وهي مناهج لا تُنبئ بالثبات والدوام، فدول العالم المتقدّم نفسها تُجري تغييرات على آليّات عملها وأساليب أدائها لوظائفها، فهي دائمة التجريب والتغيير، لأنها، لا تهتّم بمظهريّة الحكم، بل بالحكم نفسه، بناء على نظريات أو إيديولوجيات معيّنة ومتغيرة، أي انها تطلب النتائج لا الشعارات، أو عناوين الآليات المتّخذة حاليا لتسيير شؤونها. لذلك فإنّ من الخطأ العلمي والمنهجي، أن ينادي بعض الكتّاب، الآن، بتقديس آليّات للحكم يراها مطبّقة في دول أخرى، أو كانت مطبّقة في مراحل من التاريخ. لأنّ المفارقة التي تُلفت النظر، أنّ فلاسفة السياسة قديمهم وحديثهم، شرقيّهم وغربيّهم، وخاصّة بعد سقوط الشيوعيّة التي كان أتباعها يُسبغون عليها صفة القداسة والعصمة، لا يُقرّون بوجود آليّة أو أداة لتسيير الدول تحظى بالقداسة والعصمة.

ومن المؤكّد أنّ تلك الآليّات والأدوات إنْ هي إلاّ وسائل ومناهج ينظر اليها أولئك الفلاسفة على أساس أنها "تجارب" يحظى الكثير منها بالاحترام، ولكنّها لا يمكن أنْ تحظى بالقدسية، إذ انها، بحكم واقع الحياة المتغيّرة، قابلة للتغيير والتعديل، بل وحتّى التبديل والالغاء. ومن جهة أخرى، فإن نظرة فاحصة الى تطورات العلم السياسي، تجعلنا نفهم تماما، أن تلك الآليات، ليست أكثر من (أدوات) تختلف من بلد الى بلد، ومن زمن الى زمن، وأنها لا تملك خاصية التصدير الى مجتمعات أخرى، حتى في المجتمعات ذات الميراث المتشابه، فما ارتضاه مجتمع ما، ليس بالضرورة مما يرتضيه مجتمع آخر. وقد ذكر (N. McNaughton) أمثلة على تلك الاختلافات بالمقارنة بين الدول الأوروبية نفسها[1] كما أنْ لا أحد يتحدّث عن إيجابيات مطلقة لأيّ منهج من المناهج التي ارتضتها المجتمعات المختلفة لإدارة شؤونها. فقصارى ما يفعله الفلاسفة ومنظّرو علم السياسة أن يتحدّثوا عن إيجابيات نسبية، مقارنة بمناهج سيئة

كدكتاتورية حزب واحد أو دكتاتورية دينية كما كان الحال في أوروبا في القرون الوسطى، أو صراع الطبقات الذي كانت الشيوعية تبشّر به.

ونلاحظ أنّ مناهج علم السياسة المعاصر لا تشير الى مسألة صراع الطبقات، ولا الى المعارك الحزبية، والتكتّلات السياسيّة وجماعات الضغط في داخل الدولة، لأن تلك المدارس السياسية لا تعتبر هذه القضايا "نظاما"، بمقدار ما تعتبرها آليّات لادارة الدولة، بمعنًى أن الدولة يمكن أن تدار بآليات أخرى، فلكل شعب من شعوب العالم قناعاته ورؤيته، خارج إطار صراع الطبقات أو صراع الأحزاب، أو الأخذ بنظام الاختيار أو الانتخاب أو الجمع بينهما بنصوص قانونيّة مستجيبة لحاجات المجتمع في حاضره ومستقبله، وبخاصّة حاجته الى العدل والأمن والاستقرار والمشاركة.

ويمكن تجميع تلك الوظائف، بشكل عامّ، بحسب تطورات مناهج البحث في علم السياسة المعاصر في الوظائف الأربع التالية:

* الوظيفة العقائدية.
* الوظيفة التطويرية.
* الوظيفة التوزيعية .
* الوظيفة الجزائية[2].

على اننا نعتقد أن هذه الوظائف تتحكم فيها، وبشكل رئيسي، الوظيفة العقائدية، فالوظائف التطويريّة والتوزيعيّة والجزائيّة لا يمكن إلا أن تخضع لتلك الوظيفة، فالعقيدة، سواء كانت دينا أم إيديولوجيا أم مبادئ اقتصاديّة،

1 ـ راجع الصفحات 312-229 من المصدر السابق:
.Neil McNaughton. Success in Politics

2 ـ أنظر توضيحات أخرى في كتابنا: الفكر السياسي العُماني، ص 50 وما بعدها.

أم أيّ شيء آخر هي التي تتحكّم في وضع الأنظمة والضوابط التي تحقّق بقيّة الوظائف.

ولا شك، أن الحكومة، ستؤدي هذه الوظائف الأربع، بتقسيمها على مجموعة من الوزارات والمؤسسات، بحيث تؤدي كل وزارة أو مؤسسة جزءا من تلك الوظائف، مع الاعتراف بأن الوظيفة العقائدية ستظلّل بجناحيها جميع الوزارات والمؤسسات، غير انّ كل حكومة في العالم فيها وزارات ومؤسسات معيّنة تقوم، أكثر من غيرها، بقسط وافر من الوظائف الأربع، بل ربما كانت تلك الوزارات والمؤسسات مظهرا لتلك الوظائف جميعا، كما هو الحال في الوزارات المسؤولة عن القوات المسلّحة والأمن الداخلي والزراعة والصناعة والإعلام، أو الوزارات الأخرى ذات العلاقة بالشؤون الاجتماعية والتعليم والثقافة، كما ان بعض الدول تنظر الى الوزارات والمؤسسات الاقتصادية باعتبارها جزءا من الأمن الاجتماعي، وأنّ لها دورا مهما في تأدية الوظيفة العقائدية والتوزيعية، بموجب الأنظمة والقوانين، وللاقتصاد، كما هو معلوم، دوره المهم في هذا المجال. ومن هنا جاء تقسيم الوزارات إلى وزارات سيادية ووزارات غير سيادية، ووزارات خدمات عامة، على تفصيلات معروفة في البحوث السياسية المعاصرة المعنية بهذا الموضوع.

وكيفما يكن الأمر، فانّ ممارسة السلطة تقتضي، في الأزمنة الحديثة، الأخذ بالآلية التي تحقق مشاركة المواطنِين في تطوير بلادهم، وهو ما نفّذته عُمان عبر التطوير التدريجي لوعي النّهضة ومستلزماتها في مدارك المواطنِين[1] حتى وصلت إلى الانتخاب الحر والمباشر لأعضاء مجلس الشورى. وبذلك فإنّ مشاركة مجلس الشورى للحكومة يجب أن تنصبّ في إطار واجبات الحكومة ووظائفها، وسبل تأديتها إداريا وتنظيميا. وينجح (مجلس الشورى) في هذه المشاركة حين يستوعب أعضاؤه، تماما، وظائف كل وزارة أو مؤسسة، على ما توضّحه القوانين والأنظمة المعمول بها، والنظام الداخلي الذي تضعه تلك الوزارة أو المؤسسة، لإدارة شؤونها. فالتعبير عن الرأي في إطار الشورى أو المشاركة بشكل عامّ يجب أنْ ينبني على الموضوعية لا على المشاعر الشخصية

أبدا. وهو ما رسخته مبادئ رسالة الاستخلاف ذاتها على ما سبق أن أوضحناه في كتاب (عُمان.. الشورى والديمقراطية).

وبناء على كلّ هذا يصبح النظام السياسي، في أبسط تحديداته، ممثلا لإرادة القوى الحيّة في المجتمع، وتكون الدولة هي التعبير القانوني عن المجتمع برمّته؛ وأمّا الحكومة فهي وسيلة المجتمع لتأكيد وجوده القانوني.

وباعتبار أنّ كل جماعة تمتلك جملة من الخاصيات الاخلاقية، والمثالية الموروثة او المتولدة، فان النظام السياسي، ومنه الحكومة، لأنها مظهره، لها تلك الخاصيات الأخلاقية ذاتها.

وهو ما عبّر عنه جلالة السلطان قابوس لكبار رجال الدولة من قبل أكثر من ثلاثين عاما:

(لقد أولانا شعبنا منذ تولّينا أموره، ثقته الكاملة بنا، ومن خلال ثقته هذه وثِقَ بمن اخترناه ونختاره لتولّي المسؤوليّة لادارة مصلحته العامّة، ولذا فانّ علينا وعليكم المحافظة على هذه الثقة وعدم التفريط بها)[2].

فالثقة الشعبية التي يشير اليها جلالة السلطان تشمل كلّ الأمور التي تقوم بها القيادة، وكل الأفكار والمبادئ التي تعتنقها وتؤمن بها وتضعها في أُطر قانونيّة صالحة للتطبيق، ولذا يجب أن تكون الخاصيّات الأخلاقيّة للحكومة امتدادا للخاصيّات الأخلاقية للقيادة العليا للبلاد، والتي هي بدورها امتداد وتطوير للخاصيّات الأخلاقيّة للمجتمع برمّته في تراثه وحاضره.

وقد تكون المثاليات مقصورة على روح الشعب بصفتها إرثا تاريخيا حضاريا، وقد تتجاوز تلك الحدود لتعبّر عن ديناميكية يجري تمثيلها، عادة، في برنامج تنموي سياسي، بالمفهوم العام للسياسة التي تعنِي فنّ إدارة الدولة، تسعى الجماعة الى تطبيقه والوصول اليه عبر الممارسة العملية التي وضع لها السلطان قابوس إطارها العامّ بقوله:

1 ـ للتوسّع في هذا الموضوع راجع: عُمان.. الشورى والديمقراطية، ص 263 وما بعدها.

2 ـ في 15/5/1978، خطب وكلمات، ص 95.

(إن قيم مجتمعنا عموما، وعلاقاتنا بالعالم الخارجي، كل هذه وغيرها جوانب حياتنا نتناولها بفكر واعٍ متفتّح عركته التجربة وعلّمته الأيام. بهذا تكون علاقتنا بالتاريخ علاقة تفاعل إيجابيّ مستمرّ ويؤدي موقفنا التاريخي الحاضر خير معانيه ويرتفع الى أسمى ذراه)[1].

ومن ثمّ فان الحكومة ليست أكثر من وسيلة تمكن المجتمع من تحقيق البرنامج السياسي، بالمعنَى العامّ لمختلف أوجه النشاطات الحكومية التي تتجه لتنفيذ خطط التنمية والنهضة والتطوّر[2].

إنّ الدولة التي لا تدافع عن شرعيتها الحضارية، وعن موروثها الثقافي، وعن آمالها في التطور الحضاري المنبثق من تلك الشرعية وذلك الموروث وبالاستجابة لفروض العصر الذي تجد نفسَها فيه، هي دولة تفتقد أبرز أسس وجودها قانونيا، كما يفهمه المجتمع السياسي العالمي المعاصر. إضافة إلى أنّها ستكون عقبة أمام تحقيق الناس لرسالة الاستخلاف لأنّ هذه الرسالة تشترط الدفاع عن الهويّة المحليّة بكل محتوياتها الحيويّة. ويخطئ مَن يظنّ أنّ "العولمة" التي تتصاعد وتائرها في هذه الفترة من تاريخ العالم، تعنِي إلغاء الحدود بين الدول، أو أنها تشكّل خطرا على استقلالها وقيمها وإرادتها السياسية وعقائدها، بحيث يؤدي ذلك الى إلغاء التراث وما فيه من قيم ومعايير. وبنظرة موضوعية لمسألة العولمة لا بدّ منّ الاعتراف بأن المجتمع العُماني استطاع أن يكيّفها لِما يحفظ له شخصيته واستقلاله.

ومن ناحية أخرى، فإنّ من الأمور البديهية أنّ الحكومة لا تستطيع تلبية متطلبات رسالة الاستخلاف بالنهوض بوظائفها وواجباتها ما لم تعتمد في ذلك على خطة علمية وعملية للتطوير، وهو ما تعارفت عليه بعض دول العالم بالخطط الخمسية[3].

وتطلب رسالة الاستخلاف من الخطط الخمسيّة أو أية خطط أخرى في البلدان الجديرة بالتطوّر والنموّ والساعية إليهما، أنْ لا تكون خططا للتفاخر ولا للتحديث فحسب، بل يجب أن تكون خطط تنمية ونهضة وتقدم نحو تحقيق أهداف رسالة الاستخلاف.

وقد نبّهنا في كتاب "الفكر السياسي العُماني" الى الرؤية العُمانية الرافضة للتفاخر، وكشفنا عن تشخيصها للفرق بين التحديث والنهضة[4]، حيث ان العُمانيين استطاعوا أن يُفرّقوا بين الأمرين باعتبار ان التحديث ليس أكثر من استجلاب رموز الحضارة الحديثة أمّا النهضة فتنظر إليها عُمان على أساس أنّها المعتمدة على التنمية والتي تعنِي زيادة القدرة الانتاجية بالاستفادة من التحديث وبشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا، اضافة الى أنّها ترى ضرورة إخضاع التحديث لبناء الإنسان: (إنّ التنمية ليست غاية في حدّ ذاتها، وإنما هي من أجل بناء الانسان الذي هو أداتها وصانعها، ومن ثمّ ينبغي ألا تتوقّف عند مفهوم تحقيق ثروة ماديّة وبناء اقتصاد متنوّع، بل عليها أن تتعدّى ذلك الى تكوين المواطن القادر على الاسهام بجدارة ووعي في مسيرة النماء والبناء الشامل)[5]. ومن بديهيات متطلبات الاستخلاف أن تلتفت الحكومات، وهي تؤدي وظائفها، الى ما يمكن أن يعتور ذلك الأداء من نقص أو خلل، فكل نقص أو خلل قد يؤدي الى أضرار تلحق خسائر فادحة بمسيرة التقدم نحو الإعمار والبناء. لذلك يجب أن تؤدي كل مؤسسات الدولة وظائفها بحكمة سياسية، وعلى مرتكزات صلبة، نابعة من الخصائص المحلية، والتفهم العميق للعلاقات داخل المجتمعات السياسية في المحيط الدولي والتي تؤثر، شئنا أم أبينا، في إنجاح مسيرة البلاد وإيصالها إلى غاياتها المأمولة.

وكانت هذه إحدى مبررات الدعوة العُمانية للالتقاء بين منجزات العلم الحديث والمنظومات التراثية، وكذا بين المخترعات الحديثة ومصادر المواد

1 ـ في 18/11/1974، خطب وكلمات 51.

2 ـ في 18/11/1973، خطب وكلمات 38.

3 ـ نلاحظ أن النصوص السياسية العُمانيّة تتحدّث عن الخطط الخمسية للتنمية من قبل تطبيقها ومن بعد تطبيقها لمدارسة ما تمّ إنجازه منها. أنظر، مثلا: خطب وكلمات ص 124، 141، 154 وغيرها.

4 ـ الفكر السياسي العُماني 54.

5 ـ في 2/6/1995، خطب وكلمات، ص 285.

الأولية[1] مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن الذي يتحكم كثيرا في هذه القضايا، وملاحظة ذلك التوازن الدقيق بين التنمية الروحية القيمية والتنمية المادية المعيارية المتغيرة من يوم الى آخر، فانّ التنكّر للقيم الروحيّة والأخلاقية، أو التنكّر للقيم العصرية النافعة، يؤدي الى تدمير التنمية كلها، تدميرا تامّا، وبهذا الخصوص يقول السلطان قابوس:

(إن الرغبة في بناء دولة عصرية تأخذ بأحدث أساليب العلم والتقنية لم تجعل هذا البلد الأصيل يتنكّر لتراثه العريق وأمجاده التليدة، بل سعى دائما الى مزج الحداثة بالأصالة)[2].

وبناء على هذا فانّ رسالة الاستخلاف (ويؤيدها في ذلك كثير من علماء السياسة قديما وحديثا) تريد من السلطة المتمثلة في النظام السياسي تنفيذ الخطط التي من شأنها تيسير الحياة اليومية للمجتمع، مع عدم استثناء استخدام القوة الشرعية أو التلويح باستخدامها بحكم القانون ومستلزمات المحافظة على أمن البلاد والمواطنين[3] ما كان ذلك ضروريا.

وقد أكّد علماء السياسة المعاصرون هذا المنحى على أساس أنّ النظام السياسي مجموعة من الظواهر التي تكوّن نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي، الذي هو النظام الرئيس، وبمنظور أنّ هذه الظواهر تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزءا من حياة هذه الجماعة، أي حياة النظام السياسي، وهي تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه والجماعة السياسية والسلوك السياسي الذي يجب تطويره بالتوعية والعقاب القانوني في حالات التجاوز.

ويفرّق العُمانيّون بين الإلزام بتنفيذ القرارات عن طريق القوة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والمفهوم السياسي الباحث عن آليات أفضل لإدارة الدولة، كتصعيد المشاركة عن طريق تصعيد الوعي الاجتماعي نفسه، وصولا إلى تطبيق سليم للتنمية المتلائمة مع واقع البلاد، مركّزين على تنظيم السلوك الاجتماعي كما في علاقات العمل ووضع الأسرة، والمشاركة الشعبية في الإدارة والتسيير وتنفيذ القوانين. ومن هنا فانّ فلسفة النّهضة العُمانيّة بمقدار بحثها الدائب عن مصلحة البلاد وسكّانها، تجعل مشاركة الناس للحكومة ذاتها، مشاركة

منبعثة من أعماق نفوسهم، لا خشيةً من العقوبات القانونيّة، بمقدار سيطرة الروح التطوّعيّة، والاندفاع الضميري الذاتي.

وهذا لا ينفي مكانة الأداء السياسي للقانون الذي هو دائما مركز الاهتمام في رسالة الاستخلاف والعلم السياسي في الوقت نفسه، ولكنه يضيف معيارا مهمّا وهو معيار القدرات التي يتمتّع بها كلّ قطاع من القطاعات الثلاثة، وهي الحكومة والقطاع الخاصّ والمواطنون.

وهذا المعيار من شأنه ان يساعد المتمتّعين به من أعضاء المجتمع السياسي برمّته، على وضع تصوّر دقيق جدا للقواعد والأسس التي تحكم الأداء الحكومي على أساس علمي، بملاحظة التغييرات التي تحدث، ومدى أهميتها، ودور ذلك في تخليق العلاقة المثلى بين الحكومة والمواطنين. وهذه العلاقة بين الحكومة والمواطنين يجب أنْ تُفهم على أساس أنّ النظامَ السياسي، كلّه، إنما هو جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي في البلاد. وأنّه قائم على العدل وعلى التراحم والتوادّ والترابط الإنساني الخلاّق.

كما أنّ هذه العلاقة مبنية على معطيات سائر أنواع المعرفة وهياكل النظام الاجتماعي، في تشابك وتداخل بين مكوّنات متعددة يصعب فرزها من اجتماعية وثقافية واقتصادية وعقائدية ونفسية وتاريخية وقانونية وجغرافية.. وغيرها.

وإذا كانت رسالة الاستخلاف تتبنّى القدرة الفرديّة والشرعية الجماعية - باعتبار ما سبق أن ذكرناه في تحديد معاني المنسك والمنهاج والشريعة - فإنّها تعيد الى تلك القدرة والشرعية مرجعَ العلاقة الحقيقية بين الحكومة

1 - يقول السلطان قابوس في 18/11/1979: (إنّه من واجب الزعماء الوطنيين التأكّد من أنّ موارد بلادهم تُستخدم لفائدة شعوبهم، فإننا نؤمن بضرورة اعتماد هذا المبدأ بشكل موسّع ليشمل نظاما للتعاون الاقتصادي على نطاق عالمي لمنفعة البشرية جمعاء. فالتقدم التقني الكبير الذي حقّقته الدول المتقدّمة يجب أن يُضمّ مع المصادر المادية العالمية لتلبية هذهِ الحاجات). خطب وكلمات، ص 107-106.

2 - 18/11/1993، خطب وكلمات 253 - 253.

3 - أنظر الصفحة 32 من المصدر السابق ذكره:
.Rayman Aron. Political Theory

والمواطنِين. ولا بدّ أن تكون تلك القدرة وتلك الشرعية مكتسبة من التواصل المباشر بين الطرفين، ومن كون النظام السياسي، بجميع أجزائه، لا ينشأ خارج التاريخ، ولا ينمو الا في محيط واقعي، وهذا المحيط الواقعي عميق الغور تستكنّ فيه جميع تلك المكونّات المشار اليها، وتتفاعل بصورة ملحوظة حينا، وغير ملحوظة أحيانا، على صعيد النتائج، مما يجعل الحكومة، بطبيعة الحال، غير بعيدة عنها، وانما هي تتفاعل معها تماما كسائر اجزاء المجتمع السياسي، باعتبارها، جزءا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي.

فالحكومة – في منظور فلسفة النّهضة العُمانيّة المبنيّة على مقولات رسالة الاستخلاف – إضافة الى كونها تستمدّ شرعيتها من شرعيّة القيادة العليا للبلاد، فانها وعبر نجاحها في أداء وظائفها، وتصعيد وتائر عملها، تعمّق من مضامين شرعيّتها. وقد رأينا أنّ القيادة العليا، في عُمان، تطلب من الحكومة أن تبنِي قوّتها عن طريق بناء علاقات متينة مع المواطنِين، وذلك بالعمل الجادّ من أجل التنمية والتطور المستجيب لضرورات الواقع وحاجة المواطنِين، ومن القرارات الحسّاسة التي تتخذها لترجيح المصلحة العامة في كل أنشطتها الداخلية والخارجية، بما يحقق الأمن الفردي والسلام الاجتماعي والرفاه والعدالة. وبذلك يكون كل عضو في المجتمع، بصورة أو أخرى، على تماسّ واتصال مباشر مع المؤسسات الحكومية كافّة. وذلك لأن هذه المؤسسات، في عُمان، لم تنبعث من فراغ ولا تعمل في فراغ، ولا يمكن أن توجد خارج إطار المجتمع، وانما هي جزء لا يتجزّأ من النظام السياسي العُماني الذي يعمل على تنظيم المجتمع ضمن أطر رسمية، ومنها الحكومة التي هي جهاز يضمّ مجموعة من المواطنين ومجموعة من النظم والقوانين، ولها نشاط منظّم ومحدد يهدف الى تحقيق التواصل بين الشعب كأفراد وكمجموع مع السلطة السياسية العليا للبلاد.

وبهذا المفهوم للحكومة ووظائفها ودورها فان شرعيتها، كما سبق أن أشرنا، تُستمدّ من مؤشرات عدة منها:

* كونها مختارة من قبل القيادة العليا للبلاد، وعليها تنفيذ القرارات

الصّادرة عن تلك القيادة.

* التطوير المتواصل في خطط التنمية، وأساليب الادارة.

* قدرتها على فرض العقاب على منتهكي القانون، وردع المتلاعبين بالمصلحة العامة للدولة، وأولئك الذين يهددون الأمن الاجتماعي.

* قدرتها على توظيف الثقافة والاعلام في توعية المواطنِين بضرورة ممارستهم لدور خلاق في تطوير البلاد وتسريع عملية التحديث والتنمية.

الى غير ذلك من مؤشرات تمنح الحكومة خصيصة النجاح في تحقيق أهدافها وبخاصّة التفاف المواطنِين حولها، حينما يلمسون مصداقيتها في الشعار والتنفيذ وقيامها بوظائفها المنوطة بها على أحسن وجه ممكن.

ومن الطبيعي انّ رسالة الاستخلاف تريد من الحكومة (في أيّ بلد كانت) أن تهتم بأهداف معينة، أو تعمل على تحقيق شعارات معينة، كالأمن الاجتماعي، والرفاهية، والعدالة، والتعاون مع دول العالم، وغير ذلك... وهذه الأهداف والشعارات هي ذاتها التي تنصّ عليها فلسفة النهضة العُمانية من أجل تزايُد المشاركة الشعبية، والتواصل بين أطراف المجتمع السياسي، خصوصا إذا ساندتها قيم صادقة، وإرادة مخلصة، في تنفيذ القوانين المنظمة للنشاطات العامة، وكذلك في الدفاع عن الوطن ووحدته، وفي حماية البلاد من أعدائها، وتمتين الوحدة الاجتماعية، وتوفير الأمن والاطمئنان، وأيضا في تحقيق التوازن الاقتصادي الذي يستدعيه النمو الاجتماعي والتطور، ويكون موظفا لصالح الأمن الاجتماعي، والسلام العام في المجتمع، وتحقيقا لتواصل أفضل مع المواطنِين.

ذلك ان النظام السياسيّ نفسه، كما سبق ان قلنا، يتكون من أفراد يقومون بوظائف متداخلة في الوقت ذاته، فهم يؤدون وظيفة ما ضمن الحكومة او القضاء أو القطاع الخاص أو مجلس الشورى أو غيرها.

ولقد حدّد جلالة السلطان قابوس في خطابه الموجّه لكبار مسؤولي الدولة في 1978/5/15، الخطوط العامّة التي على الحكومة تنفيذها من أجل تحقيق

الأهداف المرجوّة:

فأوّلها: تحقيق تلاحم الناس مع حكومتهم، وتوسّع رقعة مشاركتهم في النشاطات العامّة للدولة[1]، خاصة وقد انتهت عُمان من بناء ركائز نهضتها حيث اكتمل إنشاء حكومة "عصرية" بناء على الوعد الذي قطعه السلطان قابوس[2] في أول كلمة وجّهها لشعبه في 23 يوليو 1970.

وثانيها: التأكيد على أنّ الحكومة هي لخدمة البلاد وأهلها[3]. ومن طبائع الأمور أنّ هذه التوجيهات تشمل جميع أعضاء المجتمع السياسي. بحسب ما قررته فلسفة النّهضة العُمانية ذاتها.

وبعد ربع قرن من ذلك الحديث، وبتسارع الأيام وتطور الأجهزة الإدارية ووصول البلاد إلى مرحلة دولة المؤسسات، عاد جلالة السلطان إلى هذه الموضوعات في سنة 2008 فأكّد تلك المعاني بقوله:

(إنّ الأداء الحكومي الجيد في مختلف القطاعات وخدمة الوطن والمواطنين بكل أمانة وإخلاص، ووضع المصلحة العامة فوق كلّ اعتبار، من الأركان الضرورية لكل تنمية يُراد لها الدوام والاستمرار. ونحن إذ نُشيد بالأداء الحكومي خلال الحقبة المنصرمة فإننا نؤكّد في الوقت ذاته على ضرورة مراجعة الجهاز الإداري للدولة لسياساته وأنظمته، بما يضمن اتّباع أفضل الأساليب وأنجع الوسائل التي تؤدّي إلى تسهيل الإجراءات وتيسير المعاملات وسرعة اتّخاذ القرارات الكفيلة بتحقيق مصالح المواطنين وغيرهم من المقيمين الذين يُسهمون في خدمة عُمان والمساعدة على بنائها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه لّما كان الأداء الحكومي يعتمد في إرساء وترسيخ قواعد التنمية المستدامة على القائمين به والمشرفين عليه، فإنّ في ذلك دلالةً واضحة على مدى المسؤولية الجسيمة المنوطة بالموظفين الذين يُديرون عجلة العمل في مختلف القطاعات الحكومية. فإنْ هم أدّوا واجباتهم بأمانة وبروح من المسؤولية، بعيدا عن المصالح الشخصية، سعدوا وسعدت البلاد، أمّا إذا انحرفوا عن النّهج القويم، واعتبروا الوظيفة فرصة لتحقيق المكاسب الذاتية وسُلّما للنفوذ والسلطة، وتقاعسوا عن أداء الخدمة كما يجب وبكل إخلاص وأمانة، فإنّهم يكونون بذلك

قد وقعوا في المحظور ولا بدّ عندئذ من محاسبتهم واتّخاذ الإجراءات القانونيّة المناسبة لردعهم، وفقا لمبادئ العدل الذي أرسينا عليه دعائم الحكم)[4].

وبتطبيق هذه التوجيهات وغيرها مِمّا نراه في النّصوص السياسيّة العُمانيّة، يمكن أنْ تتحول الحكومة، من إدارات إجرائية ذات وظائف روتينية، وعلاقات رسمية فقط مع المواطنِين، لتمشية الامور اليومية الاعتيادية، مثل جمع الضرائب وصرف المرتبات، وما الى ذلك من شؤون.. الى حكومة ذات علاقة وثقى بعمليات التنمية، مفسحة المجال لأوسع مشاركة ممكنة للمواطنِين عن طريق توظيف المؤسسات لأداء واجباتها المحددة في تنفيذ مستلزمات التطور.

وبناء على الأبعاد الإنسانية لرسالة الاستخلاف وما اكتسبته فلسفة النّهضة العُمانيّة منها آمنت عُمان أنّ العلاقة بين الحكومة والمواطنِين، لا تقتصر على جانب واحد من جانبَي العلاقة، بل هي تضمّهما معا، وتتوجّه اليهما معا، ونعنِي بهما الحكومة والمواطنِين.

ففي الوقت الذي تؤكّد فلسفة النّهضة العُمانيّة على دور الحكومة في تنفيذ خطط البلاد الموضوعة من أجل المواطنِين أنفسهم، باسعادهم وتوفير ظروف الحياة الكريمة لهم، تشترط مشاركتهم هم أنفسهم، كأفراد وكقطاع خاصّ، في صياغة تطور البلاد وانتقالها من مرحلة الى أخرى أكثر تطوّرا ورفعة.

ويُستحسن بنا، هنا، أن ننظر في خطاب العيد الوطنِي العُماني في سنة 1998، فقد جاء فيه التحديد العلمي الدقيق لتلك الأطراف الثلاثة المشاركة في العملية التنموية، وهي الحكومة، والقطاع الخاصّ، والمواطنون، وذلك بعد أن يوضّح السلطان قابوس، مرة أخرى، الهدف العامّ للنهضة العُمانية، قائلا:

1 ـ في 15/5/1978، خطب وكلمات، ص 96-95.

2 ـ في 23 يوليو 1970، خطب وكلمات، ص 10.

3 ـ يُنظر الفكر الاجتماعي العُماني، د. هادي حسن حمودي. ص 241 - 243. وزارة الاعلام ـ مسقط 1998م.

4 ـ في 11/11/2008. ص 6-5 (طبعة مفردة).

(إنّ الإنسان هو أداة التنمية وصانعها، وهو الى جانب ذلك هدفها وغايتها، وبقدر ما تتمكّن التنمية، بمختلف أساليبها ووسائلها، من توفير الحياة الكريمة للفرد والمجتمع بقدر ما تكون تنمية ناجحة جديرة بأن يُسعد القائمون عليها، ويفخروا بنتائجها الجيّدة، ويعتزّوا بآثارها الطيّبة)[1].

ثم ينتقل جلالته الى التمهيد للحديث عن الأطراف الثلاثة، فيحددها بقوله:

(إنّ نجاح أيّة تنمية، وإنجازها لمقاصدها، إنما هو عمل مشترك بين أطراف ثلاثة: الحكومة، والقطاع الخاصّ، والمواطنين، وعلى كل طرف من هذه الأطراف أن يتحمّل واجباته بروح المسؤولية، التي لا ترقى الأمم في درجات التقدّم والتطوّر إلا إذا تحلّت بها، ولا تهوي في دركات التخلّف والتأخر إلا إذا تخلّت عنها).

ثم يبيّن دور كل طرف من تلك الأطراف الثلاثة:

أ- الحكومة التي هي أساسا، وكما ذكرنا من قبل، جزء لا يتجزأ من مجموع المواطنين، فيقول عنها جلالته:

(ولسنا هنا اليوم بصدد تكرار تعداد ما قامت به الحكومة، من جهود كبيرة، في سبيل رعاية المجتمع العُماني، وتوفير سبل العيش الكريم لكلّ أفراده، عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل والرعاية الصحية والاجتماعية، فذلك أمر واضح لكل ذي عينين).

ب- القطاع الخاص: ثم يتناول الخطاب موضوع القطاع الخاص، فيعتبره الطرف الثاني في نجاح التنمية، قائلا:

(ولكننا نودّ أن نهيب مجدّدا بالقطاع الخاصّ أن يكثّف من مساندته للحكومة في مجال التنمية البشريّة، بايجاد مزيد من الفرص الوظيفية للعُمانيين، والقيام بتأهيلهم وتدريبهم وصقل مهاراتهم، في ميادين العمل المختلفة التي يحتاج اليها قطاعهم، إذ انّ من شأن ذلك توفير الاستقرار والحياة الكريمة للقوى العاملة الوطنيّة، وتخفيض الاحتياجات الفعليّة للعمالة الوافدة الى أدنى حدّ ممكن، ولا يخفى ما في ذلك من آثار إيجابية اقتصادية واجتماعية على الوطن

والمواطنِين).

ج- المواطنون: ثم ينتقل جلالته الى الطرف الثالث من هذه الأطراف، قائلا:

(والى جانب ذلك نؤكد أهمية إدراك المواطنِين للدور الحيوي الذي يجب أن يقوموا به في سبيل إنجاح الخطط الحكومية في مجال التوظيف في القطاع الخاصّ، والإحلال التدريجي للكوادر العُمانيّة الماهرة وغير الماهرة، محلّ الأيدي العاملة الوافدة، فهناك فرص عديدة للعمل الشريف في هذا القطاع، وعلى الشباب العُماني أن يُقبل عليها، ويَقبل بها، دون ترفّع أو تردّد أو استنكاف، وأن يسعى بجدّ الى الالتحاق ببرامج التدريب والتأهيل، التي توفّرها الحكومة والقطاع الخاصّ، من أجل صقل المهارات التي يمتلكها، أو اكتساب مهارات جديدة تحسّن أداءه لعمله، فتطوير الموظّف أو العامل لمستواه التعليمي والتقني والحرفي وانضباطه والتزامه بأداء واجباته الوظيفية على خير وجه، هو ما يدفع به فعلا الى ارتقاء سلّم النجاح بخطوات سريعة وثابتة). وهو ما سيعود إليه جلالته بمناسبة الانعقاد السنوي لـ(مجلس عُمان) في سنة 2001 وحتى سنة 2008 م[2].

وعلى ذلك، وتحقيقا لكلّ من رسالة الاستخلاف وفلسفة النّهضة العُمانيّة، يجب ان تحرص الحكومة، ومعها القطاع الخاصّ، على خلق التجاوب الشعبي مع خطط النهضة ككل، عن طريق تنفيذ الوظائف المنوطة بهما. لأنّ التجاوب الشعبي مع خطط السلطة السياسية واندماجه معها سيحقّق ما تهدف اليه البلاد من النقلات الحضارية بشكل متّزن ومدروس؛ مع ملاحظة أنّ الهياكل والتيارات الثقافية والفكرية التي تتمظهر في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ونشاطات رجال الأعمال أنفسهم، لها تأثير كبير على صيرورة مسيرة الحكومة وقدرتها على خلق حالات التجاوب الشعبي بتعاملها العلمي والواقعي مع تلك الهياكل والتيارات، وبخاصة أنّ رجال الأعمال يقومون بدور مهمّ في جوهر التواصل بين الحكومة والشعب مما يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي، بحسب طبيعة

1 - في 18/11/1998، خطب وكلمات، ص 316.

2 - أنظر: خطب وكلمات ص 351. وخطاب 11/11/2008 (طبعة مفردة).

نشاط رجال الأعمال، على التجاوب الشعبي. وهو ما أعلنته فلسفة النهضة العمانية مرارا كما في هذا النّص: (إن القطاع الخاص هو المستفيد الأساسي في نهاية المطاف من عملية تدريب وتأهيل العُمانيين، وذلك نتيجة لما تؤدي اليه من إحلال للعمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، التي يؤدي تزايدها الى سلبيات عديدة، لهذا فانّ الواجب الوطني، بل وحتى المصلحة الخاصّة لهذا القطاع تقتضي أن يسهم بدور حيويّ بارز لا يقلّ عن دور الحكومة في تنمية الموارد البشرية الوطنيّة، وذلك باعداد وتوظيف الانسان العُماني لكي يصبح قوة عمل منتجة بدرجات متفاوتة من المهارة حسب قدراته وطاقاته وفرص العمل المتاحة لتشغيله. وفي مقابل هذا ينبغي على الشباب العُماني أن يُظهر رغبته الجادّة في العمل، وأن يستفيد من الفرص الكثيرة المتوفّرة لدى هذا القطاع بدلا من إضاعة الوقت في انتظار وظيفة حكومية ولو كانت في غير مجال تخصّصه، فالوطن بحاجة ماسّة الى جهده في ميادين متنوّعة، وتعطيله لطاقاته وقدراته أو استنزافها في غير المجالات التي أعدّت لها، إنما هو تقصير في حقّ وطنه)[1].

ونظرا لأهمّيّة هذا الموضوع ومركزيته في فلسفة النهضة العُمانيّة فقد تطرّق اليه النطق السامي في مناسبات عديدة، ولعلّ أبرزها ما تحدّث به السلطان الى أعضاء غرفة تجارة وصناعة عُمان في سنة **1990**، حيث تطرّق الى جملة نقاط ذات أهمية بالغة في تطوير القطاع الخاص نفسه، وتوسيع دوره في النهضة، وإتاحة فرصة أكبر للمواطنين ليأخذوا دورهم في الحياة العامّة تطوّرا ذاتيا، وتطويرا اجتماعيا واقتصاديا يشمل بخيره العاملين أنفسهم والقطاع الخاصّ وعموم المواطنين، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فقد جاء في هذا الخطاب جملة من الحقائق المهمّة التي سبق أن تطرّقنا اليها في (الفكر الاجتماعي العُماني)[2] وبخاصّة دعوته إلى (القضاء على الاتّكالية التي يتصف بها البعض في تسيير أمورهم، خلافا للعادات والتقاليد العُمانية التي تحثّ على العمل الجادّ والاعتماد على النفس في التغلب على الصعاب، وهذا ما يحثّ عليه ديننا الحنيف أيضا)[3]. فالاتكالية من نقائض رسالة الاستخلاف ومن القضايا التي تصرّ فلسفة النّهضة العُمانيّة على رفضها.

إنّ جوهر المسائل التي وردت في الخطاب المذكور يتحدّد في توجيه القطاع

الخاصّ نحو مزيد من التعاون باتّجاه تطوير البلاد والمشاركة في خطط التنمية والتقدّم التي ستؤول نتيجتها لمصلحة ذلك القطاع كما يحقّق مصالح قطاعات الشعب الأخرى، ولذلك عاد النطق السامي الى التأكيد على هذه المسائل الأساسية في عديد من المواضع، كما جاء في خطاب افتتاح مجلس عُمان في سنة 2003م[4].

هذه العلاقات المتعددة والمتشابكة بين القطاعات المذكورة، تدعو الى تقرير انّ الوصول الى اكتشاف جوهر الحقيقة في النظام السياسي يستلزم الاحاطة الدقيقة بالقوى المؤثرة فيه وفي الأداء السياسي للحكومة، سواء كانت تلك القوى متجسدة في القيمين على الشؤون الاعلامية والثقافية أم في الممارسين لعملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي، أم في النخبة الحكومية التي تدير نشاطات الوزارات، أم في البيئة المحلية والدولية التي يؤدي النظام السياسي نشاطاته بضمن مفاهيمها وتقاليدها السياسية.

ولذا فانّ من المهم جدا تحقيق الانسجام بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية للفرد والمجتمع في الوقت نفسه، من قِبَل الأطراف المذكورة، او بتعبير آخر، سيرها الحثيث نحو بناء الانسان ذاته، لأن ذلك الانسجام أمر جوهري لحفظ القانون والنظام ولتنفيذ خطط البلاد في التنمية والنهضة. بهدف تنفيذ أهداف رسالة الاستخلاف ذاتها.

وبدءا من هذه المرحلة من مراحل تشييد الدولة لا بّد من تعبئة النظام الاجتماعي كله، بحسب تعبير (E. W. Rigg[5]) بما فيه (البرلمان) أو مجلس

1 ـ في 18/11/1992، خطب وكلمات 241.

2 ـ الفكر الاجتماعي العُماني، 247-244.

3 ـ خطب وكلمات، ص 212.

4 ـ أنظر نصّ الخطاب في: خطب وكلمات، 361-359.

5 ـ تابع ذلك في الصفحة 327 من طبعة سنة 1964 من:
Eied W. Rigg. Adminstrations in Developing Countries. The Theory of Prismatic Society.

الشورى ذاته، أو ما يقوم مقامه، بمعنًى ضرورة اشراك الشعب كلّه، أو على الأقلّ قُواه الواعية، في خطط التنمية والنهضة، بملاحظة مستمرة للثابت والمتغير في عقائد الناس وسلوكياتهم، وهو مما لاحظه علماء السياسة المعاصرون، على ما نقله (R. A. Packenham[1]).

ومما لاشك فيه ان عملية اشراك قطاعات المجتمع المتنوّعة من الطلبة والشبيبة والمثقفين والتجّار وغيرهم، وهم من مشارب مختلفة وتكوّنات أسرية متنوعة ومن مناطق متعددة، في مسيرة النهضة العُمانيّة، ودمجهم في الوحدة المجتمعية، لم يكن، في البداية، بالأمر السهل الميسّر، بالنظر لتراكمات تاريخيّة عديدة، وانعدام وسائل الاتصال بينهم لفترات طويلة، غير أن تطبيق مقولات فلسفة النهضة العُمانيّة استطاع أن يصهر جميع الطاقات والقدرات - بكل طواعية ورغبة - لِما فيه تطور البلاد.

ويؤكد العلماء والباحثون الذين عُنوا بدراسة تجارب الشعوب والأمم أن منطق التاريخ لا يقبل افتعال الأزمات لإعادة عجلته الى الوراء، لأن السير التاريخي، دائما الى الامام، مهما كانت هناك فترات يبدو فيها شيء من الارتداد أو النكوص عن مواصلة الطريق، لكن الأمور سرعان ما تأخذ طريقها الصاعد الى آفاق جديدة[2]. فهناك "طبيعة" لدى الشعوب الحيّة أنّها تستطيع دائما أن تعوّض ما فاتها فتعيد البناء والتنمية والنهضة، منطلقة، في كل مرّة، من ذات الأسس التي مكّنتها عبر التاريخ من استعادة أمجادها كلّما أصابها الوهن والضعف. وهذا ما أكدته دراسات علمية موثقة، منها الدراسة المعمّقة التي قدّمها كوسر ([3]Coser) بتحليله الوافي للقوى الفاعلة في الاجتماع السياسي حيث وصل الى أنّ الإنسان الذي يلمس تقدّم بلده ويجد له موضعا في عملياته التحويلية التطويرية، لا يمكن أن يرتضي التخلي بسهولة عما حصل عليه من منجزات.

وبالطبع، فانّ المشاركة في أكثر معانيها أصالة وموضوعية أن يعرف المواطن مسيرة بلاده ودوره فيها. وهذه المعرفة تعتمد على وعيه بما حوله، فاذا ما تحقّقت تلك المعرفة، أصبحت هي الخطوة الأولى لمشاركته في تنفيذ تلك

الخطط، وصولا الى مرحلة لاحقة يتأهل فيها لإبداء الرأي وإعطاء المشورة، وتهيئة ما يتطلّبه المناخ العامّ للتطوير من مؤسسات ومشاريع وإنجازات، لتحقيق أعلى ما يمكن من الطموح الواقعي والآمال العامّة التي تتضمّن طموح المواطن نفسه، وطموح الناس الذين يعايشهم. ومن هنا نتحقق من نجاح سياسة "التدرج" التي أخذت عُمان بها في جميع مراحل نهضتها.

وسبق أن ذكرنا أنّ أصلَ هذا التدرّج الطبيعي في تنمية الوعي رسالةُ الاستخلاف وقد اكتسبته منها فلسفة النهضة العُمانية، كما إنّه مما آمن به علم الاجتماع والعلم السياسي الحديث أيضا. فالتدرّج الطبيعي لا يترك فرصة لأيّ مواطن للتهاون والكسل وإيكال الأمور لمصائرها. وهذه مسألة مهمة جدا، فلم يعد في العصر الحديث فُسحة لتحقيق الأهداف والآمال بغير العمل والجد والاجتهاد بتدرّج تفرضه طبيعة المتغيّرات ذاتها، على أن يكون كل ذلك موظّفا لخدمة هدف واضح وملموس، وهو، في الحالة العُمانية، لا يعدو كونه الإرادة العامّة في تحقيق الغد المشرق لعُمان وأهلها.

ومن المؤكد أنّه لا يمكن أنْ يُتوقّع نجاح النهضة، ما لم تكن هناك مشاركة فعالة من المواطنين جميعا، وأيّاً كان موقعهم الاجتماعي. غير أنّ هذه المشاركة ليست مقدارا ثابتا لأنها من القيم التي لا يمكن تحديدها مسبقا، وإنّما تتحدد بناء على الكفاءة والاخلاص والوعي، وهي صفات تختلف ما بين مواطن وآخر، لأنّها تعتمد على القدرة الفرديّة أوّلا، ومدى تلاؤمها مع غيرها من كفاءات المواطنين الآخرين وقدراتهم[4]، وهي متغيّرة بطبيعتها لأنّها محكومة بالتطوّر والتغيّر.

ولزيادة قدرة المواطن وإعلاء شأنه وتوسيع دوره في عمليات التغيير والتطوير

1 ـ لمزيد من التفصيل أنظر الصفحة 124 من طبعة أكتوبر سنة 1964 من:
R. A. Packenham. Approaches in the study of political development. World Politics.

2 ـ الفكر الاجتماعي العماني 223.

3 ـ (Coser Lewis. A Political Sociology) لندن 1978، ص 84.

4 ـ في 18/11/1996، خطب وكلمات، ص 296.

صرّح السلطان قابوس:

(إننا لا نألو جهدا ولا ندّخر وسعا في العمل على رفع مستوى الفرد العُماني الذي يتساوى مع غيره من العُمانيين في كافّة الحقوق والواجبات، والذي يأخذ بقدر ما يقدّم من جهد وعَرَق وإخلاص ووفاء لهذا البلد الكريم)[1].

فعلى المواطن المندمج في مسيرة بلاده ونهضتها وتنميتها والحريص على حاضرها ومستقبلها أن يعيَ، وبوضوح كاف، أنّ النهضة المرتكزة على رسالة الاستخلاف عملية إبداعية تعتمد على جهدً المواطنِين أنفسهم، وهي بطبيعتها، وبطبيعة مستوى أداء المشاركين فيها، يمكن أنْ تحدث فيها هفوات وإخفاقات - وكلّ عمل بطبيعته قابل للهفوات والأخطاء - لذا فعلى المواطن أن يكون واقعيا في تشخيص مواطن الإخفاق، إنْ وجد، وواقعيا، في الاقتراح وإبداء الرأي، وواقعيا في تقدير قدراته ومؤهلاته، بلا غرور يأخذه الى غير الحق، ولا أغراض شخصية تناقض المصلحة العامّة وتخالف طبيعة المرحلة داخليا وخارجيا. كما عليه أن ينقد دوره هو ومشاركته هو، فنقد الآخرين سهل ميسور، ولكن ما كلّ انسان قادرا على أن ينقد دوره، وأن يصعّد من مشاركته في العمل والانتاج وإبداء الرأي الناضج الحصيف. فالمواطن المخلص المتمتّع بالكفاءة هو الذي يسعى الى حساب كل شيء ومراعاته الى أقصى حد، وهذا يعود، بالدرجة الاولى، الى مستوى وعيه وانتقاله من مستوى الى آخر، بفعل قوانين النهضة نفسها.

وبسبب ذلك يصبح في إمكان المواطن، وهنا يكمن جوهر رسالة الاستخلاف، امتلاك القدرات الضرورية، بحكم المكانة التي يشغلها في حيّز الحركة الاجتماعية، لكي يحقق الحياة الحرة الكريمة، له كمواطن، ولجميع أبناء وطنه، وليشارك بفعالية خلاقة في تطور وطنه ويوسّع من تأثيراته الاقليمية والدولية.

فالمجتمع الحيّ أبعد ما يكون عن الديماغوجية والطفولة السياسية، ولا يمكن له أن يتأثر بمن يتاجر بالشعارات البراقة، فالأصل والأساس والغاية خدمة البلاد وأهلها وإيصالها الى المستوى الحضاري الملائم لتاريخها العريق ودورها المعاصر في عالم اليوم. فالوصول الى هذه الأهداف النبيلة، تلزم المواطن

العُماني بآمال وطموحات منسجمة مع الواقع ومنبثقة منه، ولذلك أكّدت فلسفة النّهضة العُمانية على الحقيقة العلميّة القائلة أن المجتمع الناهض بنجاح هو الذي يسير على وفق سنن التاريخ ومقولات الواقع، بالامتناع عن الطفولة السياسية ذات الشعارات البرّاقة والتهريج الصاخب، كما يجب أن يمتنع عمّا نسميه بـ"العنف ضد التاريخ".

إن العنف ضد التاريخ، وما ينتج عنه من تسرع واستعجال، آفات دالّة على التخلّف ومنبئة بوجوده. وقد يكون مصدر هذه الآفات حسن نيّة مبنيّة على تصوّر شخصي، ولكنها بالنتيجة ضارّة ضررا بليغا، وسبق أن وقعت فيه أمم عديدة مما أدّى الى اندثارها وانهيارها تحت صدمة الواقع واحتياجاته، مما دفع جان كزنوف (Jean Cazeneuve) وغيره من علماء الاجتماع الى نقد العنف ضدّ التاريخ وما ينتج عنه من تسرّع واستعجال، نقدا مرّا، ووصفوه بأنّه تجسيد لتنافر الحاجات، مهما كان المنهج الذي يولّده[2]. وحتى لو كان الطموح هو الحاثّ على ذلك، فللطموح حدود يجب أن يقف عندها، كما أن النظام السياسيّ- الاجتماعي، هو الذي يستطيع أن يحدّد ما يمكن تحقيقه من ذلك الطموح وما لا يمكن.

إنّ كل مواطن، أيّا كان موقعه في سلّم المسؤوليّة، وأيّا كان دوره الاجتماعي والاقتصادي، هو جزء من الشعب، وعليه ان يحتفظ بولائه لاختيارات الشعب، ضمن شعوره العام بانه مبدع مستقلّ، وفنان حرّ، يتعالى فوق الولاءات الجانبية، والأنانيات أو الروح الفردية البعيدة عن روح المواطَنة ومتطلّباتها، من تلك التي نلحظها أحيانا لدى بعض حملة الشهادات الدراسية الذين يظنون أنّ شهاداتهم التي حازوا عليها تسبغ عليهم كساء سحريا يجعلهم أكثر رفعة من الآخرين، ويتحتّم عليهم الترفّع عمّن لم يحصلوا على مثل شهاداتهم متناسين أنّ المستوى الذي وصلوا اليه، وأنّ الشهادات التي حازوها وحصلوا عليها، قد اشترك فيها

1 ـ في 18/11/1974، خطب وكلمات، ص 48.

2 ـ أنظر الصفحة 244 من طبعة باريس سنة 1974 من:
Jean Cazeneuve. Dix grandes notions de la Sociologie.

جهدهم والمعونة الكبيرة التي قدّمها لهم وطنهم ومواطنوهم، بضمن رؤية المجتمع السياسي في بلدهم لدورهم والآمال التي يعلّقها عليهم للقيام بذلك الدور والمشاركة الفعالة في التنمية والتطور بحسب قدراتهم وكفاءاتهم.

إنّ على كلّ مثقّف وكلّ حاصل على شهادة دراسيّة عليا، أن يُثبت، بممارسته، إمكانية انتقال المثقفين وحملة الشهادات الاكاديمية، من حدود الفردية الضيقة الى رحاب الانتاج الاجتماعي العام. ذلك لأنّ الحاجة المتزايدة الى عدد كبير من الاختصاصيين ذوي التأهيل المتوسط والعالي، يجب أن تؤدّي الى زيادة وطنيّة في إعداد المتعلمين والمثقفين، الذين عليهم أن يندمجوا في صفوف النهضة، وأن يصبحوا "كوادر" منتجة، من غير تمايز فئوي بينهم وبين سائر القوى الاجتماعية الفاعلة. ويعود تحقيق هذا، في جانب منه، الى الميراث الثقافي للبلاد، وفي جانب آخر، الى أخلاقيات النهضة نفسها، والى التكونات الانسانية للشخصية العُمانية التي تتميّز بالتواضع والواقعية لا بالاستعلاء والغرور، وهما صفتان تلازمان بعض أفراد المجتمعات المتخلفة. ولمّا كنّا قد استوفينا الحديث عن هذا الجانب من جوانب النّهضة العُمانيّة، في كتاب «الفكر الاجتماعي العُماني»[1] فنكتفي بما مرّ ولا نجد ضرورة لتفصيل الكلام عليه هاهنا.

وبموجب قاعدة "التطور التدريجي" الذي أكدت عليه رسالة الاستخلاف ونادت به فلسفة النهّضة العمانيّة وسعي الحكومة لتنفيذ رؤى القيادة السياسية العليا من أجل نقل البلد من مستوى متخلّف الى مستوى متقدّم، صار المطلوب — الآن — من كل مواطن السعي بإصرار أكبر لتحقيق أهداف رسالة الاستخلاف مستعينا في ذلك بما توفره له النهضة من تطور في التعليم والبحث العلمي والعناية الصحية وغير ذلك من الأمور الحيوية.

ولقد ذكرنا في فصل سابق (إن آيات التنزيل العزيز وواقعات التاريخ تؤكد أنّ النبيّ ﷺ أراد بناء الشخصية السويّة وصولا إلى مجتمع "إنسانيّ" سعيد مبنيّ على مكوّنات تلك الشخصية السويّة. وهذه هي غاية الأديان كافّة. أمّا ما عدا ذلك، بما فيه التشكيلات الاجتماعية والنشاطات الثقافية والفكرية، فمسائل مرهونة بالأزمنة المختلفة والأمكنة المتنوعة، وليس ثمة نصّ موثّق يجمّد تلك

التشكيلات والنشاطات في صندوق مغلق لا تمرّ به نسمات التغيير والتطوير).

ومن البديهي أنّ بناء هذه الشخصية السويّة لا يتحقق بالشعارات أو الأحلام، بل بالعمل والجهد من قِبَلِ الفرد نفسه ومِن قِبَل المجتمع ثم من قِبَل الدولة كلّها. وهو ما اصطِلح عليه في العصر الحديث بـ(التنمية البشريّة) من أجل إذكاء طاقة الفرد وتوظيفها لعمليات التقدم نحو تحقيق أهداف رسالة الاستخلاف.

إنّ الدول التي تريد أن تُذكي لدى مواطنيها طاقة التغيير والتقدم نحو تحقيق أهداف رسالة الاستخلاف، عليها أن تتيح لهم مجالا واسعا لتحقيق روح المواطَنة ومتطلّبات العصر الذي يعيشون فيه، فإذا حقّقت ذلك يصبح مواطنوها أعظم حرصا على منجزات بلدهم، واكثر إدراكا لبرامج التنمية والنهضة، واكبر وعيا بعامل الزمن. ذلك لسبب تشخّصه فلسفة النّهضة العُمانيّة في أن المجتمع العُماني كان لديه الحيوية اللازمة لبدء النّهضة، والتواصل معها، غير انّه كان بحاجة إلى قائد يفتح له مجال العمل والتطور والسير نحو البناء والإعمار. يتجلى ذلك في عدد من النصوص، منها:

(انّ طاقة التغيير وأنّ دوافع التطور كانت كامنة متحفزة، تنتظر إشارة البدء لتنطلق، وان الحماس كان شديدا الى وضع الامور في وطننا العزيز بما يتفق ومنطق الاشياء)[2].

إنّ من أهمّ المسائل التي فجّرت طاقة التغيير تلك والمتجلية فيما أُنجز في عُمان منذ بدء نهضتها، المفهومَ العُمانيَّ الخاصّ للتنميّة والنموّ الاقتصادي المرتكز على التفاعل الاجتماعي والذي أعطى المواطن مكانه الحقيقيّ في التغيير الاقتصادي والاجتماعي وانتظرَ منه الاستجابة له. لأنّ هذا المفهوم لا يوصلنا الى صميم فلسفة النهضة العُمانية، فحسب، بل إنّه يوضح، أيضا، أنّ التنمية البشريّة بحد ذاتها ليست مسألة سهلة، كما انّه يعرض لنا مشكلة اعتماد تلك التنمية على العديد من العوامل الاخرى غير الاقتصادية، كالقيم الاجتماعيّة.

1 ـ الفكر الاجتماعي العماني 192-180.

2 ـ في 18/11/1974، خطب وكلمات، ص 44.

وقد بدأت الفلسفة العُمانية في التنمية البشريّة بالأساس كنظرية مهتمة بتقدم البلاد اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وما زال هذا هو اهتمامها الرئيس.

نتبين من ذلك انّ التنمية البشريّة في عُمان ذات علاقة بالتنمية الروحية والمادية، في بناء الذات وفي بناء البلاد وتطوير المجتمع والتنمية الاقتصادية التي هي أساس تنمية المنظومات كافة لأنّها تؤطر عملية التنمية بإطار القيمة الاقتصادية ذات البُعد الأخلاقي.

وإذا أخذنا المنحى العلمي للتطور الاقتصادي بنظر الاعتبار فسنفهم وجهة نظر النّهضة العُمانيّة بمراعاة الظروف على أرض الواقع. من حيث أن النمو الاقتصادي في بلدان عديدة معرّض لأن يطرأ عليه أحيانا تعطّل لبعض الوقت، وأنه ربما يتعثر أو يتوقف. وبالرغم من أن هذه العوائق قد حدثت في عدد من بلدان العالم إلا أن عُمان استطاعت أن تقلل من تأثيراتها إلى الحد الأدنَى بحسب المستطاع. وهو ما لاحظناه في الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت اقتصادات دول عديدة منذ أواخر سنة **2008**. ولذلك فلا وجه للمقارنة بين الوضع الاقتصادي العُماني الآن وما كان عليه الوضع في سنة **1970**.

ونظرا لارتباط نجاح ذلك النمو بعمل المواطن نفسه، ولغرض إعداده وتأهيله بعد الخروج من سياسة الباب المغلق في سنة **1970** فقد اهتمت فلسفة النّهضة العُمانية اهتماما كبيرا بتطوير منظومة التعليم وتيسير سبُل الالتحاق بها وتطوير مناهجها، استجابة لفروض الواقع الحالي. ذلك لأنّ فلسفة النّهضة العُمانية تؤمن أنّ مفهومها للنمو لا يوجب الحكم بوجود إمكانية داخلية تتكشف وتتحقق على شكل مؤسسات وبُنَى مصمّمة مسبقا، أو بواسطة عمليات شبه عضوية حيوية. ولكنّها تعتقد أنّه يتجلى بحصيلة انتاجية مشخصة يمكن قياسها.

بمعنَى أنه مهما توفرت شروط النهضة، وترسّخت عوامل نجاحها لا بدّ من تكوين الكفاءات الوطنيّة، ولا بدّ من العمل، ولا بدّ من الانتاج، ولا بدّ من تصعيد وتيرة التعاون الجماعي لإنجاز الأهداف المحددة، مهما كانت المنجزات الحالية تدعو الى الفخر والرضا[1]. وقد سبق أن ذكرنا نقلا عن نصوص الخطاب

السياسي العُماني الوضع الذي كانت عليه عُمان في سنة 1970 من حيث عدد المدارس وعدد الدارسين وعدد المستشفيات وغير ذلك مما يبيّن التركة الثقيلة التي كان على البلاد أن تغيرها نحو الأفضل في مسيرة متكاملة تهدف إلى تحقيق غايات رسالة الاستخلاف.

هذا، وقد أعيد التأكيد مرارا وتكرار، في نصوص الخطاب السياسي العُماني، على ربط مفهوم النمو من جهة، ومفهوم علاقة الخاصّ بالعامّ، من جهة أخرى، وذلك عبر الإشارة الى ضرورة تنوع برامج التعليم والتدريب وفقا لمتطلبات العمل واحتياجات الدولة. وهذا يعنِي أنّ النموّ يقتضي مواصلة النهضة طريقها المتصاعد لتطوير المنجزات، وذلك وفقا لرؤية شاملة ومتكاملة يتم من خلالها السعي لتحديد معالم الطريق الى تحقيق غايات الخلق المتمثلة في رسالة الاستخلاف، ومواصلة التقدم بخطوات مدروسة، ووضع الإطار العام لاستراتيجيّة تكون الأساس المعتمد لبرامج وخطط بعيدة المدى تهدف الى تطوير مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد بما يحقق طموحات هذا الجيل ويأخذ بعين الاعتبار مستقبل الاجيال القادمة.

ومنذ أوليات النهضة أولت عُمان عناية كبيرة لانجاز البنية الأساسية في مجالي التعليم والتدريب، واكملت بذلك مراحل مهمة حرصا منها على إعداد أبنائها للمشاركة في بناء البلاد وتنميتها، وإنه لمن الضروري ان تبذل الآن وفي المستقبل المزيد من الجهد لتطوير السياسات المتبعة في هذين المجالين بما يخدم توجهاتها الأساسية للاعتماد على قواها البشرية في مختلف مجالات العمل، وذلك بالربط بين هذه السياسات وبين احتياجات البلاد من القوى العاملة ربطا دقيقا وفعالا، وبكل ما يعنِيه ذلك من تكيف وتنوع في برامج التعليم والتدريب وفقا لمتطلبات العمل في سائر قطاعات الدولة من المهنيين والفنيين وغيرهم من العمالة المدربة والكفاءات المؤهلة في مختلف التخصصات بحسب الإطار العامّ وجزئيات الصورة المظهِرة لدور العلم والتعليم في تنمية البلاد وتطورها مِمّا جاء

1 ـ انظر: خطب وكلمات، ص 66، 155-154، وغيرها..

في هذا النّصّ:

(إننا نُولي التعليم جلّ اهتمامنا ونسعى لتطويره وتحسينه ورفع مستواه وتحديث المعارف وتعميقها وإثرائها وتكييفها مع عالم دائم التغيّر انطلاقا من الأهمية التي توليها السلطنة لتنمية الموارد البشريّة وترسيخ منهج التفكير العلمي وتكوين أجيال متعلّمة تشارك في عملية التنمية وتتعامل مع المتغيّرات والمستجدّات المحلية والعالمية بكل كفاءة واقتدار. كما نولي تراثنا الثقافي بمختلف أشكاله ومضامينه المادية وغير المادية أهمية خاصّة ونُعنَى به عناية متميّزة لِما له من أهمية ودور ملموس في النّهوض بالحياة الفكرية والفنية والإبداع والابتكار)[1].

إنّ هذا يعيدنا الى حقيقة أنّ النموّ المرتكز على التنمية البشريّة هو الذي يخلق النشاط المنظم الذي يولد النهضة وأسباب استمرارها ونجاحها. مِمّا يقود الى العناية بتكوين كفاءات وطنِيّة لمختلف القطاعات الانتاجيّة، في الزراعة والصناعة والتجارة والحرف اليدويّة وغيرها مِمّا هو في صلب منظومة القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية بمنظور العلم والميراث العريق من الحضارة التي ورثتها عُمان المعاصرة.

1 – من خطاب جلالته لليونسكو في 4/10/2005. خطب وكلمات، ص 370.

الفصل الثالث عشر

وللمرأة العُمانيّة دَور

«إنّنا ندعو المرأة العُمانيّة في كلّ مكان في القرية والمدينة، في الحضر والبادية، في السهل والجبل، أن تَشمّر عن ساعد الجدّ، وأن تَسهم في حركة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، كلّ حسب قدرتها وطاقتها وخبرتها ومهارتها وموقعها في المجتمع. فالوطن بحاجة إلى كلّ السواعد، من أجل مواصلة مسيرة التقدّم والنّماء والاستقرار والرخاء.

إنّنا ننادي المرأة العُمانيّة من فوق هذا المنبر، لتقوم بدورها الحيويّ في المجتمع، ونحن على يقين تامّ من أنّها سوف تلبّي النّداء».

من خطاب جلالة السلطان قابوس
في افتتاح الفترة الثانية لمجلس الشورى 1994/12/26

من المؤسي والمؤسف أنّ ثمّة حملات دعائية غير منصفة تتهم المجتمعات العربية جميعا والثقافة الاسلامية عموما بظلم المرأة.

ومن المؤسي والمؤسف أن بعض العرب والمسلمين هم سبب مباشر في تلك الحملات نتيجة طريقة تعاملهم مع المرأة. وعلى الرغم من أن هناك أذى كبيرا يلحق المرأة في كل مكان في العالم، فإن التركيز على المنطقة العربية والثقافة الاسلامية له حُجّةً وذريعةً ترتكز على أنّ المرأة في بعض تلك البيئات ما زالت على هامش الحياة.

ولسنا هنا، في مجال الحديث عن المرأة وحقوقها، ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أن الاسلام اعتبرها صنو الرجل ولم يفرّق بينهما في أيّ وجه من الوجوه. وحتى ما تتقوّله بعض الكتابات في مسألة تعدد الزوجات أو قضية الميراث، وهما القضيتان الرئيسيتان اللتان توجّه من خلالهما حملات النيل من الثقافة الاسلامية فلا تبرران شيئا من تلك الحملات بل يمكن مناقشتهما مناقشة حضارية بمستوى ثقافي يبدي فيه كل فريق بحججه.

ولكننا في الوقت نفسه لا نرى مسوّغا لممارسة الظلم بالضدّ من المرأة، ومنعها من حقوقٍ قررها لها الاسلام بصريح آيات التنزيل العزيز وأحاديث النبي ﷺ كطلب العلم وأداء العمل.

وإذا كانت هناك مبررات لنقد بعض البيئات العربية بخصوص هذا الموضوع فلا مبرر للحملات الدعائية المناوئة لجميع المجتمعات العربية والثقافة الاسلامية بحجة اضطهادها للمرأة. خاصّة أنّنا نجد مجتمعات عربية مسلمة قد دعت المرأة إلى التمتّع بحقوقها التي قرّرها لها الاسلام، وأن تشارك بفعالية في مسيرة التقدم نحو تحقيق رسالة الاستخلاف في إعمار الأرض. كما إن تلك المجتمعات هيّأت لها وسائل التعليم والتثقيف كي تتأهل لذلك الدور.

نقرأ في القرآن الكريم الذي هو الأساس الأول لرسالة الاستخلاف:

(وَلَهُنَّ مِثْلُ الّذِي عَلَيْهِنّ)[1]. دلالة على المساواة في الحقوق والواجبات.

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتّقُوا رَبّكُمَ الّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثّ

مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً)[2].

(يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلا مِنْهَا رَغداً حَيْثُ شِئْتُمَا)[3].

(وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ)[4]. المساواة في العمل وجزائه.

ونقرأ في الحديث النبويّ الشريف[5] وهو الأساس الثاني لرسالة الاستخلاف:

(طلب العلم فريضة على كلّ مسلم ومسلمة).

(الجنة تحت أقدام الأمهات).

(تحت أقدام الأمهات روضة من رياض الجنّة).

*(أكبر الكبائر الشّرك بالله وعقوق الوالدين) أي الأم والأب بلا فرق بينهما.

وقد أوصى الرسول ﷺ بالنساء كثيرا نظرا لما كانت عليه أوضاعهنّ يومذاك. ويكفي أن نعرف أن أمّ المؤمنين خديجة (رض) كانت تتاجر بأموالها من غير أن يُنكر النبيّ عليها ذلك. بل إنّ رسالة الاستخلاف لم تجعل من قوامة الرجل أن يمنع امرأته من طلب العلم إنْ رغبت هي في ذلك.

فمن الظلم أن يُعمّم ذاك التحامل على جميع المجتمعات العربية والمسلمة. خاصة وأنّ وضعيّة المرأة تختلف من بيئة إلى أخرى، بحسب الوعي الاجتماعي، والوضع العائلي. كما انّ من الظلم الذي تأباه رسالة الاستخلاف ما يُمارَس في بعض البيئات من تهميش للمرأة واحتقار لها، وفرض الجهل عليها. بل إنّ بعض فلاسفة الغرب نفسه رفض الاعتراف بآدمية المرأة.

ومنذ الأزمان القديمة كانت منزلة المرأة تتراوح ما بين مدّ وجزر. ولكنها في

1 – سورة البقرة 228.
2 – سورة النساء 1.
4 – سورة البقرة 35.
5 – سورة النساء 124.
6 – أنظر، مثلا: صحيح البخاري ص 44، 45، 577، وغيرها..

عموم البيئات العربية، ومنذ قبل الاسلام، كانت تشارك الرجل في كثير من الأعمال، سواء في داخل العائلة، أم في الأعمال التي يمارسها الأهل كالزراعة والرعي والحرف اليدويّة وغيرها. أي انّها كانت ربّة بيت ومنتجة اقتصاديّة في بعض البيئات بحكم ظروف الحياة ومستلزماتها. فلمّا جاء الاسلام منحها حقوقها الإنسانية كافة بحسب منهجه في خلق الشخصيّة السويّة وصولا لتكوين المجتمع السويّ.

أمّا في مطلع الأزمنة الحديثة فقد ورثت البيئات العربية مظاهر التخلف الذي انتاب الأمة منذ مئات السنين، ولم تنفرد المرأة في كونها ضحية للجهل والخرافات والشعوذة والتهميش، بل شاركها الرجل في ذلك كلّه. ونتيجة وضعيته تلك وقع على المرأة ظلم مضاعَف، مع الاعتراف بوجود تفاوت في هذا الموضوع ما بين بيئة وأخرى.

ولم تكن الصورة في عُمان، وإلى حدود سنة 1970 تختلف كثيرا عن الصورة في دول الجوار الإقليمي ولكنها تخلصت من تلك الأثقال. أمّا في بعض المجتمعات العربية وغير العربية فما زالت المرأة تضغط باتّجاه حصولها على حقوقها التي لا مجال للتهرّب منها. وحين نقول (حقوقها) فإننا نعنِي ما وفّرته لها رسالة الاستخلاف من دور ومكانة.

ولّما كانت الأمّيّة متفشيّة في عُمان قبل سنة 1970 بشكل عامّ وشبه شامل فقد وقعت المرأة ضحيّة تلك الأمّيّة بصورة قاسية. ففي تلك السنة لم تكن في البلاد كلّها إلاّ ثلاث مدارس تضمّ 900 تلميذ فقط. وبانبلاج فجر النّهضة بدأت الأحوال تتحسّن تدريجيا في جميع ميادين التطور الاجتماعي. ولذا ففي سنة 1971 أصبح عدد المدارس 16 مدرسة تضمّ 7000 تلميذ وتلميذة، وفي سنة 1972 صار عدد المدارس 45 مدرسة تضمّ 15000 تلميذ وتلميذة. أي انّه في سنتين اثنتين فقط تضاعف عدد المدارس خمسة عشر ضعفا، وتضاعف عدد التلاميذ أكثر من خمسة عشر ضعفا. وكان شعار العُمانيين آنذاك:
(المهمّ هو التعليم حتّى تحت ظلّ الشجر)[1].

ومنذ تلك الفترة دخلت الفتاة العُمانيّة ميدان التعلّم، وغيّرت النّهضة نظرة

النّاس إلى تعليم الفتيات، إذ اعتبرت المرأة نصف المجتمع، وأنّ من حقوق الفتيات على المجتمع أن يوفّر لهنّ مجال التعلّم.

ففي سنة 1972 أعلن السلطان قابوس:

(ولم يغب عن بالنا تعليم الفتاة وهي نصف المجتمع فكان أن خرجت الفتاة العُمانية المتعطّشة الى العلم تحمل حقيبتها وتيمّم شطر المدرسة)[2].

ونلاحظ أن المرأة العُمانية أخذت مكانها الطبيعي في المجتمع في جميع الميادين، فهي طالبة للعلم من الدراسة الابتدائية وإلى الشهادات الجامعية العليا، ولها مشاركاتها في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، ودخلت ميدان العمل والتوظيف حتى وصلت إلى الوزارة والسفارة وعضوية مجلس الدولة ومجلس الشورى. متسلّحة بقِيَم نهضتها التي يعمّ خيرها الجميع.

إنّ دخولَ المرأة مضمار الحياة العامّة، ومنها "مجلس الشورى" ناخبة ومنتخبة، استجابةً لتعاليم الدين الاسلامي نفسه الذي أباح لها ذلك، بل جعل طلبها للعلم، مثلا، فرضا واجبا، وليس من المعقول أن يأمرها بطلب العلم ثم يمنعها من العمل به.

ولذلك فإنّ الفترة الثانية لمجلس الشورى تميّزت بسِمَة رائدة قياسا بمجريات الأحداث الاجتماعية الإقليمية هي (دخول المرأة مجلسَ الشورى لأوّل مرّة)[3] لا في عُمان فحسب، ولكن في جميع دول المنطقة تقريبا. أي انّ عُمان، كما هو دأبها دائما، تحسن قراءة الواقع وتجيد رسم خارطة للمستقبل فتنطلق نحو الخير والتطور، ولا يهمّها أن تكون سابقةً لغيرها. فليست تلك غايتها، ولكنّ التاريخ سيثبت ريادتها في عديد من المجالات وأن ممارستها للعمل النّهضوي الجدير بصفته ينبغي أن يُتّخذ قدوة لمن أراد أن يطوّر بلده ويحسّن من أوضاعه في شتى الميادين.

ولهذه الاعتبارات الدينية والتراثية والمعاصرة، فقد بدأت مشاركة المرأة

1 & 2 – في 18/11/1972. خطب وكلمات، ص 24.

3 – من الخطاب السامي في 26/12/1994. ص 269.

العُمانية في الترشيح والاختيار في الفترة الثانية لمجلس الشورى في محافظة مسقط فقط، وبعد نجاح هذه الممارسة وتقبّل المجتمع العُماني لها توسّعت، في الفترات اللاحقة جريا على منهاج النهضة برمّته، لتشمل سائر المحافظات والولايات (بالتدريج وحسب الظروف والمقتضيات)[1].

كما صار (مرجع الأمر في ترشيحها مثلها مثل الرجل هو ثقة المواطنِين فيها واختيارهم لها لتمثيلهم في هذا المجلس، وفي ذلك تكريم لها، بل تكريم للمجتمع كله، وتصحيح لبعض المفاهيم الخاطئة التي تغضّ من شأن المرأة وتضع من مكانتها التي كفلها لها الدين الاسلامي الحنيف. فالنساء شقائق الرجال. وقد أوصى بهنّ الرسول، عليه الصّلاة والسلام، ودورهنّ في الحياة الاسلامية خاصة في العصور الأولى معروفٌ مشهور)[2].

ومن الطبيعي أن تكون تلك المشاركة بحاجة الى النساء المؤهّلات لتنفيذها، إذ هي:

(مَسؤوليّة وطنيّة كبيرة، على المرأة أن تُثبت، من خلال جهدها الدائب وعملها المتواصل، قدرتها على القيام بها على الوجه الأكمل)[3].

وتأسيسا على هذه الرؤية، ولغرض جعل مشاركة المرأة في الشورى مشاركة فعّالة، توجّه السلطان قابوس، بدعوته للمرأة (العُمانية في كلّ مكان، في القرية والمدينة، في الحضر والبادية، في السهل والجبل.. الى أنْ .. تشمّر عن ساعد الجِدّ، وأنْ تسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كلّ حسب قدرتها وطاقتها، وخبرتها ومهارتها، وموقعها في المجتمع).

ومن أسباب هذه الدعوة أنّ الوطن لا يحتاج الى رجاله فقط، بل هو بحاجة الى نسائه أيضا، والمرأة نصف المجتمع، ومن هنا فانّ الوطن (بحاجة الى كل السواعد من أجل مواصلة مسيرة التقدّم والنماء، والاستقرار والرّخاء). ومن الأدلّة على ذلك ما تقوم به المرأة من دور مهمّ في اقتصاديات الأسرة، حيث يفرض عليها ذلك الدور أن تضطلع بمسؤوليات جمة منها:

أ- أنْ تتعالى على التبذير والإسراف.

ب- وأن تأخذ بـ(ترشيد الانفاق).

ج- وأن تبتعد (عن القيم الاستهلاكيّة الضارّة التي بدأت تتفشّى في بعض المجتمعات النامية). والتي أضرّت تلك المجتمعات كثيرا، وأعادتها، أو ستعيدها، الى مستنقع الحاجة والفاقة مرة أخرى.

د- وأن تعتمد (على الذات في تصريف شؤون أسرتها).

هـ- وأن تعوّد (أبناءها وبناتها على الادّخار إسهاما في تنمية الاقتصاد الوطنِي).

و- وأن تربّي أبناءها على حبّ الوطن والإخلاص له[4].

وإذا كانت هذه المهمّات والواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق النساء أداء لحقوقهنّ على المجتمع، بحاجة الى تصعيد الوعي لدى النساء، وبخاصّة اللواتي لم يصلن، بعد، الى مستوى ما تريده النهضة منهنّ، فإنّ على جمعيات المرأة في عُمان تقع واجبات تتصاعد بتصاعد مستوى البلاد وحاجتها الى مشاركة أوسع من قِبل النساء، ومن تلك الواجبات:

أ- تكثيف دورها (أي تلك الجمعيات) في توعية المواطنات.

ب- وفي (برامج محو الأمية).

ج- وفي برامج (رعاية الطفولة المعاقة).

د- وفي (تنمية المجتمعات المحليّة).

هـ- وفي تشجيع النساء على (ممارسة الحرف التقليدية النسائية).

و- وفي غير ذلك (من مجالات العمل الاجتماعي التي هي بحاجة الى جهود هذه

1 & 2 - في 26/12/1994. خطب وكلمات ص 269.

3 - في 26/12/1994. خطب وكلمات ص 269. وسائر النصوص اللاحقة مأخوذة من الموضع نفسه، إلا إذا أشرنا إلى غيره.

4 - وهو نداء واكب مسيرة النّهضة العُمانية منذ سنواتها الأولى. أنظر، مثلا: الخطاب السامي في 18/11/1976. خطب وكلمات، ص 80.

الجمعيات)[1].

ثم هناك واجبات تقع على عواتق الفتيات المتعلّمات، لقاء ما قدّم لهنّ الوطن من خدمات في التعليم والتنمية وغيرهما، ومن ذلك أن تقوم بـ:

أ- الأخذ بيد أخواتها في مجتمعها المحلّي والنهوض بهنّ.

ب- وصقل مواهبهنّ.

ج- والارتقاء بامكاناتهن المادية والمعنوية.

وذلك من أجل هدف محدّد هو دعم نهضة (عُمان الحديثة التي لا بد وأن تتضافر جميع القوى من أجل استمرار تقدّمها نحو غايات المجد والعزّة والازدهار)[2]. وهي الغايات التي اتفق عليها العُمانيون كافّة[3].

ونظرا لهذه الأمانة الغالية التي يودعها الوطن لدى بناته ونسائه، واستجابة لمسؤولياتهنّ في تحقيق أهداف رسالة الاستخلاف، صار من اللازم على كلّ واحدة منهن، وبحسب ظروفها، أنْ تقوم بدورها الحيوي في المجتمع. وذلك لأنّ الانسان، رجلا كان أو امرأة، لا يمكن أن يتخلّى بسهولة عن المنجزات التي حقّقها أو وصل اليها بجهده وعمله، كما أنّ الانسان الذي يلمس تقدّم بلده (وهذا التوصيف يشمل الرجل والمرأة) ويجد له موضعا في عملياته التحديثية والتطويرية، لا يمكن أن يرتضي التخلّي بسهولة عما حصل عليه من منجزات. وقد سبق أن عرضنا لهذا الموضوع تفصيلا في أكثر من موضع مما كتبناه عن سلطنة عُمان[4]، كما سبقت الإشارة إليه في هذا الكتاب، باعتبار هذه الصفة لازمة طبيعية لكل عامل وعاملة.

ومن أجل تحقيق الغاية القصوى من التوعية، ولما كانت المرأة العُمانيّة جزءا لا يتجزّأ من المجتمع الناهض، وأنّ عليها أن تأخذ موقعها الملائم في عملية التنمية والنهضة، فانّ ثمة واجبا كبيرا، في هذا الصدد، يقع تنفيذه على جمعيات المرأة العُمانيّة.

ومن الجدير بالذكر، أنّ الخطاب السامي في افتتاح مجلس عُمان في سنة 1997، قد عبّر بجلاء ووضوح عن موقف فلسفة النهضة العُمانية من دور المرأة في

صياغة الحاضر والمستقبل، فدعا الى مواصلة توعية المرأة للقيام بدورها في جميع الميادين التي تؤهّلها لها طبيعتها، وما وفّرته لها النهضة من التعليم والعمل والخدمة الاجتماعيّة، وغيرها. فكان مسكُ ختام الخطاب قولَ السلطان، في ما يتعلّق بهذا الموضوع الحيويّ جدا في هذه الظروف، بخاصّة، وهي ظروف مواصلة البناء والإعمار، والرغبة في مواجهة تحديات أحداث القرن الحادي والعشرين بقوّة والتزام:

(كما نجدد الدّعوة لجمعيّات المرأة العُمانيّة، وغيرها من المؤسسات الاجتماعيّة، من أجل إيلاء مزيد من العناية والاهتمام لتوعية المواطنات بالتكيّف مع مُعطيات العصر حتى تتمكّن المرأة، في كلّ موقع، من أداء دورها الحيويّ في المجتمع والذي عملنا منذ البداية على إعدادها للقيام به، فأتحنا لها فرص التعليم والعمل والمشاركة في الخدمة الاجتماعيّة، والإسهام بالرأي من خلال مجلس الشورى. وها نحن اليوم نقوم بتكريمها مرة أخرى وذلك بتعيينها في مجلس الدولة، لنرفع من مكانتها، ونعزّز من فرص مشاركتها في خدمة مجتمعها وتنميته وترقيته، إضافة الى مهمّتها الكبرى في بناء الأسرة، وغرس الانتماء والولاء في نفوس الأجيال الصاعدة)[5].

وهكذا يجمع الخطاب بين الأصالة والمعاصرة، على صعيد واحد، فيجعل الأساس والمهمّة الكبرى تربية الجيل الصاعد على الوفاء والولاء للوطن واختياراته النهضويّة، وكذا بناء الأسرة التي هي الخلية الأولى التي بصَلاحها يصلح المجتمع. هذا الى جانب التكيّف مع متطلّبات العصر في العمل والانتاج والمشورة. وهذا جميعه لا يتحقّق إلا إذا توفّر لدى المواطنة، ما هو مطلوب من المواطن نفسه، الوعي والاخلاص والجد والاجتهاد، فهذا العصر لا يعترف إلا

1 – في 26/12/1994. ص 270.

2 – م. ن.

3 – أنظر: جذور الوفاء والولاء. د. هادي حسن حمودي، ص 48. ط. مسقط 1995.

4 – أنظر، مثلا: الفكر الاجتماعي العُماني، ص 235-234. وأيضا ص 326 من كتاب:
(.Oman. The State. Dr. Hadi Hassan Hamoudi. New Redman. UK)

5 – في افتتاح مجلس عُمان، 27/12/1997. ص 309.

بتلك الصفات التي تبني الانسان وتعمّر الأوطان، إنّ «وعي العصر» يعني الأخذ بأسباب التطوّر العلمي، والتقدّم الى ميادين العمل والانتاج، بكلّ نزاهة وإخلاص. أمّا اللّهاث وراء الشعارات المغرقة في الخيال واللاواقعيّة، أو اللجوء إلى اضطهاد المرأة وانتهاك حقوقها، وعدم العناية بتربية الأطفال والمراهقين وسائر الشبان وعدم الاهتمام بالمحافظة على صحتهم العقليّة والنفسيّة، فأمور لا ينتج عنها إلاّ التخلّف والضياع، وذلك ملاحظ ومشهود في أرجاء عديدة من العالم.

واستجابة لمتطلبات رسالة الاستخلاف التي هي الرافد الأساس لفلسفة النّهضة العُمانيّة أولت عُمان هذا الجانب من جوانب التنمية البشريّة الخاصّة بالنساء اهتماما كبيرا، وأنجزت، بعد سنوات قليلة من بدئها، البُنَى الارتكازيّة التي تعمل على زيادة نشاط المرأة وتفعيل دورها في المجتمع، سواء عبر تشجيعها لتأسيس الجمعيات النسائيّة، أم تصعيد مشاركتها في الحياة العامّة. فصار من حق النصوص السياسية العُمانية على المرأة أن تلبي النداءات المتكرّرة الموجهة لها من أجل أن تأخذ دورها، وتتقدّم في طريقها، ولتقوم بواجباتها في مختلف الميادين، كدعوة المتعلّمات منهنّ إلى مكافحة الأمّيّة لدى النساء الأخريات، وبثّ الوعي في صفوفهن فيما يتعلّق بجوانب حياتهنّ الخاصّة والعامّة، كافّة.

إنّ مقارنة ما يحدث اليوم في عُمان، وما كان عليه الحال في سنة 1970 تدعو إلى الاستغراب والدهشة، ففي أقلّ من أربعين عاما استطاعت المرأة العمانيّة، بفضل كفاءتها وقدرتها، وبفضل الحريّة الواسعة التي أتاحتها لها النّهضة أنْ تصل إلى منصب الوزارة وسائر المناصب الرفيعة، فهناك اليوم أكثر من وزيرة، وأكثر من وكيلة وزارة وأكثر من سفيرة؛ وقد يزداد العدد مستقبلا في المناصب الرفيعة في الدولة. ومن المؤكّد أنّ تعيينهنّ في تلك المناصب الرفيعة لم يكن بسبب كونهنّ نساء، بل بسبب كفاءتهنّ وقدرتهنّ والمستوى الثقافي الذي وصلن إليه. فالنّهضة الحقيقيّة لا تفضّل رجلا على امرأة، ولا امرأة على رجل، إلاّ بالكفاءة والقدرة على أداء متطلّبات المنصب نفسه. أمّا المناصب الأخرى في الدولة (الحكومة والقطاع الخاصّ) فقلّما تجد منصبا لم تصل المرأة العُمانيّة إليه، بدءا من التعليم الابتدائي وصولا إلى التعليم الجامعي، وكذلك في الطبّ

والهندسة وسائر الاختصاصات، إضافة إلى دخولها الإدارة كمديرة أو مشرفة أو خبيرة، بحسب كفاءتها وتخصّصها. فإذا علمنا أنّ المرأة العُمانيّة جمعت بين دورها الوظيفي هذا، وإدارتها لبيتها وشؤون أسرتها، أدركنا مدى النجاح الكبير الذي حقّقته النّهضة، ومدى التجاوب السريع الذي أبدته المرأة العُمانية تجاه نداءات السلطان لها أن تنهض بدورها، وأن تنفض عنها غبار التخلّف الذي راكمته سنوات طويلة من التقوقع والمشكلات الاجتماعيّة التي رانت عليها وعلى غيرها من نساء المجتمعات المجاورة والبعيدة أيضا.

ولم تشأ عُمان أن تفرض على المرأة أدوارها، بل تركت الأمر لها، بعد عمليّة توعية شاملة، وكانت على ثقة من أنّ المرأة العُمانيّة التي كانت لها أدوار مشهودة في العمل والانتاج والمشاركة في الشؤون العامّة من قبل دخول الاسلام إلى البلاد في العام الثامن للهجرة، ثمّ من بعد دخوله، ولفترة من الزمن، تستطيع أن تنهض مرّة أخرى وأن تقوم بدورها اللازم في بناء المجتمع الجديد، بدءا من واجباتها العائليّة وانطلاقا إلى المجتمع بحسب مؤهلاتها وكفاءتها وقدرتها.

تتحدّث الأرقام أنّ المرأة العمانيّة تشغل حوالي 15% من مجمل الوظائف العليا في الدولة. وهي أوّل امرأة عربيّة تدخل سلك الشرطة والأمن منذ سنة 1972، وإلى اليوم تراها بزيّها الجميل تقوم بواجباتها.

وعلى صعيد العاملات العمانيّات في قطاع الخدمة المدنيّة فالمرأة العمانيّة تشغل نسبة 33% من تلك الوظائف، حسب آخر الإحصائيّات المعتمدة. كما تشغل، بنجاح، ما يزيد عن 20% من وظائف الهيئات والمؤسسات العامّة غير الخاضعة لنظام الخدمة المدنيّة. أمّا العاملات في القطاع الخاصّ المسجّلات رسميّا في الهيئة العامّة للتأمينات الاجتماعيّة فتصل نسبتهنّ المئوية إلى حوالي 20%

1 ـ في 26/12/1994. ص 270.

2 ـ م. ن.

3 ـ أنظر: جذور الوفاء والولاء. د. هادي حسن حمودي، ص 48. ط. مسقط 1995.

4 ـ أنظر، مثلا: الفكر الاجتماعي العُماني، ص 235-234. وأيضا ص 326 من كتاب: (.Oman. The State. Dr. Hadi Hassan Hamoudi. New Redman. UK)

5 ـ في افتتاح مجلس عُمان، 27/12/1997. ص 309.

أيضا. أمّا غير المسجلات في تلك الهيئة فهنّ قيد الإحصاء. وعلى صعيد التعليم فإنّ المرأة العُمانية تتفوّق على الرجل في نسبة إشغال وظيفة التعليم، حيث بلغت تلك النسبة 58% لعام 2005. ولا تكتفي عُمان بذلك، بل انّها ما زالت تهيّء الأجواء لمزيد من التطوّر والتطوير المتّزن، والإحصائيّات التالية لسنة الأساس 2005 تكشف عن هذا التوجّه:

* نسبة الإناث في التعليم الأساسي 49%.
* نسبة الإناث في التعليم الإعدادي 47%.
* نسبة الإناث في المرحلة الثانويّة 50%.
* نسبة الإناث في كلّيّات التربية 61%.
* نسبة الإناث في كلّيّة الشريعة والقانون 26%.
* نسبة الإناث المسجّلات لشهادة الدبلوم 55%.
* نسبة الإناث المسجلات للشهادة الجامعيّة 50%.
* نسبة الإناث المسجلات للشهادات العليا 35%.

علما أنّ تلك النِّسَب جميعا كانت صفرا في سنة 1970.

إنّ هذه النّسب تبرز التناسب الطبيعي بين عدد الإناث في السلطنة والنسب المئويّة لأعداد الدارسين والدارسات. فلمّا كانت نسبة الإناث في المجتمع العُماني 49% من مجموع السكّان، كان لا بدّ لها أن تحتلّ تلك النّسب العالية في مراحل التعليم جميعا. وبالتأكيد فإن هذه النسب مرشحة للزيادة بفعل التزايد السكاني من جهة ونشاط النسوة من جهة أخرى، وتشجيع المجتمع لها على طلب العلم وأداء العمل، من قبل كل ذلك ومن بعده.

يُضاف إلى هذا أنّ النهضة العُمانيّة أتاحت للمرأة تشكيل الجمعيّات ومراكز التنمية الريفيّة ومراكز التأهيل النسوي. فقد تجاوز عدد جمعيات المرأة العُمانيّة الأربعين جمعيّة تهتمّ بشؤون المرأة وتوعيتها والاهتمام بتقدّمها

وتنميتها. وبحسب الإحصائيات المتوفرة لسنة 2007م بلغ عدد مراكز التنمية الريفيّة 15 مركزا موزّعة على عموم المناطق الريفيّة التي تحتاج إلى عمل تلك المراكز. أمّا مراكز التأهيل النسوي فقد بلغت أكثر من ستة عشر مركزا.

وإضافة إلى هذه النشاطات فهناك أكثر من 3 آلاف متطوّعة عُمانيّة مع برامج المنظّمة العالميّة للأمومة والطفولة (اليونيسيف) في المجالات الإرشاديّة والإحصائيّة.

وكما سبقت الإشارة، فليس ثمة أيّ عائق يقف في مواجهة مشاركتها في عضوية مجلس الشورى ترشيحا وانتخابا. وقد رفضت عُمان أن تضع أيّة قيود على المرأة إن رغبت في أنْ تدخل هذا الميدان من العمل الديمقراطي مرشّحة ومنتخبة، فإن فازت في الانتخابات فتصبح من أعضاء مجلس الشورى، لها جميع حقوق سائر الأعضاء، ولتلك الوظيفة حقوقها على المرأة كما على الرجل.

وكذلك تمثّلت المرأة في عضويّة مجلس الدولة، وكان تمثيلها في هذا المجلس أكبر من تمثيلها في مجلس الشورى، لأنّ عضويّة مجلس الدولة تتمّ بالتعيين لا بالانتخاب، فكان أن ازداد عددهنّ في هذا المجلس، تشجيعا للمرأة وتقديرا لكفاءتها.

أمّا عضويّة مجلس الشورى فتعتمد على عدد الأصوات التي يحوز عليها المرشّح. ونظرا لتأثير بعض التقاليد والعادات الاجتماعيّة التي هي بحاجة إلى تطوّر أكبر وأكثر عمقا، فإنّ عدد العضوات في مجلس الشورى ما زال أقلّ من النسبة المأمولة من وجهة نظر القطاعات الواعية من المجتمع العُماني. ولذلك تسعى النّهضة العُمانيّة إلى تحقيق النسبة المأمولة تدريجيا بزيادةَ الوعي وتعميقه. وهذه ظاهرةً ملحوظة في جميع "برلمانات" العالم.

ومع كلّ هذه النشاطات، فإنّ النّهضة العُمانيّة تريد من المرأة أيضا أن تواصل اهتمامها بأسرتها وتربية أطفالها بالتعاون مع رجال الأسرة من زوج وأب وأخ وبالاستفادة من التسهيلات والتيسيرات التي توفّرها الجهات الحكومية المسؤولة.

كما تريد منها الالتزام بالإيجابيّ النّافع من العادات والتقاليد، كي يسير المجتمع آمنا مطمئنا، بلا إفراط ولا تفريط.

ولقد أشرنا في طوايا هذا البحث وغيره مِمّا كتبناه عن عُمان ونهضتها، إلى نصوص الخطب السلطانيّة التي تضمّنت الحديث عن مكانة المرأة في المجتمع العُمانيّ الجديد، وعن دورها في النّهضة، ومسؤوليّاتها وواجباتها، واستكمالا لذلك نرى أن نذكر، هنا، بعض نصوص التصريحات الصحفيّة للسلطان قابوس مِمّا يتعلّق بالموضوع ذاته:

* حول عمل المرأة، (لقد أعلنت مرارا ان الباب في بلادي مفتوح لعمل المرأة إذا رغبت في ذلك وأسرتها. إنّ المرأة تعمل الآن في الحقل الصحي والعلوم والهندسة وغيرها، وكثيرات منهن يدرسن في الجامعات ويحرزن نتائج جيدة. وأكد: إنّ عمل المرأة لا يتعارض مع التقاليد العمانية)[1].

(منذ مدة طويلة وأنا أعتقد انّ إبعاد المرأة عن لعب دور حيوي في حياة البلاد يعنِي في الأساس استبعاد 50% من إمكانيات وطاقات البلاد.

واليوم فلقد بلغت المعايير التعليمية وسط النساء مستويات مُرْضِية وأصبح من الواضح أنّهنّ على استعداد لقبول المسؤوليّات الدقيقة للتعبير عن الرأي السياسي. ولقد ركزت وأكدت في خطبي لدى افتتاح الدورة الحاليّة لمجلس الشورى، "دورة 1995" على احتياج بلادي لتقوم المرأة بانتهاز الفرص المتاحة أمامها ولعب دورها الهامّ الذي يجب أن تلعبه)[2].

* وتحدث جلالته عن الدور المهمّ الذي يقوم به حاليا مجلس الشورى وخطط تطوير المجلس في المستقبل وتمثيل المرأة العمانيّة بمعدّل أكبر حتى تشارك بقدر أكبر في مسيرة تنمية المجتمع العُماني في جميع الميادين. وأضاف (انّه من الطبيعي أن يشهد المجتمع دورا أكبر للمرأة كلما تطوّر)[3].

* عن مجلس الشورى واختيار المرأة:

(دائما في مثل هذا المجال، الأمور تأخذ طريقها الطبيعي، يعنِي انه في كل فترة يعيد الإنسان النظر في ما هو موجود ويحسّن فيه، وهذا هو الهدف. فقد تدرّجنا

من المجلس الاستشاري إلى مجلس الشورى، ومجلس الشورى الآن في صدد ترشيح الناس الذين يرشحون مَنْ ينوب عنهم ليشارك في تحمّل المسؤولية، وبالتالي نحن نتدرّج حسب الظروف وحسب المستجدات، هذا ما أستطيع أن أقوله)[4].

* عن وجود معارضة لدخول المرأة إلى مجلس الشورى: (قطعا لا.. فلقد وَجَد تطوير المشاركة السياسية ترحيبا واسعا في عُمان وكان تشجيع المرأة للعب دورها كاملا في حياة البلاد سياستي منذ اعتلائي عرش البلاد)[5].

حيث تُفصح هذه النصّوص وغيرها مِمّا يتّسق معها، عن أساس من أسس النهضة العُمانيّة المستلهم من مقولات رسالة الاستخلاف، وهو إيمان تلك النهضة بإمكانيّات المرأة، وبدورها المهمّ في المجتمع، ولذا فإنّ تلك الفلسفة شيّدت للمرأة بناءات حضارية لا يمكن نُكرانُها، نذكر منها:

1 – أن أبواب العمل في عُمان مُشرعة أمام المرأة حين ترغب هي في ذلك، إذ لا يحقّ إجبارها على ما لا ترتضيه، فهي إنسان كامل الإنسانيّة، لها حقوقها وعليها واجباتها، بل انّ واجباتها، أسوة بالرجل، هي جزء من حقوقها على المجتمع. وهذا منهج إسلامي أصيل فأخبار الحضارة التي شادها الأقدمون لم تكن حضارة (رجاليّة) خالصة، بل شاركت المرأة فيها مشاركة فعّالة. وفي تاريخنا القديم، من قبل الإسلام ومن بعده، ثمة أسماء عديدة لنساء كان لهن دور كبير في مجريات الحياة العامّة.

فإذا تناسينا زنوبيا ملكة تدمر، وشجرة الدّرّ، في مصر، وملكات بابل وآشور، وغيرهن، فلا يمكن تناسي الملكة بلقيس التي جاء ذكرها في التنزيل العزيز من غير أن نلحظ فيه إنكارا لكونها ملكة على سبأ. بل كان الإنكار منصبا على

1 – جريدة الوطن العمانية، 7/6/89 عن ايل بايس الاسبانية.

2 – جريدة عمان، 30 ابريل 1995، عن مديل إيست بوليسي الأمريكية.

3 – فرانكفورتر ألجماين، الألمانيّة، 29 ابريل 1997.

4 – الحياة، 28 مايو 1996.

5 – عمان 30 ابريل 1995 عن مديل إيست بوليسي الأمريكية.

عقيدة الشرك التي كانت تدين بها وقومها، وانتهى ذلك الإنكار حين آمنت هي وقومها بنبوة سليمان، عليه السلام.

وفي تاريخ الإسلام تبرز أسماء عديدة لنساء كان لهنّ دورهنّ المشهود، بدءا من أمهات المؤمنين، وليس انتهاء بالخنساء وخولة بنت الأزور ذات الدور المعروف في الفتوحات. وهي أسماء بحاجة إلى مجلدات عديدة لإحصائها والتعرف على أدوارهن في الحياة العامة، بما في ذلك الحكم، والعلم، والتجارة، والتدريس، وحتى الإفتاء في بعض الأحيان، وممارسة الانتاج الثقافي في الأدب عموما والشعر خصوصا، وغير ذلك من النشاط العامّ.

وفي الوقت نفسه قمن بأدوار عديدة وأساسية في الحياة الاجتماعية وخاصة في توعية النساء الأخريات. إضافة إلى أدوار عموم النساء في داخل الأسرة، وقيامهن بمهماتهن وبما هو أكثر من واجباتهنّ في أحيان كثيرة. وهنّ يقُمن بذلك بكل صبر وتضحية، وبخاصّة في ظروف العسر والشدّة.

2 - ولذلك فليس من المستكثَر على المرأة العُمانيّة الآن أن تعمل في ميادين متعدّدة في الوزارات والسفارات والشركات والمراكز التجارية، وسائر الوظائف والمهن.

3 - وليس من المستكثَر عليها أنها دخلت ميدان التعليم في الجامعات والدراسات العليا وأحرزت نتائج متفوّقة.

4 - ومن البديهي أن فلسفة النهضة العُمانيّة تؤكد باستمرار على أنّ الدين الإسلاميّ لا يعارض عمل المرأة بل يشجّع عليه، بحسب احتياجات البلاد، وقدرة المرأة نفسها ومدى تأهّلها لنوعية العمل.

5 - وقد أعلنت تلك الفلسفة أهمية مشاركة المرأة في تطوّر المجتمع، وبأنّ إبعادها عن لعب دور حيوي في حياة البلاد يعني في الأساس استبعاد 50% من إمكانيات البلاد وطاقاتها.

6 - ونتيجة لنموّ البلاد واطّراد تقدّمها، وللمجالات الجمّة التي أفسحتها النهضة لعموم المجتمع العُماني، فقد تغيّرت أمور كثيرة، سواء ما يتعلّق بالمجتمع

ككلّ أَم ما يتعلّق بالمرأة بشكل خاصّ، وذلك عبر ملاحظتين:

أ- بلوغ المعايير التعليمية وسط النساء مستويات مُرضية بفعل التلاقي بين مخططات الدولة ورغبة النساء أنفسهنّ في التعلّم وطلب العلم.

ب- وصولهنّ لمستوى قبول المسؤوليّات الدقيقة للتعبير عن الرأي السياسي.

7 - وقد عُنيت التشريعات القانونية بالأمّ الحامل، وبجنينها، وبعد ولادتها، والعناية بطفلها وطفلتها على قدم المساواة، حتى يستقيما شابًا وشابّة. وتشارك تلك العنايةُ سائرَ وجوه العناية بالنساء لتوفير أكبر قدر ممكن من الراحة النفسية لها ولعائلتها.

هذا.. ولقد ركز جلالة السلطان قابوس في افتتاح جميع دورات مجلس الشورى على حقيقة احتياج البلاد لأنْ تقوم المرأة بانتهاز الفرص المتاحة أمامها وأداء واجباتها المهمّة التي لا مفرّ من أدائها، إلى جنب أخيها الرجل، بضمن مسيرة النهضة المتصاعدة بجهود أبناء البلاد، رجالا ونساء.

وعلى أيّة حال فإنّ المرأة، في سلطنة عُمان، ليست غريبة عن النهضة، فهي قد شاركت فيها مشاركة فعّالة، على المستوى ذاته من مشاركتها الرجلَ في تحمّل أعباء العائلة وتربية الأطفال، وأيضا مشاركتها في العمل والانتاج بحسب طبيعة المنطقة التي تعيش فيها، والتقاليد المعمول بها، وحسن استفادتها، هي، من الفرص التي هيّأتها النّهضة لها.

ومنذ أن انطلقت النهضة العُمانية في سنة 1970 انطلقت معها المرأة لتثبت وجودها وشخصيتها الإنسانية. ولكي تصل المرأة الى ذلك، فان النهضة العُمانية أتاحت لها (الفرصة الكاملة في التعليم والعمل وممارسة الأنشطة الاجتماعية في حدود ما تمليه المبادئ الدينية والأعراف والتقاليد التي لا تتعارض معها)[1].

1 - في 26/12/1994. خطب وكلمات ص 269.

الفصل الرابع عشر

عُمان.. والعلاقات الدولية

« إنّ قيم مجتمعنا عموماً، وعلاقاتنا بالعالم الخارجي، كل هذه وغيرها من جوانب حياتنا، نتناولها بفكر واعٍ متفتّح، حركته التجربة، وعلّمته الأيام.

بهذا تكون علاقتنا بالتاريخ علاقة تفاعل إيجابي مستمر، ويؤدي موقفنا التاريخي الحاضر خير معانيه، ويرتفع إلى أسمى ذراه ».

خطاب جلالة السلطان قابوس
في 18/11/1974 خطب وكلمات، ص 51

لم تقتصر تأثيرات رسالة الاستخلاف في فلسفة النهضة العُمانية على مجريات التنمية الداخلية وعمليات النهضة بل تجاوزت ذلك إلى التأثير في الرؤية السياسية الخارجية للسلطنة ورسم علاقاتها الدولية بدءا من الدول العربية المجاورة لها، ثم الدول العربية الأخرى، فالدول الاسلامية، ثم

المجاورة لها، ثم الدول العربية الأخرى، فالدول الاسلامية، ثم سائر دول العالم. وإذا كنّا قد تبيّنّا أربعة قوانين تحكمت في مسار التاريخ العُماني وهي[1]: إغراء الآفاق الواسعة، والعقيدة، والجغرافية، والروابط الاجتماعيّة، فإنّ عُمان رسمت لها أربع دوائر لتحرّكها السياسي الخارجي، وهي:

1 – دائرة دول مجلس التعاون الخليجي.

2 – دائرة العالم العربي.

3 – دائرة العالم الاسلامي.

4 – بقية دول العالم.

ويعود سبب هذا التقسيم إلى واقعات الأمور من جهة، وبناء على القيم التي غرستها رسالة الاستخلاف في مبادئ فلسفة النّهضة العُمانية من جهة أخرى. من حيث صلات القربى المقدّمة على سياسة المصالح الخاصة. ونتيجة ذلك فليس في وسع عُمان أن تتخلّى، مثلا، عن الاهتمام بمشكلات العالم العربي، وهي مشكلات معقدة ومكلّفة ماديا ومعنويا، ومرهقة نفسيا. لأن هذه العلاقات يفرضها الواقع الجغرافي، أولا، والصلات الدينية والثقافية والنّسَب والمصير المشترك، ثانيا، والالتزام بالمواثيق الإقليمية، بدءا بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانتهاء بمواثيق الجامعة العربية، والمنظمات والمؤسسات المتفرعة عنهما، أخيرا.

وعلى الرغم من وجود التزامات عُمانيّة مع جميع تلك الدوائر، فإنّ التزاماتها تختلف من دائرة إلى أخرى، فاذا كانت تلتزم مع دول الدائرة الأخيرة بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي عملا بمفهوم رسالة الاستخلاف للسلام والتعاون بين المجتمعات المختلفة، فإنّها تضيف إلى ذلك ما تطلبه تلك الرسالة من مشاعر الأخوّة في العلاقات مع الدول الاسلاميّة، سواء عبر منظمة المؤتمر الاسلامي أم بصورة مباشرة. فاذا ما وصلنا إلى الدائرة الثانية، وهي الدائرة العربية، فستنضاف إلى التزامات عُمان الملحوظة في الدائرتين السابقتين،

1 – انظر: عمان خطوات نحو المستقبل، د. هادي حسن حمودي، ص 6-17 .

علاقات أخوة أعمق والتزامات أكبر وأوسع بقضايا الأمة العربية، كقضيّة فلسطين أو غيرها، سواء كانت تلك العلاقات عبر الجامعة العربية أم بصورة مباشرة. فاذا ما أمعنّا النظر في علاقات عُمان مع دول مجلس التعاون وجدنا التزاماتها أكثر سعة وأكثر عمقا بحكم الموقع الجغرافي، وغيره. فما تلتزم به عُمان دوليا، تلتزم به مع الدول الاسلاميّة وتضيف اليه ما يمليه عليها انتماؤها للعالم الاسلامي، وما تلتزم به تجاه الدول الاسلامية تلتزم به في علاقتها مع أشقائها في الدول العربيّة وتضيف إليه التزامات أخرى، ثم تضيف إلى كل ذلك التزامات جديدة في علاقاتها مع دول مجلس التعاون. وفي الوقت نفسه، تحاول إقامة أوثق العلاقات مع دول العالم كافة فيما يحقّق مصلحة البلاد وأهلها.

وعلى صعيد علاقات عُمان مع دول العالم، ونظرا لتشابك العلاقات الدولية والإقليمية وتعقيداتها، صار لزاما على عُمان أن تُعنَى بعلاقاتها الدولية. وهي في الحالتين (العلاقات العربية والعلاقات الدولية) تلتزم بمنهج سياسي أعلنت عنه منذ أوليات خروجها من سياسة الباب المغلق على ما سنتبيّنه.

ومن هنا فإنّ طبيعة النظم السياسية في العالم لا تحدد مستوى علاقات عُمان بها. فالمعوّل على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، لا على طبيعة الأنظمة الأخرى وشعاراتها.

وهذا المنطلق منطلق علمي متلائم تماما مع مبادئ رسالة الاستخلاف التي توجه أهدافها للعالم كلّه على أساس التعاون والتآلف بين الشعوب والأمم، لا على أساس فرض نظام ما على دولة لا ترتضيه. وبخاصة أنّ علم السياسة في الزمن الحاضر لم يصل إلى قرار نهائي بأفضلية نظام على آخر وما زال الباحثون في الشؤون السياسية مختلفين في هذا التفضيل.

فلقد ذهب لاسويل (**Lasswell**[1]) مثلا، وآخرون من أبرز علماء السياسة المعاصرين[2] إلى تقسيم الأنظمة السياسيّة الى عدّة أقسام، فهناك نظم ديمقراطيّة، ونظم شموليّة، ويستشهدون على الأولى بالولايات المتحدة الأمريكيّة ودول أوربا الغربيّة، ويستشهدون على الثانية، بالاتّحاد السوفيتي السابق، ودول أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيّة. أمّا جون كوتسكي (**J. Kautsky**[3])

فهو يقسّم الأنظمة الى نظام طبقيّ استغلالي، ونظام بروليتاريّ، ويستشهد بالنُظم الغربية على الأولى، وبالنظام الاشتراكي على الثانية. وفي الوقت نفسه، نستنتج من التطبيقات العُمانيّة أنّها تنظر إلى هذا التقسيم على أنّه تقسيم لفظيّ بالدرجة الأولى وهي غير معنيّة به، لأنّها تعتقد أنّ اختيار مجتمع ما لطبيعة النظام الذي يرتضيه يظلّ في إطار القرارات السياديّة لكلّ دولة ما لم تخرج على القانون الدولي، وما ارتضته البشريّة من علاقات سلميّة وسليمة بين الشعوب والأمم. وهذا ما ذهب إليه فلاسفة سياسة كثيرون منهم هـ، آرندت (H. Arendt[4]) وليرنر (D. Learner[5]) وميلوفان (D. Milovan[6]) وهم يمثّلون على التوالي المدرسة السياسيّة الألمانيّة ثم الأمريكيّة فالروسيّة.

ولا شك في أنّ متابعة أحداث النّهضة العُمانيّة المعاصرة هي متابعة لبناءاتها داخليًا وخارجيًا، وخصوصا في مسألتي الديمقراطية والعلاقات الخارجية التي شغلت حيّزا واسعا في اهتمامات بعض القوى الدولية. ولمّا كانت علاقةُ هاتين المسألتين (الديمقراطية، والعلاقات الخارجية) بهذا الكتاب علاقةً وثيقة لأنّهما جزء لا يتجزّأ من النّهضة العُمانية المجسّدة لمقولات فلسفتها، فإننا سنشير إليهما إشارات دالّة حيثما أحوج البحث إلى تلك الإشارة، وذلك بعد أن قدمنا دراستين منفصلتين عنهما، هما (الفكر السياسي العُماني) و(عمان.. الشورى والديمقراطية). وقد أثبتنا فيهما أن عُمان استطاعت أن توشّح

1 ـ أنظر الصفحة 261 من طبعة لندن سنة 1953 من:
.H. LASSWELL. The Analysis of Political Behavior

2 ـ أنظر مثلا، الصفحة 130 من طبعة نيويورك سنة 1968 من:
.J. LINK. An Authoritarian Regime

3 ـ أنظر الصفحة 48 من طبعة نيويورك سنة 1958 من:
.J. H. KAUTSKY. An Essay in the Politics of Development. New York

4 ـ أنظر ص 97 ط. 1968، من: (H. ARENDT. The Origins of Totalitarism)

5 ـ أنظر صفحة 106 من طبعة لندن 1958 من:
D. LEARNER. The Passing of Traditional Society

6 ـ أنظر الصفحة 27 من طبعة نيويورك سنة 1960 من:
.D. MILOVAN. The New Class

العلاقات بين مقولات التاريخ السياسي العُماني الموروث، وتفاعل عُمان مع أنظمة العالم المعاصر. ونظرا إلى أنّ مسألة الديمقراطية، بالذات، ما زالت تغري الكثيرين بالكتابة عنها، مدحا أو قدحا، نجد من الضروري أن نشير، هنا، إلى أنّ بعض الكاتبين والمتقولين بغير علم حين رأوا الدول المتقدّمة تقنيا قد ارتضت لنفسها الآليّة الديمقراطيّة سرعان ما هرعوا وراء الشعار فدعوا الدول العربيّة، والدول النامية عموما، إلى تبنّي تلك الآليّة بقضّها وقضيضها، فكان لا بدّ لنا من إعادة التذكير بالمقولة العُمانيّة التي ترى إمكانية تعايش الاسلام والديمقراطية، ورفض عُمان تقليد المجتمعات الأخرى تقليدا أعمى، وبيان أسباب ذلك الرفض، مع التأكيد على انّ آليّة (الشورى) التي اعتبرتها فلسفة النّهضة العُمانيّة حقّا للمجتمع على الحكومة التي تسيّر شؤونه، عمّقت من منزلة عُمان بين دول العالم المهتمّة بحقوق الانسان في الأزمنة الحديثة.

وأعتقد أن هذه الإشارة وما سنذكره لاحقا تكفي لبيان النهج العُماني باستفادته من مبادئ رسالة الاستخلاف لأننا لسنا في وارد كتابة التاريخ السياسي العُماني المعاصر الذي يتوفر التأريخ لأحداثه.

ومن جانب آخر، لا نجد مناصا من التطرق إلى ملامح السياسة العُمانية الخارجية باعتبار تلك السياسة (سلوكا) سياسيا ذا علاقة برسالة الاستخلاف الداعية إلى التواصل مع الأشقاء، والتعارف والتآلف مع سائر الناس من أجل تشييد الحضارة الإنسانية المشبعة بقيم التعاون والتسامح والاحترام المتبادل من أجل مصلحة المجتمع، بحكم آيات القرآن نفسه.

وغنيّ عن القول أنّ تلك العلاقات والمواقف، هي جزء لا يتجزأ من فلسفة النّهضة العُمانيّة، المحكومة بمقولات رسالة الاستخلاف الداعية الى السلام والأمن والتعاون والتآلف بين الأمم والشعوب انطلاقا من تطوير الأوضاع الداخليّة وتنميتها بما يحقّق تكوين المجتمع السليم القائم على أساس العدل والحريّة والمساواة أمام القانون. ولمّا كانت تلك الرؤية السياسيّة مبنيّة على أسس وضّحتها عُمان منذ الشهور الأولى لبدء نهضتها المعاصرة في 1970/7/23 م ومارستها تطبيقيًا إلى الآن، ولمّا كانت السنوات الخمس الأولى من عُمُر

النّهضة العُمانيّة، سنوات المسير فوق الجمر وبين حقول الألغام، ما بين ضغوط التدخلات الخارجية في الجزء الجنوبي من البلاد، وضغوط المشاركة مع الدول العربيّة الأخرى في حالات السلام والحرب، وخصوصا ما يتّصل بفلسطين وما جاورها من دول، ثمّ خلافات دول العالم الاسلامي فيما بينها، إضافة إلى ضغوط بناء علاقات سليمة ومتوازنة مع دول العالم المختلفة ونظمه المتمايزة في تكتيكاتها وأهدافها المعلنة والمضمَرة، وقبل ذلك كلّه بناء البلاد وتطويرها وتنميتها..

نقول: لمّا كان ذلك كلّه، فانّ عُمان اكتسبت تجربة ثريّة في إرساء دعائم تحرّكها السياسي الخارجي، على ذات الأسس والقواعد التي اتّبعتها في طريقة بنائها الداخلي.

واستجابة لرسالة الاستخلاف المبنية على التعارف والتعاون بين الشعوب والأمم، أقرّت فلسفة النّهضة العُمانيّة بضرورة إقامة علاقات تعاون مع جميع دول العالم التي تلتزم بالمواثيق الدولية، وتمدّ يد الصداقة لعُمان. بناء على المبادئ الخمسة التي صارت إطارا ثابتا للسياسة الخارجيّة لسلطنة عُمان. وهي التي حّددها السلطان قابوس في وقت مبكّر من عمر النهضة العُمانيّة، وذلك في سنة 1972، حين استعرض ملامح السياسة الخارجيّة قائلا: (إنّ الكلّ يعلم أنّ العزلة التي فُرضت على عُمان حالت دون أي اعتبار لمعالم سياسة خارجيّة. وقد بذلنا الجهد لفكّ أطواق العزلة وحققنا انضمام عُمان إلى جامعة الدول العربيّة وهيئة الأمم المتحدة وذلك منذ عام مضى، وبذلك اتّسعت دائرة علاقاتنا مع الدول العربيّة والأجنبيّة، وتلا ذلك قيام وزارة الخارجيّة بتنظيم جهازها الداخلي وخلق الكادر الاداري لمواجهة أعمالها المتزايدة والمستمرة (...) إنّ سياستنا الخارجيّة تقوم على الخطوط العريضة التالية:

1 – انتهاج سياسة حسن الجوار مع جيراننا وعدم التدخّل في الشؤون الداخليّة لأيّة دولة.

2 – تدعيم علاقاتنا مع الدول العربيّة وإقامة علاقات ودّيّة مع دول العالم.

3 – الوقوف بجانب القضايا العربيّة في المحافل الدوليّة.

4 – الوقوف بجانب القضايا الافريقية وتأييد نضالها من أجل الحرية والاستقلال، وقد اتّخذت عُمان موقفا معاديا لسياسة التفرقة العنصريّة التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا وحكومة روديسيا.

5 – وبصفتنا من الدول النامية فاننا نلتزم الخط الذي تسير عليه دول العالم الثالث)[1].

ولقد ظلت عُمان وفيّة لهذا الخط السياسي وملتزمة به بالرغم من الحوادث الصاخبة التي شهدتها المنطقة. ولذا نرى عُمان تؤكد في كل مناسبة على الخطوط العريضة للسياسة العُمانيّة الخارجيّة: (التي تتمثّل في عدم التدخّل في شؤون الغير. ورفض أيّ تدخّل في شؤون بلادنا. وإقامة علاقات الصداقة والتعاون مع كل الدول المحبّة للسلام. وتأييد نضال الشعوب في سعيها لنيل الحريّة والاستقلال)[2]. وإذا كانت هذه النقاط الخمس تمثّل العناوين العريضة للسياسة الخارجيّة لسلطنة عُمان، فان هناك تفصيلات تندرج تحت تلك العناوين:

(أمّا عن سياستنا الخارجيّة، فقد أعلنّاها كثيرا في مناسبات مختلفة وفي مؤتمرات دوليّة، وسنظلّ نعلنها، إننا جزء من الأمة العربيّة، وسياستنا تنبع من منطلق مصلحتنا العليا، وقد وضحت الصورة أمامنا تماما، وعرفنا من خلال عمل متواصل في سنوات أربع موقع قدمنا، وقد وضعناها ووجّهناها وجهة نابعة من صميم إرادتنا. موقفنا من أيّ دولة يتحدّد على ضوء موقفها من قضايانا الوطنيّة واحترام سيادتنا التي لا تسمح بأي تدخّل في شؤوننا، ورفض أيّ محاولة للتأثير على سياستنا أو توجيهها مهما كان مصدرها. إننا نؤدي دورنا في المجتمع الدولي، ومحافله، بايجابيّة وفعّاليّة، ونشارك في حلّ القضايا العادلة. ونحن كأمّة إسلاميّة نضع نصب أعيننا القيم النبيلة والأفكار السامية والتمسّك بمبادئ ديننا الحنيف، انطلاقا من التفهّم لدورنا حيال منطقتنا بوجه خاصّ، والمنطقة العربيّة بوجه عامّ. ولقد شاركنا في جميع النشاطات الدوليّة كمؤتمر عدم الانحياز الذي عُقد بالجزائر والمؤتمر الاسلامي بلاهور، ومؤتمر القمّة العربيّ الذي عُقد بالرباط في الشهر الماضي، وشاركت مع إخواني الملوك

والرؤساء العرب بحث القضايا العربيّة والدوليّة. ولقد كان لهذه المشاركة أثرها في المجتمع الدولي)[3]. وبعد ذلك بأكثر من عشرين عاما، أكّد جلالته على هذه المعاني والعناوين، في مقابلة صحفية جاء في جانب منها:

(إنّ سياستنا تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وهذا سبب قناعتي ورضاي بأنّ عُمان لعبت دورا إيجابيا في السعي نحو السلام وترسيخ حقوق الانسان، وسوف تستمر في لعب ذلك الدور على المستوى الفردي ومن خلال المنظّمات الدوليّة. إن المشاكل بين الدول يجب تسويتها عن طريق التفاوض وليس عن طريق اللجوء الى الحرب المدمّرة، وإن هذا لا ينطبق على الحكومات فحسب، بل على الشعوب في كل مكان. لقد تم تطوير أسلوب أكثر حضارة لحلّ النزاعات الدولية على الرغم من انّ الحروب الطائفية ما زالت حقيقة واقعة ومعاشة للعديد من الناس).

وعن آلية ظهور ذلك في المنطقة قال جلالته:

(إنّ التغيير الذي طال انتظاره في السياسات الوطنية خاصة الاقتصادية يلعب دورا كبيرا في ذلك، ونحن نرى على الرغم من الكساد الاقتصادي، التحسّنَ المطّرد في مستويات المعيشة في كثير من أنحاء العالم. عندما يكون الناس راضين ومطمئنين فلن يكون لديهم الاستعداد للدخول في مغامرات خارجية، ويبقى على المجتمع الدولي الاعتراف بانه يجب أنْ يكون للدول الأقلّ نموّا والتي تمدّ الدول المتطورة بالمواد الخام الاستهلاكية نصيب من الرفاهية الناجمة عن ذلك. هذا اذا ما أريد تحقيق التقدم الشامل للبشرية)[4].

وقد حدّد النظام الأساسي للدولة أسس تلك السياسة وتطبيقاتها في المادة العاشرة التي تنصّ على أن المبادئ الموجّهة لسياسة الدولة: (المحافظة على الاستقلال والسيادة وصون كيان الدولة وأمنها واستقرارها والدفاع عنها ضد

1 ـ في 18/11/1972، خطب وكلمات 32-31.

2 ـ في 18/11/1973، خطب وكلمات 40.

3 ـ في 18/11/1974، خطب وكلمات 51-50.

4 ـ صحيفة عُمان 6 يناير 1995.

كل عدوان، توثيق عُرَى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخليّة، ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والاقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامّة، وبما يؤدي إلى إشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب. إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الاسلامية، معتزة بتاريخه آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته. إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن)[1].

وبذلك فانّ فلسفة النهضة العُمانيّة تلزم عُمان بأن تقيم تاريخها السياسي المعاصر، في جانبه الدولي، على أساس جعل علاقاتها مع دول العالم المختلفة، متفرّدة ومتميّزة، تنطلق من الإرادة العُمانيّة ذاتها، وميزات الشخصيّة الوطنيّة، فلا تتدخّل في الشؤون الداخليّة للدول الأخرى، ولا تسمح لأحد أن يتدخّل في شؤونها الداخليّة، وبذلك تحتلّ القرارات السياديّة للدول مكانا رفيعا من الاحترام في تلك الفلسفة.

وعلى الرغم من أنّ عُمان تتعاطف وتتفاعل مع كل مشكلات الإنسانيّة، وتدعو إلى إزالة الجور والظلم والعدوان من مختلف أرجاء العالم فانّها لا تقطع أواصر الصلة بسبب طبيعة الأنظمة في العالم، بل تترك لكلّ شعب أن يختار مسيرته ومستقبله من غير فرض وإكراه، لذلك لم تتأثّر فلسفة النهضة العُمانيّة بتقسيمات فلاسفة السياسة لطبيعة النظم في العالم، خاصّة وأنّ تلك التقسيمات ليست أكثر من وصف خارجيّ لما كان قائما في العالم من نظم مختلفة بطبيعة إيديولوجياتها وأهدافها، على ما سبقت الإشارة إليه قبل قليل. هذا مع الاعتراف بحقيقة علمية واقعية مفادها أنّ المواقف السياسية من القضايا الدولية، يمكن أن تتأثّر بالموقع الجغرافي، وظروف العالم الحيوية، ومعطيات التاريخ، مما قد يفرض على الدولة تلوينات خاصة لخطها السياسي، هي غير التلوينات الواقعة على خط سياسي لدولة اخرى، أو للدولة المقصودة

نفسها، في ظروف أخرى تتباين عن الظروف السابقة.

وعلى سبيل المثال فان عُمان حين كانت تتعرض لأعمال تخريب وحرب عدوانيّة في القسم الجنوبي منها كانت تأخذ بنهج مكافحة تلك الاعمال بموجب خط إعلامي تثقيفي وآخر عسكري. ولكن حين انتصرت عُمان على تلك الاعمال، فان النهج الذي كان متبعا قد تغير واصبح مقصورا على الخط الاعلامي والتثقيفي كما ان دور القوات المسلحة قد تغيّر من الانصراف الكلّي إلى مقارعة العدوان وردّه، إلى مشاركة أبناء الشعب في القضاء على مخلّفات عمليّات التخريب. أي انّ تلك القوات عادت الى أداء واجباتها في الحفاظ على استقلال البلاد وسلامة حدودها والمشاركة بعملية النهضة، متخفّفة من واجبات التصدي لأعمال التخريب، والأعمال العسكريّة الأخرى لأنّ تلك الأعمال قد انتهت. كما شهدت علاقات عُمان الخارجيّة وخاصّة بالدول التي كانت تساند تلك الأعمال كالصين والاتحاد السوفيتي وكوبا، تغييرات واضحة حين تبدلّت الظروف، وفرضت عُمان إرادتها واحتلّت مواقعها الدوليّة المناسبة لها. ويمكن، بهذا الصدد العودة إلى المراسيم السلطانيّة لنتبيّن أنّ منها مراسيم عديدة تشير إلى تحسّن مطّرد، منذ سنة 1975م، في العلاقات مع الصين والاتحاد السوفيتي، ثمّ دول الكومنولث الروسي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهياره.

وبلا ريب، فانّ سلطنة عُمان، بوسيلة التعاون بين جناحَي المجتمع: المدني والعسكري، في ردّ العدوان تارة، وفي ردّ آثاره المتبقيّة تارة أخرى، قد أضفت تفعيلا إضافيا على واحد من قوانين تاريخها السياسي الموروث، وهو قانون الوحدة الاجتماعيّة. فمنحت لنفسها موقعا مهمّا في ساحة العلاقات الدوليّة، واحتلّت مكانها الذي يؤهلها له جهد أبنائها وموقعها الجغرافي وعقيدتها وسائر قوانين تاريخها السياسي.

ومع ان التطوّرات الاقليمية وتبدل التحالفات السياسية الخارجية، وتطور العلاقات الدولية، لا بد ان تؤثر في ألوان الخط السياسي لأيّة دولة من دول

1 – النظام الأساسي، الباب الثاني، المادة 10.

العالم، فإنّ من الممكن أنْ يكون هذا التأثير جذريا، إذا لم تكن ثمة فلسفة واضحة المعالم تقود الدولة. أمّا سلطنة عُمان فقد استطاعت أن تحافظ على خطها السياسي الذي أعلنته منذ بداية نهضتها المعاصرة، مِمّا جعل جميع نشاطاتها السياسيّة، وبحكم ارتكازها على فلسفة واضحة المعالم، بعيدة عن العفويّة والارتجال، فتمكنت من الربط بين التنمية الداخلية بمختلف تشعباتها وتنمية علاقاتها الدولية بكل تشابكاتها وتعقيداتها.

وإذا كنّا قد لاحظنا أنّ فلسفة النّهضة وضعت للمؤسسات الداخليّة وسائر مرافق الدولة والمجتمع (قواعد انطلاق) رصينة ذات نمو مطرد بعيد عن الديماغوجية السياسية والشعارات البرّاقة.. ونظرا للترابط ما بين عمليّات التنمية والنّهضة في الداخل والعلاقات السياسيّة الخارجيّة.. فانّنا، نلاحظ في الوقت نفسه، أنّ العلاقات السياسيّة الخارجيّة خضعت، بهذا الشكل أو ذاك، لـ(قواعد الانطلاق) ذاتها وللأسس نفسها التي تتأسّس عليها فلسفة النّهضة العُمانيّة المطبقة في داخل البلاد. ومن الواضح أنّ التاريخ السياسي العُماني المعاصر مبنِيّ على القوانين الأربعة للتاريخ السياسي العُماني الموروث[1]. ولكنّه (أي التاريخ السياسي المعاصر) ليس متجمّدا على الكيفيّات ذاتها التي كانت تلك القوانين تمارس تأثيرها بواسطتها. فلقد اختلف العالم واختلفت العلاقات بين دوله، وتحدّدت بناءً على الظروف المستجدّة، والتفاعلات الحضاريّة بين الشعوب والأمم، وصارت قائمة على قوانين دوليّة متعارَف عليها.

وترى عُمان أنّ تلك القوانين الدوليّة التي تحدّد العلاقات السياسية والاقتصادية في العالم المعاصر لا تناقض الأسس التي تتبنِي عليها فلسفتها للنهضة، وهي مقولات رسالة الاستخلاف التي تدعو إلى التفاعل الحيوي مع الأمم الأخرى، والاستفادة من انجازات العصر الذي يجد المجتمعُ نفسَه في خضمّ أحداثه. لذلك أعلنت عُمان التزامها بالقانون الدولي، ودعت، دائما، إلى العمل لتحقيق السلام والأمن والاطمئنان لجميع الشعوب والأمم. ولم تتوانَ، من أجل الوصول الى تلك الغاية النبيلة، من النظر الموضوعي لمشكلات الداخل والخارج، وتقديم الحلول الناجعة الناجحة. وبالتالي ترصين مسيرتها الداخلية والخارجيّة،

مقدّمة بذلك نهجا يمكن للدول الأخرى أن تستفيد منه للمشاركة في تحقيق الرخاء محليا وعالميا.

ولّما كانت رسالة الاستخلاف مبنيّة على الصدق والصراحة والجرأة فإنّ هذه الصفات الثلاث تسرّبت إلى فلسفة النّهضة العُمانيّة التي أطّر مقولاتها قائد واثق من نفسه، قوي في ذاته وفي شعبه وفي أمّته، ومنطلق من أساس عقائدي ثابت ومقدّس، بهدف الوصول الى غاية سامية. ولذلك نلاحظ أنّ هذه الفلسفة، لا تتردّد في التأكيد على ضرورة القيام بعملية نقد مستمر للواقع، من أجل تغييره نحو الأفضل دائما.

ونستخلص من النصوص السياسية العُمانيّة، نقدا متعددا لما يستحقّ النقد من أوجه الحياة العامّة في داخل البلاد نفسها، وللأحداث العربية والعالميّة أيضا. وذلك النقد لا يهدف الى الإساءة الى جهود الآخرين، ولا التقليل من المنجزات التي تحقّقت في أيّة دولة من دول العالم، بل هو يهدف، وبكل علميّة وموضوعيّة، الى التطوير، والاستفادة القصوى، من قبل البشريّة كافّة، من جميع الانجازات العلميّة والعمليّة التي تتحقّق في أرجاء العالم المختلفة.

وعلى الصعيد العُماني فانّ تلك الممارسة الواعية لمهمّات النقد البنّاء ملموسة في الخطاب السياسي العُماني المعاصر، وذلك بفعل الظروف الإيجابيّة التي حقّقتها النّهضة للوعي الداخلي الذي ينبغي أن ينظر إلى النقد البنّاء باعتباره وسيلة للرقي الداخلي والتقدّم العالمي، تحقيقا لمقولات فلسفة النّهضة العُمانيّة بضرورة بناء الداخل كي تمكن المشاركة في تشييد عالم تظلله أفياء التعاون والتكامل، بعيدا عن الحروب ومسبّباتها، وعن جميع مظاهر التخلّف المنبئة بوجود اختلالات في المسيرة البشريّة بما يستوجب إصلاحها وتطويرها. ويمكن أن نتابع نماذج من ذلك النقد البنّاء الذي يشمل الوضع الداخلي والخارجي معا، نظرا للطبيعة البشرية، في هذه النقاط:

* التكاسل عن العمل في أي مجتمع من المجتمعات.

1 ـ أنظر: عُمان.. خطوات نحو المستقبل، د. هادي حسن حمودي 17-6.

* الترهّل في الجهاز الإداري لأية دولة من دول العالم.

* التطرّف والتعصّب والارهاب، أينما ظهر.

* السلوك المغرق في الذاتيّة والأنانيّة.

* التقحّم للسياسة الخارجيّة بلا وعي كافٍ من المتطفلين عليها.

* التبذير، سواء كان شخصيًا، كما في المهور في بعض المجتمعات، أم عامًا كما في المشاريع غير المدروسة بعناية وخاصة في الدول النامية.

* الإسراف الفردي والجماعي في استخدام المواد الأوليّة والأساسيّة.

* التكاسل عن طلب العلم أينما وُجد هذا التكاسل.

* الجمود على منقولات تاريخيّة تكوّنت في ظروف تختلف عن ظروف العالم المعاصر، والاحتياجات المتطورة للمجتمعات المعاصرة.

* التأثّر بالآخرين بلا وعي، ومحاولة تقليدهم، في ما لا يتلاءم مع الذات المحلية وبخاصة في المجتمعات ذات التاريخ الحضاري.

* التقصير في أداء الواجب.

* التمييز العنصري والدّيني والطائفي الذي تشكو منه دول عديدة.

* التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

* الصراعات المحلية، أيّا كانت أسبابها. فالوحدة الاجتماعيّة غاية سامية في فلسفة النّهضة العُمانيّة.

* الحروب والنزاعات بين الدول.

* عدم وضع الموارد الاقتصادية العالمية في خدمة الحضارة الإنسانيّة والتقدم باتّجاه تحقيق غايات رسالة الاستخلاف التي تشمل البشرية كلها لأنّها تهدف إلى تيسير شؤون الحياة لكل الناس.

* عدم وضع نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة بحيث يضم الموارد

إلى المواد المصنّعة.

وغيرها من مسائل إنسانيّة عامّة ملحوظة في كثير من المجتمعات، وفي العلاقات الدولية أيضا، مما يؤدّي إلى أضرار إنسانيّة شاملة لا تقتصر على البلد الذي تقع فيه تلك الظواهر، بل تتحوّل من شأن محلّي إلى شأن عالمي.

وهذه الرؤية تتّسق مع رؤى رسالة الاستخلاف وما تأمر به من قِيَم أخلاقية واجتماعية واقتصاديّة، وهي رؤية شكّلت قاعدة سياسية عُمانيّة أصيلة في العصر الحديث، على وجه الخصوص، مما جسّده قول جلالة السلطان قابوس، في جولة سنة **1998**:

(إنّ العالم كلّه اقتصاديّا أصبح كتلة واحدة، والبعض منكم لا بدّ تابع ويعرف شيئا اسمه العولمة. المعنَى أنّ العالم كلّه أصبح كتلة واحدة، وعندما يصبح كتلة واحدة معناه كالجسد، لما يصيب المرض جزءا منه تتجاوب معه بقيّة الأعضاء، وهذا من ناحية، وانه مما لا شكّ فيه هناك أمور إيجابيّة، ولكن هناك أمور سلبيّة أيضا، وعلينا أن نكون دائما يقظين للجوانب السلبيّة، ومن واجبات الأجهزة المعنيّة في هذا البلد تقييم الأمور، وأن تعمل ما هو واجب عليها في هذا الشأن. لكن، للعلم بالشيء أصبح العالم كُلاً لا يتجزأ أبدا، ومن هذه الناحية فأنت لديك شيء تريد أن تبيعه فاذا لم يكن هناك سوق في ناحية أخرى من العالم كيف بامكانك أن تصنع؟ وأيضا أنت إذا لم تفتح أسواقك له فهو لن يسمح لك ببيع منتجاتك لديه.. وحتّى المصارف وحتّى في أسواق الأوراق الماليّة هذه كلّها مرتبطة بعضها ببعض، وكل يوم نسمع نزولا وطلوعا في الشرق الأقصى، في أوربا وأمريكا، في كل مكان. لذلك نقول انّ الواحد دائما يحسب حسابه قبل أن يُقبل على شيء. والأمور التي ذكرتها إيجابياتها أكثر من سلبياتها ...

والعلم بالشيء خير من عدم العلم به، فاذا علمت بالشيء تستطيع أن تتفاداه بقدر الإمكان ...

وليس من شك في أن الصناعة في عُمان نحن نشجّعها تشجيعا كبيرا، والحمد

لله، قطعت الصناعة هنا أشواطا واسعة، وكما قلنا، صناعاتنا لا بدّ أن تجد أسواقا وبالتالي لا بد لنا من التعامل مع العالم الآخر، كما نريده أن يتعاون معنا، ونكون مرنين في أمورنا ...)[1].

فالارتباط بين الداخل والخارج سمة عريقة من سمات التاريخ السياسي العُماني، لا المعاصر فحسب، وإنما المعاصر والموروث أيضا. وعلى هذا الأساس نفهم قول القائد العُماني في 18/11/1977: (إننا إذا أردنا أن نضمن لبلدنا القيام بدوره كاملا من أجل خدمة قضايا الحريّة والسلام، فانّه يجب علينا أن نواصل جهودنا لبناء وتعزيز قوّة بلدنا، وأن نعدّ أجيالنا الصاعدة للمهامّ والمسؤوليّات التي تنتظرهم)[2].

ومن المؤكد أن بعض تلك الظواهر التي نقدها الخطاب السياسي العُماني، مما عددناه سابقا، ليست (ظواهر) إجتماعيّة في السلطنة، إلا أنّها صفات لدى بعض الأفراد، يزدادون أو يقلّون، بحسب ظروف البلاد، ومدى تمكّن العقيدة من نفوس أبنائها، إلاّ انّ فلسفة النهضة العُمانيّة، تلتفت إلى تلك الصفات، حتى لو لم تكن ظواهر اجتماعيّة عامّة، وذلك لكي تمنع من تحوّلها إلى ظواهر اجتماعيّة. ومن هنا لجأت النهضة العُمانية إلى مقولات رسالة الاستخلاف لتعميم رؤيتها بهذا الشأن وتعميقها في نفوس المواطنين، في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكتطبيق عملي على هذا النهج، ونظرا لأهمية الاقتصاد وارتباطه بالعمل من جهة وتأثيره في العلاقات مع الخارج، من جهة أخرى، جاءت نصوص وفيرة (لعقلنة) ذلك الاقتصاد والعناية بـ(الطموح) لئلا يتحول إلى (جموح) ضارّ بالفرد والمجتمع. ومن ذلك هذه القاعدة الفلسفية المهمة: (الخطة يجب ان تكون على أسس سليمة دقيقة لان المهم ان يعرف الانسان موضع قدميه، على قول القائل:

قدِّرْ لرِجْلك قبل الخطو موضعها   فمن علا زلقا عن غرّة زلقـا

بحيث لا يكون هناك طموح اكثر من اللازم ويخلق بالتالي مشاريع متعبة ليس لها جدوى لأننا لا نريد مشاريع يقصد منها الاستهلاك الاعلامي، وليس لها مردود إلاّ الخواء)[3].

إضافة إلى أنّ الخطّة المشار إليها هنا، وإن كانت في سياق البناء الداخلي والتنمية، فهي قائمة على قاعدة طبّقتها عُمان في علاقاتها الدوليّة أيضا، لأنّ تلك العلاقات ليست عفويّة أو ارتجاليّة أو اعتباطيّة، بل تتمّ بموجب خطط معيّنة تُلاحَظ فيها مصلحة البلاد، أولا وقبل أيّ شيء آخر، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى.

إنّ هذا النقد والمراجعة المتواصلة لِما يتعلّق بمسيرة البناء الداخلي، ولِما يجري في العالم من أحداث، يثبتان علميّة التحرّك السياسي العُماني، داخليّا وخارجيّا، مهما كانت تحدّيات سلوك ذلك الطريق. ونعيد هذه العلميّة إلى أنّ القائد الواثق بربّه وبشعبه وبنفسه، لا يخشى مواجهة الواقع بسلبيّاته وإيجابيّاته، ومصارحة شعبه بحقائق الأمور، ومصارحة الدول الأخرى بما يهمّها ويعمّها أيضا، من غير أن يكون ذلك مؤشّرا على التدخّل في شؤون الآخرين، بل هي رسالة المحبّة والسلام والأمن الداخلي والخارجي، كي يكون الناس على بيّنة من الأمر، وكي توضع الأمور، تدريجيا، في موضعها الملائم والمنسجم المؤدّي إلى بناء الوطن وتطوير المواطنين وتعزيز مواقع عُمان على الصعيد العالمي. وفي المقابل، يصبح من المسلّم به، أنّ السياسيين الذين لا تتحكم في مسارهم عقيدة مقدّسة يهربون من نقد الواقع الى اختلاق (مشاجب) وهمية يعلّقون عليها مشكلات دولهم وشعوبهم، لا في العلاقات الدولية والاقليمية فحسب، بل حتى في العلاقات الداخلية لمجتمعاتهم في ميادين الاجتماع والاقتصاد والثقافة والوعي السياسي، سواء أعادوا تلك المشكلات لـ(مؤامرات) خارجيّة، أم استخدموا الضغط والإكراه غير القانوني، كي يفرضوا على المواطنين مناهج لم تفصّل على مقاساتهم.

وهذا الأسلوب هو المعاكس الدائم لفلسفة النهضة، في أيّ مكان وأيّ زمان، تلك الفلسفة ذات الرؤية المبنية على نقد سلبيّات الواقع، باعتبار ذلك الواقع

1 - مجلّة الحوادث 30/10/1998.

2 - في 18/11/1977، خطب وكلمات، ص 90.

3 - جريدة المدينة 28/9/1981.

الأساس والجوهر الذي تنبعث منه وعنه المشكلات الكثيرة والمعقدة.

ويتجلّى لنا من هذه الحقيقة، أن فلسفة النّهضة العُمانيّة ترى انه كلما تشخّصت المشكلات، في داخل بلد ما أو في علاقات الدول بعضها ببعض، وتوفرت شروط تحسين الوضع الداخلي لأيّة دولة من الدول، أمكن مقاربة تلك المشكلات بحلول سليمة وعلمية وعملية، وأمكن، بالتالي، بناء علاقات خارجيّة سليمة تشارك في تحقيق مصالح تلك الدولة، سواء عن طريق الاتفاق الذاتي، ام التوافق الداخلي والاقليمي، أم عن طرق أخرى تناسب حجم أيّة مشكلة وطبيعتها، مما ينبت في مناخ التغيير الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، حتّى لو تلبّدت الأجواء الدوليّة بغيوم الخلافات والمنازعات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تطرّق الخطاب السياسي العُماني، مرارا، إلى هذه الحقائق، ممارسا عملية النقد والتوجيه والتقويم، محدّدا موقف عُمان منها، محققا لهذا البلد العريق مكانة مرموقة في العالم المعاصر، مستعيدا قوانين التاريخ السياسي العُماني الموروث ومفعّلا لها بموجب مقتضيات العصر ومستلزمات الحضارة الانسانيّة وتطوّراتها المعاصرة، ومشخّصا، للذات وللآخرين، السبل الكفيلة للأمن الفردي والسلام الاجتماعي والعالمي.

فعلى صعيد العلاقات الدوليّة، نلاحظ التزاما عُمانيّا قويّا بميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وسعيها الحثيث للتكامل الحضاري العالمي، واستتباب الأمن والسلام في العالم، وإقامة علاقة صداقة مع البيئة لتوفير (أنقى) الأجواء لعالم يتمتّع بالسعادة والصحة والتكامل. ومنذ أولى سنوات النّهضة العُمانيّة بيّنت عُمان موقفها من العالم، كما في هذا النصّ:

(كما تستمرّ عُمان في جهودها المتواصلة ونشاطاتها الباسلة في الأسرة الدوليّة وتسهم بنصيبها في حلّ المشاكل والقضايا العالميّة إثباتا لوجودها كعضو في هيئة الأمم المتحدة وإعرابا عن رغبتها الأكيدة في استقرار الأمن والسلام بين دول العالم المختلفة وإقامة علاقات الود والصداقة مع كلّ دولة تمدّ يد الصداقة لنا على أساس الاحترام المتبادل وعلاقات الندّ للندّ)[1].

وبعد ذلك بسنة واحدة، أي في سنة 1974 حدّدت عُمان نهجا جديدا في التعامل مع العالم على أساس البدء من الذات نحو الآخر، وليس العكس، أي ببنائها الداخلي الرصين الذي يؤهلها لأنْ (تأخذ "عُمان" مكانها بين طلائع الشعوب السائرة من أجل التقدّم والسلام والرخاء ....). بحسب قاعدة فلسفية حاذقة:

(إن حياة الشعوب لا تُحتسب بالسنين، وإنما تُحصى بالانجازات التي حقّقتها على طريق التطوّر الحضاري، والنموّ الشامل في المجالات المختلفة، ومدى تأثيرها في قضايا العالم، وتأثّرها بتفاعلاته المتجدّدة)[2]. ولم يمضِ وقت طويل على بدء تلك النّهضة حتّى صارت عُمان مشاركة (في معظم المنظمات والمؤتمرات الدوليّة سواء أكانت تحت إشراف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أم تحت إشراف منظمات عربيّة أو إسلاميّة أو دوليّة أخرى، ولقد تمّت زيارات للأشقّاء والأصدقاء قمتُ بها شخصيّا، وكانت مؤتمرات شاركت فيها باسم عُمان إثباتا لوجودنا الفعّال في هذا الجزء من العالم. إننا ننتمي إلى الأسرة الدوليّة نحدّد سياستنا بمنتهى الوضوح، يد تبني بالداخل، يد تمتدّ بالخير والعطاء والمشاركة الفعّالة في أحداث العالم وتطوّراته)[3].

إن تلك المشاركة الفعّالة أتاحت لعُمان تشخيص الأوضاع العالميّة وما ينتابها من اختلالات حينا، واختلافات تقود إلى حروب ونزاعات أحيانا أخرى، فرأت أنّ من الوسائل المؤدية إلى إنهاء تلك الأزمات، والتقليل من تلك الاختلافات، واحتواء النزاعات، ترسيخَ قيم معيّنة أفصح عنها النطق السامي في سنة 1976، مستعرضا التدخلات التخريبية في القارّة الأفريقيّة وغيرها، داعيا الى استتباب السلم والاطمئنان، وتحقيق الأمان للبشريّة:

(إننا حين نوجّه أنظارنا إلى الوضع العالمي نرى أهمية ترسيخ الشعور بالمسؤوليّة والواجب الوطني في نفوسنا. (....) وفي خلال العام الماضي، بينما كنّا نبتهج بحريتنا وازدهارنا النامي كانت شعوب بلدان أخرى تُضرب بوحشيّة. في نفس

1 ـ في 18/11/1973، خطب وكلمات، ص 40.

2 ـ في 18/11/1974، خطب وكلمات، ص 44.

3 ـ في 26/11/1975. أنظر: خطب وكلمات 71.

اللحظة التي كانت آمالهم بالحريّة والسعادة مرتفعة ... ومما يؤسف له حقا أنّ الدول المتخلفة التي تحتاج دوما إلى المساعدة جدير بها في الدرجة الأولى أن تخشى هذا الخطر أكثر من غيرها، وبدلا من إنفاق المبالغ الطائلة من المال فيما لا جدوى منه، كان جديرا بها أن تكرّس كلّ دخلها القومي لخير شعبها. ونحن في عالمنا العربي ندرك هذا الخطر .... لكننا بالتعاون الوثيق، وبالتضامن المنزّه عن الأنانيّة بين دولنا نستطيع أن نحمي أنفسنا، ونكتسب مناعة ضدّ هذا الخطر الدفين. ونحن نؤمن بأنّ التعاون المشترك والاحترام المتبادل لحقوق وسيادة الدول الأخرى على أراضيها هو الركيزة الأساسيّة لعلاقاتنا الدوليّة. إنّ اشتراكنا في المناقشات التي تجري في أروقة الأمم المتحدّة، وفي مؤتمر عدم الانحياز الذي عُقد مؤخرا في كولومبو، قد أكّد هذا الإيمان باستمرار، ولن نتخلّى عنه، وسنظلّ نتمسّك به، كما لن نتخلّى عن واجباتنا نحو الدول العربيّة الشقيقة وسنظلّ متمسّكين برباط الأخوة معها. (....) ويسعدني أن أقول انّ التعاون والصداقة المنزّهة عن الأنانيّة هي التي عزّزت علاقاتنا مع دول الخليج الشقيقة وقوّت قضيّة السلام في المنطقة، ونحن عازمون على الاستمرار في العمل على تمكين هذه الصداقة وتقوية أواصرها)[1].

وفي إبّان تصاعد الحرب العراقية الإيرانيّة، واستمكان الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، وصدّور تهديدات من جهات عديدة بإغلاق مضيق هرمز الذي هو جزء من المياه الإقليميّة العُمانيّة، اتّخذت عُمان موقفا رافضا لتلك التهديدات، وذلك لسببين:

الأول: أنّ مضيق هرمز مضيق عُمانيّ، ولعُمان وحدها حقّ إغلاقه أو عدم إغلاقه، بموجب رؤيتها لمصالحها ومصالح الدول الأخرى.

الثاني: لأنّ إغلاق المضيق من شأنه أن يفاقم من الأوضاع الإقليمية، ويتيح مجالا أوسع لجعل المنطقة كلّها هشيما تذروه الرياح في حرب تدميرية لا مسوّغ لها أبدا.

وإضافة إلى الجهود التي بذلتها عُمان لنزع فتيل التوتّر الذي يفاقم سوء الحال بين العراق وإيران، فانّها حدّدت موقفها الذي لا يقبل المساومة بشأن دفاعها عن

مياهها الاقليميّة، وتأكيد قدرتها على القيام بذلك الدور. كما انّها حدّدت مكامن الخطر في مناطق أخرى من العالم. ولهذا نقرأ في الخطاب السياسي العُماني في سنة 1979، وهي سنة اندلاع الحرب العراقية الايرانيّة التي دامت ثماني سنوات:

(مضيق هرمز الذي هو جزء من مياهنا الاقليميّة، والذي هو كذلك من أهم المضايق العالميّة (......) فإذا تعرّض المضيق للخطر، فانّنا في عُمان لن نتردّد في الدفاع عن سيادتنا الوطنيّة وسلامة الملاحة الدوليّة. ونحن نرى بأنّ جميع الدول التي تستفيد من الملاحة في هذا المضيق سواء أكانت من الدول المنتجة أم المستهلكة للنفط تقع عليها مسؤوليّة المساهمة في حماية هذا الممرّ المائي الحيوي ضد خطر الأعمال الارهابيّة أو أيّ شكل آخر من العدوان، وإننا نحثّ هذه الدول على ذلك)[2].

وفي تلك السنة، أي سنة 1979، انزلق العالم في منحدر خطير جدا، إذ اشتعلت المنطقة بنيران الحرب العراقيّة الايرانيّة، كما قام الاتحاد السوفيتي باحتلال أفغانستان، وزاد اضطراب الأوضاع اللبنانيّة، ثم الاجتياح الاسرائيلي للبنان، وعلاقات متشنّجة بين الهند وباكستان.. إلى غير ذلك.

وكردّ حازم على تلك الأزمات، ومن أجل تجنيب عُمان شرور ما يدور في العالم من اضطراب، وإنقاذها من المزالق الخطيرة التي انحدرت اليها دول عدّة في المنطقة وحولها، ذهبت فلسفة النّهضة العُمانيّة، نحو تطوير البناء الداخلي العُماني، وتحذير العالم من مغبّة ما يحدث، واستنكار الغزو السوفيتي لأفغانستان، ودعوة العراق وإيران الى الجلوس حول مائدة المفاوضات لحل المشكلات العالقة بينهما. وقد لخّص النطق السامي هذه المعاني وغيرها في أول عهد حدوثها، فبعد شهور قليلة من اشتعال الحرب العراقيّة الايرانيّة، وتوتّر الأجواء على الحدود اللبنانيّة الجنوبيّة تحدّث القائد العُماني في سنة 1980،

1 _ في 18/11/1976. خطب وكلمات 81-80.
2 _ في 18/11/1979، خطب وكلمات، ص 103 - 105.

عن تداعيات تلك الأوضاع وحذّر من مغبّتها ونتائجها المأساويّة، مؤكدا انّ خير ردّ عُمانيّ عليها مواصلة النّهضة:

(.... يجب أن لا ندع مجالا للشكّ في نفوسنا حول ما للجهود المتواصلة لبناء قوّتنا من أهمّيّة لبلدنا وشعبنا. ففي السنوات الماضية تزايدت حالة عدم الاستقرار العالمي، وعدم استقرار هذه المنطقة إلى درجة خطيرة. وفي الأشهر الأخيرة خاصّة وصلت حالة عدم الاستقرار إلى حدّ هدّد السلام العالمي بالخطر. وسبب ذلك مردّه إلى فشل حلّ مشكلات قديمة وعويصة من جهة، وإلى قيام بعض الدول بأعمال خطيرة لا تتّسم بالمسؤوليّة من جهة أخرى. (....) لقد نوّهت عُمان مرّات عديدة إلى هذه الأخطار ولكنّها لم تلقَ آذانا صاغية. (....) إننا نعتبر أنفسنا أعضاء في العالم الثالث، ونحن نفخر ونعتزّ بانتمائنا العربي وليست لدينا رغبة في توريط أنفسنا في صراعات الدول العظمى أو خدمة مصالح الآخرين. كلّ ما نريده فقط هو أن نُترَك وكلّ بلدان المنطقة في سلام، وأن نلعب دورنا في خدمة قضيّة السلم العالمي. وهنا لا بدّ من أن نؤكد للجميع أنّ رغبتنا في السلام لا تنبثق من شعور بالضعف، نحن إذا تعرّضنا إلى أيّ عدوان فاننا سندافع عن بلدنا بكلّ قوانا)[1].

وتبرز النصوص التالية، أيضا، موقف عُمان من أوضاع العالم المعاصر:

(.... إنّ قناعتنا بأنّ هذه الآلام والمحن ستستمر الى أن نوحّد موقفنا في إصرار على ضرورة التقيد بالقانون الدولي والى أن يتم إيجاد قانون اقتصادي عالمي جديد يقوم على أساس مشاركة الموارد بطريقة عادلة)[2].

(وحيث تتزايد أهمية دور مجموعة عدم الانحياز في عالم يتسم بالصراع، فاننا نبارك الجهود الرامية الى تنشيط هذا الدور ونحث على التجاوب معها بما يعيد التأكيد على المبادئ الاساسية لحركة عدم الانحياز ويعبر عن ترابط الدول الاعضاء في الدفاع عن مصالحها على المستوى العالمي. وفي تجنيبها اخطار الصراع بين القوى الكبرى)[3].

(إننا جزء من هذا العالم... نتفاعل مع مايدور حولنا من أحداث بكل الايجابية

والوضوح، ونكرس كل إمكانياتنا للمشاركة الموضوعية والفعالة لخدمة قضايا السلام والتعاون على كافة المستويات الاقليمية والدولية)[4].

هذا النهج المستنير هو من أبرز العوامل والأسباب التي هيّأت لعُمان الأرضية الملائمة لإقامة علاقات التعاون والتكامل الحضاري مع أغلب دول العالم، بحسب مستويات الحاجة العُمانية الداخليّة، ما بين تجارة وصناعة وزراعة وتعاون علمي، وغير ذلك، على وفق ما يمكن أن تقدّمه كلّ دولة لعُمان وما يمكن أن تقدّمه عُمان لها. وكلّ ذلك محكوم بوعي عُمانيّ بطبيعة الأنظمة السياسيّة في العالم وقدراتها وأهدافها، وما يمكن أنّ يُنتفع به منها. ويمكن الاستشهاد على هذا بما ورد في إحدى مقابلات جلالة السلطان قابوس في معرض ردّه على سؤال عن خصائص الحضارات الحاليّة وما نأخذ منها وما لا نأخذ، حيث قال جلالته: (هناك حضارات كثيرة كالفرنسية والبريطانية والرومانية عدّة حضارات بالاضافة الى الحضارة الامريكية الجديدة، وليس هناك مقياس موحد للحضارات يقول لك خذ هذا واترك هذا، لذلك أقول نحن أغنياء بعاداتنا ومحسودون عليها، ولكن هناك شيء واحد أودّ أن أنبّه اليه، وهذا الشيء هو الذي جعل العالم الغربي يتقدم في عدة مجالات وبخطى سريعة وهما المثابرة والانضباط، هذان الشيئان حسنان، وهما اللذان يجب ان نعلّم ابناءنا على المثابرة والانضباط، فهذا شيء جيد وحسن، فما لم تثابر على الشيء لا يمكن ان تصل الى مستوى معين مطلوب، وما لم يكن لديك انضباط ودوافع تعمل أيّ عمل ما فيه مثابرة وانضباط، هذه الأشياء الحسنة في الغرب، والعربي حقيقة بما لديه من طباع جميلة يحسد عليها لكنه بطبيعة الارض والبيئة غير مركّز، وهذا شيء يجب ألاّ يستمر أو يعتمد عليه باتباع هذه الطريقة ويُسلّم لها بل يجب أن يتعلم المثابرة والانضباط لكي يتكامل بالمستوى المطلوب)[5].

1 ـ في 18/11/1980، ص 114-113.

2 ـ في 18/11/1979. خطب وكلمات، ص 106.

3 ـ في 18/11/1985. خطب وكلمات، ص 153.

4 ـ في 18/11/1987. خطب وكلمات، ص 173.

5 ـ جريدة المدينة 28/9/1981.

الفصل الخامس عشر

العلاقات مع العالم العربي

آمنت فلسفة النّهضة العُمانيّة أنّ من أولى مهمّات النّهضة أن تبني عُمان من جديد، وأن تقوم بواجباتها كاملة تجاه شعوب الأمّة العربيّة، على ما جاء في خطاب السلطان قابوس في سنة 1972:

• (نحن ندرك تمام الإدراك أنّ علينا أن نسابق الزمن ونعوّض ما فات ونفي بواجبنا كاملا نحو شعبنا وشعوب الأمّة العربيّة جمعاء)[1].

واعتبرت عُمان نفسها، بحكم التاريخ والجغرافية، جزءا (من الأمّة العربيّة، تربطنا وحدة الهدف والمصير، قبل أن يجمعنا ميثاق جامعة الدول العربيّة، وموقفنا من القضايا العربيّة واضح صريح لا لبس فيه ولا غموض. وقد أعربنا عن تضامننا مع إخوتنا العرب بكلّ ما نستطيع (......) ورسمنا الخطوط العريضة لسياسة بلادنا. تلك السياسة التي تتمثّل في عدم التدخّل في شؤون الغير. ورفض أيّ تدخّل في شؤون بلادنا.

وإقامة علاقات الصداقة والتعاون مع كل الدول المحبّة للسلام. وتأييد نضال الشعوب في سعيها لنيل الحريّة والاستقلال)[2]. وليس من غرائب الصدف أن تتعرّض عُمان وفي يوم انطلاق معارك 6 أكتوبر 1973، لتصعيد شرس في جنوب البلاد قامت به قوى خارجية بحجة مقارعة الامبريالية ولم تكن تلك (الإمبريالية) إلا تجمعات قبليّة وفلاّحية ومشارب ماء ورعي في محافظة ظفار! يومها كانت قوى عُمان موزّعة على عدة جبهات، أكثرها سخونة مشاركتها مع الدول العربية في معارك أكتوبر 1973. ولم تكن تلك المشاركة إلا تعبيرا عن الشعور (بأننا جزء لا يتجزّأ من الأمّة العربيّة، نعتزّ بالانتماء إليها، ونفخر بالمشاركة في معاركها، والاسهام في حلّ قضاياها ومشاكلها، تقديرا لأهميّة إجماعها على عمل ورأي وكلمة. وقد تجلّى ذلك واضحا في العاشر من رمضان "6 أكتوبر عام 1973" (....) لقد انتقلت المشاركة من مرحلة الشعارات إلى مرحلة العمل الايجابي وتجسّدت الوحدة العربيّة)[3].

وعُمان التي بنت نهضتها بعيدا عن الشعارات والصخب والضجيج، ملتزمة في علاقاتها مع العالم العربي بميثاق جامعة الدول العربيّة، وبحسن علاقاتها الثنائية مع جميع تلك الدول، وانشغالها في كلّ قضايا الأمّة العربيّة، على الأسس والمبادئ ذاتها التي تقيم عليها نهضتها الداخليّة، وتلتزم بها في علاقاتها مع دول مجلس التعاون. مع أملها في أن يتطوّر كلّ ذلك نحو الأفضل والأحسن والأكمل:

(إننا نرجو بأن تتحوّل جامعة الدول العربيّة إلى منبر فعّال لمناقشة قضايانا العربية بطريقة إيجابيّة بنّاءة وأن تكون أداة للعمل الايجابي والموحّد على المسرح العالمي. وإننا نتعهّد بدعم هذا الهدف دعما تامّا)[4].

(وفي منطقتنا فاننا والدول الشقيقة التي تحرّكها نفس مشاعر الأخوّة

1 – في 26/2/1972، خطب وكلمات، ص 22.
2 – في 18/11/1973، خطب وكلمات، ص 40-39.
3 – في 18/11/1974، خطب وكلمات، ص 45.
4 – في 18/11/1978، خطب وكلمات، ص 100.

والاحترام المتبادل قد وطّدنا الروابط القويّة التي تربطنا ببعض)[1].

وكما انّ تلك الفلسفة دائمة النقد والتقويم والمراجعة للمسيرة التنموية والنهضويّة الداخليّة في عُمان، ودائمة التوجيه والتسديد لنشاطات مجلس التعاون، فهي تتعامل مع قضايا العالم العربي، بالطريقة ذاتها، وعلى أساسين اثنين هما:

الأساس الأول: تشخيص أمراض الواقع العربي.

والأساس الثاني: تقديم العلاج لأمراض ذلك الواقع.

المراقبون السياسيون يلاحظون أنّ بعض الدول، عربيّة أو غير عربيّة، تغضّ النظر عن أدواء الواقع وعلله، وتحاول تصويره، إعلاميا، باعتباره واقعا زاهيا لا يشكو من شيء. وبطبيعة الأشياء فإنّ هذا المنحى في التعامل مع الواقع لن ينتج عنه إلا الفشل وانفضاح الأسواء والأدواء والعلل، ولكن بعد تفاقمها وتحوّلها إلى اتجاهات خطيرة، واتخاذها مسارات تصعب السيطرة عليها.

من هنا نلاحظ أنّ عُمان قد تبنّت نهجا آخر، أملاه عليها تاريخها السياسي، ومقولات رسالة الاستخلاف ذات الفعّالية الكبيرة التأثير في مجريات النهضة العُمانية المعاصرة، فلجأت إلى ممارسة (النقد) البنّاء للواقع العربي، بكل صراحة، وتصدّت لتلك الأدواء والعلل بكل شجاعة، إذ هي لا تكتفي بالتشخيص والنقد، بل ترسم الطريق المفضي إلى الخروج من الأزمات التي تمرّ بها الأمّة من حين لحين.

وترى عُمان أنّه كلما توفرت شروط تحسين ذلك الواقع العربي أمكن مقاربة المشكلات الناتجة عنه بحلول سليمة، علمية وعمليّة. وهي تضع تلك المقاربة في هذه الصور:

* الاتفاق الذاتي.
* التوافق الداخلي والاقليمي.
* الحوار مع العالم وتشخيص سلبيات المسيرة البشريّة في الأصعدة كافّة،

بما فيها الصراعات الدولية وإهمال البيئة وغير ذلك.

* فاذا فشل الحوار في الوصول إلى أهدافة لم يبقَ إلا وضع العالم أمام الامر الواقع نتيجة ذلك.

فعلى الصعيد العربي تدعو عُمان الى الإجماع العربي على وضع أسس علميّة واقعية لمبدئية سياسية قابلة للتنفيذ توصل الى حلّ القضايا المعقّدة والمتشابكة التي صارت أدواء مزمنة في الجسد العربي.

ولكن، هل ترى عُمان إمكانيّة تحقيق ذلك الاجماع أو ذلك التوافق؟! وهل تنجح الأمة العربية، بناء على واقعها، في التوصل إلى وضع تلك الأسس؟!

إنّ عُمان تُدرك، بطبيعة الحال، صعوبة ذلك، ولا تخدع نفسها في استسهال الأمر. فالأسس العلميّة الواقعيّة للمبدئية السياسية التي آمنت بها لا تتيح لها ممارسة لعبة (خداع الذات). فالاجماع العربي ليس (عادة) عربية. فقد تحتّم ظروف معيّنة تحقيق نسب متفاوتة من ذلك الاجماع والتوافق، كالذي حدث في حرب أكتوبر **1973**، وفي مؤتمر القمة العربية في بيروت **2002** حول القضيّة الفلسطينية وما إلى ذلك. غير انّ من (عادة) العرب ألاّ يتواصل إجماعهم وتوافقهم. وهذه حالات يفرضها عدم الاتفاق على أسس سياسية علمية واقعية قابلة للتنفيذ في هذا العالم المتصارع والمتضارب المصالح. أمّا وضع اللوم كلّه على الآخرين فممّا لا يقبله الفكر السياسي المستنير. ولذلك فإنّ عُمان، وهي تدعو – وبكل الحاح – الى الاجماع العربي والتوافق العربي، لا تخدع نفسها ولا تخدع الآخرين بشعارات ديماغوجية أو تخديرية، وقد صرّحتْ من قبل ربع قرن أن الإجماع العربي ليس عادة معمولا بها[2] مع تأكيدها على أنّ غياب الإجماع العربي في القضايا المصيرية – خاصة – أمرٌ بالغ الضّرر[3].

فعُمان تبني تاريخها السياسي المعاصر، في الميدان العربي، على ضرورة أن يتّفق

1 ـ في 18/11/1979، خطب وكلمات، ص 104-103.

2 ـ أنظر تصريحات السلطان قابوس لجريدة الأهرام في 20/1/1985.

3 ـ في 18/11/1978. خطب وكلمات، ص 98.

العرب من أجل أن يتّسع تأثيرهم محلّيًا وعالميًا لتقليل الأخطار التي تواجههم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

ونظرا للأسس العلميّة الواقعيّة المبدئيّة التي تؤطّر النشاط السياسي العُماني المبنِي على فلسفة النّهضة بما فيها من تأثيرات رسالة الاستخلاف، فإنّ عُمان ترى أنّه حتى إذا كانت ثمّة خلافات وفُرقة بين الدول العربيّة، فيجب على تلك الدول أن تركن خلافاتها جانبا، خاصّة في المنعطفات المصيرية التي تمرّ بها الأمة في الأزمنة الحديثة.

إن تشخيص المرض السياسي، يقتضي معالجته على صعيد الفكر نفسه، وعلى صعيد الواقع، وهنا نلاحظ أنّ عُمان توظف الخبرة الواقعية، والتجربة، للوصول الى وصف العلاج لذلك المرض السياسي، وهو العلاج المتمثّل في وحدة الكلمة والموقف العقلاني وبذل أقصى الجهود دفاعا عن البلاد العربيّة وقيمها وحريّتها: (إنّ وحدة الهدف، والولاء الثابت الذي لا يتزعزع لقضية كبرى، لم يكونا في أيّ وقت من الأوقات اكثر أهمية مما هما عليه في هذه الأيام العصيبة، ليس بالنسبة لنا نحن العمانيين، فحسب، بل بالنسبة للأمة العربية بأسرها، وفي تاريخ هذه الأمة العريق لم تكن أحوج الى الوحدة اكثر مما هي أحوج اليها اليوم، ذلك لأن القضايا الخطيرة التي تواجهنا الآن على المسرح الدولي تحتّم على كل واحد منّا أن يبذل قصارى جهده من أجل الحفاظ على حرية شعوبنا والدفاع عن ديننا الاسلامي الحنيف)[1]. وفي الوقت نفسه تقرر عُمان ان الوحدة في المواقف لا تنفي وقوع الخلاف في الرأي، فالخلاف في الرأي ووجهات النظر مسألة صحية وطبيعية، وهي سنّة من سنن النشاط الانساني في أي ميدان كان، ولكن على أن يتم ذلك بروح الاخوة الصادقة والمنزهة عن الحقد، والملتزمة بالعزم الصادق في الوصول الى الأهداف، وذلك استجابةً لأخلاقيات رسالة الاستخلاف من جهة، وفهما عميقا لنفسيات الشعوب العربية ذاتها، من جهة أخرى. ونجد تلخيص كل هذا الذي مر بنا الآن، في النص التالي:

(وكما هي الحال بالنسبة لأيّ أمة فإنّه لشيء طبيعي أن تقع خلافات وستظل تقع خلافات في الآراء ووجهات النظر بين أعضاء أمتنا العربية، ولكل عضو في هذه

الأمّة الحق لكي يعبر عن آرائه بحرية كلما نشأت الخلافات، لكن حرية التعبير يجب أن تتّسم بروح الأخوة الصادقة والمنزهة عن الحقد والضغينة والتنافس وان تكون مقرونة بعزم مشترك صادق لتحقيق الآمال التي نصبو اليها جميعا)[2]. ذلك ان المستفيدين من الخلافات العربية – العربية، هم أعداء هذه الأمّة[3].

فمنطق التاريخ السياسي العُماني يرى أنّ الأمّة التي تريد أن تردّ العدوان عنها، وأن تنفع الآخرين وتنتفع منهم، عليها أن توحّد كلمتها وتبنِي تحرّكها السياسي على الأسس العلميّة الواقعيّة المبدئيّة المشار إليها.

ومن الواضح أنّ هذا الموقف مكتسب من التجارب التاريخية التي مرّت بها عُمان والتي فرضت عليها تفعيل قوانين تاريخها السياسي في فترات تألّقه، لتتألّق عُمان من جديد، ثمّ لتعمل على توعية البلدان الأخرى ذات الظروف المشابهة بضرورة العودة الى تلك القوانين، وحثّ الشعوب على التطلّع نحو الآفاق الواسعة، وفهم رسالة الاستخلاف فهما دقيقا، وتوحيد القوى الاجتماعيّة ومراعاة الوضع الجغرافي والوعي بفروض العصر الحديث، بايجابياته وسلبياته.

وكإثبات عملي ملحوظ، نحاول، هنا، أن نتبيّن موقف عُمان من تأثر قضيّة فلسطين بغياب الاجماع العربي عنها، كما تصوّرها النصوص السياسيّة العُمانيّة. حيث تعتقد عُمان أنّ غياب الاجماع العربي قد أضاع كثيرا من الفرص [4]. ومنذ السنوات الأولى للنهضة طلبت عُمان من الفلسطينيين توحيد صفوفهم وجمع كلمتهم، استجابة لمتطلبات رسالة الاستخلاف نفسها، ولأنّ أوضاعهم المتأزمة لا يمكن أن تحلّ إلاّ بوحدة صفوفهم. وقد وجهت عُمان نداءها إليهم قبل أكثر من ثلاثين عاما من أجل وحدة الصف وجمع الكلمة، وتوافق الإرادات، مهما تعددت الاجتهادات. فمن هذا المنطلق نفسه، وهذه القناعة ذاتها، ترى

1 ـ في 18/11/1978. خطب وكلمات، ص 98.

2 & 3 ـ في 18/11/1978. خطب وكلمات، ص 98.

4 – جريدة البلاد 2/1/1977.

عمان أنّ على الفلسطينِيين أنفسهم أنْ يوحّدوا صفوفهم، ليتمكنوا من مخاطبة الرأي العام العربي والعالمي، وأصحاب القرار في الدول الكبرى، ضمن منظور أنّه لا يمكن الوصول الى (العالمي) من غير البدء بـ(المحلي). فلنقرأ بإمعان هذا النّصّ:

(انه لا بدّ، اذا كان الفلسطينِيّون ينظرون الى مصلحتهم بنظرة جدية، أن ينبذوا هذه الخلافات، وأن يضعوا جهودهم جميعا في اتجاه مشترك، وأن يتكاتفوا من أجل تحقيق مصلحتهم (....) ويجب أن نساعدهم على تحقيق الالفة والجمع وليس على الفرقة)[1]. وقد اعتبر المراقبون السياسيون هذا النص، اشارة تحذير متقدّمة وواعية للمخاطر الجسيمة التي تتعرض لها القضية الفلسطينِية على يد بعض أهلها الأقربين قبل غيرهم، في حالة استمرار نهج الفرقة والتمزق ، ذلك النهج الذي لا يخدم- سياسيا - القضية بأيّ شكل من الاشكال، بل يمهد لمزيد من التشرذم والشتات. وواقعات ديسمبر / كانون الأول **2008** وينـاير / كانون الثاني **2009** وما سبق مجريات الحرب الأخيرة على غزّة، خير دليل على ذلك.

ومهما يكن الامر فإنّ عُمان ترى أنّه ما لم يتم ترتيب البيت الداخلي بالتفاهم والحوار البنّاء، فلا يمكن تحقيق الطموح، باكتساب تأييد الرأي العام العالمي ولا مواقف الدول الكبرى. إنّ هذا الترتيب خطوة أساسية. مع ملاحظة طبيعة العلاقات الدولية ومرتكزاتها الرئيسية. وهو ما يمكن ان نسميه بفهم طبيعة تلك العلاقات الدولية، ومسؤوليات الدول في خدمة قضايا الحرية والسلام.

وبتطور مجريات القضية الفلسطينِية، وبخاصة بعد اتفاقيات مدريد وأوسلو فقد تبنت عُمان الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينِيّة ذات سيادة قابلة للاستمراريّة في أقرب فرصة، وإلى استعادة الدول العربية أراضيها وسيادتها، وإلى السلام والأمن والاستقرار في كل أرجاء العالم[2].

وهو موقف منطلق من كون عُمان ضدّ الظلم والظلام وأنها مع العدل والنور والوئام لأنّه: (لن تهنأ البشريّة ولن تُكتب لها الطمأنينة إلاّ بإقامتها ميزان العدل واحترامها لكلّ ما يكفل للإنسان حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في

الكرامة وعدم الإذلال وحقه في الحرية والاستقلال)[3].

وهذا الموقف تجسيد واضح لمبادئ رسالة الاستخلاف وغاياتها.

وفي معرض دراسة عُمان لواقع الامة العربية عبر ممارسة عملية النقد الذاتي البنّاء والشجاع، شخّصت أسباب الفرقة والتشتّت بعدم الرغبة في العمل العربي المشترك، والشعارات والمزايدات وعدم رغبة بعضهم في اتّخاذ أيّ موقف[4]. وكأنّ حلّ هذه القضية متروك لعالَم الغَيب!

وفي إطار نقد الممارسات السياسية المخطوءة، تُكرّر عُمان رؤيتها الأخلاقية الثابتة في التعامل مع قضايا الخلافات السياسية وتبعاتها. وعلى سبيل المثال، نجد السلطان قابوس يصرّح في حوار صحفي في سنة **1986**، بصدد الحرب العراقية الايرانية التي كانت في أوج اشتعالها يومذاك بأن الطريقة العربية التي كانت متّبعة في التعامل مع تلك المأساة طريقة فاشلة:

(لا اعتقد- صراحة - أنّ الاجماع العربي سيتمّ حتى يكوّن التأثير المنشود، لأنّ الاجماع العربي بعيد جدا عن الواقع ، فهناك من هو مقتنع بجانب من جوانب النزاع، والجانب الآخر له رأيه (....) ففي مثل هذه الأمور يجب أن تكون حازما وتكون محايدا، أمّا أن آتي عند هذا أقول له الكلام الذي يعجبه وعند الآخر أقول له الكلام الذي يعجبه، هذا لا يحقق الغاية المطلوبة)[5].

ومن ذلك التشخيص تنطلق عُمان نحو العالم، في معالجتها للقضايا العربية، كقضية فلسطين، من المعطيات المحلية المرصّنة، من أجل أن يكون لها تأثيرها الفعّال في القرارات التي تتخذها دول العالم بشأن تلك القضايا. ومن غير موقف موحّد فليس من حقّنا أن نطالب العالم بأن يحلّ مشكلات المنطقة[6]. هذا

1 ـ جريدة البلاد 7/1/1987 (مقابلة).
2 & 3 ـ في 21/10/2003. خطب وكلمات 361.
4 ـ جريدة البلاد 2/1/1977. (مقابلة).
5 ـ صحيفة الخليج 11/1/1986. (مقابلة).
6 ـ الأهرام 30/1/1985 (مقابلة).

التحديد يحتاج الى إيضاح الطريق المؤدي اليه، وتراه عمان في معطيات محلية، متمثلة هنا في توفر خطة عربية موحدة وإجماع عربي[1]. غير أن المعنيين بالمشكلة لم يلتفتوا للآن الالتفات اللازم لهذا النهج العلمي:

(اننا نؤكد على الضرورة القصوى لتجاوز الخلافات الجانبية ووضع المصلحة العليا لأمتنا فوق كل اعتبار لتتهيأ لها القدرة على مواجهة تحديات هذه المرحلة بروح التضامن الذي لا غنَى عنه كمنطلق أساسيّ للعمل الإيجابي المؤثر لصالح قضاياها المصيرية وفي المقدمة منها قضية الشعب الفلسطيني)[2] الذي يجب ان يسترد حقوقه وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره[3]. فالمسألة هنا أنّ عُمان، وبحكم مقولات فلسفة نهضتها وأسسها المنبنية على الصراحة المستمدة من رسالة الاستخلاف وطبيعة النفس العُمانيّة، تطلب الصراحة والوضوح، بحزم وحياد كاملين. وباللغة الواضحة والحازمة، نبهت عُمان على مخاطر الوضع العربي وكان ذلك في سنة 1987 أي قبل حدوث أزمة الكويت بأربع سنوات كاملة[4]. ولتحسين الأوضاع العربية طالبت عُمان بتعميق الوعي العربي بمجريات ما يحيط بالعرب من مشكلات[5] بعيدا عن الحساسيات الشخصية والنظرة الضيّقة[6].

هذه القراءة الواعية للواقع ومؤدياته المستقبلية تمّ التنظير لها قبل حدوث مشكلة الكويت الّتي جرّت الى حرب الخليج الثانية بأربع سنوات كاملة، أربع سنوات كان بالامكان خلالها – لو أخذت هذه الحقيقة مداها المفروض في التطبيق المتأثر بثابت مقدس– أن تتجنب المنطقة الويلات التي حلت بها؛ ولكن الواقع السياسي المعاصر لا يعرف مُنْطَلَقاً ينبني على (لو).

عُمان لا تكتفي بالتشخيص والتنظير، وانما تدعو الى حلّ عملي واقعي للمشكلة، أيّة مشكلة كانت، وتشارك في رسم الطريق لتنفيذ الحل، وذلك بالعمل الموضوعي الشجاع لا بالشعارات والمزايدات الديماغوجية ذات المنطلقات الأنانية الضيقة، ودغدغة المشاعر الطفولية لدى بعض الناس. وإذا كانت الإشارة السابقة تعود إلى ما قبل أزمة الكويت بأربع سنوات، فإنّ لدينا نصّا آخر يعود إلى ما قبل ذلك، وهو قول جلالة السلطان قابوس:

(إننا أو بعضنا في العالم العربي يرجع دائما مآسيه الى انها فرضت عليه من الخارج وان مشاكله يضعها له الآخرون، وقد يكون صحيحا أنّ هناك جهات خارج العالم العربي هي التي تدبّر هذه المآسي له، أو تنصب له هذه الشراك، لكن لماذا نقع دائما في هذه الشراك التي تنصب لنا؟ ولماذا لا نتجنّب الوقوع فيها؟)[7].

هذا التشخيص، والتنظير للحل، قدّمته عُمان الى العالم العربي ودول المنطقة اثناء الحرب العراقية الايرانية، وقبل القضية الكويتية بأكثر من ست سنوات.

جواب التساؤل الوارد في آخر النصّ السابق، يحمّل الامة العربية كلها مسؤوليتها التاريخية، باعتبارها هي صاحبة الشأن الاول فيما وقع ويقع لها، فينبغي ان تكون لها الكلمة الاولى في شأن حلحلة مشكلاتها[8].

إنّ المراقب السياسي المعنِيّ بتحليل الواقع العربي، يجد ان هذا النقد الذاتي لواقع الأمّة، بما هو واقع وحقائق يوميّة، ورسم الأسباب والمشخصات الموجبة للمأساة المتعددة الأطوار التي مزّقت وتمزق العالم العربي، قد تفردت فلسفة النّهضة العُمانيّة، بفكرها السياسي المتوقّد بالحيويّة، في تشخيصه وبيان شواهده في الأسباب والنتائج ، ووضع الحلول الواقعية له.

هذه الفرادة في المنحى السياسي الجريء لا تقتصر – في تكوّنها – على الانطلاق من الحاضر العربي، وانما أيضا، من مقولات رسالة الاستخلاف ومن التراث العماني الأصيل والتاريخ السياسي الموروث المبنِيّ على الصراحة في مجابهة الواقع ومواجهته، نظرا للتكونات النفسية للانسان العماني، فيأتي هذا النقد الواقعي العلمي نتيجة طبيعية لامتزاج التراث بكل ما فيه من مقومات عديدة مع الأحداث المعاصرة، الواقعة أو المتنبّأ بوقوعها، باخلاقياتها المختلفة، والتي تأخذ

1 ـ الأهرام 30/1/1985 (مقابلة).
2 ـ في 3/11/1985. خطب وكلمات، ص 147.
3 & 4 & 5 & 6 ـ جريدة البلاد 7/1/1987 (مقابلة).
7 & 8 ـ الأهرام 20/1/1985 (مقابلة).

عُمان منها، الشّواخص المنسجمة مع مقولات فلسفتها وأسس رسالة الاستخلاف، والمرتكزات الاخلاقية التراثية والمعاصرة المستلهمة من تلك الرسالة نفسها.

ومن ثوابت الأمور نرى أنّ عُمان لا تريد النقدَ لمجرد كونه نقدا، ولكنها تريده لتشخيص أدواء العالم العربي وعلله، في خطوة تتجاوز الموجود المنقود، الى التطور والنمو المتّزن باتجاه حلول المشكلات العربية المزمنة والطارئة.

وهي حين تمارس ذلك الدور، لا تتوانَى عن تطبيق النقد عليها أولا وقبل أن توجّهه إلى غيرها. فالنقد العُماني لأوضاع الأمّة العربيّة ليس (هوىً) طارئا عليها أو رغبة لإلقاء المسؤوليّة عن كاهلها هي وتحميل الأمّة العربيّة مغبّة الأوضاع السيّئة التي تمرّ بها. ذلك أن النقد العُمانيّ لا يقتصر على الشأن السياسي الخارجي وحده، بل انّ نقد الشأن السياسي الخارجي ينبثق من الأصل نفسه الذي يواجه الواقع الداخلي بالنقد المتصل بعمليات التغيير في عُمان ذاتها، قبل أن يتوجّه بنقده لأوضاع العالم العربي، أو العالم برمّته.

فجلالة السلطان قابوس كثيرا ما وجّه النقد لممارسات أو آراء يراها غير سديدة وغير نافعة لعُمان، أو انّها تأتي في غير زمانها ومكانها، كالنقد الذي وجّهه للمتكاسلين عن العمل، ولأرباب العمل الذين يفضّلون العمالة الوافدة على الأيدي العاملة الوطنيّة، وللذين يستثمرون أموالهم كلّها خارج بلدانهم، وهو ما نراه جليّا وصريحا وواضحا في حديث جلالته في **30/1/1995** في سيح الخيرات[1]. ومثله حديث جلالته عن التقحّم لشؤون السياسة الخارجية بدون وعي كافٍ، في حوار مع جريدة الخليج سنة **1986**، حيث أكّد أهمية المشاركة، مشاركة النّاس للحكومة في تحمل أعباء المسؤولية في الشؤون التي تهمّهم وتعمّهم. ولكنّ الشأن السياسي الخارجي لا بدّ له من وعي سياسيّ عالٍ كي يستطيع المرء أن يدخل في متاهاته من غير أن يفقد البوصلة الأمينة التي تقود خطاه في تلك المسالك المتعرّجة[2].

لقد أثبتت القضية الكويتية، وما سبقها، وما تلاها، وتداعيات القضيّة الفلسطينية، صواب هذه الرؤية وسلامتها وجدّيتها، ونعني بها الرؤية التي

قوّمت عُمان بها أضرار افتقاد الاجماع العربي في كلّ شأن من شؤونه، ومشكلة من مشكلاته، وتحذيرها للأمة العربيّة من المخاطر والتحدّيات التي لا يمكن أن تواجَه إلا بالعمل العربي المشترك القائم على التفاهم والتوافق، حتى أنّ المراقب السياسي المتمتع بمنهجية فكرية وعلمية يجد في هذه الرؤية استشرافا لما سيقع من أحداث ضمن منظور افتقاد الرؤية الصائبة في صياغة الموقف السياسي لبعض الدول العربية داخليا وخارجيا، وبخاصة ما شهدته المنطقة من حروب وعمليات تخريب وإرهاب، وخلخلة في القضية الفلسطينية، بل في مجمل البناء الاجتماعي- السياسي للعالم العربي.

وبلا شك فان الأخذ بمنهج (النقد الذاتي) العقلاني والمتزن من شأنه أنْ يقدم خدمة عظيمة لشعوب المنطقة، بانطلاقه، خاصّة، من تفهم دقيق لنفسيات هذه الشعوب، وخلفياتها الحضارية والتاريخية. ولغرض تحقيق ذلك الهدف وضعت عُمان لنفسها، منذ أوليات النهضة العمانية الحديثة، قاعدة نظرية وعمليّة تقول: (كان لزاما علينا أنْ نبتدئ من الأساس ومن واقعنا، وهذا الأساس هو الشعب في عمان)[3]. ومن البديهي، في علم السياسة، انّ ثمة فرقا دقيقا ومهما جدا، بين سياسة الأمر الواقع الذي تأخذ به بعض التجمعات السياسية وبعض الدول إيثارا للسلامة حتى لو كانت تلك السلامة على حساب الوطن والمواطنين والكرامة. وبين الواقعية السياسية التي تتحرك في أداء دورها السياسي على مسرح الاحداث الداخلية والخارجية بهدوء وعقلانية ووعي لمتطلبات الأجواء السياسية المتناقضة بما يخدم الوطن والمواطنين.

وتعني الواقعية السياسية المبدئية جعل الواقعية السياسية محكومة بثابت مقدّس يقود خطواتها، ويمنحها قيمه الاخلاقية، فيرصّن من مسيرتها، ويدفعها الى تحقيق نفع أعظم واكبر للمجتمع السياسي محليا وعالميا، عبر أساليب العمل السياسي المتزن والذكي، بعد تشخيص عقلاني موضوعي لأمراض الواقع، من

1 ـ في 30/1/1995، خطب وكلمات، ص 273 وما بعدها.

2 ـ صحيفة الخليج 11/1/1986 (مقابلة).

3 ـ في 18/11/1972. خطب وكلمات، ص 23.

خلال الرصد وتنفيذ عمليات النقد الذاتي، باتجاه استشراف السبل العملية الكفيلة بوضع الخطوط العامة، بل والتفصيلية أحيانا، للتحرك السياسي المثمر والمقبول محليا وعالميا، والمؤدي، بالنتيجة، الى حلّ المشكلات والأزمات، بعيدا عن التطرف والشعارات الديماغوجية.

أي انّ الواقعية السياسية تكون مبدئية، ما دامت منبثقة من (الثابت المقدس) وعاملة على تحقيق الأهداف النبيلة، ضمن الأُطُر الانسانية التي ينبغي أنْ تحكم التحرك الحضاري في العالم. ويبني العمانيون تلك الواقعيّة على أمرين: الحوار مع الآخرين، وإصلاح الذات. وسنعرض، هنا، لكل من هذين الأمرين:

أولا: الحوار مع الآخرين: (إنّ سياستنا كانت وما زالت تعبّر عن اهتمامنا الدائم بتهدئة الأوضاع في المنطقة وتعزيز فرص الحوار بين الأطراف المتنازعة لحل خلافاتها بروح الوفاق والتفاهم)[1]. وبناء على تركيب فلسفة النّهضة العُمانيّة ومكوّناتها المنبثقة من رسالة الاستخلاف، تقرّر عُمان انّ الحوار يجب ان يكون هو اللغة السائدة بين مختلف الأجناس والأعراق والشعوب، ولذلك فهي لا تُقرّ الحرب إلاّ اذا كانت دفاعية، أو وقائيّة، بحسب المصطلح السياسي العسكري الحديث.

بهذه النظرة، وبفهم العلاقات الدولية، والمصالح المتشابكة لدول العالم المختلفة، وانطلاقا من مشخّصات النفس العمانية ومميزاتها في جنوحها للسلام، والتفاهم على الصعيدين العام والخاص، فقد قدّمت عُمان للعالم العربي منهجا سديدا للخروج من الأزمات بأقلّ الخسائر الممكنة، أو بلا خسائر على الإطلاق، وذلك المنهج هو تبنّي الحوار المفضي الى الحصول على الحقوق المشروعة، وهذا يعني انّها حين تدعو الى الحوار، فانما تقصد الحوار المثمر البنّاء، لا الحوار الذي هو مضيعة للوقت، وتوكيد للنفاق السياسي، وإشغال الرأي العام فيما لا منفعة فيه: (وقد ثبت بالدليل انه يمكن بالمفاوضات وبالطرق السلمية أن تتوصل الاطراف المختلفة الى حلول أفضل من الحلول التي يمكن التوصّل اليها بالنار والبارود، وهي الحلول التي تزهق الارواح وتنفق وتضيع الاموال)[2]. هذا إذا صدقت نوايا الطرفين المتحاورَين، وتوفّرت لديهما

معا الرغبة في الوصول إلى حلول لما بينهما من خلافات وإشكالات.

إنّ منطقة الخليج، تعرف قبل غيرها، مصداقية هذه الرؤية وصوابها، بعد أن عاشت في أتون حروب متتالية، هي الحرب العراقية الايرانيّة، وحرب الكويت، وحرب سنة 2003، إضافة الى الحروب الداخلية في اليمن قبل إعادة توحيد البلاد، وكذا الحروب الفلسطينِية التي كانت تنحصر أحيانا داخل الحدود، وتتمدّد أحيانا الى الدول المجاورة، مصر والأردن وسوريا ولبنان. وفي كل تلك الظروف لم تشأ عُمان أن تكون بعيدة عن واقعها وما يفرضه عليها من التزامات، لذا كانت، في جميع تلك الحروب، عاملا من عوامل التهدئة حين يحتاج الأمر إلى تهدئة، كما هو الحال في الحرب العراقية الايرانيّة، وحروب اليمن الداخليّة. وتقف في صفّ أشقّائها العرب حين ينتقلون من مرحلة الشعارات إلى المرحلة العمليّة التطبيقيّة.

وفي معظم الحروب والفتن التي شهدتها المنطقة استطاعت عُمان، واعتمادا على فلسفتها في تبنّي الواقعية السياسية المبدئية، أنْ تشخّص الطريق المفضي إلى الخروج من تلك الحروب والفتن إلى شاطئ الأمان والطمأنينة.

وعلى سبيل المثال فإنّ عُمان المقتنعة بمقولات رسالة الاستخلاف، والتي ترفض دائما سياسة الامر الواقع، حين وجدت نفسها على مقربة من مواقع الصدام في الحرب العراقية الإيرانية تبنّت الواقعية السياسية المبدئية، فشخّصت، بوضوح، المخاطر الكامنة في الانحياز المطلق لأحد جانبي الصراع. وقدمت حلولها للمشكلة عن طريق الحوار والمفاوضات المؤدية الى السلام[3]. ولقد اعترف طرفا الحرب، لاحقا، بالدور الإيجابي الفعّال الذي قامت به سلطنة عُمان لإنهاء تلك الحرب المأساة التي ألحقت أفدح الخسائر بالعراق وإيران وعموم المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وبشريا، بلا أدنَى نفع.

التحرّك ضمن ضبابية الرؤية العربية للحرب العراقية الايرانية كان يحتاج الى

1 ـ في 18/11/1987. خطب وكلمات، ص 173

2 & 3 ـ الأهرام 20/1/1985 (مقابلة).

إضاءة مستنيرة ومستمرة ، وهذا ما رسخته عُمان نظريًا وعمليًا عبر الدعوة الى الحوار والتكامل الحضارى في ظلال السلام. فلقد سبق لها أن مرّت بظروف مكّنتها من تجربة نظريّتها تلك على محكّ الواقع. فأثناء مقارعتها للعدوان الذي كان جنوب البلاد يتعرّض له منذ أواسط الستينيات والى أواسط السبعينيّات من القرن الماضي، وصلتْ عُمان الى ضرورة توفير القوّة لردع العدوان، من جانب، ومدّ يد السلام والوئام، من مركز قوّة، من جانب آخر، وعدم اللجوء الى الحرب إلاّ إذا أصرّ الطرف الآخر على عدوانه ورفض مصافحة اليد الممدودة له بالسلام والأمن والاستقرار. أي انّ فلسفة النّهضة العُمانيّة تتبنّى تماما رؤية رسالة الاستخلاف في وجوب عدم الانجرار الى ما يحاول الآخرون فرضه على البلاد وجرّها إليه، لأنّ أولئك الآخرين إن كانوا من تجّار الحروب وعشّاق التدمير والقتل والتخريب، فإنّ عُمان تجد نفسها مسؤولة عن توعيتهم بخطأ مسلكهم، أولا، فاذا لم يبق مجال لذلك النهج خاضت الحرب دفاعا عن قيمها وحريتها وسعادة شعبها[1].

الحوار، في فلسفة النّهضة العُمانيّة، اذن، لا يعرف حدودا، الا حدود الوصول الى تجنب الحرب والدمار، وحلحلة المشكلات المستعصية.

ومن تطبيقات هذا النّهج، نلاحظ أنّ عُمان تجعل افتقاد الحوار بين الدول العربيّة هو من أخطر مسبّبات الخلافات بينها، وغالبا ما تكون الأطراف المتنازعة متّفقة في حقيقة الأمر، لكنّ غياب التواصل والحوار بينها يعمّق من سوء فهم كلّ طرف للطرف الآخر. ولجلالة السلطان قابوس رأي حاذق يقوم على أساس تحليليّ علميّ لأسباب الخلافات بين الدول العربيّة، وكيفيّة إنهائها لما فيه صالح الشعوب العربيّة أوّلا[2].

وتعتقد عُمان، في جميع نصوص خطابها السياسي، أنّ عزل دولة من الدول لا يحلّ المشكلات العالقة معها، بل انّ الطريق الأمثل المفضي إلى الحلّ هو الحوار البنّاء المثمر. وقد جاء هذا في لقاء صحفي لجلالته مع صحيفة أخبار الخليج البحرينيّة في 1988، في أعقاب انتهاء الحرب العراقيّة الإيرانيّة، والموقف الذي يُستحسن اتّخاذه تجاه إيران: العزلة أم الحوار؟! فقد أوجز السلطان قابوس

موقف سلطنة عُمان، بضمن هذه الرؤى:

1 - عندما يكون بلد ما معزولا يتشدّد أكثر.

2 - وعلى العكس من ذلك حين يكون هناك حوار يقوم على أساس منظور في المصالح المشتركة.

3 - في الحالة الثانية ربّما سيكون البلد المعنِيّ أكثر مرونة.

4 - لذا فانّه يصرّح: (أنا لست مع العزلة أبدا، والعزلة أعتقد هي التي تجلب التشدّد والتشنّج). وهو موقف ينظر إلى الناحية النفسيّة (السيكولوجيّة) للأفراد والشعوب، فكما انّ الأفراد يتشنّجون ويتعصّبون أكثر فأكثر، حين يشعرون بأنّهم مهمَلون أو محاصرون أو معزولون، فكذلك الدول والشعوب والأمم. وعلى وجه الخصوص حين لا يلوح ضوء في آخر النفق ولا فُسحة من الانفتاح والتفكّر العقلاني.

5 - ونقيض ذلك، بالطبع، عندما يكون هناك منظور وحوار ودراسة لما يمكن أن تكون عليه العلاقات في ظلّ ظروف معينة من السلم والاستقرار، فتكون الأوضاع أكثر جاذبية لأن الطرف الآخر يكون أكثر مرونة وأكثر عقلانية وليس أكثر تشنّجا، بل بالعكس.

وهذا نهج عُمانيّ ثابت فيما نسمّيه بالسياسة المبدئيّة الواقعيّة، والتي نميّزها من سياسة الأمر الواقع. وهذا المنهج ذاته، طبّقته عُمان في حلولها المقترحة للقضية الفلسطينية، عبر الحوار العربي - العربي، ثم الحوار مع العالم، في اطار القانون الدولي، ومقررات المنظمات الدولية ذات العلاقة بهذه القضية المعقدة[3].

وعلى الرغم من المتغيرات العالمية الهائلة، انحلال المعسكر السوفيتي، وانتهاء الحرب العراقية الايرانية، وبدء مشكلة الكويت، وحرب سنة 1991، وانتفاضة

1 - في 18/11/1975، خطب وكلمات، ص 59.
2 - أنظر: صحيفة البلاد 2/1/1987 (مقابلة).
3 - صحيفة الأهرام 20/1/1985 (مقابلة).

الارض المحتلة وتصاعدها، ثم المحادثات بين أطراف محلية وعالمية حول المسألة الفلسطينية في مؤتمر مدريد ثم اتفاقيات أوسلو وتداعياتها، والاجتياح الاسرائيلي لأراضي السلطة الفلسطينية في 29/3/2002م، والحرب على العراق في سنة 2003، وصولا إلى أحداث غزة في 2008/2009 وما تلاها ... فان الرؤية السياسية العمانية، ظلّت تشكّل - بصورة من الصور- قاعدة ممكنة التطبيق، ومساعدة على الوصول الى وضع حل من شأنه انهاء المعاناة الفلسطينية.

ذلك أنّ عُمان لم تكن تتحرّك في مضمار القضيّة الفلسطينية، بالذات، وغيرها من قضايا البلدان العربيّة الأخرى، من مصالحها الخاصّة الآنيّة، إذ ليس لها مصلحة خاصّة في تلك القضايا، ولولا انطلاقها من فلسفة نهضتها المبنيّة على أسس عديدة منها:

* عوامل التألّق في التاريخ السياسي العُماني،
* وكون رسالة الاستخلاف أساسا فعّالا من أسسها الحضاريّة،
* وانتماؤها الى العالم العربي،
* وتفاعلها مع قضايا العالم المعاصر..

ونظرتها الإنسانيّة إلى المآسي التي تعيش فيه شعوب عدّة..

لَما اتّخذت عُمان مواقفها السياسيّة المعروفة، ولأمكنها الابتعاد عن خوض المشكلات المتفجّرة، مُؤْثِرَةً مقاربة تلك المشكلات، ببُعد إعلامي فقط، على غرار ممارسات آخرين عديدين. فعُمان، إذن، تحرّكت، سياسيا، بموجب فلسفة نهضتها وقوانين تاريخها السياسي الموروث، وما يستكنّ في تلك الفلسفة وذلك التاريخ من قيم وأسس إسلاميّة وعربيّة تلزمها بالمشاركة الفعّالة في حلّ المشكلات المعقّدة، والسعي لتحقيق السلام والأمن والاطمئنان في العالم كلّه، وفي المنطقة العربية والاسلاميّة على وجه الخصوص، إضافة الى ما تمثّله القضيّة الفلسطينية من أبعاد إنسانيّة تاريخيّة باعتبار فلسطين ملتقَى الأديان الرئيسيّة الثلاثة: الاسلام والنصرانيّة واليهوديّة.

وبالمنهج السديد نفسه، منهج الحوار الذي يمكن عن طريقه الحصول على

الحقوق المشروعة في أيّ خلاف دولي، استطاعت عمان ان تشارك بفاعلية ايجابية في تمهيد الارضية الصلبة لانهاء الحرب العراقية الايرانية من غير دعاية وإعلانات مثيرة.

وكان من شأن النهج السياسي العماني أن يجنّب المنطقة ويلات مشكلة الكويت وسائر الحروب التي شهدتها منطقة الخليج لو أتيح له أن يأخذ مداه في التطبيق الفعلي من قِبَل البلدان العربية الأخرى، بالتلاقي مع إرادة الواعين من أبناء الأمّة.

على اننا يجب ان نعيد الاشارة هنا الى ان عُمان تأخذ بالحوار المثمر المؤدي فعلا الى نتائج ايجابية واتّفاقات سلام وتعاون، والا فإنّها ترفض الحوار العقيم لأنّه لا جدوى منه[1]. ومن هنا يأتي حمل السلاح دفاعا عن النفس والوطن وحفظا للأخوة والمصلحة المشتركة، مرافقا للدعوة للسلام:

(إنّنا نحمل السّلاح دفاعا عن العقيدة والوطن والكرامة، ونمدّ أيدينا حرصا على الوئام والسلام ورابطة الدم)[2].

كان هذا في سياق الحديث عن النشاطات التخريبية التي كانت تقع في جنوب البلاد في أوائل السبعينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من أضرار تلك النشاطات فإنّها قدمت لعُمان خدمة جلّى إذ مكّنتها منذ البدء من أن تتبصّر الطريق الأسلم لها في رسم علاقاتها مع دول العالم كافّة:

(ورسمنا الخطوط العريضة لسياسة بلادنا، تلك السياسة التي تتمثل في عدم التدخل في شؤون الغير، ورفض أيّ تدخل في شؤون بلادنا، واقامة علاقات الصداقة والتعاون مع كل الدول المحبة للسلام، وتأييد نضال الشعوب في سعيها لنيل الحرية والاستقلال)[3].

(موقفنا من أيّة دولة يتحدد على ضوء موقفها من قضايانا الوطنية واحترام

1 ـ في 18/11/1975. خطب وكلمات، ص 56.

2 ـ م. ن.

3 ـ في 18/11/1973. خطب وكلمات، ص 40.

(موقفنا من أيّة دولة يتحدد على ضوء موقفها من قضايانا الوطنية واحترام سيادتنا التي لا نسمح بأيّ تدخل في شؤوننا، ورفض اي محاولة للتأثير على سياستنا أو توجيهها مهما كان مصدرها)[1].

ثانيا: إصلاح الذات قبل أي شيء آخر:

وباستيعابنا لهذه الحقائق نستطيع أن نسبر أغوار النهج العُمانيّ في التعامل مع القضايا السياسيّة العربيّة والاسلاميّة، تعاملا مرتكزا على إصلاح الذات أولا وقبل أيّ شيء آخر. فمن البديهيات في عالم السياسة الدولية، أنّ من يريد كسب الرأي العام العالمي أو الدولي الى الوقوف معه في قضية من قضاياه، يجب أن ينطلق - في مخاطبة الذي يريد اكتساب مواقفهم - من خصوصياته المحلية التي عليه أن يرصّنها بحيث تستطيع تحقيق فرضياتها، وبغير ذلك يفرغ الخطاب من مضمونه السياسي حتى لو كان متدثرا بألفاظ ذات دلالة سياسية، انه يصبح مجرد شعارات لا تجد من يصغي اليها.

وهذه البديهية - للأسف الشديد - غائبة عن أذهان كثير من المتعاطين مع الشأن السياسي؛ فهم يريدون كسب الرأي العام، أو تأييد الدول الكبرى ذات العلاقة بقضايا المنطقة العربية، ولكنهم - في الوقت نفسه- يناقضون أنفسهم، حين يتوجهون الى الرأي العام، الى العالم، والى الدول الكبرى، بخطاب غير مرتكز على واقع داخلي صلب رصين، ومن غير مراعاة خصوصيات مراحل تطورهم الداخلي، او المجتمعي، وأيضا من غير فهم ناضج لحركة العالم وقوانين تلك الحركة، على مستوى العلاقات وعلى مستوى المصالح. ومن هنا يبدأ السبب الاكثر أهمية في افتقاد كثير من المشكلات المحلية والاقليمية للتعاطف العالمي والدولي المطلوب.

وقد حدّدت عُمان هذه المسألة منذ وقت مبكر، فطالبت بضرورة ترصين الداخل المحلي، والانطلاق من معطياته، والاستفادة من تأثيراته التي تدخل - بالضرورة وبالقوة الذاتية - الى صلب المعادلة السياسية العالميّة، بحيث يمكن ان تتقدم طرق معالجة القضايا المستعصية بما يقترب من الأهداف المراد تحقيقها: (إن العالم اذ يشهد في هذه الحقبة أحداثا ومتغيرات معقدة

ومتشابكة فان ذلك يلقي علينا مسؤولية اكبر نحو بناء وتطوير قدراتنا الذاتية بما يمكننا دائما من تحقيق أهدافنا في التنمية والحفاظ على أمن بلادنا واستقرارها)[2]. ومن هذه القاعد الثابتة، تقرر عُمان أنّ ثمة ارتباطا جدليا بين الداخل والخارج، على مختلف مستويات التنمية والعلاقات الدولية[3] ومدى تأثيرها على الظروف المحلية[4]، ثم تأثير الظروف المحلية على مكانة الدولة في المضمار العالمي.

واذا كانت الرؤية العمانية تنطلق من الذات الى الآخر، بعد بناء الذات، ومن الخاصّ المحلي الى العامّ العالمي بعد تطوير ذلك الخاصّ المحلّي، بمراعاة منظومة القيم الأخلاقية في الحوار السياسي، وتبادل المنافع، فانها لم تغفل الدعوة الى ضرورة فهم طبيعة العلاقات الدولية، والعوامل المحركة لها، والضاغطة عليها باتجاه تحديد مواقفها على وفق المصالح[5].

وتدرك عمان ان أيّة سياسة هي سياسة مبنية على المصالح[6]، ومن هنا تتوجه الى جميع المسؤولين في العالم العربي، والى الشعوب العربية، بضرورة مخاطبة العالم باللغة التي يفهمها، والتي لا تستفزّه بل التي يمكن أنْ تدفعه لمناصرة قضايا الأمّة العربية، وذلك من خلال فهم طبيعة العلاقات الدولية، وتطويرها نحو السلام المبنِيّ على العدل، وتجنّب الحروب والإرهاب الذي لن يؤدي إلا الى مزيد من التشنج الدولي المناقض للمصلحة العربية العليا.

وانطلاقا من قوانين التاريخ السياسي العُماني، ورغبة في إعادة تفعيله، وتطلّعا من عُمان للآفاق الواسعة، وتأكيدا لحرّيتها واستقلالها، بالدفاع عن حريّة الشعوب الأخرى واستقلالها، لتلازم الأمرَين داخليا وخارجيا، بالتأثير والتأثّر، التزمت عُمان بموقف الدفاع عن حقوق الانسان، وحرّيّته وكرامته، بالتعاون مع

1 ـ في 18/11/1974. خطب وكلمات، ص 50.

2 ـ في 18/11/1981. خطب وكلمات، ص 126.

3 ـ أنظر: مجلة الحوادث 30/10/1998. (مقابلة)

4 ـ في 18/2/1990. خطب وكلمات، ص 212.

5 & 6 ـ جريدة البلاد 7/1/1987 (مقابلة).

أن تقوم بدورها كاملا على المسرح العالمي بالتعاون مع كلّ الدول الصديقة في سبيل الدفاع عن حريّة الانسان وعزّته وكرامته. وقد واصلنا أيضا العمل بالتعاون الوثيق وبروح تتّسم بالوفاق الأخوي في إطار جامعة الدول العربيّة دفاعا عن القضايا العربيّة، إنّ هذا الدور الذي يقوم به بلدنا سيبقى دائما حجر الزاوية في سياستها الخارجيّة)[1].

ونظرا الى أنّ القضيّة الفلسطينية من تلك القضايا المتفجّرة في هذا العالم، ولكونها قضيّة عربيّة، أي انّها تحمل أكثر من معنًى لعُمان، فانّها تواصل جهودها الاستثنائية للوصول بها الى حلّ نهائيّ وشامل: (إنّه لحقّ واجبٌ علينا أنْ نسأل أنفسنا ما هو موقفنا من المشاكل التي تواجه العالم؟ وما نقوم به لدرء الأخطار؟ والاجابة هي اننا أظهرنا للملأ أننا نؤيد وسنواصل تأييدنا الصادق لجميع المبادرات التي تهدف إلى ضمان سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط)[2].

فلم يكن غريبا على عُمان تأييدها لأيّة خطّة أو مشروع يحمل في تضاعيفه امكانيّة حلّ المشكلة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه فانّها تعتقد أنّ ذلك الحلّ لن يهبط على المنطقة بمظلّة من كوكب آخر، بل لا بدّ أن يكون نابعا من المنطقة نفسها، ويؤمّن حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه، ووضع حدّ لآلامه والمصائب التي حلّت به[3]. إضافة إلى ضرورة حل المشاكل المتفجرة في المنطقة وما حولها[4].

وبلا شكّ، فانّ هذه المواقف وأمثالها تحمل في تضاعيفها فهما دقيقا للعلاقات الدولية وما يتحكم في تلك العلاقات، كما انها توضح للأمّة العربيّة، على صعيد الفكر والواقع، كيفيّة تحرّكها السياسي في ظروف العصر الحديث، والاستفادة المثلى من دروس التاريخ القديم والوسيط والمعاصر، وفهم معادلات العالم في الأزمنة الحديثة. وكيفيّة تحقيق إمكانية مخاطبة الرأي العام العالمي بطريقة علمية مدروسة. ومن ثَمّ دخول معترك الصراع الحضاري الحديث وتحويله إلى (تفاهم حضاري) وحوار جاد بين الثقافات والأديان التي لها تأثير كبير في صياغة العقل الجمعي في كثير من المجتمعات. وذلك التحويل لا يتم إلا بناء على التفهّم العلمي لفروض العصر الحديث وتفاعلاته مِمّا يستلزم اتخاذ مواقف

جادّة من قضايا التنمية الداخلية والخارجية. وهي مواقف دالّة على الفلسفة الدافعة لها، والتي يجب أن تجنح إلى الحوار النافع المفيد، وإلى الاستفادة الحيويّة من منجزات العصر لبناء البلاد، وتطوير المجتمعات العربيّة، وتوحيد الكلمة ورصّ الصفوف، كي تصل الأمّة إلى مرحلة القوّة المرجوّة التي تؤهّلها للدخول في مضمار هذا العالم، والتأثير في أحداثه بدلا من المواقف المتشنّجة والعاطفيّة التي تؤخّر الأمّة ولا تقدّمها.

1 ـ في 18/11/1977، خطب وكلمات، ص 89.

2 ـ في 18/11/1978، خطب وكلمات، ص 100.

3 ـ في 18/11/1979، خطب وكلمات، ص 103-104.

4 ـ في 18/11/1980. خطب وكلمات، ص 113-114.

الفصل السادس عشر

العلاقات
مع دول مجلس التعاون

اتّضح لنا مِمّا سبق ذِكرُه الخطّ العامّ للسياسة العُمانيّة الخارجيّة، في العلاقات مع دول العالم، ومع الدول العربيّة، مما يبيح لنا أنْ نلج الى الدائرة الأولى من تلك العلاقات، وهي العلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تضمّ إضافة إلى عُمان، كلاّ من المملكة العربيّة السعوديّة والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربيّة المتّحدة، ومن المحتمل أن تنضمّ اليمن إليها، بناء على الخطوات التمهيديّة التي اتّخذها المجلس منذ اجتماع القمّة الخليجية في مسقط سنة 2001م.

ولقد لعبت عُمان دورا كبيرا في تأسيس المجلس، فمنذ أوائل عهدها بنهضتها الحديثة من قَبْل تأسيس المجلس بعقد كامل

من الزمن، أعلنت عن قناعتها في تعميق روابط الأخوّة والتعاون مع دول الخليج العربيّة، ودعت تلك الدول الى تنسيق مواقفها وتنشيط ممارساتها لما فيه خير شعوبها وسلام المنطقة وأمنها، مع مراعاة الموازين الدوليّة. ونلاحظ أنّه ومن قبل أن يتأسّس مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، فانّ سلطنة عُمان اتّخذت عددا من الخطوات لتحقيق التنسيق والتعاون بين الدول الخليجيّة. وقامت في السنوات الخمس الأولى من بدء النّهضة العُمانيّة الحديثة، بتوثيق علاقاتها مع شقيقاتها الخليجيّات، وعملت على إرساء تلك العلاقات على أسس من المحبّة والألفة والتعاون. وقد حفلت جريدة عُمان في أعدادها التي صدرت في تلك الفترة بأخبار جمّةٍ عن السعي العُماني لتعميق الروابط بين تلك الدول، ومنها زيارات متعدّدة للقائد العُماني الى دول الخليج، وترحيبه بأيّ دور تقوم به تلك الدول لتوثيق الروابط فيما بينها. ونتيجة لذلك التقى في مسقط في **25/11/1976** وزراء خارجيّة تلك الدول، حيث ألقى السلطان قابوس، خطابا شاملا تعرّض فيه لأمّهات القضايا التي كانت المنطقة تمرّ بها، وحدّد دور دولها في تحقيق التعاون والانسجام والمشاركة في إرساء أسس السلام والأمن لا في المنطقة، فحسب، بل في أرجاء العالم، معربا في الوقت ذاته عن التوجّهات السياسيّة للسلطنة، مما نوجزه في هذه النقاط[1]:

1 - إنّ اجتماعات وزراء خارجيّة دول الخليج تهدف إلى إيجاد الطريقة المثلى لتنمية التقارب والتعاون الوثيق القائم بين حكومات المنطقة وشعوبها.

2 - من أجل الحفاظ على أمن المنطقة وسلامتها.

3 - دور المنطقة مهمّ جدّا. فاستقرارها وأمنها يؤثران في استقرار العالم وأمنه، كما يؤثران على المنطقة ذاتها.

4 - لهذا فانّ المنطقة بحاجة ماسّة إلى وضع أسس متينة تتّفق عليها جميع الأطراف المعنيّة، كقاعدة يؤسّس عليها التعاون فيما بين تلك الدول في المجالات كافّة، وليكون ذلك التعاون لمنفعة جميع الأطراف.

1 - في **25/11/1976**. خطب وكلمات، ص **84-85**.

5 - ويهدف ذلك التعاون إلى جملة أغراض، من أبرزها:

أ- تنمية المنطقة وتطويرها من أجل رفاهية شعوبها.

ب- تحقيق الاستقرار والسلام والأمن.

6 - إنّ العلاقات بين دول الخليج علاقات أخوية متينة.

7 - هذه العلاقات شهدت ابتداء منذ سنة **1974** تطوّرا ووثوقا نتيجة للتفاهم المتبادل والسياسات الحكيمة المتّزنة التي تنتهجها القيادات الواعية الناظرة إلى مصالح شعوب المنطقة بالدرجة الأولى.

8 - وقد أدّت هذه السياسات إلى إزالة الخلافات المترتّبة بين تلك الدول، وإحلال الثقة والتعاون والتنسيق المشترك لخدمة قضايا المنطقة ومصالحها.

9 - إنّ سلطنة عُمان تؤكّد على أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متّفق عليها للتعاون بين دول المنطقة. (ونلاحظ أنّ مصطلح "التعاون" من هنا بدأ ليأخذ مداه فيظهر في عنوان مجلس التعاون فيما بعد).

10 - من أهداف سلطنة عُمان ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة وبشكل دائم وثابت.

11 - وذلك الأمن والاستقرار من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية ودفع عجلتها إلى الأمام.

12 - التذكير بالتضحيات الجسام التي قدّمتها عُمان، بشريّا وماديّا، وطيلة سنوات عديدة، للقضاء على مؤامرة كانت تستهدف دول المنطقة جميعا،

13 - سلطنة عُمان هي خطّ الدفاع الأوّل عن المنطقة، باعتبار موقعها الاستراتيجي، وكونها المَنْفَذ الرئيس لها.

14 - ولو كانت السلطنة قد عجزت عن ردّ العدوان الذي لم يسقط إلا في سنة **1975** فانّ باقي المنطقة كانت معرّضة، بما فيها من خيرات وقوى بشريّة، للسقوط في دائرة الخطر. وهو ضرر بالغ كان لا بدّ لعُمان من منع حدوثه.

15 ـ لقد أدّت سلطنة عُمان واجبها إزاء ذلك الخطر الداهم، وهي لا تريد إلاّ لفت الأنظار إلى المخاطر التي تتعرّض لها المنطقة، وأخذ تلك الأخطار بالاعتبار لتطوير صيغة التعاون بين دول الخليج، وتنمية علاقاتها.

16 ـ ومن هنا يجب أن يتعمّق التعاون بين تلك الدول.

17 ـ التأكيد على أنّ سلطنة عُمان ليست ضدّ أيّة دولة، بصرف النظر عن النظام السياسي القائم فيها ما دام هذا النظام يتلاءم ورغبة الشعب في كلّ دولة.

18 ـ كما انّ السلطنة تؤمن بالتعايش السلمي مع كلّ الدول بشرط عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة لعُمان.

وبعد عام واحد فقط، أثبتت الواقعات صدق التوجّه السياسي العُماني. وعلى الرغم من أنّ ذلك التوجّه لم يتحقّق بكامله آنذاك، فانّ ما تحقّق منه، حينها، قد أدّى الى نتائج جيّدة قابلة للتطوّر، نحو تحقيق مراميه كافّة: (وعلى مستوى منطقتنا، منطقة الخليج، فاننا على يقين بأنّه من الأهمّية بمكان أن ندرك، نحن دول المنطقة، أهمّية الالتزام بمسؤوليّة حماية أمننا والحفاظ عليه. ويسعدني أن أقول هنا انّ تعاوننا المخلص الذي يميّز علاقتنا مع دول المنطقة قد أسهم في تقدّم شعوبنا ورقيّها)[1].

وثمّة سؤال جدير بالاعتبار: ماذا تريد عُمان من مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة؟ وماذا تستطيع أن تقدّمه له؟

لا شكّ في أنّ عُمان لا تخطو خطوة ما لم تكن تلك الخطوة محسوبة ومدروسة بعناية، من حيث إيجابيّاتها وسلبيّاتها، وملاحظة مؤشّر محصلة الإيجابيّات والسلبيّات إلى أيّ اتّجاه يميل؛ فاذا مال ذلك المؤشّر نحو الإيجابيّات فانّ فلسفة النهضة العُمانيّة تدعو إلى تنفيذ تلك الخطوة، وأمّا إذا مال المؤشّر نحو السلبيّات فإنّ تلك الفلسفة تدعو إلى رفضها أو تعديلها، إنْ أمكن، بحيث تميل

1 ـ في 18/11/1977. خطب وكلمات، ص 90-89.

مؤشّراتها، في حالة التنفيذ، لصالح الإيجابيّات، فليس في عالم السياسة شرّ مطلق على طول الخط، ولا خير مطلق على طول الخط، بل لا بدّ من تداخل الأمرين، ويبقى المعوّل على الفلسفة التي تسيّر البلاد ومدى حذاقتها، وحذاقة القائمين على تنفيذها، في تبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود، وهو الفارق بين الايجابيّات والسلبيّات التي تتداخل أحيانا كثيرة، بحيث لا يُستطاع التمييز بينهما إلاّ بتلك الحذاقة والقدرة التي تتمتّع بها قيادة البلاد ومجتمعها السياسي. والمقصود بالإيجابيات، هنا، التقدم نحو مزيد من الأمن والاستقرار والنمو، وهي الأهداف التي تأمر بها رسالة الاستخلاف في تطلعها لإعمار الأرض ماديا وروحيا.

لقد رأت عُمان أنّها تستطيع أن تفيد دول المجلس وأن تستفيد منها، ولذا فانّ المواقف العُمانيّة، كانت، سلسلة موصولة من الاقتراحات والمشاريع التي قدّمتها إلى المؤتمرات الدوريّة لقمّة المجلس، وفي لجانه المتشعّبة، من أجل تطوير المجلس، وإثراء مسيرته بما فيه مصلحة شعوبه، موضّحةً ملامح الطريق الصائب الذي على المجلس أن يسلكه. ومن ذلك قول القائد العُمانيّ، عن النهج الذي يجب على دول مجلس التعاون اتّباعه: (يجب أنْ نتكيّف مع ما يجري من حولنا ونكون صادقين مع أنفسنا ومخلصين في مصالحنا ومصلحة إخواننا مع المساهمة في استقرار وسلام العالم)[1].

حيث تظهر في هذا النصّ جملة مصطلحات ترى عُمان أنها المصطلحات التي يجب أن تتبنِي عليها ممارسات المجلس وقراراته، وهي: التكيّف، الصدق، الإخلاص، المساهمة في الاستقرار والسلم في العالم.

وبناء على هذه الأسس - وهي ذاتها الأسس التي تتبنّاها فلسفة النهضة العُمانيّة لبناء عُمان انطلاقا من واقعها ومن متطلبات رسالة الاستخلاف ذاتها، من أجل مواصلة تشييد نهضتها - نتبيّن موقف عُمان من مجلس التعاون، وما نشدته منه، وما قدّمته له، ويمكن تلخيص ذلك الموقف في هذه المسائل التي نستقيها من الخطاب السياسي العُماني:

1 - مجلس التعاون لدول الخليج العربية مهم جدا.

2 ـ وانّه كان يمثّل أمنية من قبل وقت تأسيسه.

3 ـ وبالرغم من ذلك فإنّ تأسيسه لم يتأخّر كثيرا، بل جاء في وقته.

4 ـ ومن حقّ الروابط التاريخية والاجتماعية والتقليدية والأخوية أن تتبلور في صيغة حقيقية تجعل شعوب المنطقة تشعر بانتمائها، وإنْ كان هذا الانتماء موجودا أصلا.

5 ـ وبعد أن تأسس المجلس أصبحت شعوب المنطقة تنظر الى هذا التعاون بين قادته بانه يمتاز بعدد من الميزات هي: إنّه تجسيد لمشاعرها. وإنّه حقيقة قائمة ستخدم طموحاتها. وسيعمّق روابطها في إطار تقاليدها ودينها وأهدافها المشتركة من اقتصادية وسياسية وأمنيّة[2].

وترى فلسفة النهضة العُمانيّة أنّ العلاقات التي يجب أنْ تسود بين دول المجلس هي علاقة تكامل في المجالات كافّة. ويجب أن يكون تكاملا مبنيّا على التأنّي والمدارسة[3]، على ألاّ يكون هناك استعجال في تلك العلاقات. وذلك لأن تلك الفلسفة تنظر إلى مفهوم التكامل على هذه الأسس:

1 ـ يجب أن يتمّ التكامل بشروطه وظروفه وعلى أسس ثابتة ومتينة وأن يكون نابعا مما يريده الناس، أي أن يكون وليد الحاجة ومتجاوبا مع رغبات أبناء المنطقة.

2 ـ والتكامل، بطبيعته، نقلة جديدة كما كان تأسيس المجلس ذاته نقلة جديدة.

3 ـ ولذا فانّ التكامل ينبنِي إضافة إلى ذلك، على:

أ ـ أن يكون بحجم التطور.

ب ـ أن تأتي الظروف التي ترى فيها دول المجلس ما هو الأفضل لنوعية التكامل أو الوحدة المنشودة للأعضاء.

وفي كلّ الأحوال فانّ فلسفة النهضة العُمانيّة تعتبر سكّان المنطقة شعبا واحدا[4].

1 & 2 ـ جريدة المدينة 28/9/1981 (مقابلة).

3 & 4 ـ مجلّة المجلة 1/5/1982 (مقابلة).

وتؤمن عُمان بما رسّخته رسالة الاستخلاف من أنّ المحافظة على الأمان الشخصي والسلام الاجتماعي مهاد طبيعيّ لنموّ أيّ بلد وازدهاره، ولذلك التفتت فلسفة النهضة العُمانيّة وبحذاقة إلى هذه الناحية المهمّة، وأولتها عناية فائقة[1] سواء كان الأمن داخليّا أم كان في المحيط الإقليمي لعُمان، أم في أرجاء العالم.

ومن هنا نلاحظ أنّ السلطان قابوس تحدّث في عديد من نصوص الخطاب السياسي عن هذا الموضوع، وكذلك في إجاباته لأسئلة الصحفيين حين يتفضّل جلالته بالالتقاء بهم.

ومن مجمل تلك المقابلات الصحفيّة ذات العلاقة بمجلس التعاون، والتي تمتدّ لقرابة الثلاثين عاما (2010-1981) م، نستخلص رؤية فلسفة النهضة العُمانيّة للمسألة الأمنيّة، وارتباطها، محلّيا وإقليميا، بخطط التنمية والنهضة.

فتأسيسا على مبادئ رسالة الاستخلاف آمنت فلسفة النّهضة العُمانيّة أن لا تنمية ولا نهضة من غير استتباب الأمن الشخصي والسلام الاجتماعي، وتعاون الدول فيما بينها، وبخاصّة الدول المتجاورة، لتحقيق كلّ من الجانبين، التنمية والأمن. وتتلخّص تلك الرؤية في هذه المسائل:

1 - انّ الخطابّ السياسي العُماني، وانطلاقا من مقولات فلسفة النّهضة العُمانيّة، ركّز منذ البداية على النواحي الأمنية، ودعا دول المنطقة وشعوبها، أولا وقبل غيرهم، إلى إيلاء الأهمية اللازمة لهذا الموضوع الحيويّ، حتى قبل أن يُعْلَن تأسيس المجلس، وذلك لأنّ عُمان قد مرّت في أوائل السبعينيات بظروف أوجبت عليها تلك الدعوة التي تُعتبَر من وجهٍ آخر، إدراكا حيويّا لأهميّة الأمن والاستقرار في إنجاح النموّ والتطوّر. ذلك الإدراك الذي تمثّله الفلسفة العُمانيّة بشعارها (نعم للسلام.. لا للحرب) ما أمكن تجنّب الحرب التي لا تحمل إلا الخراب والدمار.

2 - ونظرا لوحدة جوانب فلسفة النهضة العُمانيّة، وتلاحم مقولاتها وأسسها مع بعضها بعضا، فقد أعلنت عُمان أنها ترى أن التعاون الأمنيّ يجب أنْ يندرج

بضمن التعاون الصحي والتعليمي والاقتصادي.

3 - تعتقد سلطنة عُمان أنّه لا يمكن تحقيق تعاون في أيّ من المنجزات على الأرض ما لم تتحقق الى جوار تلك المنجزات، وفي المقام الأول، الناحية الأمنية والحفاظ عليها في مناخ أمنيّ مشترك يوفر لها قوة دفاعية بحيث تستطيع أن تدافع بها عن منجزتها الداخلية.

4 - وذلك نابع من تشخيص تلك الفلسفة لتطلّعات شعوب المنطقة نحو استتباب الأمن والاستقرار.

5 - وبتوفّر كلّ ذلك تكون المنطقة حصينة، مما يؤكد بأن مجلس التعاون الخليجي هو قوة للخليجيين والعرب والمسلمين[2].

6 - إنّ أمن الخليج هو كلّ لا يتجزّأ تطبيقا لقول النبي ﷺ: (المسلمون كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمّى). وهذا الترابط بين الناس من أولى أسس رسالة الاستخلاف.

7 - إنّ مواطني دول المجلس ليسوا إخوة في الإسلام وحده، بل هم إخوة في الجوار، وإخوة في الدم، وإخوة في المصير.

8 - وإضافة إلى هذا تجمعهم مصالح مشتركة سياجها العقيدة الإسلامية السمحاء.

هذه النقطة والتي قبلها تؤكّد ما سبق أن قرّرناه من تفاوت التعامل العُماني الخارجي ما بين دائرة وأخرى في علاقاتها الخارجية. فمن البديهي أن علاقات عُمان بدول أمريكا الجنوبيّة، مثلا، لا يتوفّر فيها من العناصر ما يتوفّر لعلاقاتها مع الدول الاسلاميّة، كما انّ علاقاتها بهذه الدول لا يتوفّر لها ما يتوفّر لعلاقات عُمان مع العالم العربي، وهكذا، حتّى إذا وصلنا الى دول مجلس التعاون وجدنا روابط الدم والجيرة والأخوة والظروف المتشابهة والمصالح المشتركة والمتطابقة في أحيان كثيرة، وغير ذلك من روابط لم تتوفّر في الدول

1 - الفكر الاجتماعي العُماني، ص 132.

2 - جريدة المدينة 28/9/1981.

الأخرى. ومن هنا يبرز سبب التفاوت في تشخيص عُمان لطبيعة علاقاتها الخارجيّة وتنوع مستوياتها.

ومن جهة ثانية، فانّ هذا التحديد لمفهوم الأمن، والعلاقات بين دول المنطقة، والنجاح في تحديد تطلّعاتها، هيّأ لعُمان الفرصة للتنبيه إلى جملة الحقائق المذكورة، مما ساعد دول المجلس على الوصول الى:

أ- التنسيق فيما بينها.

ب- التعرف على مكامن الخطر الذي يتهددها بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

ج- اتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية السيادة الاقليمية للمنطقة من عبث العابثين وطمع الطامعين.

9 - يجب أن يكون واضحا أنّ الهدف، من وجهة نظر عُمان، لا يكمن في مَنْ يُقَدِّم ماذا.

10 - ولكنّ الهدف يكمن في إيجاد صيغة عمل تحقّق أهداف التعاون المنشودة. وهاتان النقطتان (9-10) بالذات هما التطبيق الخارجيّ للسياسة العُمانيّة الداخليّة في إنجاح عمليّات النموّ والنهضة، ففي الحالتين، تؤمن عُمان أنْ ليس المهمّ مَن يقدِّمْ ماذا، بل المهمّ تحقيق الأهداف المرتجاة، مع قدر من الإيثار والتعاون والتضحية اللازمة، حين تكون لها ضرورة ما.

11 - وترى عُمان، وبناء على رؤاها الفلسفيّة، أنّ صيغة التعاون المنشودة لا بدّ ان تكون ركيزتها قوة رادعة. وقد دعت رسالة الاستخلاف إلى تكوين تلك القوة التي تردع المعتدين ومثيري الفتن والحروب المدمرة. وقد وردت في عديد من الآيات القرآنية، كقوله، تعالى: (وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّة)[1].

12 - وأنّ لقاءات الأشقاء إذا ما اتّسمت بالصراحة والموضوعية تحظى دائما بالأهمية نظرا الى ما ينتج عنها من تصورات دقيقة للعمل الجماعي المشترك[2].

وترى فلسفة النّهضة العُمانيّة أنّ التصوّرات الدقيقة للعمل الجماعي المشترك، المذكورة هنا، توجب بروز عدد من الظواهر التي تساعد دول المجلس على اتّخاذ

القرارات المناسبة، وتلك الظواهر هي[3]:

1 - توضيح مفهوم توحيد الآراء بما يحقّق المصلحة العامّة.

2 - التعاون الوثيق في كل الأمور، أكانت اقتصادية أم أمنية أم أيّة أمور أخرى.

3 - أخذ ظروف كل دولة بعين الاعتبار حين المناقشات واتّخاذ القرارات.

4 - نبذ أيّة سلبيات أو عقبات وتركها جانبا. وتحويل السلبيّات إلى إيجابيّات.

5 - تجميع كل الإيجابيات.

6 - عدم الخلط بين السلبيّات والإيجابيات حتى لا تتعرقل الأمور.

7 - أخذ كل الايجابيات وتنميتها وتعميقها والسير عليها.

8 - وكلّما رأت عُمان أنّ سلبيات ما تسير نحو التحوّل إلى إيجابيات، تجعلها إلى جانب الإيجابيات، من غير أن تترك للسلبيات دوام التأثير على اتّخاذ المواقف، وهكذا[4]. وسبق أن أوضحنا أن المراد بالإيجابيات، هنا، كل خطوة تقدّم الناس نحو تحقيق إعمار الأرض الذي هو لبّ لباب رسالة الاستخلاف، وأنّ المراد بالسلبيات كل ما يعرقل ذلك التقدم.

وهذه رؤية سياسية حاذقة، بعيدة عن الانفعال الآني والتشنّج الذي تولّده لحظة خلاف أو اختلاف. ففي عالم السياسة يمكن أن تتحوّل السلبيّات إلى إيجابيّات بإحداث تفاعلات معيّنة، أو خلق ظروف محدّدة.

فالخلافات الحدوديّة، مثلا، هي مسألة سلبيّة كثيرا ما ولّدت، وما تزال تولّد، حروبا بين دول العالم النامي عامّة والمنطقة العربية خاصّة، حتّى بين تلك الدول التي هي بأمسّ الحاجة إلى مواردها الاقتصاديّة والبشريّة من أجل التنمية. ولكن الحذاقة السياسيّة العُمانيّة، المؤسسة على دروس قوانين تاريخها

1 - سورة الأنفال 60.

2 - مجلة النهار العربي والدولي 9/11/1981 (مقابلة).

3 & 4 - جريدة الخليج 11/1/1986 (مقابلة).

السياسي، عبرت سلبيات تلك الخلافات. واستطاعت، بحوار هادئ ومتّزن، أن ترسّخ الألفة والتعاون مع جيرانها، عبر شعارها المعروف: (الحدود جسور تواصل لا أسوار قطيعة)[1]، وأن ترسّم حدودها البريّة والبحريّة مع جيرانها كافّة، بتوافق لم تعرفه المنطقة من قبل، بحيث صارت مثلا يُحتذَى به، إقليميا وعربيّا في القضاء على مشكلة الحدود والانصراف إلى ما هو أكثر أهمّيّة للناس، كالتنمية والنّهضة والتقدّم. ولولا تلك الحذاقة السياسيّة لظلّت الخلافات تعمّق سلبيّاتها، ولسقطت المنطقة في دوّامات من العنف بحجّة الحدود، كالذي حدث بين العراق وإيران، وكذا في حالات أخرى.

ومن المعلوم أنّ الحروب – أيّا كان موضعها – حتّى لو كانت محدودة فانّها منهكة للمتحاربين ولجيرانهم بل ولسائر دول العالم كما تتيح للآخرين فرص التدخّل في الشؤون الداخليّة لدول المنطقة مما يؤدي الى ضياع حريّتها واستقلالها وعودتها القهقرى إلى الوراء، كالذي حدث في القرن الماضي، خاصة، بسبب الاختلافات الإقليمية.

وبطبيعة الحال، فانّ تحوّل السلبيّات إلى إيجابيّات لا يأتي عفوا ولا اعتباطا، إذ لا بد له من قوّة تُخرجه من إطار الحلم إلى إطار الواقع، وهذه القوّة منبعثة من مفهوم القدرة الذي سبق أن أشرنا إليه في دراسة سابقة[2]. وهي القدرة التي تتمتّع بها كل دولة على انفراد، مما يمكن أن يضيف إلى قدرات الدول الأخرى قدرات جمّة حين يتحقّق تجمّع تلك القدرات في إطار التعاون، حيث تغدو الأرقام أكثر من حاصل جمعها.

وبخصوص القدرة الذاتيّة لدول مجلس التعاون ترى فلسفة النّهضة العُمانية مجموعة من الرؤى التي أثبتت أحداث المنطقة صدقها وأصالتها، فهي تعتقد بأنّ القدرة تعنِي الاستيعاب والوعي والتفاني لا حيازة الأسلحة فقط: (إذ يمكن أنْ يصل الإنفاق على التسلّح والدفاع إلى حدود خيالية، ويمكن أن تكون المخازن مكدسة، والسوق العالمية مفتوحة على مصراعيها، ولكن ذلك لا يعنِي القدرة الذاتيّة)[3].

وينبنِي مفهوم القدرات، لكل دولة على حدة، وأيضا لمجموع دول المجلس، على

توحيد أجزاء الحياة وصولا إلى نظرة شموليّة عامّة، سواء كانت تلك الأجزاء تتّصل بالتنمية الداخليّة أم بالعلاقات مع العالم الخارجي بما فيه دول مجلس التعاون، مما تحدّده فلسفة النّهضة العُمانيّة في هذه القضايا:

1 - إنّ القدرة لا تعنِي الموافقة الدائمة على كل ما يُطرح في المجلس من اقتراحات.

2 - وتعتبر تلك الفلسفة أنّ من مميزات القدرة التريّث، فالله، سبحانه وتعالى، القادر على كل شيء خلق الكون في ستّة أيام، وكان في مقدوره أن يخلقه في يوم واحد. وهذا التريّث، موقف فلسفي نابع من رسالة الاستخلاف ذاتها، يستفيد منه الموقف السياسي. أي انّه، في النهاية، سيؤدي إلى النتيجة المطلوبة، ولكن، بعد توفير كلّ ضمانات النجاح لها.

3 - عُمان مع اندماج مصالح دول المجلس، وقدراتها، لكنّها لها حساباتها في بعض المسائل المعروضة للبحث والتداول بشأنها.

4 - هناك من ينظر إلى هذه الحسابات على انها حسابات غير ضرورية.

5 - ولكنّ النظرة العُمانيّة تعتبرها حسابات ذات أهمية كبيرة من حيث أنّ عُمان كانت ترى أنّ بعض المصالح الوطنيّة يجب أنْ تحظى بالاعتبار حتى لا تكون هناك غلبة للقادر على غير القادر. وبخاصة أنّ عُمان لم تبدأ مسيرة تنميتها إلاّ في سنة **1970** بينما سبقتها دول أخرى في المجلس بسنين عديدة وهي تريد تواصُلَ مسيرة المجلس بإيلاء الخصوصيات المحلية اهتماما أكبر.

6 - وعندما تغيّرت الظروف، ووصلت دول المجلس إلى مرحلة التكافؤ فيما بين بلدانها في الكثير من قضايا الشؤون السياسيّة والاقتصاديّة، أصبحت عُمان أكثر مرونة.

1 - عُمان 2000، وزارة الاعلام، مسقط 1421هـ/2000م، ص70.

2 - عُمان.. الشورى والديمقراطية، د. هادي حسن حمودي، 218 وما بعدها. مسقط 2005.

3 - مجلّة المصور 9/1/1987 (مقابلة).

7 - وهذا يعني أنّ عُمان بدأت تشعر أنّ هناك تكافؤا في الفرص قد تحقق للجميع، ولا يضارّ منها شعبها.

8 - لقد كان تحفّظها في السابق محدودا ومركّزا على بعض قضايا التعاون، ولكنه كان تحفّظا طارئا، ولم يكن نهائيا، لحين تحقيق الظروف الموضوعيّة لإنهاء تحفّظاتها.

9 - ذلك انّ لعُمان مفهومَها للتكافؤ وقناعتها بانّ التكافؤ في الفرص يجب أن يشمل الجميع، حتى لا يلحق الإضرار بأيّ طرف[1].

وهذه القدرات الفرديّة والجماعيّة، يجب أن ترتكز، من وجهة نظر فلسفة النّهضة العُمانيّة على[2]:

1 - النظر إلى القضايا المدروسة بمنظار مشترك.

2 - التقويم المشترك للأمور والمسائل وقضايا المنطقة بدلا من تقويمها بشكل فردي أو ثنائي. لأنّ هذا الوضع (أهم ركائز مجلس التعاون).

3 - وترى فلسفة النّهضة العُمانيّة أنّ هذا المنطلق يعطي لدول المجلس القدرة على:

أ- التفكير بالطرق الصحيحة.
ب- النظر الى الأمور نظرة مشتركة.
ج- دراسة الأشياء من جميع جوانبها.
د- وجعل نتائج تلك الدراسة أكثر واقعيّة.

4 - وبناء عليه يمكن القول أن نظرة عُمان لأسس نجاح مجلس التعاون تتمثل في هذه النقاط:

أ- متطلّبات الواقع.

ب- المصلحة المشتركة. والمصلحة المشتركة لا شك هي أخذ وعطاء وأن تكون دائما مرتكزة على الواقعية والمصداقية والشعور بالأخوّة والانتماء: (وقبل كل شيء إنّنا إخوة قبل أنْ يضمّنا مجلس التعاون)[3].

5 - ومن الطبيعي في علاقات التعاون أنّ الرؤى قد تختلف، وأنّ الاتفاق التامّ قد لا يحصل في بعض المسائل. ولكن التعاون يظل قائما لتذليل الصعوبات وتقريب وجهات النظر.

6 - ويجب أنْ لا يؤدّي هذا الاختلاف إلى عداوة ولا إلى جفاء يعتري المواقف.

7 - كما أنّ على الجميع أنْ ينظروا إلى اختلاف وجهات النظر باعتبارها اجتهادات يجب أن يحترمها الموافق عليها وغير الموافق. وتلك من أبرز علامات النّضج والشعور العالي بالمسؤوليّة. بحيث لا تعود هناك حساسيّة مع اختلاف الآراء. فالأعضاء حين يختلفون يعطون فرصة للذي لديه رأي آخر ريثما يستطيع إقناع الآخرين بصواب رأيه، أو أن يأخذ هو بصواب رأي مَن يخالفه[4].

8 - وتذهب فلسفة النهضة العُمانيّة إلى انّ أيّ قرار يُتّخذ بشأن أيّ أمر من الأمور يجب أن يُلاحظ فيه هذه الأمور:

* أن يكون عن قناعة.
* أن يكون حسب القدرة والإمكانيّة والمفهوم[5].

وتطبيقا لمقولات فلسفة النّهضة العُمانيّة، التي ترفض استيراد تجارب الآخرين بكل قضّها وقضيضها، في بناء تنميتها الداخليّة، ونظرا لوحدة رؤاها داخليّا وخارجيّا أكّد السلطان قابوس في تصريحه لصحيفة كورييرالنمساوية أنه غير مقتنع بنقل النماذج من الآخرين، ولكن يمكن الاستفادة من التجربة، وذلك حين قال: (نحن في دول مجلس التعاون الخليجي لدينا رؤيتنا الخاصّة ولدينا القضايا الخاصّة بنا والتي تختلف عن قضايا دول المجموعة الأوروبية)[6].

1 - جريدة السياسة، الكويت، 17/12/1988.
2 - أخبار الخليج البحرينية، عنها جريدة عُمان، 18/12/1988.
3 - جريدة الاتحاد، الامارات، 1/11/1986 (مقابلة).
4 - جريدة السياسة، 17/12/1988 (مقابلة).
5 - جريدة البلاد، السعودية، عنها جريدة الوطن، العُمانيّة، 2/1/1987 (مقابلة).
6 - صحيفة كورييرالنمساوية، عنها جريدة عُمان، 15/5/1992 (مقابلة).

ومن قبل ذلك كان السلطان قابوس قد قدّم في سنة 1988 عددا من النقاط ذات الأهمّيّة البالغة في تحديد الطريق القويم لمسيرة المجلس، حيث رأى أنّ دول المجلس، لن تستورد استيرادا حرفيا تجارب الآخرين، ولكنّها ستستفيد من تلك التجارب، ففي حوار صحفي حدد جلالته ملامح ذلك الطريق القويم، مقررا ما يلي:

1 - مع مراعاة أنه حتى في السوق الأوروبية المشتركة هناك مشكلات تنشأ عن اصطدام المصالح الوطنيّة لكل دولة، لكنهم هناك يتعاملون مع الوقت ويلجأون اليه لعلاج هذه المشاكل.

2 - والمهم العُمانيّ في ذلك الموضوع هو مراعاة أن لا يطغى القادر على غير القادر.

3 - وعندما يكون هناك تكافؤ في القضايا المطروحة فلا ضرر من الموافقة عليها.

4 - وتهدف عُمان إلى أن يصبح المجلس قوّة، وأن تستفيد دوله من تكتّلها.

5 - لكنّ عُمان، في الوقت نفسه، لا تريد أن تستعجل الموافقة على قضايا لم يحن أوانها بعد، أو لم تنضج القناعة بجدواها.

6 - وهذا من أجل ألاّ تجد عُمان، أو غيرها من دول المجلس، فيما بعد، نفسها وقد بدأت تتململ من الموافقة عليها، أو تكتشف انّ موافقتها قد تمت في ظروف عدم التكافؤ[1].

وتفرض فلسفة النّهضة العُمانيّة، على عُمان أولا وقبل غيرها، أن تنظر في ظروفها الداخليّة بإمعان قبل أن توافق على أيّ مشروع من المشروعات التي تُعرض في اجتماعات المجلس، وقد حدث هذا تحديدا، في الاتّفاقيّة الاقتصاديّة التي كانت معروضة على المجلس، وتحفّظت عليها عُمان، حين كانت ظروفها التنمويّة لا تسمح بذلك، ولكن، حين تغيّرت تلك الظروف بفعل التطوّر المتسارع في البلاد، زال ذلك التحفّظ. نستبين ذلك بوضوح في قول جلالته: (كان لنا موقف في الاتفاقيّة الاقتصاديّة التي كانت معروضة على المجلس من قبل).

فالموقف العُماني ينطلق من انه يجب أن تكون هناك قناعة تامة لدى الجميع حتى يكون تنفيذ هذه الاتفاقيّة بالطريقة السليمة. غير أنّ السلطنة لم يعد لديها تحفظ كما كان في السابق، وذلك (لأنّ الأمور دُرست بتعمق واستجدّت أمور جعلتنا مقتنعين أكثر).

7 - وقد كان مبعث التحفّظات لظروف داخلية معينة، وذلك لأنّ السلطنة، خاصة في المجالات التجارية والاستثمارات الصناعية أتت متأخرة وسبقتها دول أخرى في المجلس في هذه المجالات، ولذلك وجدت عُمان انه لا بدّ أن تُعطي نفسها الفرصة حتى تكون على المستوى المطلوب وإلا سيكون الميزان في غير صالحها.

8 - وتقف عُمان بقوّة، انطلاقا من رؤى فلسفتها، إلى جانب الدعوة للتخلّص من ازدواجية المشاريع. وقد كان لها سبق المبادرة في الدعوة إلى ذلك، من حيث انه يجب ألا تكون هناك ازدواجية في المشاريع خاصة المشاريع المهمّة الكبرى.

9 - وموقف الفلسفة العُمانيّة من ازدواجيّة المشاريع الكبيرة، مبنيّ على أساس علمي موضوعي لأنّ أيّة ازدواجية في المشاريع تضرّ بمصالح دول الخليج جميعا، بصورة مباشرة أم غير مباشرة. وبحسب ما قاله جلالته: (أنت عندك مشروع، وأنا عندي نفس المشروع، أين أبيع الانتاج وماذا أصدّر؟ وماذا أستفيد منه؟). فهذه الأمور شكّلت السبب الأهمّ والرئيس في دعوة عُمان المتواصلة إلى رفض ازدواجيّة المشاريع.

10 - أمّا توحيد العملة، ومنذ أن بدأت الفكرة أعلنت عُمان عن قناعتها أنّه لا بد أن يكون هناك تريث وأن تتمّ دراسة الموضوع بجدّ وبعمق ويفكّر فيه الجميع جدّيا ومن غير تعجّل. ويعود هذا إلى اعتقاد عُمان بانه لا تزال في كل بلد ظروف معينة، فلا بدّ أن تكون هناك دراسة مكثّفة ومعمّقة لمثل هذا الحدث. وهذا الأمر ليس بالشيء الهيّن، ولا يمكن إقراره إلا بعد تلك الدراسة المعمّقة من كل النواحي. وقد قرّرت قمّة مسقط 2001 توحيد العملة الخليجية، ومنحت الدول الأعضاء فرصة زمنيّة كافية لاتخاذ الخطوات الضروريّة من أجل توحيد العملة.

1 - جريدة السياسة 17/12/1988 (مقابلة).

وكان لعُمان تحفّظاتها تجاه هذا الموضوع. وقد بيّنت، في حينها، أسباب ذلك.

11 - وهذا القرار العُماني، هو في منفعة دول المجلس ومسيرتها، لأنها لا تريد عجلة تُعقب ندامة، وربّما نزاعات وخلافا ضارّا، بل تريد تأنّيا مصحوبا بالجدّ والدراسة الشاملة والمعمّقة، حتى إذا ما تقرّر شيء معيّن يتقرّر عن قناعة تامة من جميع النواحي؛ وقد أكّدت فلسفة النهضة العُمانية، مرارا وتكرارا على موضوع التريّث والدراسة المستفيضة لكل جوانب الموضوع الذي يُراد اتّخاذ قرار فيه، سواء كان شأنا داخليا أم خارجيا.

12 - ومما يتعلّق بالمجلس أيضا، فإنّ هناك خلافات حدوديّة بين أعضائه، وإن كانت قد سارت نحو الحل في بعض الحالات، فانّ فلسفة النّهضة العُمانية ترى أن الخلافات الحدوديّة لا يمكن أن تبقى لأن نتائجها لن تكون طيّبة. وذلك للعوامل التالية:

أ- هذه الخلافات إذا ما بقيت سوف تقلل من الثقة فيما بين دول المجلس.

ب- سوف تشغل دول المجلس وتُسيء إلى العلاقات الأخويّة الموجودة بين أعضائه، والتي هي أساس الإنجازات الأخرى.

13 - ولمّا كانت عُمان ترتكز على قاعدة مشاركة المواطنين ودورهم في الخطوات المتّخذة، فانّها ترى أنّ من الأسباب الموجبة لإزالة الخلافات الحدوديّة (أنّ الشعوب لن ترضى بذلك، وهذا أمر أكيد)[1]. أي انّها لا ترضى بأن تظلّ تلك المشكلات عالقة بلا حلّ، خاصّة وأنّ دول المجلس تعود إلى أصول واحدة وتعيش على أرض متواصلة الأرجاء ليس فيها تضاريس طبيعية تفصل بينها فصلا تاما. حتى انها تتواصل برا وجوا وبحرا بلا عوائق. ومن جانب آخر، فإن عُمان وعلى الرغم من إيمانها بشعار (نعم للسلام.. لا للحرب) ما أمكن تجنّب الحرب، فانّها تدعو إلى تملّك القوّة الذاتيّة للدفاع عن النفس وعن المنجزات لأن الظروف قد تستدعي ذلك الدفاع. وهذا الموقف تتبنّاه عُمان في سياستها الداخليّة، وفي سياستها الخارجيّة، على حدّ سواء، ولذا فإنّ لها رؤيتها الخاصّة للقوّة التي يجب أن تكون عليها دول المجلس، وتلك الرؤية تنبني على:

1 – إنّ تعزيز قوة مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتمد على جهود دول المجلس لجعله قويًا.

2 – إنّ تطوّر المجلس إلى منظمة أكثر فاعلية، يحقّق بشكل أفضل مصلحة شعوبه والأمة العربية والعالم أجمع.

3 – ومن مسؤوليّة دول المجلس تأكيد انها قويّة فرديا وجماعيا.

4 – وذلك لكي تصبح تلك الدول قادرة على الدفاع عن نفسها.

5 – ويجب في الوقت ذاته تدعيم علاقات دول المجلس بالأصدقاء الآخرين من أجل المصالح المتبادلة.

6 – وهذا التعاون له قيمة كبرى إلاّ أنّ أيّ بلد في المقام الأول يجب أن يكون مسؤولا عن الدفاع عن نفسه، وهذا بالتحديد هو الموقف العُماني[2].

ونستبين من ذلك أنّ عُمان هي عُمان، سواء في خطط تنميتها الداخلية وبناء قواها العسكريّة، أم في خططها لتطوير مجلس التعاون وبناء قواه العسكريّة، فعلى سبيل المثال، لقد لاحظنا سابقا وجود قناعة ثابتة في صلب فلسفة النّهضة العُمانيّة بشأن التأنّي والدراسة المستفيضة للمشاريع التي يراد إنجازها، أو الخطوات التي يراد اتّخاذها داخل البلاد، فأخذت عُمان هذا المنهج معها وقدّمته إلى مجلس التعاون ليؤطّر به مشاريعه.

وإذا كانت فلسفة النهضة العُمانية ترى أنّ تحقيق الأهداف في داخل عُمان مرهونٌ بالعمل والانتاج وتوفير الشروط الذاتيّة والموضوعيّة للتطوّر، فهي ترى الأمر ذاته في خارج البلاد، أي في عموم دول المجلس. لذلك فهي تريد من المجلس أن يوفّر شرطا لازما وأساسيًا لنجاحه، يتمثل في أن تعقد دول المجلس العزم على المضيّ قدما بالمجلس إلى أمام، وبذلك فقط ستتحقّق الأمور الأخرى. ومن ملامح ذلك أنّ المجلس حين بدأ كان الحديث ينصبّ على التنسيق في

1 – أخبار الخليج البحرينية، عنها عُمان 18/12/1988 (مقابلة).
2 – مجلّة دفنس نيوز الأمريكية، عنها جريدة عُمان، 10/6/1993 (مقابلة).

الأمور الاقتصاديّة فقط. ولكنّ عُمان ومنذ البدء أعلنت، على لسان قائدها، انه لا يمكن الحديث عن الأمور الاقتصاديّة فقط من غير الحديث عن القضايا الأمنيّة. ذلك أن الأمور الأمنية مهمّة جدا للأسباب التي توضّحها عُمان، هنا، إضافة إلى ما مرّ معنا قبل قليل:

أ- عدم إمكانية تجزئة مفهوم التعاون إلى أجزاء، بحيث تتم العناية ببعضٍ ويُهمل بعضٌ آخر.

ب- يفقد التعاون معناه، إذا لم يكن متكاملا في كل المجالات، وفي كل ما يهمّ الناس اقتصاديا وأمنيا وأيضا ثقافيا وتعليميا وكل ما من شأنه زيادة الوعي. فكل هذه المجالات يجب أن ينظر فيها المجلس ويضع لها الأطر السليمة ليكون مجلس التعاون مجلسا فاعلا.

ونظرا للإصرار العُماني على الاهتمام بموضوع الأمن وتبيّن دول الخليج أصالة التوجّه العُماني بفعل الظروف التي كانت تعصف في المنطقة آنذاك، فقد أوكلت دول المجلس لعُمان مسؤولية وضع مشروع استراتيجية أمنية أنجزتها عُمان ووضعتها في تصرف دول الخليج. فلقد أعلن السلطان قابوس في **18/11/1991**: (كما نودّ الإشارة في هذا الصّدد إلى أنّ دول المجلس قد أوكلت إلى السلطنة وضع مشروع استراتيجية أمنيّة لدول المنطقة، وأنّ السلطنة قامت من جانبها بما يفرضه عليها واجبها حيال ذلك. ولدول المنطقة تحديد الإطار الذي يتناسب وقدراتها)[1].

وتحقيقا لذلك، تقرّر فلسفة النّهضة العُمانيّة أنّه لا بدّ أن يكون مواطنو دول المجلس متفاعلين مع خطوات المجلس، تماما مثل التفاعل الذي ينبغي أن يظهر بين مواطني كل بلدٍ من تلك البلدان مع خطوات التنمية والنهضة في داخل بلدهم، وأن يلمسوا، لمس اليد وعلى أرض الواقع، ما ينجزه لهم المجلس، ولذلك يقول جلالته: (نحن نود أن يكون ما تحقّق ملموسا للمواطن). ويؤكد ذلك بقوله: (ونحن أيضا يجب أن نستشفّ تطلعات المواطنين، وماذا يريدون من هذا المجلس أنْ يحقّق)، حيث انّ هذا هاجس ولا بدّ أن يكون موجودا دائما. فوجب على الجميع العمل على تحقيق كل ما يُدخل الخير والأمن والاستقرار لأبناء دول

مجلس التعاون الخليجي[2].

وبالارتكاز على مفاهيم فلسفة النّهضة العُمانيّة، وما استطاع مجلس التعاون تحقيقه، أعاد القائد العُماني في 27 مايو 1998، تقويمه لمسيرة مجلس التعاون بناء على السنوات التي مرّت عليه منذ تأسيسه. ومن أبرز ملامح هذا التقويم الجديد، ما يلي:

1 - انّ المجلس قطع شوطا لا بأس به.

2 - وهناك أمل بأن تكون الأشواط القادمة أكبر.

3 - ومن ناحية أخرى فهناك أمل أيضا في أن يكون التكامل بين دول المجلس أكبر وفي ميادين كثيرة ومتعدّدة.

4 - ومن أبرز ما يجب تحقيقه إلغاء التنافس الضارّ بين دول المجلس.

5 - فتلك الدول قد التقت في مجلس التعاون من أجل أن تتعاون لا أن تتنافس تنافسا يلحق الضرر ببعض الأعضاء. وعلى ما جاء في تصريح جلالته أمام الفريق الإعلامي الإماراتي في 6 ديسمبر 1998، انّ مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد جاء إلى حيّز الوجود كنتيجة طبيعية لمسيرة موصولة من الترابط بين دول المنطقة وتتويجا لعلاقات وطيدة قائمة منذ القدم بين شعوبها[3]. لذا فانّ التعاون بينها أمر طبيعي وضروري وواجب.

6 - وهناك بعض القطاعات لا يمكن أن تُنجز وتنفّذ بدون التعاون.

7 - والمنافسة الشريفة، أيضا، فيها خير كثير.

8 - ومعنَى المنافسة الشريفة، تلك المنافسة التي تنفع الجميع.

9 - وتلك المنافسة أيضا جزء من التكامل الاقتصادي الذي هو ضرورة ملحّة لا بدّ منها.

1 - في 18/11/1991. خطب وكلمات، ص 232.

2 - جريدة الحياة 28/5/1996 (مقابلة).

3 - جريدة عُمان 6/12/1998 (مقابلة).

10 - ربط المصالح يحقق كل الأمور الأخرى، بشكل متناسب ومنسجم لتحقيق النجاح المتواصل.

11 - التكامل، في المفهوم العُماني، هو ربط المصالح الحقيقية للناس.

12 - حكومات دول المجلس يمكن لها أن تسهّل الأمور وتفتح الأبواب وتشجّع الناس على العمل.

13 - وبغير ذلك تبقى الأمور غير منسجمة.

14 - ومجلس التعاون مرّ بمراحل من التطوّر، على هذا النسق:

أ- قام في البداية على ربط المصالح.

ب- ثمّ استجدّت مستجدات قفزت بالنظرة الأمنيّة إلى الأمام، وحوّلت الأمن إلى هاجس.

ج- ثمّ استجدّت أمور أخرى فرضت ربط المصالح بالأمن.

15 - أما فيما يخصّ الشؤون الخارجية، فمنذ البداية، كانت هناك نظرات وصداقات مختلفة في بعض الأوقات، فالكويت مثلا سبقت دول المنطقة بإقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي السابق والصين، وكانت لعُمان مشاكل في ذلك الوقت مع بعض هذه الدول.

16 - يجب أن لا يكون هناك تنافس إلا بما فيه خير، مثلا يمكن إقامة صناعات ولكن مع مراعاة اختلاف النوعيّة وليس أن تتكرّر الصناعات لدى أكثر من دولة من دول المجلس من أجل المنافسة أو التقليد، وكذلك الأمر بالنسبة للزراعة فالتنويع مهم.

وبطبيعة الحال فإن الأطروحة العُمانية في هذا الصدد هي خطوة مهمّة جدا على صعيد التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول المجلس.

17 - المهمّ هو الإنجاز[1].

وبعد شهور قليلة من ذلك التقويم الشامل للمجلس وقضاياه، استعرض جلالة

السلطان مسيرة مجلس التعاون، وتطوراته، وكان من المسائل المهمة التي تناولها أنّ دول مجلس التعاون قطعت شوطا كبيرا في وضع الأسس والتشريعات المختلفة لتنظيم العمل الخليجي المشترك في إطار من التروّي والموضوعيّة بما يمكن أن يكون البداية الطيّبة في اتّجاه السوق الخليجيّة المشتركة، وما الاتفاقية الاقتصادية في حد ذاتها إلا إطار عمل لإقامة السوق الخليجيّة المشتركة وكلما عملت دول المجلس على تنفيذ بنودها، اقتربت من تحقيق هذا الهدف[2]. كما تحدث عن انضمام دول أخرى للمجلس حين يحل الوقت المناسب. وثمّة جهود عُمانيّة مع اليمن بالذات، وكانت عُمان سبّاقة في عرض هذه الفكرة على اليمنيين في وقت سابق ليكون هناك تنسيق وتعاون وثيق بين اليمن ومجلس التعاون، وقد بدأ هذا الجهد حتى في المرحلة التي كانت فيها اليمن منقسمة إلى دولتين، ومن جملة المقترحات العُمانيّة: أن تتشكّل لجان مشتركة. وأن يكون هناك (تعاون مشترك في أمور كثيرة) تمهيدا تدريجيا لانضمام اليمن إلى مسيرة المجلس لِما لهذا الانضمام من منفعة عامة لليمن ولسائر شعوب دول المجلس.

وفي العلاقات الإماراتية الإيرانية، ترى عُمان انّه يجب أن يتفهّم الطرفان، إيران والإمارات، بعضهما بعضا، وهذا أفضل الطرق لحلّ المشاكل العالقة بين الطرفين. لأنّ التفهّم سيتيح فرصا أكبر للحل بالطرق الودّيّة بين الطرفين والطرق الودّيّة هي المطلوبة في النزاعات التي من هذا القبيل. فهذا هو الحلّ الأفضل، لكن على المدى الطويل إذا لم يتسنّ للبلدين أن يصلا إلى حل لا بد أن يُنظر إلى آليّة أخرى لحل هذا النزاع. وإذا تعذّر ذلك فانّ عُمان ترغب في أن يجري حلّ المشكلة بين الإمارات وإيران ضمن المنطقة، أي أن تحل دول المنطقة مشاكلها في ما بينها، (هذا يكون أفضل للجميع من غير شك، لكن إن تعذر فلا بد أن يُتّفق على شيء آخر)[3].

ويمكننا أن نلاحق تطوّر الموقف العُماني من مجلس التعاون منذ تأسيسه ولغاية

1 ـ جريدة الوطن، الكويتية، 27/5/1998.

2 ـ جريدة عُمان 6/12/1998 (مقابلة).

3 ـ جريدة الحياة 28/5/1996 (مقابلة).

الآن، عبر إعادة قراءة تصريحات جلالة السلطان قابوس لوسائل الاعلام وما جاء في خطب جلالته فيما يتّصل بالمجلس ونموّه.

** ففي 28/9/1981 أي بعد شهور قليلة من تأسيس المجلس وضعت عُمان إطارا عامّا لتحرّكه وخطّة متكاملة للعمل الجماعي المشترك. ولا يقتصر ذاك الاطار وهذه الخطّة على التكيّف مع أوضاع سنة 1981 حيث كانت الحرب العراقية الايرانية في أوج تصاعدها بحيث أصبحت الممرات المائية في المنطقة مهدّدة بالأخطار الداهمة، فحسب .. بل كان ذلك الإطار وهذه الخطة، نهجا مستقبليّا أيضا، وغاية استراتيجيّة في الوقت نفسه[1].

** وفي أواسط سنة 1982 لفتت عُمان الانتباه إلى أنّ المجلس لا يزال في بدايته ولا يزال يتلمّس طريقه. وعلى الرغم من ذلك قطع أشواطا كبيرة جدا في بعض النواحي. أمّا مسألة التكامل فيجب ألاّ نستعجل في هذا الأمر حتى اذا ما تمّ فيكون ذلك على أسس ثابتة ومتينة ونابعا مما يريده الناس[2].

** إننا الآن ننظر إلى الأشياء بمنظار مشترك، ننظر إلى الأمور مع بعض بدلا من أن نقيّمها فرادى أو على الصعيد الثنائي، وهذا أهم ركائز مجلس التعاون. ومن هذا المنطلق نستطيع أن نفكّر بالطرق الصحيحة ثم ننظر الى الأمور نظرة مشتركة ونقيّم الاشياء من جميع جوانبها وأنْ نكون واقعيين[3]. وعُمان راضية عن جهود التنسيق المشترك[4].

** المجلس هو للتعاون، تعاون وثيق بين إخوة ووحدة الرأي ووحدة الهدف ووحدة النظر الى الأمور ووحدة النظر الى المصلحة، وهو ليس اتّحادا، هذه الكلمة (اتحاد) لا أعتقد أنّها دخلت في أي يوم من الأيام محاضر المجلس ولا نوقشت. إنما هو مجلس تعاون ووحدة الهدف. إنّ الأسس التي يسير عليها المجلس الآن والمعروفة لدى جميع دول المجلس عامة دون أيّة كتلة، إنما هو مفهوم توحيد الآراء والمصلحة والتعاون الوثيق في كل الأمور، أكانت اقتصادية أم أمنية أم أي شيء، مع الأخذ بالظروف لكل دولة، وترك أي سلبيات أو عقبات وتركها جانبا وتجميع كل الإيجابيات، وعدم الخلط بين السلبيّات والإيجابيات حتى لا تتعرقل الأمور، وأخذ كل الايجابيات وتنميتها وتعميقها والسير عليها، وترك

السلبيات والمعوقات جانبا، وكلما رأيت السلبيات تصبح إيجابيات أضفها إلى سلّة الإيجابيات وهكذا[5].

** أنا أشعر بالرضاء والارتياح لطابع التأنّي في اتّخاذ القرارات، فأيّ شيء يُتّخذ قراره يجب أن يكون عن قناعة وأن يكون حسب القدرة والإمكانيّة والمفهوم وهذا ما حدث، وهو مفهوم واضح في مسيرة مجلس التعاون يبشّر بالخير[6].

**عُمان مع التخلص من ازدواجية المشاريع، يجب ألا تكون هناك ازدواجية في المشاريع خاصة المشاريع المهمّة الكبرى، المشاريع الصغيرة المحلية هذا شيء آخر، لكن لأنّ أي ازدواجية في المشاريع تضر[7].

** الخطوة التي يمكن اتخاذها لتعزيز قوة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتمد على جهود دول المجلس لجعله قويًا وكي يصبح منظمة أكثر فاعلية من أجل مصلحة شعوبه والأمة العربية والعالم أجمع. ومن الطبيعي أن تنصبّ مسؤوليتنا في ذلك على تأكيد اننا أقوياء فرديا وجماعيا بقدر الإمكان حتى نصبح قادرين على الدفاع عن أنفسنا ويجب في الوقت نفسه تدعيم علاقاتنا بالأصدقاء الآخرين من أجل مصالحنا المتبادلة. (وأشاد جلالته بالتعاون العسكري مع الأصدقاء ولكنه قال): إنّ هذا التعاون له قيمة كبرى إلاّ أنّ أيّ بلد في المقام الأول يجب أنْ يكون مسؤولا عن الدفاع عن نفسه، وهذا بالتحديد شعورنا هنا في عُمان[8].

** التكامل الاقتصادي ضرورة، ربط المصالح يحقق كل الأمور الأخرى،

1 ـ المدينة 28/9/1981. (مقابلة).
2 ـ مجلة المجلة 1/5/1982. (مقابلة).
3 ـ الاتحاد، الإمارات، 1/11/1986. (مقابلة).
4 ـ المصور، القاهرة، 9/1/1987. (مقابلة).
5 ـ الخليج، الإمارات، 11/1/1986. (مقابلة).
6 ـ الوطن، العمانية، 2/1/1987 عن البلاد السعوديّة.
7 ـ صحيفة عُمان 18/12/1988 عن أخبار الخليج البحرينية.
8 ـ عمان، 10/6/1993، عن مجلة دفنس نيوز الأمريكيّة.

وهي تأتي وتنسجم، فالتكامل هو ربط المصالح الحقيقية للناس. والحكومات يمكن لها أن تسهّل الأمور وتفتح الأبواب وتشجّع الناس على العمل، هكذا يجب أن تكون الأمور، أما غير ذلك فتبقى الأمور غير منسجمة. فمجلس التعاون قام في البداية على ربط المصالح، ثمّ استجدّت مستجدات قفزت بالنظرة الأمنيّة إلى الأمام، وحوّلتها هاجسا، والمصالح والأمن على ارتباط.

أمّا فيما يخصّ الشؤون الخارجية، فهناك نظرات وصداقات مختلفة في بعض الأوقات، فالكويت مثلا سبقت دول المنطقة بإقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي السابق والصين، وكانت لنا مشاكل في ذلك الوقت مع بعض هذه الدول.. يجب أن لا نتنافس إلا بما فيه خير، يمكننا إقامة صناعات ولكن مع مراعاة اختلاف النوعيّة وليس أن أكرر الشيء الذي لدى الآخر من أجل المنافسة أو التقليد، وكذلك الأمر بالنسبة للزراعة فالتنويع مهم[1].

** لقد قطعنا شوطا كبيرا في وضع الأسس والتشريعات المختلفة لتنظيم العمل الخليجي المشترك في إطار من التروّي والموضوعيّة، ونعتقد انّ هذه الأرضيّة تسمح لنا إن شاء الله بالبداية الطيّبة في هذا الاتجاه، وما الاتفاقية الاقتصادية في حد ذاتها إلا إطار عمل لإقامة السوق الخليجيّة المشتركة وكلما عملنا على تنفيذ بنودها، اقتربنا من تحقيق هذا الهدف[2].

** إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتقدم الآن نحو السلام المنشود وانها قررت مبدأ تعزيز دفاعاتها الذاتيّة وبعد ذلك لا تمانع في مساعدة الأصدقاء لها. ان الأمر الأساسي هو الاعتماد على الذات وليس على الآخرين، نحن نحتاج إلى رادعنا القائم على قوتنا الذاتيّة[3].

** إن علاقات عمان مع إيران قائمة على التعاون المشترك لمصلحة البلدين، وانني أعتبر من دون شك أنّ إيران لها دور هام تلعبه في المنطقة ولا أقبل القول بأنّ إيران تشكل خطرا على الاستقرار على المدى البعيد[4]. ونحن على علاقة جيدة بجارتنا إيران[5].

** الأمن دائما له أهميته، تتغيّر هذه الأهمية بتغيّر الأوضاع، فكل وضع له

اهتماماته الخاصّة، والآن الاهتمامات الأمنيّة تختلف، ونتعامل معها وفقا لوضعها. الشرطة هي أكثر من يهتم بالأمن وخاصة جانب الساحل والبحر، نهتم كثيرا بمنع عمليات التهريب وهذا الدور الذي نتمناه من رجال خفر السواحل[6].

** إننا كدولة عضو في مجلس التعاون الخليجي وموقعنا الاستراتيجي فيها نشارك أشقّاءنا الاهتمام بهذه المنطقة، ومن هذا المنطلق ساهمنا في تأسيس رابطة الدول المطلّة على المحيط الهندي بقصد فتح آفاق جديدة من خلال تبادل المصالح والتعرّف عن كثب على أفكار الآخرين.

وشدد جلالته على انّ (عالم اليوم بما يمثّله من تقنية كبيرة وواسعة ومعلومات كثيفة يحتّم علينا أن نتفاعل معه بالقدر الذي يجنّبنا الهيمنة ويمنحنا المشاركة كلّ حسب جهده وإمكانياته)[7].

** لا يمكن أن نتحدث عن الأمور الاقتصاديّة فقط من دون أن نتحدث عن القضايا الأمنيّة، الأمور الأمنية مهمّة لأنه لا يمكن التعاون إلا عندما يكون التعاون متكاملا في كل المجالات، وكل ما يهمّ الناس اقتصاديا وأمنيا وأيضا ثقافيا وتعليميا وتوعية، كل هذه المجالات يجب أن ننظر فيها ونضع لها الأطر السليمة[8].

1 ـ الوطن، 27 مايو 1a (مقابلة).
2 ـ عمان، 6 ديسمبر 1998. (مقابلة).
3 ـ عمان 15/5/1992، عن صحيفة كورير النمساوية.
4 ـ عمان 6 يناير 1995، عن الواشنطن تايمز الأمريكية.
5 ـ ذي تليغراف الهولندية اليومية 11/11/1995.
6 ـ الوطن 27/5/1998. (مقابلة).
7 ـ عُمان، 6 ديسمبر 1998. (مقابلة).
8 ـ الحياة، 28 مايو 1996. (مقابلة).

الفصل السابع عشر

محصلة السياستين

« على مدى الحقبة المنصرمة من عُمر نهضتنا الحديثة اتّضحت، وعلى مراحل متعدّدة، معالم سياستنا الداخلية في شتّى الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

كما تأكّدت ثوابت سياستنا الخارجية، من وقوف الى جانب الحق والعدل، وتعزيز لوشائج الأخوة، وروابط الصداقة، والمساهمة في توطيد الأمن والسلام الدوليين.

ونحن على يقين من أنّ إقامة السلام وصيانته في العالم أمران ضروريان لخير البشرية جمعاء.

وأنّ هذا السلام لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا كان قائما على قواعد راسخة من العدالة وأسس ثابتة من التعاون والتفاهم بين جميع الأمم ».

الخطاب السامي بمجلس عُمان، 25 سبتمبر 2001م.

الأمن والسلام بحسب رسالة الاستخلاف

لقد أثبتنا فيما سبق أنّ القرآنِ الكريم جعل رسالة الاستخلاف إحدى أهمّ رسالاته، إن لم تكن رسالته الأمّ، بملاحظة أنّ كل مبادئه توجّه الناس نحو الإعمار والبناء.

والقرآن الكريم الذي حثّ على طلب العلم النافع والعمل الصالح وعلى صلة الرحم والتعاون وغير ذلك من قِيَم إنسانية سامية أَمَرَ بتوفير الأمن والسلام والاطمئنان، باعتبارها الإطار العامّ الذي تجري بضمن حدوده عمليات البناء والإعمار أي التقدم نحو تحقيق رسالة الاستخلاف.

ومن أجل فهم وافٍ لنظرة القرآن للأمن والسلام، يجدر بنا أن نتفهّم مصطلحات القُرآن ذات العلاقة بهذا الموضوع وبخاصة ثلاثة مصطلحات وما يُشتقّ من كل واحد منها من مشتقات. وهذه المصطلحات، هي: الأمن والإيمان، الاسلام والسلام، ثم الطمأنينة.

أولاً. الأمن والإيمان

يعود هذا اللفظ في أصله إلى الجذر الثلاثي (أمن) العائد بدوره إلى الثنائي (أم). وفيه مداخل لغويّة متعدّدة، قد تبدو متباعدة، ولكنّها – في المنطوق اللّغويّ – متداخلة يتوشّج بعضها مع بعض، وتلك المداخل، هي:

1 ـ الأُمّ. ومنه (أُمّ الكتاب).

2 ـ (آمّين) بمعنَى قاصدين.

3 ـ الإمام.

4 ـ الأمّة.

5 ـ الأمن.

6 ـ الإيمان.

7 ـ الأمانة.

8 - الطّمأنينة. وهي من (أمن) ومن (الإيمان) وسنفردها في البحث.
فهذه المصطلحات جميعا تلتقي في اللّفظ وتتلازم في الدّلالة بحيث يكمّل بعضُها بعضا. وهي ظاهرة طبيعيّة في اللّغة لأنّ كل لفظ يتكوّن من حروف، وكلّ حرف من تلك الحروف له معنًى يشترك في تكوين معنًى للّفظ.

1 - أمّا الأمّ، فمعروفة: (وإذ أنتم أجِنّةٌ في بُطونِ أمّهاتكُم)[1].

والأمّ رمز للحنان والمحبّة. ومنه (أُمّ الكتاب) والمراد: الآيات المحكمات كما في: (هو الذي أنْزَلَ عليك الكتابَ منه آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنّ أمّ الكتابِ وأُخَرُ مُتشابهاتٌ)[2]. فكأنّها الآيات التي يعود إليها النّاس كثيرا وإليها تعود معاني الآيات المتشابهات، فتلك أمّ لهذه.

ج- أُمّ القرى ويُراد بها مكّة[3] لأنّ النّاس يعودون إليها في حجّ وغيره.

2 - ومن هذا المعنَى تأتي لفظة (آمّين) بمعنَى قاصدين: (ولا آمّين البيتَ الحرامَ يَبتغونَ فضلا من ربّهم ورضوانا)[4].
ويقال أنها بمعنَى الدعاء. وتخفّفُ الميمُ منها فتصير (آمِين).

3 - الإمام: من الجذر (أمّ) بفتح الهمزة، بمعنَى: قصَد، أو صار إماما، كما لو قلتَ: أمّ فلانٌ النّاس في الصّلاة أي صار لهم إماما يأتَمّون به، أي: يقصدونه ويُتابعونه.

وكما انّ لفظ (الأُمّ) يحتوي على الحنان والألفة والعطف والصّبر فقد تسرّبت هذه المعاني الى لفظ (الإمام) فليس إماما ذلك الذي يتعامل مع مأموميه (أي أتباعه) بالقسوة والعُنف والظّلم[5].

وبلا شكّ فإنّ لفظ (الإمام) يُطلق على أيّ شخص يتقدّم غيرَه في أيّ شأن من شؤون الحياة.

أمّا استعمال اللّفظ اليوم في المعنَى الشّائع المعروف، حيث يُطلق لفظ (الإمام) على عديد من النّاس، كأن يقال كان إماما في القراءة القرآنية، أو هو إمام المؤرخين.. وما إلى ذلك، فهو بمعناه المحدود بحسب السّياق الوارد فيه، كما في:

إمام الجماعة، وإمام الجُمُعة، وما إليهما.

ونرى في قصص القرآن الكريم أنّ الأنبياء والرُّسُل وسائر المصلحين الجديرين بصفتهم يُلْزِمون أنفُسَهم، أوّلا، بالأخذ بالعدل والتّراحم والتكافل والإحسان وكلّ ما يحقّق مفهوم الاستقامة في شؤون حياتهم، ومن ثمّ ينصحون النّاس أنْ يأخذوا بذلك كلّه، ثانيا. وقد يصبح بعض هؤلاء الأنبياء والرّسل أئمّة يهدون الى الخير فيَتّبِعُهم مِنَ النّاس مَنْ يتّبعهم، ولكنّهم يظلّون في إطار رسالتهم السّماويّة، أمّا شؤون النّاس الدّنيويّة فمتروكة للنّاس على وفق أسس معيّنة في السّلوك القويم السّليم يرسي معالِمَها الأنبياءُ والرُّسلُ عادة، ومن يتابعهم من المصلحين الذين يريدون الإصلاح حقّا وحقيقة. والأصل في الإمام أن تتوفّر فيه الرّأفة والحنان والصبر حتى لو اقتصر تطبيقه لها على أتباعه ومُريديه، أيّا كان دينُه ومُعْتَقَدُه وفكره. فالدّين والمعتقد والفكر وحدها لا تكفي لتوصيف الإنسان، سواء كان إماما أم لم يكن، بالرّأفة والحنان والصّبر وما إليها، بل لا بدّ أن تتجلّى تلك القيمُ في سلوكه، في تعامله مع الآخرين، في عدله وحكمته ونزاهته. ويجب أن تكون هذه الصّفات نابعة من ذاته هو بغير إكراه خارجيّ. وبغير تلك الصّفات لن تنعقد الإمامة له، سواء كانت إمامةً لعائلة أم لجماعة أم لأمّة، وسواء كانت إمامة حقّ وعدل أم كانت إمامة تدعو الى الكفر والضّلال. وعلى هذا نفهم قوله، تعالى: (يوم نَدْعُو كُلّ أُناسٍ بإمامِهم)[6] ثمّ تقسيم أولئك النّاس إلى فائزين وخاسرين. وإذا تدبّرنا قولهُ تعالى، مخاطبا نبيّه الكريم: (ولو كنتَ فظّا غليظ القلب لانفضّوا من حَوْلك)[7] أدركنا أنّ أيّ نبيّ إذا عامل قومه بفظاظة وقسوة انصرفوا عنه، وكذا الحال في أيّ قائد آخر. ثمّ إنّ هذه

1 ـ سورة النّجم 32
2 ـ سورة آل عمران 7.
3 ـ سورة الأنعام 92 من سورة الشورى 7.
4 ـ سورة المائدة 2.
5 ـ بدلالة الآية 124 من سورة البقرة.
6 ـ سورة الإسراء 71.
7 ـ سورة آل عمران 159.

الصّفات من الرّأفة والرّحمة والتّعاطف والصّبر ليست مقصورة على دين دون دين، ولا على معتَقد دون معتقد، ولا على فكر دون فكر. هي صفات نابعة من ذات الإنسان المتّصف بها بطواعية وقناعة، لا مفروضة عليه بحكم الدّين أو المجتمع أو القانون. ويحدّثنا القرآن الكريم عن أناس من أديان أخرى، اتّصفوا بالرّحمة: (ثمّ قفّينا على آثارهم برُسُلنا وقفّينا بعيسَى بن مريمَ وآتيناه الإنجيلَ وجعلنا في قلوب الذين اتّبعوه رأفة ورحمة)[1] وأيضا: (لَيْسُوا سواءً، مِنْ أهْلِ الكتابِ أمّةٌ قائمةٌ يَتْلُونَ آياتِ اللّهِ آناءَ اللّيلِ وهم يَسْجُدونَ. يؤمنون باللّه واليوم الآخرِ ويأمُرون بالمعروف وينهَون عن المنكرِ ويُسارعون في الخيرات وأولئك من الصّالحين. وما يَفعَلوا من خير فلن يُكْفَروهُ، واللّه عليم بالمتّقين)[2]. وفي الوقت نفسه، نقرأ في تاريخ البشريّة، سواء كان تاريخنا أم تاريخ الآخرين، كثيرا من صور القسوة والعنف والظّلم والعدوان في تعامل النّاس بعضهم مع بعض، وفي تعاملهم مع الآخرين، بما يخالف تعاليم الأديان. ولو عدنا الى دراسة تاريخ البشريّة وأسباب الصّراعات فيها لوجدنا الأطماع الشّخصيّة الضّيّقة والتّعصّب والجهل من أبرز العوامل الفعّالة في إثارة النّزاعات والحروب التي مرّت على البشريّة، أيّا كانت الأزياء البرّاقة التي يُلبِسُها المتنازعون المتصارعون لنزاعاتهم واختلافاتهم.

4 - الأمّة: إنّ هذا المصطلح له علاقة وثيقة بمصطلح (الإمام). وهما معا من الجذر اللّغوي (أ. م. م) الذي منه (الأمّ) و(الأمن) و(الأمان) و(الإيمان) (والاطمئنان). وفي سياق هذه الألفاظ والمصطلحات تظهر كلمة (الأمّة) لتحوي بين طواياها جميع دلالات الجذر.

ومن المعلوم أنّه لا أمّة بلا قيم التّعاطف والتّراحم بين أفرادها ومع سائر البشر، بل حتى مع البيئة والطبيعة. ولا أمّة من غير قائد تأتمّ به يقودها في مسيرتها، ويؤطّر لها، وبرضاها، حاضرها ومستقبلها. والأمّة: جماعة بين أفرادها علاقات وظيفيّة إجتماعيّة. والأمّة لا بدّ لها من قانون خاصّ بها، يسمّيه القرآن الكريم (مَنْسَكا) تارة، و(منهاجا) تارة ثانية، و(شِرعة وشريعة) تارة أخرى. كما يستخدم ألفاظا تؤدّي ما هو قريب من دلالات هذه المصطلحات. وقد سبق

لنا بحث ذلك.

5 & 6 - الأمن والإيمان: الأمن والإيمان كلاهما من الجذر (أمّ) بفك التضعيف إلى نون. وهما صنوان لا يفترقان. فعلى كلّ (مؤمن) أن يحقّق (الأمن والأمان) له وللآخرين، وأنْ يمتنع عن العدوان والظّلم وعن كلّ ما ينقض الأمن والأمان، لأنّ ذلك ينقض الإيمان أيضا. وجاء في الأثَر (الإيمانُ الطّمأنينةُ) ردّا على سؤال: ما الإيمان؟ فالطّمأنِينة هي من الأمن والإيمان. والإيمان: التّصديق العميق الشامل.

وبيتٌ آمِنٌ، وبَلَدٌ آمِنٌ: ذو أَمْن. قال اللّه، تعالى، على لسان النّبيّ إبراهيم، عليه السلام: (ربِّ اجعلْ هذا بلداً آمِناً)[3].

والأمن سكون النّفس: (أفَأَمِنَ أهلُ القرى)[4].

والأمن والطّمأنِينة نظائر في اللّغة. والأمن: ضدّ الخوف. والأمن: الثّقة بالسّلامة من الخوف. فهو لفظ دالّ على الطّمأنِينة. وهذا المعنَى باقٍ في جميع اشتقاقاته. فهي، جميعها، ضدُّ الخوف.

ومن البديهيّ أنّ الأمْن لا يتحقّق بصورته الجليّة إلاّ بأداء العمل الصّالح المفيد، من جهة، والعلم النّافع، من جهة أخرى. إضافة إلى عامل الإيمان الذي ينبعث من ذات الإنسان وضميره، ويثبّت في نفسه الأمن والاطمئنان فلا عجب أن يكون الأصل اللّغويّ لهما واحدا وهو (أ. م. ن) الآتي من (أمّ) التي هي في جميع أدبيات المجتمعات البشرية رمز للحنان والألفة والمحبة.

7 - الأمانة: من طبيعة العلاقات الاجتماعية أنّ المرء يُضطرّ، من حين لآخر، أن يُوْدِعَ عند غيره وَديعَة. وينتقي لمحلّ وديعته، عادةً، أوثَقَ الأفراد عنده، فيتركها في حفظه وعنايته، وهو (مطمئنّ) القلب إلى سلامتها، وإلى أنّه سيستردّها منه

1 - سورة الحديد 27.
2 - سورة آل عمران 115-113.
3 - سورة البقرة 126.
4 - سورة الأعراف 97.

سالمة مُسلّمة. ولولا هذا (الاطمئنان) لَمَا أُطلق على الوديعة لفظ الأمانة. والأمانة لا تقتصر على الودائع الماديّة، بل تتعدّى ذلك إلى كلّ الأشياء ماديّة وغير ماديّة. فحقوق المرأة على زوجها، وحقوقه عليها، مثلا، أمانة مودَعَة عند الطّرف الآخر من طرفي العلاقة الزّوجيّة.

8 - وبالنّظر لهذا الاطمئنان في الأمن والإيمان، ولتزايد شعور الإنسان بالتّعلّق به، تمّ نقل اللّفظ إلى صورة أخرى بزيادة همزة في أوّله، للدّلالة على أعمق ما يكون عليه الاطمئنان، فصار (آمَنَ) و(يؤمن)، وخُصّ به الاطمئنان إلى اللّه، تعالى، والثّقة به: (الذين آمنوا وتطمئنّ قلوبُهم بذكر اللّه ألا بذكر اللّه تطمئنّ القلوب)[1]. فاستقرّ اللّفظ بالصّياغة الجديدة والدّلالة الجديدة، بعد أنْ لم يُروَ نظيرُه فيما رُوِيَ من أشعار العرب الجاهليين.

ونستخلص من ذلك كلّه أنّ لفظ (الإيمان) دالّ على الاطمئنان العميق الشّامل، لا على مجرّد التّصديق حتى لو كان هذا التصديق حقيقيا ومتجليا في سلوك المرء لأنّ هذا التصديق قد لا يكون نابعا من أعماق الأحاسيس بطواعية تامّة. واللّه أعلم بسرائر الناس. وأيّا كانت الحالة، فإنّ هذا التّصديق من مظاهر ذلك الاطمئنان وشواهده، ثمّ يأتي العمل الكاشف – إلى حدّ ما – عن حقيقته. وكلّ هذا مختصّ بعلاقة الإنسان مع اللّه، من جهة، ومع النّاس من جهة أخرى.

ثانيا. الإسلام والسلام.

إنّ أبرز معنًى للجذر (سلم)، بحسب ما تدلّنا عليه استعمالات العرب، هو التّسامي والارتقاء. فالسّلامة ماديّا ومعنويّا: التسامي من المرض والخطر والسّوء، مثلا، إلى حالة نقيضة. و(السُّلّم) دالّ على الدّرج الذي يستخدمه المرء للارتقاء من مكان واطئٍ إلى مكان مرتفع.

والسّلامة: أنْ يَسْلَمَ الإنسانُ من العاهة والأذَى. والسّلام[2] من صفات الله تعالى. كما وصف الدّار التي يدعو إليها بأنّها (دار السّلام)[3]. وقد فُسّرَتْ (دار السّلام) بالجنّة غير انّنا نرى أنّ مصطلح (دار السّلام) لا يُقصد به الجنّة فحسب، بل يُقصد به الدّنيا والآخرة معا. فاللّه يدعو النّاس إلى أن تكون دورهم

(أي بلدانهم وأماكن سكناهم) دارا للسّلام، بدليل ذكره للصّراط المستقيم، وهو صراط يسلكه النّاس في دُنياهم. كما انّ الآية التي قبلها تتحدّث عن الحياة الدّنيا ومآلها. وحتّى لو سايرنا القائلين بأنّ المقصود بـ(دار السّلام) هي الجنّة التي وُعد بها المتّقون، فإن الوصول إلى الجنّة لا يتمّ اعتباطا بل لا بدّ من أن يسعى المرء لتأسيس جنّته على الأرض، بالعلم النّافع والعمل الصّالح، اللّذَين من شأنهما استتباب السّلام والأمن والاطمئنان واعتياد المرء عليها، ورغبته فيها، ليتأهّل لدار السّلام الأخرويّة وهي الجنّة. ولا تُسَمّى الدّارُ، سواء كانت دُنيويّةً أم أخرويّةً أم الإثنين معاً، دارَ سلام، إلاّ حين تكون خالية من النّقص والقلاقل والفتن وسفك الدّماء وسائر صور الإفساد، ذلك الإفساد الذي يُناقض السّلامة، ويناقض السّلام، بل يناقض الإسلام برمّته، ويناقض أيضا جميع رسالات السّماء.

ولفظ الاسلام، بذاته، يتضمّن معنَى التّسامي والسلام والسلامة من الأذى والنقص والعيوب. وحين تكون النّفس قد تخلّصت من نواقصها وعيوبها التي منها الحسد والأحقاد والطّمع والجشع والتّنافس غير الشّريف وسائر الصفات السيئة والسلوكيات المنبوذة، تستطيع أن تنهج نهج المسالمة والموادعة، وهذه كلّها تحقّق للمرء الارتقاء والتّسامي عن الصّغائر والكبائر معا. ذلك أنّ الإنسان الذي يُسْلِمُ وجهه لله، وينقاد لِما أراده منه، حتّى لو كان في ذلك ما يُخالف هواه، يضمن لنفسه السّلامة من النّواقص والعيوب، إذ لن يجرؤ على الغِيبة والنّميمة والنّفاق وسائر صور العدوان، على سبيل المثال، بل سيعمل على استتباب الأمن والسلام ويحرص على سمعة الآخرين وعدم إيذائهم أو خدش أحاسيسهم ومشاعرهم ولو بكلمة أو نَبْرة أو سلوك، فيحقّق لنفسه الارتقاء والتّسامي إلى مستويات عالية من الأجواء الإنسانِية العابقة بالمودّة والرحمة والتعاون.

ووصف القرآنُ الأنبياء السّابقين بأنّهم أسلموا، وذلك في: (إنّا أنزلنا التّوراة

1 - سورة الرعد 8.
2 - سورة الحشر 23.
3 - سورة يونس 25.

فيها هُدىً ونورٌ يحكم بها النّبيّون الذين أسلموا للّذينَ هادُوا)[1] فالذين هادُوا، هم اليهود، وأولئك الأنبياء المذكورون في الآية أنبياؤهم، وهم أسلموا وجوههم للّه[2]. وقد سوّى القرآن الكريم بين أتباع الأديان، وجعل العمل والسّلوك مقياس التّفاضل بينهم، وذلك قوله: (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصّابئون والنّصارى مَن آمَنَ باللّه واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خَوفٌ عليهم ولا هم يَحزنون)[3]. وكذلك: (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنّصارى والصّابئين مَن آمنَ باللّه واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرُهم عند ربّهم ولا خَوفٌ عليهم ولا هُم يحزنون)[4].

وتلك إشارة واضحة جدّا إلى أنّ الانتماء لوحده إلى دين معيّن لا يُعطي للمرء أفضليّةً على غيره. وإنّما مردّ الأمر إلى العمل الصّالح، فالذي يعمل صالحا، أيّاً كان دينُه، هو أفضل من ذلك الذي لا يعمل عملا صالحا، أيّا كان دين هذا الأخير.

ومن جهة أخرى أكّدت خطبة النّبيّ ﷺ في حجّة الوداع مجموعة من المعايير والمقاييس التي يجب أن يقف النّاس عندها ولا يتجاوزوها، ومن ذلك قوله: (أيّها النّاس، إنّ دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أنْ تلقَوا ربّكم، كحُرمة يومكم هذا، وكحُرمة شهركم هذا، وإنّكم ستَلقَون ربّكم فيسألكم عن أعمالكم ... إنّ كلّ مسلمٍ أخٌ للمسلم، وإنّ المسلمين إخوة، فلا يحلّ لامرئ من أخيه إلاّ ما أعطاه عن طيب نفس منه، فلا تظلِمُنّ أنفسَكم)[5]. وفي السّيرة النّبويّة الشّريفة الكثير من الواقعات التي تؤكّد هذا المنحى.

ونظرا لأهمية السلام والأمن فقد جاءت في التنزيل العزيز آيات عديدة آمرة بإفشاء السِّلْم والسّلام. حتّى انّ التحيّة المعروفة في الاسلام تتضمّن كلمة السلام. وكذاك: (تحيّتهم يوم يلقونه سلامٌ)[6].

ويمنع الاسلام أتباعه من العدوان وإثارة الفتن، ويحرّم عليهم قتل أيّ امرئ بحجّة أنّه ليس مؤمنا كما في: (يا أيّها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبيّنوا ولا تقولوا لِمَن ألقَى إليكم السّلَم لستَ مؤمنا تبتغون عرَضَ الحياة الدّنيا)[7]. وتدلّ هذه الآية، بما لا يقبل جدَلا، أنّ العُنفَ ضدّ الآمنين والمسالمين لا يَمُتُّ إلى الاسلام، ولا إلى غيره من الأديان، بأيّة صلة. ذلك أنّ الآية تتحدّث عمّا

قد يقعُ أثناء القتال، فما بالُك إذا لم يكن هناك قتال؟! لقد جاء الاسلام لينشر السّلام بين جميع الأمم والشُعوب، جاء مناديا: (ادخلوا في السّلْم كافّة، ولا تتّبعُوا خُطواتِ الشّيطان)[8] حيث اعتبر عدم الدخول في السّلم اتباعا لخطوات الشّيطان. ولا يمكن أن يكون المراد بـ(السّلم) هاهنا الاسلام، لأن الآية تستهلّ بنداء للمؤمنين: (يا أيها الذين آمنوا) فلا ضرورة لأن يخاطب المؤمنين داعيا إياهم بالدخول في الاسلام، لأنّهم داخلون أصلا فيه، ولولا ذلك لما كانوا من المؤمنين ولما خاطبهم بقوله (يا أيها الذين آمنوا).

وفي مراحل تطوّر المجتمع المسلم ومنذ أيّام النّبيّ ﷺ، أمَرَ الاسلامُ أتباعَه بمراعاة السّلْم والمحافظة عليه، حتّى انّه اعتبر نقض السِّلم من قِبَلهم عصيانا لأوامر الله تعالى حتى مع المنافقين[9].

وفي القرآن نصّ واضحٌ لا يقبل التأويل يأمر بالسّلم والسّلام: (وإنْ جَنَحُوا للسّلم فاجنَحْ لها)[10]. وثمّة آيات كثيرة، وأحاديث نبويّة جمّة تؤكّد على هذا المعنَى، تحرّم العدوان وإثارة الفتَن وتُجَرِّمُ مَن يقومُ بأيّ منهما. وتدعو النّاسَ إلى توقّي مسبّبات الخصومات والحروب والمعارك والفتَن. على أنّ هذا لا يُلغي ضرورة استعداد النّاس للأخذ بأسباب القوّة لردّ العدوان.

ثالثا، الاطمئنان

دالّ على هدوء النّفس وسَكينتها. وسبق الحديث عنه في (أمن) لعلاقة قويّة

1 ـ سورة المائدة 44.

2 ـ سورة آل عمران 20.

3 ـ سورة المائدة 69.

4 ـ سورة البقرة 62.

5 ـ السيرة النبوية لابن هشام، 2/603-604. ط2. القاهرة 1955.

6 ـ سورة الأحزاب 44.

7 ـ سورة النساء 94.

8 ـ سورة البقرة 208.

9 ـ راجع الآيات 93-88 من سورة النساء. وقد سبق الحديث عنها في ص 66.

10 ـ سورة الأنفال 61.

متلازمة بين دلالة لفظ الإيمان ولفظ الاطمئنان. وكمثال على ذلك نُمْعنُ النّظَر في قوله، تعالى: (الذين آمنوا وتطمئنُّ قلوبُهم بذِكْر اللّهِ ألا بِذِكْرِ اللّهِ تَطمئنُّ القُلوبُ)[1] فهنا إيمان واطمئنان متلازمان، فـ(تطمئنّ) ذو علاقة بالأمن، لفظا ودلالة. ولسنا من المغالين، حين نقرّر هذا. فإنّ القدماء أنفسهم حاروا في أصل (الاطمئنان) هل هو من طمأن، أم من طأمن؟! وذلك لأنّهم احتكموا الى قواعدهم التي قعّدوها والتي فرضت عليهم الإدلاء بآراء فيها، أحيانا، بعضُ البُعد والغرابة، كاختلافهم هذا في (الاطمئنان). إنّ تدبُّرَ الآية السّالف ذكرُها يوصلنا إلى أنّ الاطمئنان وليد الإيمان. وسبق أنْ ذكرنا أنّ أصلهما اللّغويّ واحدٌ من الثنائي (أم) ثم المضعّف (أمّ) ثمّ تطوّر الى أكثر من فرع. فصار (أمن) للدّلالة على الأمان والإيمان. ومنه جاء (طمن) للدّلالة على ما يتولّد منهما من هدوء ودَعَة وإذعان. فمن هذه الآية، وغيرها[2]، نستنتج أنّ الأمن مرتبط بالاطمئنان، ونقيضهما الكفر بنِعَم اللّه. فكلّ إخلال بأمن النّاس يعنِي غياب الاطمئنان، وزوالَ نِعَمِ اللّهِ، وهذه سنّة من سُنن اللّه في الكون والحياة والإنسان.

الأمن والسلام في فلسفة النهضة العمانية

لقد لاحظنا في النصوص التي ذكرناها في الفصول السابقة وكذلك ما سنلاحظه في النصوص اللاحقة موقفا عُمانيّا حازما وحاسما تجاه الأمن والسلام وتوفير الاطمئنان للناس. وإلى هذا الموقف نعيد سبب دعوة فلسفة النّهضة العُمانية إلى القضاء على أسباب التطرّف الدينِي والسياسي، ودعوة دول العالم للتعاون من أجل اقتلاع تلك الأسباب من جذورها، والقضاء المبرم على جميع مظاهر التخلّف المنبئة بظهور التطرّف، معتبرةً ذلك التطرّفَ داءً ينخر في جسد البشريّة، ويقودها الى الفتن والحروب، أي الى الدمار والخراب، وسقوط القيم الانسانيّة النبيلة الداعية للعدل والطمأنينة. وتلك الدعوة العُمانيّة تجسيد أصيل لمقولات فلسفة نهضتها، وتطبيق حاذق للمبادئ العامّة والأسس الكليّة للاسلام الذي يرفض الغلوّ والتعصّب والتطرّف، ويدعو الى الحوار بين الشعوب والأمم لما فيه نفع البشريّة.

كما اننا في تحليلنا لبُنى فلسفة النهضة العُمانيّة ومرتكزاتها الأساس، نصل إلى

أنّ شعار «نعم للسلام.. لا للحرب»[3] ما دام تجنّب الحرب ممكنا، هو الشعار العُماني الأصيل الذي أعلنه جلالة السلطان المعظّم، في صياغات سياسية عديدة، في جميع نصوص النطق السامي، إذ اننا لا نكاد نجد خطابا ساميا واحدا إلا وهو يتضمن الكلام على الأمن والإيمان والطمأنينة والسلام والتعايش السلمي، ويدعو الى الحوار والإلتقاء والتفاهم بين الشعوب والأمم لإقامة السلام العادل والشامل في جميع أرجاء المعمورة، والقضاء على بؤر التوتر، والتعامل مع التطرف والإرهاب بما يزيد من وتائر التعاون الدولي، ويحفظ وحدة المجتمع الداخلي لكلّ دولة، ويؤمّن لذلك المجتمع مستوى لائقا من النموّ والتطور المضطرد.. وصولا الى ترسيخ كل تلك القيم النبيلة التي تعارف عليها البشر، وتضمّنتها فلسفة النّهضة العُمانيّة، مما كشفنا عنه في الفصول السابقة من هذا الكتاب، على وجه الخصوص.

ولسلطنة عُمان موقف قلّما نجد نظيرا له في المواقف الرسميّة للدول الأخرى التي تشكو من الارهاب وتستنكره. إذ انّ عُمان، وأينما تطرّق خطابها السياسي الى موضوع الإرهاب، تتحدّث عن معالجته باقتلاع جذوره ومسبّباته، قبل أيّ شيء آخر. على عكس دول أخرى لا ترى من وسيلة للقضاء عليه إلاّ استخدام القوّة المسلّحة. ذلك أنّ عُمان تعتقد، وبناء على تجربتها في أوائل السبعينيّات مع عمليات التخريب في الجزء الجنوبي من البلاد، بضرورة اللجوء إلى التوعية من جهة وتقديم المنجزات الملموسة للناس، من جهة ثانية. وأخيرا فقط استخدام القوّة المسلّحة بالضدّ من العناصر التي لا ينفع معها النّهج السابق.

فاستخدام القوّة لوحدها، إذن، ليس سبيلا للقضاء على الإرهاب، بل لا بدّ من اقتلاع أسبابه من جهة، وبثّ الوعي، من جهة أخرى، والسعي نحو السلام العادل بين الدول، وتعميق الثقة بينها، وإقامة جسور التواصل والحوار بين الشعوب والأمم، وحلّ المشكلات الدوليّة المستعصية، ونشر الوعي والثقافة

1 _ سورة الرّعد 28.
2 _ راجع الآية 112 من سورة النحل.
3 _ أنظر: سلطنة عُمان من النطق السامي إلى النظام الأساسي، ص 119 وما بعدها.

والمعرفة، والتعاون الدولي المشترك في تنفيذ تلك الخطوات، لتكون تمهيدا للقضاء على التطرّف والإرهاب.

وقد تطرّق السلطان قابوس الى هذا الموضوع، ذاكرا خطورته، ومشيرا الى سبيل القضاء عليه، قائلا:

(اننا على يقين من انّ الإرهاب، بكل صنوفه وأشكاله، وأيّا كانت الجهة التي تمارسه، إنّما هو اعتداء على السلام الذي تنشده البشريّة وتسعى اليه، وعلى الاستقرار والأمن الدوليين اللّذَين نعمل، مع الأمم الأخرى، على توطيدهما وترسيخهما. ومن هذا المنطلق، فاننا كنا دائما خلال مسيرتنا المباركة، ندين الارهاب ونستنكره، وندعو الى التصدّي له ومعالجة أسبابه)[1].

إنّ هذه المعالجة العُمانيّة الأصيلة لم تنطلق من فراغ، ولم تهوّم في الفضاء من غير قاعدة سياسية واجتماعية، بل هي معالجة تتميز بواقعية تكتسبها مما يلي:

1 - إنّ القيادة العُمانية العليا، مؤمنة بها حقا وحقيقة.

2 - إنّ تلك القيادة أخذت بها ومارستها، لا في السياسة الخارجية فحسب، وإنما أيضا، في السياسة الداخلية وفن إدارة الدولة وتطوير نهضتها المتصاعدة. بمعنًى أنّها جعلت من التقدّم عاملا يطوّر المجتمع وعيا وسلوكا، ويبتعد به عن مهاوي التطرّف والتعصّب.

3 - إنّ تلك المعالجة هي التجلّي الحقيقي لـ"ذات" المجتمع العُماني و"موضوعه"[2].

4 - إنّ القيادة العُمانية قد أرست تلك المعالجة على تشخيص صائب صاغته صياغة سياسية محكمة ورسمت عددا من المناهج والأساليب لتحقيق أهداف ذلك التشخيص، سواء من قبل العُمانيين أنفسهم فيما يتعلق ببناء بلادهم داخليا، وتوطيد علاقاتها الدولية، أم من قبل بقية قادة دول العالم في العلاقات الدولية فيما بين دولهم وشعوبهم بما لا يتعرض مع المبدأ الأساس للسياسة العُمانية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وقد انطلقت عُمان، في رسم علاقاتها الدولية، وفي تنفيذ شعارها السياسي الكبير "التعايش السلمي" ببنائها الداخلي أولا، في رسم خطى نهضتها ونموها، ثم في إطار دول مجلس التعاون الخليجي والإلحاح العُماني على المسألة الأمنيّة وضرورة أن تحلّ المنطقةُ مشكلاتها بنفسها، وأن تزيد من وتائر تعاونها لتوفير الأمن والاستقرار لمواطنيها. ثم توجّهت الى الدول العربيّة بالدعوة الى نبذ الخلافات، والى تعميق أوجه التعاون والتنسيق فيما بينها، وتوحيد كلمتها. ثم الى الدول الواقعة في الإطار الإقليمي، وأخيرا ضمن ممارسات دول العالم كلها، بدعوتها لاقامة علاقاتها على أساس التعايش السلمي والتعاون بين الشعوب والأمم كافّة. ولقد كشفت القيادة العُمانية العليا، حقيقة مركزية في صنع الحضارة المعاصرة، مفادها أن أيّة دولة في العالم لا يمكن لها أن تؤثّر في أحداثه، إلا إذا رسخت وجودها الحضاري داخل حدودها عبر وصولها الى مرحلة التطور والقوة في الاقتصاد والمجتمع، وعبر تنفيذ عمليات التطور العلمي والحضاري.

ولذلك كانت نصوص النطق السّامي تربط، وبشكل لا يقبل الانفصال، بين نمو البلاد وتقدمها داخليا، وفي جميع الأصعدة وبين إمكانيتها لأداء دورها المؤثّر على صعيد قضايا العالم كلّه، فقد قال جلالته:

(... إننا إذا أردنا أن نضمن لبلدنا القيام بدوره كاملا من أجل خدمة قضايا الحرية والسلام، فإنّه يجب علينا أن نواصل جهودنا لبناء وتعزيز قوة بلدنا، وان نعدّ أجيالنا الصاعدة للمهامّ والمسؤوليات التي تنتظرهم، وبهذه المناسبة التي نحتفل فيها بعيدنا الوطني السابع، يسرني أن أقول: إننا قد أحرزنا تقدما كبيرا هذا العام، على طريق تحقيق هذه الأهداف النبيلة)[3].

وذلك انطلاقا من شعور عُمان بمسؤولياتها التاريخية في هذا المجال، لأن نهضتها، أولا وأخيرا، هي نهضة إنسانية تتأثر، إيجابا وسلبا، بما يصيب

1 ـ في 25/9/2001. خطب وكلمات، ص 352.
2 ـ في مفهوم (ذات المجتمع وموضوعه) أنظر: الفكر السياسي العُماني، 211-195.
3 ـ في 18/11/1977. خطب وكلمات، ص 90.

الإنسان والإنسانية من تقدم أو تقهقر، وذلك ما نتلمسه بوضوح في الخطاب السامي السابق نفسه: (إنّ عُمان قد دأبت باستمرار على أن تقوم بدورها كاملا على المسرح العالمي بالتعاون مع كل الدول الصديقة في سبيل الدفاع عن حرية الإنسان وعزته وكرامته، وقد واصلنا أيضا العمل بالتعاون الوثيق وبروح تتسم بالوفاق الأخوي في إطار جامعة الدول العربية دفاعا عن القضايا العربية، إن هذا الدور الذي يقوم به بلدنا سيبقى حجر الزاوية في سياستها الخارجية)[1].

وبعد سنة واحدة فقط وضّح السلطان قابوس هذه الحقائق التي وردت مُجْمَلةً فيما سبق، وذلك في قول جلالته في 18/11/1978: (إنّه لَحَقٌّ واجبٌ علينا أن نسأل أنفسنا ما هو موقفنا من المشاكل التي تواجه العالم؟ وما نقوم به لدرء الأخطار؟ والإجابة هي اننا أظهرنا للملأ أننا نؤيد وسنواصل تأييدنا الصادق لجميع المبادرات التي تهدف الى ضمان سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط. إننا نرجو بأن تتحول جامعة الدول العربية الى منبر فعّال لمناقشة قضايانا العربية بطريقة إيجابية وبنّاءة وأن تكون أداة للعمل الإيجابي والموحّد على المسرح العالمي، وإننا نتعهد بدعم هذا الهدف دعما تامّا، كما اننا نؤكد استعدادنا لمدّ يد الصداقة الى جميع الذين يمدون يد الصداقة الينا على أساس الإحترام المتبادل والنوايا الطيبة، ولقد أعلنّا بوضوح أننا سنقف الى جانب جميع الدول التي تعتزم المحافظة على حريتها والتي تعارض تدخل أي بلد في شؤون البلد الآخر، وبالتعاون الوثيق مع دول منطقتنا.. هذه هي سياستنا التي ننتهجها ونتمسك بها. وإذا أردنا أن نقوم بدورنا بفعالية ينبغي علينا أن نكرس أنفسنا وجهودنا لهذا الدور وأن نعمل بجد وإخلاص لكي يصبح بلدنا قويا قادرا على الاعتماد على نفسه)[2].

إنّ هذا التشخيص تعبير وافٍ عن موقف فلسفة النّهضة العُمانيّة، المرتكزة على رسالة الاستخلاف من جهةٍ وبالتوافق مع المقولات التي انتهى اليها العلم السياسي المعاصر، من جهة أخرى. ولذلك نجد جلالة السلطان قابوس يقول في 18/11/1981: (إن العالم إذ يشهد في هذه الحقبة أحداثا ومتغيرات معقدة ومتشابكة، فانّ ذلك يلقي علينا مسؤولية أكبر نحو بناء وتطوير قدراتنا الذاتية

بما يمكننا من تحقيق أهدافنا في التنمية والحفاظ على أمن بلادنا واستقرارها (....) وإن كل مواطن مطالب بأن يلعب دوره نحو هذه الغاية بنفس العزيمة التي كافحنا بها خلال السنوات الماضية من أجل تقدم هذا الوطن وازدهاره)[3].

وفي الخطاب السامي ذاته يركّز جلالته على أنّ المساهمة في صنع السلام العالمي لا تتم إلا بتطور البلاد حتى تكون يد الصداقة والتعاون التي تمدها الى القوى الخيّرة في العالم من أجل خير البشرية وسعادتها يدا قويّة يحترمها الجميع.. فيقول: (... وليعلم الجميع أنّ ليس لدينا مخططات أو نوايا عدوانية ضد أحد.. كما اننا لا نرفض صداقة أحد، بل نؤمن إيمانا راسخا بأن مستقبل هذا العالم يكمن في التعايش السلمي، والتعاون البنّاء بين البشرية جمعاء.. واننا لن نتوقف عن العمل لتحقيق هذه الغايات النبيلة، لكن عملنا من أجل السلام يقتضي أن تكون بلادنا قوية.. وأن تُظهر قدرتها على حماية ذاتها)[4].

هذا على الصعيد الداخلي، حيث يجري التركيز على تجييش المواطنين للعمل على خدمة بلادهم.. حتى يتم الانطلاق نحو التعاون الدولي، إقليميا وعربيا وعالميا. وهذه النظرة تمثل أقصى ما يمكن أن يمنحه الإخلاص للوطن والمواطنين، من خطط ومن رؤى، لأنّ الدول التي تفشل في تسيير أمورها داخليا، تلجأ الى إبعاد المواطنين عن مشكلات الداخل، بمحاولة افتعال مشكلات خارجية، تصرّف عن طريقها أزماتها الداخلية، وتحول أنظار الناس الى الخارج، بدلا من تحويلها الى الداخل وتجنيدها للقضاء على تلك الأزمات الداخلية وممارسة التطور نحو المستقبل، وهي السياسة التي لا تجر وراءها إلا الخراب والدمار والتراجع والانكفاء والتخلف.

وهذا، هو المناقض لاختيار القيادة العُمانية العليا المتصفة بالوعي والحكمة والحنكة، والتي لا تلجأ الى الهروب من مشكلات الداخل الى افتعال مشكلات

1 ـ في 18/11/1977. خطب وكلمات، ص 89.

2 ـ في 18/11/1978. خطب وكلمات، ص 100.

3 & 4 ـ في 18/11/1981. خطب وكلمات، ص 126.

خارجية وخلق أعداء موهومين تنصرف اليهم اهتمامات المواطنين، وتشغلهم عن أقدس واجباتهم، والمتمثل في المحافظة على الوحدة الوطنية وصنع الغد المشرق للبلاد وأبنائها. فعُمان تضع قدمها على قاعدة صُلبة من القناعة الراسخة بأن مجتمعها قد تجاوز مرحلة المشكلات والأزمات الداخلية، وأن القيادة العُمانية استطاعت، وبنجاح، أن تكوّن المجتمع المتماسك الموحّد. ولذلك اتصفت بالثقة العالية بالنفس. وعلمت أنّ طريق المستقبل، وطريق التعاون مع العالم، وطريق خير البشرية جمعاء يكمن في بناء الداخل ثم الإنطلاق منه خارجيا بما ينفع الداخل والخارج معا.

وعلى جبهة البلاد العربية.. فان النهج العُماني الذي لحظناه في السطور السابقة هو نفسه الذي نلاحظه هنا.. وملخصه، أنّ العرب، إنّ أرادوا حقا أنّ يقف العالم الى جانبهم وأن يتعاون معهم في صنع مستقبل أفضل للجميع، فيجب عليهم أن يغيروا واقعهم الى الأفضل لينطلقوا منه - وهم أقوياء متماسكون موحّدون - الى مخاطبة العالم.

كان هذا موقف عُمان منذ السبعينيات من القرن الماضي، وأكدته مرارا طيلة العقود المنصرمة، وها هي الأمّة العربيّة تريد أن تصل إليه، ولكنْ، بعد أربعين عاما من الخسائر والنكسات المتواصلة، الداعية للأسى والأسف الشديد. ومن الواضح أنّ الأخذ بهذه الرؤية الحاذقة، لو كان قد تحقق يومها، لوفّر على الأمة أربعين سنة كاملة، بما فيها من حروب ودماء وتدمير للبُنَى الاقتصادية والاجتماعية.

وانسجاما مع الذات، وتطبيقا دقيقا للمفهوم العُماني لنظرية "التعايش السلمي" وخاصة ذلك السلام المبنِي على التفاهم، وعلى تجنيب المنطقة ويلات حروب ومغامرات لن تحقق إلا القتل والدمار.. جاء موقف عُمان من اتفاقات السلام التي كانت تدور في التسعينيات، حيث صرح قائد عُمان وسلطانها في 18/11/1994 بما يلي: (إن السلام مذهب آمنا به، ومطلب نسعى الى تحقيقه دون تفريط أو إفراط)[1].

بهذه النظرة، وبفهم العلاقات الدولية، والمصالح المتشابكة لدول العالم

المختلفة، وانطلاقا من مشخّصات النفس العمانية ومميّزاتها في جنوحها للسلام، والتفاهم على الصعيدين العامّ والخاصّ، تبنّت عُمان طريق الحلول السلمية المفضية الى الحصول على الحقوق المشروعة.

وقد شخّص القائد العُماني هذه الحالة تشخيصا فريدا، فقال في معرض تأكيده على نهج عُمان السياسي، وذلك في 18/11/1992: (لقد اعتمدنا دائما في سياستنا الخارجية ثوابت أساسية ومبادىء رئيسية تتمثل في حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير واحترام القوانين والأعراف الدولية، ودعم التعاون بين الدول وتعزيز فرص الحوار فيما بينها تعبيرا عن قناعتنا بأنّ حلّ الخلافات بروح الوفاق والتفاهم إنما هو سلوك حضاري يؤدي الى نتائج أفضل وأدْوَم. ومن هذا المنطلق فاننا نسعى بكل طاقاتنا وإمكاناتنا في خدمة قضايا السلام على كافة المستويات الإقليمية والدولية ملتزمين في مواقفنا الوضوح والصراحة والموضوعية والنهج العقلاني في تناول الأمور. وقد ساعدتنا هذه السياسة على إقامة علاقات إيجابية مع مختلف دول وشعوب المعمورة، وهي علاقات تساند الجهود التي نبذلها من أجل استقرار منطقتنا، وإشاعة روح الأخوّة والصداقة والتعاون البنّاء بين شعوبها، واحتواء ما قد يطرأ من خلافات يمكن أن تكون لها إفرازات ومضاعفات سلبية يحسن تفاديها من أجل مصلحة الجميع وحتى تتفرغ دول المنطقة من أجل تنفيذ خططها الإنمائية)[2].

وانطلاقا من شعارها الثابت "التعايش السلمي"، وعبر الاخذ بمبدأ الحوار المثمر، والارتكاز عليه كنهج سديد يمكن عن طريقه الحصول على الحقوق المشروعة في أي خلاف دولي، استطاعت عُمان أنْ تشارك بفاعلية إيجابية في تمهيد الارضية الصلبة لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية، وكذا في تنقية الأجواء في حالات أخرى.

إن منهج المفاوضات، والأخذ بمبدأ الحوار من أجل التكامل والتقدم والرقيّ، ليس جديدا على الممارسة السياسية العُمانية.. فمنذ السبعينيات أعلن القائد

1 ـ في 18/11/1994. خطب وكلمات، ص 264.

2 ـ في 18/11/1992،خطب وكلمات، ص 245.

العماني قناعته بان الحوار هو إحدى السبل الأكثر جدوى ونفعا في حفظ أمن المنطقة وسلامها حاضرا ومستقبلا، فقد كشف عن ذلك في 18/11/1979 بقوله:

(التشاور فيما يتعلق بالميادين السياسية والأمنيّة أصبح الآن مهمّا للغاية بالنسبة لاستقرار المنطقة واستمرار مناعتها ضد التدخلات الاجنبية)[1].

ونخلص من كلّ هذا.. الى أنّ عُمان استطاعت – نتيجة التزامها بفلسفة نهضتها المرتكزة على مقولات رسالة الاستخلاف في التعارف والتآلف والحوار – من إقامة رؤيتها للأحداث الداخلية والخارجية، على أساس متين من منظومة القيم العُمانية، والإيمان بأنّ دور الدولة الخارجي يظل مرتكزا على قوتها الداخلية ووحدة مجتمعها، ووقوفه خلف قيادته في عمليات التنمية كما في العلاقات السياسية الخارجية.

وتمتزج دعوة عُمان للسلام والتعايش السلمي والتعاون من أجل مستقبل أفضل للبشرية، ومن أجل حلّ مشكلات المنطقة العربية، وضرورة اكتساب مواقف الدول ذات التأثير في الأحداث السياسية العالمية.. مع الدعوة الى ضرورة فهم طبيعة العلاقات الدولية، والعوامل المحركة لها، والضاغطة عليها باتجاه تحديد مواقفها على وفق المصالح، على ما سبق التطرّق اليه.

وعلى هذا فان فلسفة النّهضة العُمانيّة تدعو إلى مواجهة المشكلات وإيجاد الحلول لها، لا الهروب منها وتجميدها، لأنّ تجميد حل المشكلات مدعاة لمزيد من تعقيدات الأوضاع وتشنّجها، بحيث تصل الى مرحلة تهدد أمن العالم واستقراره.. ولذا كان جلالته قد دعا في 18/11/1979 الى ضرورة التقيد بالقانون الدولي، وإيجاد نظام اقتصادي جديد أكثر عدالة، لِما للعدالة الاقتصاديّة من دور كبير في إرساء دعائم السلم والتعاون بين الدول والشعوب[2].

ولقد قررت عُمان مجموعة من الأسس والقواعد والمبادئ التي تنطلق منها في تحديد موقفها من قضايا الأمن والسلام، مستلهمة إيّاها نتيجة ذلك الفهم الدقيق والموضوعي للصراعات المحتدمة في العالم، والرغبة العُمانية الصارمة،

في "تنظيف" العالم من عوامل الحرب والدمار، وتجنيب الإنسانية ويلات الصراع، وتحقيق السلام والعدل والتعايش السلمي والقضاء على مظاهر التخلف وأسبابه ونتائجه المتمثلة في الغلو والتعصب والتطرف مِمّا لا يتولّد عنه إلا الإرهاب المرفوض بحكم رسالة الاستخلاف ذاتها التي وردت في طياتها إشارة واضحة إلى ذلك في الآية: (أتجعل فيها مَن يُفسِد فيها ويسفك الدماء)[3] استنكارا على الإنسان أن يُفسد في الأرض ويسفك الدماء.

وقد عبّرتْ فلسفة النهضة العُمانيّة عن تلك الأُسس والقواعد والمبادئ في نصوص عديدة نستجلي، هنا، شيئا منها:

** علاقات السلام والتعاون الدولي:

(ونحن كأمّة إسلامية نضع نصب أعيننا القيم النبيلة والأفكار السامية والتمسك بمبادئ ديننا الحنيف، انطلاقا من التفهّم لدورنا حيال منطقتنا بوجه خاصّ والمنطقة العربية بوجه عامّ)[4].

(اننا جزء من هذا العالم.. نتفاعل مع ما يدور حولنا من أحداث بكل الايجابية والوضوح، ونكرس كل امكانياتنا للمشاركة الموضوعية والفعالة لخدمة قضايا السلام والتعاون على كافة المستويات الاقليمية والدولية)[5].

** الإسلام والتطرّف:

تعلن فلسفة النهضة العُمانية اقتناعها التامّ أنّ الاسلام يرفض التطرف والإرهاب ويدعو إلى الحرية وعدم مصادرة الأفكار وتلك الحريّة هي جوهر الإسلام في أنقى صوره. ولّما كان التّطرّف والإرهاب عدوّين للحرية فليس من الصواب الربط بينهما وبين الاسلام. وعلى الرغم من ذلك فلا بدّ من دراسة

1 ـ في 18/11/1979، خطب وكلمات، ص 105.

2 ـ في 18/11/1979، خطب وكلمات، ص 106-105.

3 ـ سورة البقرة 30.

4 ـ في 18/11/1974، خطب وكلمات، ص 51.

5 ـ في 18/11/1987،خطب وكلمات، ص 173.

أسباب التطرف والأصوليّة أيا كان موقعها[1].

**التيّار الأصولي:

تعالج فلسفة النهضة العُمانية موضوع ما يسمّى بالتيار الأصولي، بموجب منهج خاص تترتب نقاطه على هذه الوتيرة:

1 - الناس في عُمان مسلمون وهم يعتبرون أنفسهم يدينون بدين واحد يدعوهم إلى الوحدة والاتحاد على طريق الخير.

2 - وهناك ديانات أخرى للمقيمين أو الموجودين في البلد، وحرية عبادتهم مكفولة من قبل التشريعات في البلد.

3 - ومن الطبيعي أنّ مَن يدّعي أنه أكثر إسلاما من الآخرين، فإنّ ادّعاءه لا حقيقة له، وهو ادّعاء في غير محله.

4 - وعلى أصحاب هذه الادّعاءات أن يفهموا ما يلي:

أ- أنّ لا مجال لهم في بلد مثل عُمان أبدا.

ب- ليست لهم الحجّة لأنّ الشعب في هذا البلد لا يتبع تيارا معيّنا أو يسير في مسار آخر غير مساره الذي ارتضاه لنفسه منذ مئات السنين.

ج- إنّ أبناء عُمان حملوا لواء الإسلام لمناطق أخرى خارج بلادهم وهذا شيء معروف، شرقا وغربا.

5 - لذلك فهؤلاء قد غُرّر بهم من منظّمات لديها أهداف أخرى. وهي منظّمات خارجية غررت بهم وقيل لهم انّ هذا هو المسار الصحيح، وانهم على حق والآخرون على خطأ. لكن الظّاهر انهم، أنفسهم، ونتيجة التوعية والبراهين الساطعة، قد أدركوا انّ هذه ليست هي الحقيقة، وأنّ الحقيقة هي عكس ذلك.

6 - لذا يمكن القول، إنّ السلطنة - إن شاء الله - ستحافظ دائما على هويتها وعلى إسلامها.

7 - والمجتمع العُماني يرفض هؤلاء الذين أرادوا أن يكوّنوا خلايا سرطانيّة، لكن الحمد لله انّ هذه الخلايا قضي عليها.

8 - وهذه الظاهرة إنما تغرر بأصناف من الناس، يمكن إجمالهم في:

أ- صغار العقول.

ب- ومن عنده فراغ ثقافي أو ديني.

ج- ومن ليس عنده وضوح الرؤيا في مثل هذه الأمور.

د- وجود الجهل، فالجهل آفة، ما في ذلك شك، فاذا قُضي على هذا الجهل بالتوعية، فانّ الأمور ستسير في مسارها الصحيح في كل الدول التي تعاني من هذه الظواهر.

9 - وعلى عاتق الأجهزة المعنيّة في كل الدول أن تقوم بواجبها لتوضيح الأمور والتوجيه السليم لمثل هؤلاء الناس.

10 - ويجب تحسين الأوضاع الاقتصاديّة، فللأمور الاقتصادية دورها.

11 - من الصعب أن يقال أنّ هناك تنسيقا عربيا تجاه هذه الظاهرة، بمعنَى التنسيق. بل يمكن القول أنه لا يوجد تنسيق بالمستوى المطلوب[2].

ومن البديهي أنّ عُمان حين تدعو إلى هذه المعالجة الموضوعية، تقف بحزم بالضد من جميع الأعمال الإرهابية ومن التطرف والتعصب.

** التطرّف السياسي:

و فيما يتعلق بالتطرّف السياسي تعتقد فلسفة النّهضة العُمانيّة أنّ التطرف، مهما كان شكله – سياسيا كان أم إيديولوجيا أم دينيا أم غير ذلك – يجب أن يُنبذ ويُرفض بشدة من قبل كل الناس الواعين والعقلاء. وأنّ على الجميع الالتزام بالأحكام الواضحة للدين والقانون بعيدا عن التحريف والتشويه. لأنه عند تطبيق ذلك وعند الالتزام ومراعاة المبادئ المجربة والراسخة التي تعلّم الانسان العيش في ظلها فإنّ الجميع يستطيعون أنْ يسلكوا طريق الانسانية والفطرة السليمة والتقدم[3].

1 - مقابلة لجلالته مع صحيفة تروف الهولندية في 7/2/1993.

2 & 3 - جريدة الحياة 28/5/1996 (مقابلة).

ومثل هذا تصريح جلالته لصحيفة كوريير النمساويّة من أنّ الأمر الأساسي هو الاعتماد على الذات وليس على الآخرين، وأنّ دول المجلس تحتاج إلى رادعها القائم على قوتها الذاتيّة. وان جميع الخلافات يجب أن تُحلّ بالمفاوضات وليس بالصراع المسلّح[1].

وتأكيد جلالته لصحيفة إيل بايس الاسبانية على قناعته بحلّ الخلافات والنزاعات بين الدول بالطرق السلميّة وليس عن طريق القوّة[2]. وهو موقف عُمانيّ ثابت منذ أول أيام نهضتها المعاصرة.

وكما أقامت عُمان علاقاتها السياسيّة الخارجية بضمن الدوائر الأربع السابق ذكرها، فانّ طرق دعوتها لتنفيذ شعارها السياسي الكبير "التعايش السلمي" تنتظم في أربع دوائر أيضا، تكشف عن أربعة مسارات، هي:

المسار الأول، في داخل حدودها، وذلك بترصين خطى نهضتها ونموها وإيصالها إلى أهدافها المرحلية والاستراتيجية.

المسار الثاني، في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، وأقامته على محورين:

أ- ضرورة الاعتماد على الذات.

ب- زيادة حجم التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء.

المسار الثالث، اتّساع الرؤية العُمانيّة لتشمل كل الأرض العربية، بالدعوة الى نبذ الخلافات، والتعاون والتنسيق، ووحدة الكلمة بشأن قضايا العرب المصيرية على وجه الخصوص كقضيّة فلسطين.

المسار الرابع، ضمن ممارسات دول العالم كلها، على أساس التعايش السلمي والتعاون بين الشعوب والأمم، بالالتزام بالقوانين والمواثيق الدوليّة.

وذلك انطلاقا من شعور عُمان بمسؤولياتها التاريخية في هذا المجال، لأن نهضتها، أولا وأخيرا، هي نهضة إنسانية تتأثر، إيجابا وسلبا، بما يصيب الإنسان والإنسانية من تقدم أو تقهقر.

ومن هذا كلّه نصل الى أنّ خلاصة السياستين الداخلية والخارجيّة لسلطنة عُمان، تتمثّل في شعار "التعايش السلمي" الذي يعنِي الأمن الفردي والسلام الاجتماعي لعُمان ولدول مجلس التعاون الخليجي وللدول العربية، ولسائر دول المسلمين، ولكل دول العالم ومجتمعاته استجابة لمبادئ فلسفة نهضتها المرتكزة على مبادئ رسالة الاستخلاف وأهدافها.

1 - صحيفة كوريير النمساوية، عنها جريدة عُمان 15/5/1992 (مقابلة).

2 - جريدة الوطن العمانية، 7/6/1989، عن ايل بايس الاسبانية.

خاتمة المطاف

نستخلص من كلّ ما مرّ في فصول هذا الكتاب أن الإرادة العُمانية باستجابتها لِما استوحته فلسفة نهضتها من رسالة الاستخلاف لم تعد مبنيّة على الشعارات والأحلام على ما كان عليه حال المواطنين قبل سنة 1970، بل سعت إلى اكتساب موضوعيتها وواقعيتها من تطبيقها لمقولات فلسفتها في معاناة الواقع والتبصّر بحاجيات المجتمع الحالية والمستقبلية وتوجيه خطواته للسير نحو التقدم والنهضة بخطوات موحّدة، على أساس أنّ تلك المعاناة وذلك التبصّر مِمّا يفرضه الاسلام أولا، والعصر ثانيا. وصار من نتائجها مساعدة العُمانيين على وضع قواعد علميّة وعمليّة للتقدم (أي التقدم نحو تحقيق أهداف رسالة الاستخلاف) انطلاقا من الاندماج بين الشعب وحكومته لأنّه أساس نجاح عمليات التطور والنهضة. ويمكن استجلاء تلك القواعد في[1]:

1 - الاستمرار في التنمية الشاملة بما فيها تنمية العنصر البشري.

2 - نقل المجتمع من المرحلة المتخلفة الى المرحلة المتحضّرة، بالتدريج وعن طريق التوعية المادية بالمنجزات، والمعنوية في إطار منظومة القيم.

3 - الاهتمام بدور الإعلام في توعية المواطنين، بالصدق والصراحة. حيث تقوم وسائل الاعلام في عُمان (الصحف والمجلات والاذاعة والتلفزيون والشبكة البينيّة "الانترنيت" والعلاقات مع وسائل الإعلام الخارجية) بمهمة خطيرة في ذلك الميدان، وهي مهمّة أثبتت نجاحها بسبب ارتكاز تلك

الوسائل على حقائق موضوعية من المنجزات الملموسة، إضافة الى كونها سائرة بموجب فكر سياسي واجتماعي واقتصادي واضح جدًّا لديها.

4 - إثارة الاهتمام العام بالتراث، وفهمه بطريقة صحيحة، واستخلاص الدروس والعبر من حوادثه ومجرياته. وما الديمقراطيّة العُمانيّة اليوم إلاّ صورة عصريّة متطوّرة عن مفهوم "الشورى" وسائر الأسس الكلّيّة والمبادئ العامّة للاسلام وهي التي تساعد على رسم العلاقة بين السلطة والنّاس، ومشاركة هؤلاء فيما يعمّهم ويهمّهم من شؤون.

5 - اتخاذ خطب جلالة السلطان قابوس برامج عمل أوصلت البلاد الى دولة القانون والمؤسسات، ومهّدت الأجواء لإصدار النظام الأساسي الذي:
(يُعَدّ القاعدة الأساسية التي ننطلق من خلالها لتحقيق المزيد من التقدّم والرقّيّ والتطوّر، وهو يرسم صورة صادقة واضحة للمبادئ التي نلتزم بها في سياستنا الداخلية والخارجية والتي تهدف في جملتها الى بناء الانسان العُماني وتطوير قدراته الذاتية وخبراته العلمية والعملية باعتباره قطب الرحى الذي تدور حوله كل الأهداف، وتُحقّق من أجله كلّ المنجزات، وتُعدّ في سبيل تنشئته وإعداده مختلف الخطط والبرامج والمناهج، تلك هي الحقيقة التي يجب أن يعيها كل فرد، ويعمل في ضوئها كل مسؤول)[2].

6 - وبالممارسة العملية التي قام بها المواطنون عموما، ونجاح البلاد في تكوين كوادر مؤهّلة وكفاءات علميّة في اختصاصات عصريّة يحتاج إليها الوطن، ومشاركة المثقفين والطلاب والشبيبة ورجال الأعمال، ودخول الجميع الى مجالات النفع العام، مع تزوّدهم بقيم النهضة واخلاقياتها، وتجسيدهم لها، وحصول المرأة على مكانها اللائق في مسار النّهضة، ساعد على الاندماج والانتظام في المسيرة العامة بصورة جذرية، من جهة... وأغنَى النهضة، من جهة أخرى، بإرادات قويّة وكفاءات جديدة لمواصلة المسيرة وتحقيق الأهداف المرجوّة، على وفق المبادئ العامّة الموجّهة لسياسة الدولة داخليا وخارجيا، وهي

1 - لمزيد من التفصيل أنظر: الفكر الاجتماعي العُماني، ص 238.
2 - في 18/11/1997، خطب وكلمات، ص 304.

تلك المبادئ التي تضمّنها النظام الأساسي للدولة.

وقد أكّدت عُمان على مسؤولية كل مواطن في تطوير بلده، واعتبرت المشاركة في الشؤون العامّة واجبا على كلّ مواطن أن يؤديه، لأنّ البلد بلده، والنهضة نهضته، ولولاه لما كانت النهضة، التي من غاياتها أن يحكم العمانيّون أنفسهم بأنفسهم، كما جاء في النطق السامي، مرارا وتكرارا، منذ سنة **1970** حين انطلقت النهضة العُمانيّة[1] ليكون العُمانيّون، جميعا، شعبا موحدا في مسيرتهم نحو التقدّم[2] (فالكلّ شعب واحد مستقبلا ومصيرا)[3]. لأنّ المواطنين هم أبناء المجتمع ومنهم تنبثق الحكومة التي تدير شؤونهم وتنظّم علاقاتهم، فلا بد أن يكون بينهم وبينها تواصل وتآزر يمثلان حصيلة مشاركة واسعة النطاق، باعتبار أنهم المقصودون بخططها وبرامجها، وأنهم، في الأساس، الذين يحققون تلك الخطط والبرامج.

وفي الأنظمة السياسية الحيّة يتم التواصل بين الناس والحكومة بصور شتّى منها:

* المشاركة عن طريق الشورى.

* المشاركة في الوظائف العامّة.

* المشاركة في مشاريع القطاع الخاص.

* تنفيذ القوانين.

* متابعة وسائل الاعلام والمشاركة فيها تعبيرا عن الرأي والاهتمام بالتطور الحاصل في البلاد.

وغير ذلك من صور المشاركة.

ويجب التأكيد، أوّلا وقبل أيّ شيء آخر، على أن مشاركة المواطنين في الشؤون العامّة، وأدوارهم في عملية النهضة من أجل التقدم والازدهار، هي جزء من المهاد التاريخي للمجتمع العُماني، على ما يثبته التاريخ والواقع العملي، ونصوص الخطاب السياسي العُماني جميعها، وكل أبواب النظام الأساسي

للدولة، وسائر تجليات فلسفة النّهضة العُمانيّة المبنيّة على مقولات رسالة الاستخلاف. كما يجب التأكيد على أنّ منجزات النهضة العمانية هي جزء من عملية نمو شاملة تحفّز المواطنين على مزيد من البذل والعطاء، معتبرين أنّ المشاركة في الشؤون العامة واجب عليهم، بمقدار كونها حقّا وفّرته لهم تلك القيادة المنبثقة منهم ومن طموحاتهم وأحلامهم وتطلعاتهم الى المستقبل. ومن المعلوم أنّ المواطنين هم الذين مهّدوا، طواعيةً، مسار هذه المنجزات المادية والمعنوية، وهذا التطور حقّقوه بجهودهم ومشاركتهم الفعالة التي وصفها السلطان قابوس أنّها سرّ التطوّر الذي وصلت اليه عُمان. لذلك فلا بدّ من إيمان العُمانيين بأنّ ذلك المسار لا يمكن أن يتراجع، وأنّ عليهم دائما التقدّم الى الأمام، من أجلهم ومن أجل أجيالهم اللاحقة:

« شعبنا الذي كان السّند لهذه الطّاقات الفتيّة في حركته المباركة وعهده الزّاهر الميمون يواصل المسيرة حاملا شعلة العلم والمعرفة والحريّة التي تُعنى بالإنسان الذي هو أساسها الواضع لقواعدها، المنفذ لرسالتها، مدركا لحقيقة نفسه، يعي جيّدا قيَم مكاسبه، يعرف كيف يحافظ عليها وينمّيها ويذود عنها، وبذلك يجني ثمار العمل والجهد ويتذوّق حلاوة الغد ويشهد إشراقته، فليس أعظم عند الإنسان من أن يحقّق غدا مشرقا»[4].

1 & 2 & 3 – في 9 أغسطس 1970، خطب وكلمات ص 12.

4 – في 18/11/1975، خطب وكلمات، ص 59.

وبعد أربعين عاما

شابّة هذه النهضة..

شابّة كانت.. وما زالت شابّة، لأنّها تتجدّد كلّ يوم..

شابّة لأنّ طموحها بلا حدود، إلاّ حدود العقل والواقع وآفاق الأمل..

شابّة بالفكر المنير المستنير..

شابّة بالقناعة والرضا، بالخلُق الكريم..

شابّة يزدهيها من الماضي جمالُه، ومن الحاضر منجزاتُه، ومن المستقبل آمالُه..

شابّة تعيد صياغة النفس والضمير بحسب مقتضيات الأزمنة المتغيّرة..

شابّة لأنّها تريد إعمار الأرض وإحياء مواتها..

شابّة لا يعتري اليأسُ أهلَها مهما تسنّنت الأشواك، وكثرت العقبات، وتعقّدت من حولها مشكلات الحياة، وتصاعد صخب الشعارات الفضفاضة المجرّدة من الروح، وضجيج التخلف الذي يفتقد رؤية المستقبل..

شابّة كما أرادها الله، وأرادها الزمان، وأرادها أهلها المخططون لها والصانعون مجد يومها وغدها..

شابّة، وأنت ترى الكهل من أبنائها شابًا تجاوز سنّ المراهقة إلى سنّ النضج والعمل النافع المفيد..

شابّة وأنت ترى الأمّ العُمانيّة الحدَثة السنّ تتطلع إلى باب

دارها تترقّب عودة أبنائها وبناتها من مدارسهم..

شابّة وأنت ترى الأم التي أخنَى الدهر عليها في موهَن من عُمُرها تقف على باب دارها ترقب عودة حفيدها من جامعته أو عمله..

شابّة وهي ترعى الكهل العُمانيّ يشمّر عن ساعديه يحيي الأرض ناظرا للسماء والأفق البعيد، يشكر ربّه ونعمة ربّه..

شابّة وهي تشدّ عضد شيخ لا يعترف بالشيخوخة فإذا به يصارع أمواج البحر يرمي شبكته في لجحه ليصيد من خير البحر ما يصيد..

ما أشبه النهضة بالإنسان الفرد!

هل تدرون بماذا يذكّرني صانعو النهضة هؤلاء؟!

لا تدرون؟!

يذكّرني هؤلاء بالفرق بين امرئ يشيخ في شبابه فيتلبّسه الحزن والوهن، فينهزم أمام صعوبات الحياة، وشيخ يشيب شعر رأسه ولا تشيب نبضات قلبه.

أمّا الأول فانتحار شابٍّ في مطلع عُمُره لأنه لم يصل إلى هدف حدده لنفسه، وأمّا

الثاني فشيخ ناهز الثمانين من عمره، بذل جهده ليصل إلى هدفه، ولكنه يستوي عندهَ الوصول وعدم الوصول، لأنّه في الحالتين سينصرف إلى كوخه يستريح استراحة المحارب وهو يحلم بهدف جديد آخر.

ذاك جيل شاخ في شبابه، وهذا جيل ظل شابًا في شيخوخته..

هذه هي الحياة، وهذا هو الوطن، وهذا هو المجتمع والناس..

وما النهضة إلا تجديد الحياة، إلاّ الشباب المتواصل برغم الزمن، إلاّ استمرار العلم والعمل.. والتقدم نحو غايات المستقبل لأنّ ذلك هو سبب الخلق.. سبب وجود الإنسان على وجه الأرض ﴿إنّي جاعلٌ في الأرض خليفة﴾ ليستفيد من نعمها ويُفيد غيره بها وبما يُدخله عليها من تطوير متّزن في مسيرة التكامل الإنساني.

د. هادي حسن حمودي

للمؤلف خمسون كتابا، هي:

1 - العقل يدعو للإيمان، بغداد، 1962.

2 - الحلم الحقيقة، بغداد، 1964.

3 - التصوير الفني في الشعر الجاهلي، الكويت، 1966.

4 - الشعراء الصعاليك، ظاهرة التمرد والتوحّد. بيروت، 1968.

5 - حنينا يا عراق (في شعر الحنين إلى الوطن) دمشق، 1975.

6 - من خولة إلى بثينة (دراسة في شعر الغزل). بيروت، 1977.

7 - من أُميمة إلى هند (مقارنة بين قصيدة أبي ذؤيب الهذلي وقصيدة عمرو بن الحسين العنبري). بيروت، 1979.

8 - ألف ليلة وليلة، الكاتب والمكتوب. باريس، 1981.

9 - التعريب، ما له وما عليه، باريس، 1981.

10 - نقد اللغة، القاهرة، 1982.

11 - المثلث، لابن مالك. بيروت، 1983.

12 - محاضرات في علم اللغة المقارن. عمّان، 1983.

13 - مجمل اللغة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية. الكويت، 1985 (خمسة أجزاء).

14 - الأمالي النحوية لابن الحاجب، عالم الكتب، بيروت، القاهرة، 1985. (أربعة أجزاء في مجلدين).

15 - المقامات من ابن فارس الى بديع الزمان الهمداني، بيروت، 1985.

16 - فهرس المخطوطات العربية في مكتبة باريس الوطنية، بيروت، 1986 (ثلاث

طبعات).

17 - أحمد بن فارس وريادته في اللغة والتفسير والأدب، بيروت، 1987 (جزء من أطروحة دكتوراه الدولة).

18 - اللغة والفكر، بيروت، 1987.

19 - نهاية التفاسير (دراسة فيما داخل تفاسير القرآن الكريم من خرافات وأساطير). بيروت، 1988.

20 - المثلثات اللغوية من قطرب إلى البطليوسي. بيروت، 1989.

21 - رؤى في حضارة المسلمين، بيروت، 1990.

22 - مقالات إعلامية، لندن، 1990.

23 - شرح ابن عقيل، بيروت (مجلدان وخمس طبعات ابتداء منذ 1991).

24 - أوضح المسالك لابن هشام، بيروت (مجلدان 1991، ثلاث طبعات).

25 - أحمد بابا الدمبكتِي والإسلام في أفريقيا. الرباط 1992.

26 - الاسلام والسلام في القرآن الكريم. بيروت 1992.

27 - الأمالي العمانية للربعي، مسقط، 1992.

28 - الفكر السياسي العُماني، لندن 1993. وطبعة ثانية، مسقط.

29 - كتاب العين للخليل بن أحمد (ستة مجلدات). مسقط 1994.

30 - الخليل بن أحمد. مسقط، 1994.

31 - ابن دريد، مسقط، 1994.

32 - كتاب الحماسة، بيروت، 1995.

33 - جذور الوفاء والولاء، مسقط، 1995.

34 - الفكر الاجتماعي العُماني، مسقط، 1997.

35 – كتاب الماء، لأبي محمد الصحاري الأزدي، (ثلاثة مجلدات) مسقط، 1997.

36 – معجم الأصمعي، بيروت، 1997.

37 – مختصر كتاب العين للخطيب الاسكافي، مسقط، 1998 (ثلاثة مجلدات).

38 – الفكر الاقتصادي العُماني، مسقط، 1998.

39 – سلطنة عُمان من النطق السامي إلى النظام الأساسي، مسقط، 1999.

40 – علماء عمانيون عبر التاريخ، مسقط، 2002.

41 – Oman. The State. London. 2005.

42 – Oman. Prosperity today. London. 2006.

43 – العقل والنقل، بيروت، 2006.

44 – تأملات في أسئلة القرآن الكريم، بيروت، 2007.

45 – حوار الأديان، وحدة المبادئ العامة والقواعد الكلية، بيروت، 2007.

46 – عُمان ...خطوات نحو المستقبل، لندن، 2007.

47 – تفسير أحمد بن فارس، بيروت، 2008.

48 – تأملات في التاريخ السياسي العماني، بيروت، 2009.

49 – فلسفة النهضة، المبادئ والأهداف (هذا الكتاب).

50 – أساليب التعبير عند الخليل بن أحمد (قيد الطبع).

التصميم والإعداد الغرافيكي،
مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان
دعد يونس وقاف

طبع بمطابع مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان

